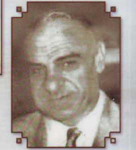
زهير الدوري

# الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق









جداول Jadawel

زهير الدوري

# الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق

Jadawel جداول

الكتاب: الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق
المؤلف: زهير الدوري

**جداول**
للنشر والترجمة والتوزيع
رأس بيروت ـ شارع كراكاس ـ بناية البركة ـ الطابق الأول
هاتف: 746638 1 00961 ـ فاكس: 746637 1 00961
ص.ب: 5558ـ13 شوران ـ بيروت ـ لبنان
e-mail: d.jadawel@gmail.com
www.jadawel.net

**الطبعة الأولى**
كانون الثاني/يناير 2014
ISBN 978-614-418-138-6



طبع في لبنان

**Copyright © Jadawel S.A.R.L**
Caracas Str. - Al-Baraka Bldg.
P.O.Box: 5558-13 Shouran
Beirut - Lebanon
First Published 2014 Beirut

تصميم الغلاف: محمد ج. إبراهيم

# المحتويات



## الباب الأول
## بدايات ظهور الحركات والأحزاب العلمانية
## في العراق

## الباب الثاني

## الفكر السياسي للتيار الماركسي
## الحزب الشيوعي العراقي (نموذجًا)

## الباب الثالث

## الفكر السياسي للأحزاب والحركات القومية التي لم تستلم السلطة حركة القوميين العرب (نموذجًا)

## الباب الرابع

## حزب البعث العربي الاشتراكي

# مقدمة

بدأ تأسيس الأحزاب والحركات والجمعيات السياسية في العراق والأقطار العربية في أواخر العهد العثماني وذلك على أثر استيلاء حزب الاتحاد والترقي على مقاليد السلطة في الدولة العثمانية عام 1908، حيث هيمن الاتحاديون على الحكم، واندفعوا في اتجاهاتهم القومية العنصرية إلى أقصى مدى، وبدأت معالم النفور بين العرب والأتراك تتضح ما أدّى إلى تكوين تصور نمطي لكل طرف عند الطرف الآخر، كما استنفرت النزعات القومية التركية المكشوفة للاتحاديين الذين حاولوا فرض إجراءات معينة ضد العرب، وتعمّقت المشاعر القومية لديهم فاستدعى التعصب القومي التركي الأعمى ردّ فعل عربي تجاهه.

في هذا الإطار اندفع بعض الوطنيين العراقيين والعرب للتفكير جديًّا بتأسيس جمعيات وحركات سياسية خاصة بهم، وشرع سياسيو العراق في المزج بين روابط الحركة العربية الانفصالية، والمجادلات المناهضة للاتحاد والترقي، وكانت هذه الأماني الاستقلالية هي الشرارة لبدايات الاتصال بالحلقات التي تألفت وتشكلت في الخارج للدعوة إلى تحقيق المصالح العربية ووضع الأطر اللازمة لتلك المطالب من خلال جمعيات ومنتديات سرية، من بينها الجمعية القحطانية السرية، والجمعية العربية الفتاة والحركات اللامركزية، وحزب العهد العراقي الذي تأسس عام 1919.

يتطرق هذا الكتاب إلى الفكر العربي المعاصر واتجاهاته المتنوعة؛ كالقومية والماركسية - اللينينية، فضلًا عن الاتجاهات الإقليمية والاشتراكية، كما يستعرض بنظرة سريعة موضوع العلمانية ونشأتها عبر التاريخ والتعريف بمفهومها وكيفية انتشارها في الوطن العربي، بالإضافة إلى روادها من العرب وغيرهم ممّن حملوا فكرة العلمانية ودعوا إلى تطبيقها في الأقطار الإسلامية والعربية وكيف رُفض هذا الأمر.

ويستعرض الكتاب كيفية تأسيس حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي في أعقاب خطاب العرش الذي ألقاه الوصي عبد الإله في نهاية عام 1945، والذي أشار فيه

إلى قيام حكم نيابي ودعا إلى تأسيس أحزاب سياسية ضمن قانون الجمعيات، ويعرض أيضًا كيفية نشوء الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام 1934 بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا وتأثيرها في استلام الحزب الشيوعي الروسي مقاليد السلطة وقيام الاتحاد السوفياتي.

كما تم إلقاء الضوء على تأسيس الأحزاب والحركات القومية الأخرى وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وانعقاد مؤتمره التأسيسي الأول عام 1947 وانتشاره في ما بعد في الأقطار العربية الأخرى وبوجه خاص في العراق، وكذلك كيفية نشوء حركة القوميين العرب في الجامعة الأميركية في بيروت وانتشارها في بقية أقطار الوطن العربي ومن ضمنها العراق في بداية الخمسينيات من القرن الماضي.

لقد لعبت الأحزاب السياسية في العراق دورًا مهمًّا في الحركة الوطنية العراقية وساهمت في خلق وعي وطني وقومي مناهض للسلطة الحاكمة آنذاك في العراق، والتي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني الذي كبّل العراق بمعاهدات جائرة ممّا أيقظ شعورًا مناهضًا للسلطة. كما أثرت جبهة الاتحاد الوطني التي تشكّلت أوائل عام 1957 والتي تضم كل الأحزاب الرئيسة آنذاك كالحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض العناصر الوطنية المستقلة الأخرى، وكان لجبهة الاتحاد الوطني دور مهم في قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 ضد النظام الملكي في العراق، وقيام الجمهورية العراقية التي كان من أولوياتها خروج العراق من حلف بغداد الاستعماري.

لكن بعد ثورة 14 تموز 1958 برزت التناقضات بين الأحزاب السياسية المذكورة ما أدّى إلى صدامات دموية وتحول الأمر إلى صراع بين الأحزاب السياسية، التي حاول كلٌّ منها السيطرة على مقاليد السلطة، وقد كان للزعيم عبد الكريم قاسم دور كبير في خلق هوة عميقة بين الأحزاب السياسية وتحويل الصراع من صراع ضد الاستعمار والقوى الرجعية إلى صراع حادّ في ما بين الحركات والأحزاب السياسية.

ثم استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي القيام بثورة في 8 شباط/ فبراير 1963 أدت إلى سقوط نظام عبد الكريم قاسم واستلام حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد السلطة، ما أدى بدوره إلى حدوث تناحر وصدامات بين قوى مؤيدة للثورة، وقوى أخرى مضادّة لها.

لقد كان لكتابات ساطع الحصري وغيره من الكتّاب القوميين العرب - أمثال قسطنطين

زريق – ممّن ساهموا بشكل فاعل في خلق وعي قومي عربي، أثر قويّ على نشر الوعي القومي في صفوف الطلبة المثقفين والشرائح الأخرى، وكان لها تأثير إيجابيّ في قيام الأحزاب والحركات القومية في مختلف الأقطار العربية، كما لعب نادي المثنى بن حارثة الشيباني في العراق دورًا في نشر الوعي القومي العربي وتعميق الثقافة القومية في العراق من خلال أهدافه كما من خلال رموزه الوطنية الذين وقفوا إلى جانب القضايا القومية العربية بكل جرأة.

# الباب الأول

# بدايات ظهور
# الحركات والأحزاب العلمانية
# في العراق

## الفصل الأول

# الفكر السياسي العربي المعاصر

### 1- تحديد المفاهيم وتطورها:

إن كلمة «فكر» تعني إعمال العقل في مشكلة من المشكلات من أجل الإحاطة بها وفهمها وطرح الحلول لها، والفكر ما هو إلا نشاط العقل في المعلوم من أجل المجهول، أو هو «إعمال النظر في الشيء»[1]. هنا يخطر في البال قول أحد الفلاسفة: «في البدء كانت الكلمة»، وما الكلمة إلا فعل التفكير في الحياة ومشاغلها وهمومها وما يعتريها من مشكلات قديمًا وحديثًا، ممّن أتى من قبلنا وممّن سيأتي من بعدنا، وستحكم هذه القاعدة مجرى التفكير الإنساني في مسيرة الحياة كما ستؤثر على هوية هذا التفكير ونوازعه واجتهاداته حسب ترابها وزمانها وإنسانها وداخل معملها الحضاري على حد تعبير مالك بن بني.

وعلى ضوء تلك الحقيقة المعرفية لا بد من تحديد هوية «الفكر السياسي العربي» الذي نتعامل معه في هذا المدخل، ولا بد من الدعوة إلى إنشاء وتأسيس علم يرعى هذا الفكر ويطوِّره ويبيِّن موضوعاته ومفرداته وخصائصه، وأطروحاته ومقولاته، ويقود مسيرته وتوجهاته، ويشكِّل زاده وزناده في كل زمان ومكان، في كل حادثة أو واقعة عمرانية، وأن يكون لديه القدرة على التحكم في حركتها داخل مواقعها وتحديد آفاقها.

إن التوق إلى إجلاء الفكر السياسي من شوائبه التي أحدثتها المداخلات غير الواعية للأفكار الأجنبية سواء كانت بحسن نية أو بسوئها، تمهيدًا لنظافة العمل السياسي وموضوعيته في الوطن العربي، يشكِّل طموحات خاصة للكاتب، بعد معرفته الميدانية للعمل السياسي

(1) أحمد صدقي الرجاني، فكر وفعل، 1985، القاهرة، دار المستقبل، ص 159.

في أكثر من قطر عربي سواء كان مشرقيًا أم مغربيًا أم خليجيًا[1].

## في تكون الفكر السياسي الحديث:

لميلاد الفكر السياسي العربي الحديث في القرن التاسع عشر صلة بالعوامل والأسباب التي سبق الإلماح إليها. لقد جاءت بمعنى ما أثرًا ونتيجة للأسئلة الجديدة التي أثارتها في وعي النخب العربية أو للأفكار التي تعاطى معها المفكرون والمحدثون إقبالًا وإدبارًا، أو للمطالب السياسية الداخلية التي دُعوا إلى الاستجابة إليها بما يوفر لها إمكانية التحقيق.

مع بزوغ القرن التاسع عشر، كان الفكر العربي يصطدم لأول مرة بنموذج حديث للدولة والنظام السياسي في أوروبا، لا عهد له به في تجربته السياسية التاريخية الخاصة، ولا في الصورة التي تكونت لديه عن أوروبا طويلًا قبل ذلك الصدام العظيم الذي أطلقته حملة نابليون على مصر عقب ثورة فرنسا السياسية الكبرى (بعد عقدين عليها)، كان قد تعرف بأوروبا في الماضي في مناسبات كثيرة مختلفة إبان الحروب الصليبية وفي الأندلس بعد سقوط مملكة غرناطة وفي المغرب مع احتلال إسبانيا لمدينتي سبتة ومليلة، بدءًا من القرن السادس عشر وفي حروب المغرب والبرتغال أيام الدولة السعدية وفي سواها من سوابق الاحتكاك والصراع. غير أن أوروبا في القرن التاسع عشر كانت شيئًا آخر مختلف تمامًا، كانت قد أنجزت ثورتها الصناعية الأولى وامتلكت المدفع وبَنَت الجيش القومي الضارب وبدأت تقضم جغرافيا العالم، ومنها بلاد العرب المسلمين. حمل اكتشاف هذه لأوروبا الجديدة من طرف النخب العربية واكتشاف دولتها ونظامها السياسي الحديثين بخاصة بكيفيتين مختلفتين من خلال معاينة إدارتها العسكرية والسياسية الإدارية في البلاد العربية الواقعة تحت احتلال جيوشها ثم من خلال معاينتها في عقر دارها وتدوين تلك المعاينة في نصوص انتهى معظمها إلى الأدب السفاري أو أدب الرحلة والمعاينتان اللتان ذكرنا كانتا أول مظهر للعلاقة المباشرة بها قبل أن تبدأ النخب الفكرية في تأليف صلات بعضها ببعض نصوص مفكري الغرب الأوروبي[2].

## نحو إعادة بناء الفكر السياسي العربي:

لا يمكن فهم أزمة الفكر السياسي العربي إلّا في ضوء ملابسات تكوينية منذ ما يزيد من

(1) عز الدين دياب، مصدر سابق، ص13-14.
(2) رضوان السيد، أزمة الفكر السياسي العربي، مصدر سابق، ص 47.

قرن ونصف وخاصة في حقبته المعاصرة منذ عشرينيات القرن العشرين، فقد تكوَّن في سياق صدمة تاريخية كبرى هزّت ثوابت الوعي العربي وتقنياته الرائدة وفرضت عليه انفتاحًا اضطراريًا على منظومات فكرية أخرى، هي منظومة الغالب، واستيعابًا للكثير من معطياتها وتوطينًا له في النسيج الفكري العربي الإسلامي، وإذا كان سهلًا على الإصلاحية العربية أن تحوِّل هذه الصدمة إلى موقف انفتاح إيجابي على الفكر الحديث، فإنّ ذلك لم يكن ممكنًا مع الصحوة الإسلامية التي لم تقرّ بالهزيمة الحضارية أمام الغرب واعترافًا بالانقطاع التاريخي في المسار الحضاري العربي الإسلامي. لذلك فقد انتقلت من خطاب الانفتاح النهضوي وقطعت معه تأسيس خطاب إسلامي جدير بخطاب الممانعة الإسلامية. وهذا كان في أساس تشديدها على مسائل الثقافة والهوية. وسيظل كل تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر منذ ميلاده قبل ثلاثة أرباع القرن تاريخ ممانعة ثقافية لم تجد لها من حيلة سوى الانكفاء على المدونة الإسلامية التقليدية واتخاذها مرجعًا وحيدًا. صدمة الحداثة ذاتها تكررت في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين في صورة صدمة الاستعمار، وإذا فرضت هذه على الوعي الإسلامي انكفاءً وانغلاقًا على الذات والموروث وفرضت على الوعي القومي والاشتراكي انفتاحًا على فكر عالمي جديد معادٍ للغرب هو الفكر الاشتراكي [1].

## مصادر الفكر السياسي:

من أين استقى الفكر السياسي قيمه وأطروحاته ومقولاته؟ لا يزال بعض رجالات الفكر السياسي في الوطن العربي يشحذون أذهانهم وفكرهم بحثًا عن جذور الفكر العربي ومصادره، وثمة تيارات معينة على وجه التأكيد تردّه إلى أصول يونانية أو رومانية أو فارسية أو هندية. إذن فالبحث عن الأصول يقترن بالبحث عن الهوية بدون شك، ومن هنا تختلف مرجعية التيارات الفكرية، ومن هنا أيضًا يبدأ الافتراق، ومن هنا للمرة الثالثة تتعدد الإشكاليات في رصد الأصول الفكرية، كانت المسألة تعنينا أكثر من ذلك لو أنّ الفكر السياسي العربي لم يتغلب على هذه المشكلة، ويحصل على الاعتراف، بعد كل أشكال المعاكسة والممانعة بين تلك التيارات، بأن الهوية القومية لا خلاف حولها، وأنها القاسم المشترك بين تلك التيارات وأن يكون ذلك الاعتراف عند بعض الأطراف مهادنة لركب الموج القومي ومحاصرته بعد حين لصالح الدولة القُطرية في المطاف الأخير والنزعات

(1) رضوان السيد، المصدر نفسه، ص 52-54.

الانعزالية والثورات التي تركب الإسلام لصالح شعوبية جديدة[1].

من الممكن القول إن التراث العربي الفكري، ومنه السياسي والإيديولوجي يشكِّل المصدر الأساس للفكر السياسي العربي المعاصر، لكن الفكر العربي القديم منه والوسيط والمعاصر لم يكن بمنأى عن الفكر السياسي الغربي، بل كان أحد مصادره، ومرة أخرى على شكل أخذ وإبداع وهكذا دواليك[2].

## النظرية السياسية:

النظرية السياسية هي تأمل منهجي في طبيعة الحكومة وأهدافها تستلزم فهمًا للمؤسسات السياسية وأفكارًا حول طريقة تعديلها، وهي فعالية عقلية موجودة منذ رأى البشر أن حكومتهم ومؤسساتهم السياسية المفروضة عليهم من جانب تقليد راسخ، وأن تعديلهما ممكن. ومع ذلك، لم يطلق على هذه الفعالية اسم «نظرية سياسية» ولم تصبح فرعًا جامعيًّا إلّا حديثًا، ففي السابق كان الذين ينخرطون فيها يعدّون فلاسفة ورجال علم، أما اليوم فغالبًا ما تتميز النظرية السياسية عن الفلسفة السياسية والعلم السياسي.

تعد النظرية السياسية هنا الفعالية التي تقوم على فحص كتب الكلاسيكيين بهدف هذا المعنى الحقيقي للنصوص وفهم أفضل لتصور السياسة لدى كل منهم بالتالي، ويدعم هذا البرنامج أحيانًا، كما هو الأمر في حالة (ليو شتراوس) بالاقتناع، فإن الفكر السياسي الحديث والعلم السياسي الحديث خاصة مطبوع بحصافة سياسية أدنى من الحصافة التي بلغها الفلاسفة السابقون.

وهناك رؤية بديلة تقدِّر أن النظرية السياسية هي الطريق التي توضح معنى المصطلحات المستعملة في المناقشة السياسية (الديمقراطية - الحرية - العدالة)، إن من الواضح أن هناك إمكانات واسعة لتوضيح، يقدر ما تستعمل هذه المصطلحات تكرارًا بطريقة تخفي بنية المحاكمة، رأي بعض المنظرين السياسيين بتأثير من الفلسفة اللغوية، ضرورة الفحص الدقيق للطريقة التي استعملت بها المفاهيم السياسية في اللغة المألوفة (قبل النظرية)[3].

---

(1) عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجًا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 40.

(2) عز الدين دياب، مصدر سابق، ص 41.

(3) قاموس الفكر السياسي، تأليف مجموعة من المختصين، ج 1، ترجمة أنطوان حمصي، ص 203، 204، 205.

## الاتجاهات الفكرية الرئيسة في الفكر السياسي العربي:

لم يعد ممكنًا الآن أمام الأفكار التي تعرضنا إليها وجهة النظر التي تريد أن نقول: إن الفكر السياسي العربي لم يبقَ حبيس الأطروحات والمقولات التقليدية التي كانت مهيمنة على الفكر السياسي حتى مطلع القرن العشرين، كما أن تلك الأفكار تريد أن توحي وهو إخلال مجردة، بل هو مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم إلى الحياة وأقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم[1].

### أ - الاتجاه الماركسي - اللينيني:

تعامل هذا الاتجاه مع القومية العربية والإسلام على الطريقة التقليدية التي تعامل بها ماركس مع الدعوة القومية للدين في أوروبا ولهذا جاء هذا الاتجاه معاديًا للوحدة والقومية ومتنكرًا للدين الإسلامي عندما اعتبره من (**أفيون الشعوب**)، وقد فات هذا الاتجاه أنّ الفكر السياسي الأوروبي، وعلى الخصوص عند ماركس، قد تعامل مع الدين باعتباره شيئًا وافدًا إلى الحياة الأوروبية من الخارج وإنه غريب عنها وعن طبيعتها وتاريخها، وعلى هذا الأساس فإن استعماله للكنائس كان معاديًا لحرية الشعوب الأوروبية ومندمجًا مع الاستقلال الاجتماعي الذي مارسته الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، في حين أن الإسلام لعب دورًا مغايرًا عندما أعلن انحيازه للفقراء والمساكين والمحتاجين، لكن هذا الاتجاه سيفشل داخل الحياة العربية وسيعيد النظر في نفسه وسيتعامل لاحقًا مع العروبة من أرضية الفكر القومي العربي ولكن بحماس أقل وموضوعية غير مكتملة.

### ب - الاتجاه الإسلامي:

**يحتاج هذا الاتجاه إلى وقفة متأنية لأننا نحتاج إلى الدقة في الحديث عنه لأنه يهمنا أكثر من غيره. ولكن هذا الاهتمام لا ينطلق من منطق التعصُّب للإسلام وإنما من أجل تحريره من الأفكار الشعوبية التي وُجدت فيه لمعاداة العروبة بالإسلام ومصالحته مع القومية العربية، إن الإسلام بدون تشويه أو تزييف ودمجه في النضال الوحدوي مع الوحدة العربية شرط التفاهم والتنسيق والتعاون والتآزر بين الشعوب الإسلامية. تريد الأفكار السابقة أن تؤكِّد أن هذا الاتجاه قد عادى في بداياته الفكر القومي وتنكَّر للوحدة العربية وربط مصيرها بالتناقض مع الإسلام كما تنصَّل من مشروعيتها وغضّ النظر عن أهميتها في وحدة المسلمين ثم أراد القفز من فوقها في مشروعه الفكري معتمدًا على**

(1) عز الدين دياب، مصدر سابق، ص 133.

مقولاته وأطروحات أبو العلى المودودي وغيره.

ج- الاتجاه الإقليمي:

تعددت آراء وتيارات وأطروحات ومقولات هذا الاتجاه من الدعوة إلى تأسيس الكيانات القطرية في سياق مقولة الأمة بمعزل عن العروبة والإسلام، ومعاداتهما في أحيان كثيرة وتبرير ذلك بأن الوطن الأم له أصوله الجنسية التي لا تمتّ بصلة للجنس العربي، وثمة دعوات في هذا الاتجاه حاولت ردّ بعض الكيانات القطرية إلى أصول أوروبية، واعتبار الجنس البشري فيه بأنه آري أو من أصول آرية، لكن الكثير ممّا حدث في الأرض العربية من معارك فكرية ترافق وتزامن مع العديد من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية فرضت على هذا الاتجاه أن يغيِّر من أطروحاته ويعدِّل بعض توجهاته وقناعاته الفكرية، فاقتربت بعض تياراته من الفكر القومي واعتنقته وصالحت نفسها مع الإسلام، والبعض الآخر انخرط في الاتجاه الإسلامي أو حاول بناء علاقات حُسن جوار معه، أمّا الفئات الفكرية الأصولية في هذا الاتجاه من فرعونية وقومية سورية انفتحت على الاتجاه الماركسي والقومي بدرجات مختلفة ولو أن هروبها إلى الاتجاه المعاكس كان يعني بالنسبة لها أنها حقَّقت سبقًا على الاتجاه القومي في رفضه المنطقي للعلمانية.

ويمكن أن نتمهّل لحظة لنقول على وجه العموم أن هذه الاتجاهات قد تنازعتها عدة تيارات أهمها تيار الأصالة والمعاصرة وتيار التقريب.

التيار الأول: كان هاجسه الأساسي العودة إلى التراث والاستفادة من التجربة العربية من أجل الارتكاز إليها في إحداث التطوير والمعاصرة وكذلك الاحتكاك بالتجربة الغربية بتعقل وبصيرة والاستفادة منها بما يُغني المشروع الحضاري العربي.

أمّا التيار الثاني: فقد دعا إلى الأخذ بالحضارة الغربية وتقليدها وتطوير الوطن العربي على صورتها والاقتداء بالعلمنة التي تبنّتها وأخذت بها وشقتها طريقًا لها ضد الدين، وإلى قيام الدساتير العربية على أساس القوانين الوضعية والتنكر للشريعة ثم بناء الفضاء على أساس القوانين الغربية، وعلى هامش هذين التيارين تأسَّست عدة مدارس فكرية وظيفية وبشرية وثقافية مأخوذة على الأغلب من المدارس الأوروبية الغربية داخل بلدانها تملك أكثر من عامل يربط بينهما[1].

(1) عز الدين دياب، مصدر سابق، ص 22، 23، 25، 26.

## 2 - العلمانية في الأحزاب والحركات السياسية:

### مفهوم العلمانية:

يعدُّ المصطلح في الأساس مفهومًا غربيًا، والعلمانية مشتقة من (العَلم) بمعنى (العالم) أو الدنيا وهي غير العلمانية أو العلمية المشتقة من العِلم، والعلمانية تعني حرفيًا في قاموس اللغة (الدنيوية) أو المذهب الدنيوي، وإنها تعني فصل الدين أو إبعاده عن الدولة وقيام الدولة على أسس دنيوية لا دينية، تتمثل هذه الأسس في العلم الوضعي والعقل ومراعاة المصلحة العامة في مختلف شؤون الدولة[1]، وأصلها الروماني (لابيكوس)، أي الذي ينتمي للشعب هو ابن الشعب غير المتعلم لتميُّزه عن رجل الدين الذي كان يُعتبر المتعلِّم الوحيد كما كان الحال عند الكهنة في العصور الفرعونية، وكما اعتدنا أن نطلق لفظ عالم على الشيوخ في الأزهر وحدهم ومعناها بالإنكليزية (Secularism) ومعناها الحرفي الزمنيَّة أو الدنيوية، أي حالة علاقة بالزمن والدنيا التي نعيشها. واستُخدمت لاحقًا بفصل الدين عن الدولة. ويمكن القول أنّ للعلمانية وجهين (العلم والعقل) كأساس للتقدُّم الإنساني، والوجه الآخر هو القول بفصل الدين عن الدولة ومنه فصل العملية التعليمية الحديثة عن الدين، وأول مَن استخدم لفظ علمانية وعلماني في اللغة العربية هو المصري (إلياس بقطر 1828م) في قاموسه الفرنسي – العربي، ثم أقر مجمع اللغة العربية (القاهرة) هذه التسمية عام 1950 وأضافها إلى المعجم الوسيط[2]. والمفهوم الغربي للعلمانية يرجع أصلها إلى اللاتينية وهي مأخوذة من كلمة (Secularism) وتعني الدنيا أو الدنيوية. واللاتينية والعلمانية نسبة إلى العلم بمعنى العالم وهو خلاف الديني والكهنوتي، وهي مفهوم يرى ضرورة أن تقوم الأخلاق والتعليم على أساس غير ديني، أمّا دائرة المعارف البريطانية تقول أنها حركة اجتماعية تهدف إلى إبعاد الناس عن الاهتمام بالحياة الدنيا، ذلك بعد أن انصرف الناس بشكل كلّي للتأمل بالآخرة خلال القرون الوسطى لتنمو فيما بعد هذه النزعة لتصبح اتجاهًا مضادًا للدين[3]. ويعرِّف «بيتر برغر» peter Burger في كتابه، «الواقع الاجتماعي للدين»، العلمانية على أنها العملية التي يتم بواسطتها نزع وفصل قطاعات المجتمع عن سيطرة الرموز والمؤسسات الدينية[4]. والعلمانية نسبة غير قياسية إلى العالَم (بفتح اللام) أو العلمانية والذي يعبر تعبيرًا عن مواجهة

---

(1) زكريا فايز، العلمانية النشأة والأثر في الشرق والغرب، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 1، 1988، ص 11.
(2) رفعت السعيد، العلمانية بين الإسلام والعقل والتأسلم، مطبعة الأهالي، سورية، ط 1، 2001، ص 6.
(3) إنعام أحمد قدوح، العلمانية في الإسلام، دار السيرة، بيروت ط 1، 1995، ص 2.
(4) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 11.

الإنسان لحقّه في حريته الوجداني والمعتقد وواجبه في احترام آراء الآخرين في مرحلة أدنى لينطلق بعدها رافضًا لمبدأ الوصايا الدينية على شؤون الحياة كافة، ويمكن من خلال هذا التعريف أن نستنتج أنها تنحصر عناصرها الأساسية وخطها الفكري في نقاط هي:

1- الدنيا أو الحياة الدنيوية.

2- اللادين مقابل الدين.

3- فصل الأخلاق عن الدين وكذلك فصل العلم عنه.

4- إقامة دولة ذات مؤسسات سياسية على أساس غير ديني[1]. «الموسوعة السياسية» تعرِّف العلمانية بأنها مفهوم سياسي واجتماعي نشأ إبان عصر النهضة والتنوير في أوروبا، عارَض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع ورأى أنَّ من شأن الدين أن يُعنى بتنظيم العلاقة بين البشر وبفصل الدين عن الدولة[2]، كما أن الذي يتبنى العلمانية فردًا كان أو جماعة أو مجتمعًا أو دولة.

## العلمانية عبر التاريخ:

### نشأتها:

حاول أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م) أن يوجِد في إطار الفلسفة الإغريقية حلًّا علمانيًّا لمسألة العلاقة بين الخالق والكون والحياة (فالله عند أرسطو خالق وفاعل للكون ومحرِّك أول له، لكنه ترك شأن تدبير الكون ورعايته للأسباب والأدوات المادية التي أودعها الخالق فيه، بحيث يظل الكون مكتفيًا بتدبير ذاته ولذاته) فالقديس أوغسطين (430-354 ق.م) أكدَّ أن فلسفة الكتاب المقدس هي أكبر من جميع قوى العقل الإنساني، فحيث يقع التناقض بين الملاحظة العلمية والكتاب المقدس[3]، والعلمانية ظهرت في أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر وأخذت عبر التاريخ الحديث للغرب عدة معاني فكانت تعني (فصل الدين عن الدولة) في القرنين السابع عشر والثامن عشر وفي القرن التاسع عشر تحوّلت إلى إبعاد الدين عن الدولة، وجاء القرن العشرين ليخفف قليلًا من موقف الدولة والأفراد تجاه الدين ويتمثل هذا التخفيف والتفسير الطفيف في عودة السلطة الزمنية للكنيسة الكاثوليكية في العام 1921 بإعادة قيام دولة

(1) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 12.
(2) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 20.
(3) رفعت السعيد، مصدر سابق، ص 17.

الفاتيكان كوحدة سياسية بعد أن أُدمجت الولايات البابوية في مملكة إيطاليا منذ عام 1970.

ويتمثل هذا التفسير أيضًا بالسماح بقيام الأهداف السياسية المسيحية في أكثر من دولة من دول الغرب. وقد انتقلت العلمانية إلى الشرق في بداية القرن التاسع عشر بشكل أساسي إلى مصر وتركيا وإيران ولبنان وسورية وتونس ولحقها العراق في نهاية القرن التاسع عشر، أمّا بقية الدول العربية فقد انتقلت إليها العلمانية في القرن العشرين[1]، ومع بداية يقظة العقل الأوروبي تبيَّن له أن طريق النهضة مرتبط بإقصاء هذا الدين ورجاله عن حكم دنياهم وقيادة الحركة في بلادهم؛ لذا فقد بدأوا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بتقوية الاعتقاد بقدرة وقيمة العقل في مقابل سلطة النقل التي كانت سائدة في العصور الوسطى، هذا العقل الذي بدأ في القرن السابع عشر بما وصل إليه من بلورة، وطول قامة، وجرأة في فصل الدين ورجاله عن دنيا الناس ومجتمعاتهم، ليضع المعيار تلو الآخر والقانون تلو القانون في تنظيم حياة الناس، وهكذا استمرّ الحال في القرن الثامن عشر بعد أن قويت شوكة هذا العقل وفاقَ ما عداه من معايير تنظيم الحياة، فقد أقحم القرن التاسع عشر مُبعدًا ذلك الدين عن الدولة ومقصيًا رجاله عن مجتمعه باعثًا إياهم إلى الدول الأخرى في مهمات رسمية أخذت أسماء عديدة منها التبشير والاستشراق؛ لذا فقد عُرف القرن التاسع عشر في أوروبا بعصر الإلحاد[2]. ونعود إلى أوروبا لنشهد نشوء الحركة الإنسانية على يد (إبراز موسى) (1526-1469م) (وفرانسوا رابليه) (1553-1494م) وهي حركة دافعت عن حرية الإنسان وعن حقّه في التفكير الحر وتمردت على سلطة الكنيسة والإقطاع وبدأت عملية استخدام العقل لفهم معطيات الدين وإعطاؤها بعدًا عقلانيًا بعيدًا عن التشبث النصّي الذي تمسكت به الكنيسة ويقول جون هرمان راندال عن هذه المرحلة: «لم يعد الدين حاجة تُمليها الغريزة وضرورات النفس البشرية، بل أصبح علمًا كعلم الفيزياء، أي نظامًا من القضايا العقلية التي يستعملها الإنسان لامتحانه كما تُمتحن أية قضايا أخرى ببراهين العقل التي يستعملها أحدنا ليقول: قانون فيزيائي أو أي مبدأ سياسي[3].
من خلال ما ذكرناه آنفًا عرفنا بأن العلمانية مفهوم غربي سياسي نشأ حوالي القرن التاسع عشر الميلادي ونادى بأبعاد الدين عن الحياة السياسية وقد انحصرت في فترتين: الأولى والمعتدلة هي التي أعطت «ما لله لله وما لقيصر لقيصر»، والفترة الثانية العلمانية المتطرفة فجعلت الدين أفيون يُعطى ليَغيب العقل البشري عن الإدراك العلمي. وقد عانى المجتمع الأوروبي من

(1) زكريا فايز، المصدر نفسه، ص 12.
(2) زكريا فايز، المصدر نفسه، ص 14.
(3) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 86.

مشكلة ازدواج السلطة وكان يعاني في ما بعد عصر النهضة العلمانية من التعارض القوي بين القوى الجديدة في المال والسياسة والاجتماع والوضع القاتم المتحجّر. وكان يعاني أيضًا في عصر بعد النهضة من التعارض بين حرية البحث العلمي والتفسيرات الثابتة للطبيعة والتاريخ وقد حلّت مشكلة ازدواج السلطة على الصعيد النظري بتغليب سلطة الكنيسة الدينية والسياسية على سلطة الدولة المدنية وحلت الأمة على المستوى العملي والواقعي بتحالف الكنيسة مع القوى السياسية المسيطرة ممّا جعل الكنيسة شريكًا فعليًّا في الحكم واستمر هذا التحالف قائمًا في الواقع في وجه رياح التفسير طيلة عصر ما بعد النهضة إلى حين اندلاع الثورة الفرنسية حيث حلّت مشكلة ازدواج السلطة ليس في فرنسا وحدها إنما في كل أنحاء أوروبا والعالم المسيحي، وهكذا نرى أن العلمانية ظاهرة أوروبية محضة من حيث موطنها أو من حيث وسطها البشري والحضاري أو من حيث المعطيات السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية[1].

## التطور التاريخي للعلمانية في الشرق:

سارت العلمانية باتجاهين رئيسين، هما: الاتجاه التنويري العلماني الخالص واتجاه حركة الإصلاح الديني الموفقة بين التراث الإسلامي (الأصالة)، والنزعة التنويرية (المعاصرة). وأنصار الاتجاه الأول كانوا موجودين بشكل أساسي في سورية ولبنان، أمّا الاتجاه الثاني فكانوا في مصر بشكل أساسي وهذا في القرن العشرين، فقد زادت النزعة التنويرية من أنصار حركة الإصلاح الديني (صارت أكثر ميلًا للعلمانية). وهذا لا يمنع من صحوات دينية في مصر كردّ فعل لاشتداد وتطرُّف أنصار النزعة العلمانية عن الشام ومصر[2]. أمّا بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى فقد تولدت حركة تنويرية في العراق في أواخر القرن التاسع عشر ولكنها لم تؤدّ إلى حركة اجتماعية جادّة، أمّا البلاد العربية الأخرى فلم يبدأ العمل التنويري بها إلّا في القرن العشرين[3]. التيار التنويري العلماني في القرن التاسع عشر الذي ظهر بشكل أساسي بين مسيحيي الشام، باعتبارهم يمثلون طليعة المفكرين فيها، ويرجع ذلك إلى سبب مهم وهو نسبة وجود المال والمتعلمين بين فئات معينة من سكان الشام المسيحيين (خاصة في لبنان) نتيجة حركة التجارة بين بلدان المشرق الأدنى والأوسط وأوروبا التي كانت تتم عن طريقهم، لذلك كانوا يتمتعون بحماية قناصل البلدان الأوروبية، الأمر الذي عزَّز مكانة مسيحيي الشام

(1) إنعام أحمد قدوح، المصدر نفسه، ص 86.
(2) زكريا فايز، مصدر سابق، ص 113.
(3) زكريا فايز، المصدر نفسه، ص 114.

فشغلوا مناصب الأمناء المستشارين والكتبة للأمراء، لذا فقد سعوا إلى نقل الفكر التنويري الذي يحقِّق لهم المكانة الاجتماعية وذلك بأن يقيّموا المجتمع على أسس غير دينية (بالتحديد غير إسلامية)، لذا كان مسيحيو الشام أول من نقل الفكر العلماني الخالص[1].

## نشأة الفكر العلماني في البلاد الإسلامية والعربية:

نشأة الفكر العلماني وتطوره في التاريخ الحديث للبلاد العربية والإسلامية، مرَّ بالعديد من الخطوات والمراحل. بدأت هذه المراحل مع رغبة الأوساط الحاكمة بصون مواقعها في صراعها مع أوروبا.

لذا فقد بدأت مع الإصلاحات التي تمت في الجيوش الخاصة بالدولة العربية والإسلامية على النمط الغربي والتي بدأت مع محمد علي باشا في مصر (1815-1849م)، والسلطان التركي محمود الثاني (1826-1839م)، والأمير عبد القادر في الجزائر (1847-1832م)، والشاه ناصر الدين في إيران (1834-1849م)، وفي تونس (1835-1855م) أحمد بك، أما سياسة محمد علي باشا الداخلية تجاه الدين ورجاله في مصر فقد قام بنفي علماء الدين وصادر أملاكهم، وفي عصره أصبح اختيار شيخ الأزهر في يده، لم يكن اختياره لشيخ الأزهر يتم على أساس الكفاءة ولكن على أساس مقدار ولاء هذا العالم لشخص محمد علي. وبهذا يُعتبر هو أوّل من أرسى نظام تعيين شيخ الأزهر من الحكم. كما أن محمد علي يُعتبر أوّل من عزَل الأزهر رسميًا عن مجال الحياة، وذلك بجعله الأزهر متخصصًا في علوم اللغة والدين، أما غير ذلك من العلوم الحديثة فهو من اختصاص المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي ليقود حركة التحديث في مصر بالمعنى الغربي لها والقائمة على فصل الدين ومؤسساته عن مجال الحياة. وهكذا بعد أن كان الأزهر منارة للعلوم الدينية والعقلية طوال عدة قرون، اقتصر خلال حكم محمد علي باشا على علوم الدين فقط، وذلك ليبعده عن التأثير في نواحي الحياة المختلفة[2]. وعلى إثر نشاط الكنيسة التبشيري في البلاد الإسلامية والعربية خاصة القسم العربي سورية ولبنان ومصر وفلسطين والسودان وإقامة المدارس والجامعات التبشيرية، نتيجة ذلك قام نصارى العرب بإدخال أبناءهم إلى هذه المدارس، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان اتصال النصارى أوثق بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية. إن تلك الثقافة لم تكن وليدة الثورة الفرنسية العلمانية، يقول ألبرت حوراني: «إن المسيحيين كانوا أسبق أبناء العرب اتصالًا بالثقافة الغربية

(1) زكريا فايز، المصدر نفسه، ص 114.
(2) زكريا فايز، مصدر سابق، ص 104.

وبهذه الصلات الثقافية الفرنسية الإنكليزية من ناحية وبهذا الكلف بالثقافة والدراسات الغربية من ناحية أخرى». فتحت عيونهم على عالمين جديدين خارج الكنيسة وخارج المدارس التبشيرية، فهيّأت بذلك الفكر العلماني المعادي للكنيسة في كثير من كتاباتهم ثم في الوقت الذي لم يكن فيه لهذا الفكر أثر بين معاصريهم من كتّاب المسلمين ومفكريهم وفي فترة لاحقة أخذت أقلام هؤلاء تروج الأفكار العلمانية في الصحف والمجلات، بل ألّف البعض كتبًا ضمّنها هذه الأفكار والمبادئ منهم؛ شبلي شميل (1850-1917م)، فارس نمر (1856-1951) ويعقوب صروف، وعلى أيدي هؤلاء ظهر الفكر العلماني في العالم العربي الإسلامي ونشروه على صفحات المجلات والجرائد «المقطم - المقتطف»[1]. وفي سورية تأسست سنة 1841 أول جمعية تنويرية في البلاد العربية التي أخذت صورة رسمية وبعد مرور خمس سنوات من إنشائها تحت اسم الجمعية السورية لاكتساب (العلوم والفنون) والتي قامت على يد ناصيف اليازجي وبطرس البستاني في مساعدة مبشرين أميركيين. وفي الخمسينيات من القرن الماضي دعا بطرس البستاني وفارس الشدياق وفرنسيت حراشي (1839-1873م) ونجيب حداد (1899-1867م) إلى تعليم المرأة وتحريرها متأثرين بحالة المرأة في أوروبا وبدورها في التقدم الاجتماعي هناك، وفي سنة 1863م أنشأ بطرس البستاني وناصيف اليازجي (1871-1800) أول مدرسة عربية على أساس قومي لا ديني، وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر ظهرت فكرة العروبة عند المتنورين السوريين ومن دعاتها بطرس البستاني، وسليم البستاني، وأديب إسحق وغيرهم. كما ظهرت في الفترة نفسها العديد من الجمعيات التنويرية والمجلات التي تدعو إلى الفكر العلماني التنويري، كما ظهرت دائرة المعارف للبستاني أيضًا. وفي سنة 1881م أسّس المتنورون السوريون جمعية «حفظ حقوق الملة العربية» داعين فيها إلى فكرة المساواة بين العرب والأتراك داخل الكيان العثماني وليس الكيان الإسلامي. وفي عصر محمد علي باشا في مصر يقول لويس عوض، مصورًا مصر الحديثة وكأنها هبة نابليون: «إن محمد علي قد أحلّ نظرية الحق الطبيعي محل نظرية الحق الإلهي وكذلك جعل التعليم بالكامل علمانيًا». إن الدراسات التي أبدعها الجبرتي (1754-1822م) قد رسّخت أسس التفكير العلماني ورفاعة الطهطاوي (1801-1873م) صنَع ما صنعه الجبرتي في ترسيخ الأسس للتفكير العلماني وزاد مناهضته للرهبانية والكهنوت[2]. حاولت حركة الإصلاح الديني، التي تُعِدّ مصر موطنها الأساسي، التوفيق بين حركة الإصلاح

(1) إنعام أحمد، مصدر سابق، ص 58.
(2) محمد عمارة، مصدر سابق، ص 117.

والأصالة المعاصرة التي بدأت مع الطهطاوي حينما ربط تاريخ مصر الغربي قبل الإسلام بتاريخها الحديث حينما مجّد تاريخ مصر الفرعوني. إن استلهام التاريخ الفرعوني كان شيئًا جديدًا على الفكر الإسلامي آنذاك، وهو الاستلهام الذي جاء بتأخير ما شاهده من اهتمام بالآثار المصرية في فرنسا بتاريخ مصر القديم، وقد طالب الطهطاوي بعودة هذه الآثار إلى مصر كما أبدى إعجابه بالقانون الفرنسي وترجم بعضه في كتابه: «تخليص الإبريز من تلخيص باريز». وهكذا ولأول مرة بدأ في عالمنا الإسلامي تسليط الضوء على موضوعات لم تكن مثار جدل وشاغلة للأذهان من قبل، منذ الطهطاوي وحتى اليوم. كما دعا محمد عبده أيضًا إلى أفكار تُلمس فيها بذور علمانية. أمّا في تونس فنجد خير الدين التونسي (1825-1890م) الذي كان معايشًا للفترة التي كان موجودًا فيها الطهطاوي والتي تتعلق بمحاولة جلب ما ينقص البناء الفكري لبلادنا العربية والإسلامية، حيث هي موجودة في الفكر الغربي، وبهذا الصدد يقول خير الدين التونسي: «إنّ التمسك بالدين لا يمنع النظر فيها عند الأمم الأخرى الأخذ بأحسنه فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية فليس بالناس يُعرف الحق ولكن بالحق يعرف الناس والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها». والتونسي رجل عمل بالفكر والسياسة وآراءه للأمة الإسلامية ولبلاده الصعود والترقي بعد الأفول والانزواء. وقد دعا إلى التحلي بالعلم والمنهج العلمي وأخذ أسباب الثورة الاقتصادية وأبعاد أسباب البطالة والاستعداد للأعداء بمثل سلاحهم والأخذ بالأساليب الغربية في الحكم والتعظيم والإدارة مثل نظام الشورى وإعطاء الحريات الشخصية والفكرية للمواطن[1]، وفي القرن العشرين التقى التياران الرئيسان للنهضة العربية، التيار التنويري والتيار الإصلاحي اللذان التقيا في عصر هجرة المتنورين الثوار المسيحيين إليها حيث انتهجها تيار أصيل للعلمانية وصار هو الوجهة الرسمية لمصر في دستور عام 1923 وغيرها في البلاد العربية حتى صارت معظم قوانين تلك البلاد منذ منتصف هذا القرن (وصفية). وأصبحت الشريعة مجرد مصدر للقوانين حتى لو نصّت على أن الإسلام هو المصدر الرئيس للقانون وأن الموضوعات التي أثيرت آنذاك هي إعادة النظر في المفاهيم الإسلامية فيما يتماشى مع روح العصر والدعوة لمنجزات العلم والتقنية ومشكلات الأخلاق والتربية وتحرير المرأة.

وهكذا نجد ابتداءً من محمد عبده، تداخلت الأفكار الإسلامية مع مثيلاتها العلمانية عند المنورين المصلحين المصريين والشوام[2]. وكان الطهطاوي على وعي كامل وعميق بأن

(1) زكريا فايز، مصدر سابق، ص 121.
(2) زكريا فايز، المصدر نفسه، ص 124.

العلمانية هي الإطار المرجعي للحضارة الغربية وإن هذه العلمانية تعني الاعتماد على الفعل دون النقل والوحي وإرجاع كل المسببات إلى النواحي الطبيعية وحدها دون القوة الإلهية الخالقة والمدبرة للكون واعتمادًا للفعل وحده مُصدرًا للقوانين دونما النظر إلى الشريعة الإلهية ومقاصدها وأحكامها، وإن العلمانية لا تقيم للدين وزنًا فيما يتعلق بسياسة الدولة وتعظيم المجتمع وتنمية العمران[1].

وعند لويس عوض، إن الحقبة الثانية في أحقاب مصر العلمانية تلك التي حكم فيها الخديوي إسماعيل باشا والتي امتدت ستة عشر عامًا 1863-1879. وكان الخديوي إسماعيل يؤمن بمصر الأوروبية بثلاث إعادة بناء الدولة الحديثة العلمانية في مصر وقبل مضامينها. الدولة القومية ذات المؤسسات البرلمانية، إدخال قانون نابليون الثالث في الستينيات من القرن التاسع عشر بوصفه القانون الرسمي لمصر، فقد بلغت علمنة القوانين المصرية مداها الكامل عندما أدخل الخديوي إسماعيل قانون نابليون بوصفه النظام القضائي الرسمي في مصر، وأنشأ لجنة برئاسة رفاعة الطهطاوي ليترجم قانون نابليون إلى اللغة العربية. وقد رسخت السنوات الستة عشرة من حكم إسماعيل أسس العلمانية في مصر الحديثة[2].

## العلمنة (العلمانية في الإسلام):

الإسلام لا يعرف الدولة الدينية ولا المجتمع المقدس لأنه لا يعرف رجل الدين ولا المؤسسات الدينية، فهو ينكر الوساطة بين الإنسان وربه، ويرفض الكهانة والكهنوت، ومن ثم فهو لا يحتاج المجتمعات كي تتطور ما يقابل هذه المعاني والأفكار والمؤسسات أي لا يحتاج (للعلمانية) ومؤسساتها لأنه لم يشهد فكر شرعيتها أو تطبيقًا مشروعًا، تلك الثنائية التي شهدتها أوروبا الكاثوليكية حيث نشأة العلمانية والمجتمع العلماني، إن الإسلام كما يقول محمد عمارة هو (الدين الذي يقدم في شؤون المجتمع وسياسة الدولة وأمور الدنيا [المصلحة] على النص وهو الذي يتحدث عن الشريعة، مقاصد وغايات، الذي يجعل المَرجع في حُسن الأمور وقبحها إلى رأي الأمة التي ترى وتقرر ما يحقق مصلحتها، والله سبحانه هو مشرِّع النصوص يبارك رأي الأمة في أمور الدنيا والمجتمع. إذ القاعدة الإسلامية الشهيرة تقول: [**ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن**] والمجتمع العلماني يساند التغير ويدعو إلى التجديد ويدعمه فماذا في إسلامنا؟

---

(1) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص 131.

(2) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص 134.

إن إيمان الإسلام بقانون التطور وفي كل الميادين ليس له حدود فهو سنة من سنن الله في الكون، ودعوة الإسلام للتجديد قد تعدت شؤون الدنيا وشؤون الحياة، ويستمد المجتمع العلماني بفقدانه الاهتمام بما هو خارق للطبيعة[1].

أما في الإسلام فإن الحيازة للفعل والعقلانية واضح وأكيد وحكم ومشهور، فالعقل هو الحاكم في إطار النصوص، وعليه تعرض آيات القرآن (خارق الطبيعة) الإسلامي والوحيد والمجتمع العلماني يتميز بعدم اهتمامه بالقيم المرتبطة بالنزعة التقليدية للاتجاه المحافظ، أما في الإسلام فإنه يميز بين القيم المعوقة للتطور والتقدم وبين القيم التي تلعب دورًا إيجابيًا وتقدميًا في حياة الأمة، والمجتمع رغم أنها موروثة وتقليدية فالمعيار هو المصلحة، مصلحة المجموعة في الأمة على وجه التحديد[2]. كما أن الإسلام شريعة مقدسة بمصادرها وأحكامها الأولى في حين أن القانون المدني يبحث في المعاملات وحدها ويستمد أحكامه من السلطة (الدولة) ومعنى ذلك أنه ليس هناك حكومة إلهية من مجموعة من الناس أي كانت أخلاقهم في العبادة للرؤيا منزلتهم فيه. والإسلام يدعو إلى الانطلاق في الجو العلمي من دون حاجة إلى العلمانية لأنها إذا كانت تحل مشكلة الذين لا يؤمنون بالدين فهي تخلق مشكلة كبيرة جدًا لمن يؤمنون، فكيف يمكن أن تحل مشكلة الإنسان الذي يؤمن بالدين على أساس العلمانية إذا كان تاريخ العلم في أوروبا فكرًا كتب بدماء العلماء والذين ماتوا لأنهم نظروا وتفكروا وأبدعوا؟!

فللعلم مكانة خاصة في الإسلام وهو الذي يأمر الناس بالتفكير والرشاد والتعقل والوحدة السياسية. الإسلام يقوم على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم له الشروط التي تؤمن عدالته وعلمه وتقواه وله حدود تنظِّمها قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، فله على الرعية الطاعة في المعروف ولا طاعة له إن عصى الله[3]..

ويتساءل محمد عمارة في كتابه «العلمانية ونهضتنا الحديثة»[4] هل نحا للإسلام نحو الدولة الثيوقراطية السلطة الدينية في الفكر أو التطبيق أو فيهما معًا فتكون العلمانية هي الحل في الإطار الإسلامي كما كانت الحل لمشكلة الثيوقراطية المسيحية الغربية؟ أم أن للإسلام كدين وحضارة في هذه القضية نهجًا آخر يرفض العلمانية رفضه للدولة الدينية الثيوقراطية؟ كثيرة تلك التحديات التي جوبه بها الإسلام والمسلمين منذ ظهوره وحتى العصر الذي نعيش منه.

---

(1) محمد عمارة، مصدر سابق، ص 16.
(2) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص 17.
(3) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 18.
(4) محمد عمارة، مصدر سابق، ص 8 – 9.

هذه التحديات ما كان مصدرها الخارجيون ومنها ما كانت صادرة من الداخل من البيئة والواقع يغذيها ويرعاها الأعداء ويبدو أن طموح الغرب الاستعمارية من وراء غزواته الحديثة التي بدأت بالحملة النابليونية على مصر (1879) كان عظيمًا وخطيرًا فلم تكن الأهداف مجرد نهب استعماري وقواعد عسكرية تحمي هذا النهب وتضمن السوق والمواد الخام، ذلك أن الغزاة الجدد قد أدركوا معنى الخبرات المستخلصة من صراعهم الطويل التاريخي مع عالم الإسلام ورأوا أن الاحتلال لا بد أن يسفر عن المقاومة الوطنية القومية ويستفزها فينهيها بالجلاء[1].

إن تاريخ الإسلام قد شهد نماذج لحكام جهلة مستبدين، فإن الإسلام وعلماءه لم يباركوا هؤلاء الحكام وإنما صنفوهم تحت عنوان الولاة المتخلفين على السلطة بالقهر، وظلت فريضة الأمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدعو الأمة لتغير ولاة الجور والاستبداد ولم يعرف التاريخ الإسلامي أن الدين لم يدع (ما لقيصر لقيصر وما لله لله) أي لم يعزل أمور الدولة والسياسة والمجتمع، وأيضًا لم يضع لدولة المسلمين النظم والقوانين والنظريات، وإنما اتخذ لنفسه موقفًا وسطًا في هذا الميدان فالعلمانية إذن ليست سبيلًا إلى التقدم، بل ولا حتى لمواجهة القوى التي تتبنى تخلفنا الموروث وتتشبث به وتدافع عنه، إنما سبيلنا إلى التقدم هو الوعي والفقه بحقيقة موقف الإسلام الدين من هذه القضية ذلك الموقف الذي ينكر ويرفض العلمانية رفضه لنقيضها الكهانة والسلطة الدينية والدولة الدينية.

عرَّفنا أن العلمانية ولدت من خلال الصراع بين الكنيسة وبين عالمها، فهل تتوفر هذه المعطيات داخل الإسلام وعالمه لتبرير عالم سنة الدولة في العالم الإسلامي؟ المشكلة التي واجهت المجتمعات الأوروبية والكنيسة لم نجدها في المجتمعات الإسلامية، فلا يوجد في الإسلام المعطيات التي وجدت في التجمعات الأوروبية ولذا فإن المبررات النظرية للعلمانية التي استنبطها الفكر الأوروبي من مجمل النظريات بين الفلاسفة المفكرين الأوروبيين في القرن السادس عشر، هذه المبررات لم يوجد في الإسلام ما يدعو إليها على الإطلاق. فيما يعود إلى سيطرة رجال على الحكم نلاحظ أنه لا يوجد في الإسلام أي معتقد أو تشريع يمكن أن يكون بسببه أو لأجله جماعة (كهنوت) كالتي وجدت في سائر الأديان الأخرى ولذلك لأن العبادة وغيرها في الإسلام لا تحتاج إلى وسيط وإنما هي معاملة مع الله سبحانه وتعالى ومع الشريعة، لذا فلا يحدث أن تكونت في أي عصر من العصور الإسلامية جماعة طبقية تستمد شرعية وجودها الطبقي في الإسلام وتتمتع بامتيازات على مجموع الشعب تحولها سلطة

(1) محمد عمارة، المصدر نفسه، ص 8 - 9.

استثنائية، وفي داخل الإسلام لم يحدث ازدواجية أبدًا، أي أنه لم تكن هناك كنيسة ودولة ولم تكن ثمة مملكة للّه ومملكة لقيصر ولم يكن ثمة روح طاهرة وجسد مخطئ في الإنسان[1].

وكيف ينظر الإسلام في مجال فصل الدين عن الدولة التي نادت بها العلمانية في أوروبا؟ إن الإسلام ينظر من هذه الزاوية كما يذكر محمد عبده (ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتغير من الشر وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم كما خولها لأعلاهم بتناول بها أدناهم. وهو يعطي السلطة للأمة دون منازع والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة على الحاكم وهي التي تخلقه حتى رأت أن ذلك من مصلحتها فهو الحاكم المدني من جميع الوجوه ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط (الخليفة) عند المسلمين بما يسمى الإفرنج (نيوكراتيك) أي سلطة (السلطاني الإلهي). فالإسلام لا يجعل للقاضي أو المفتي وللشيخ سلطة على العقائد وتقرير الأحكام وكل سلطة تتناوله واحدة من هؤلاء هي سلطة مدنية لا يسمح لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد وبمبادئه لربه أو أن ينازعه في طريقة نظرة. أما الفكرة الشائعة عن توحيد الإسلام بين السلطتين المدنية والدينية فهي خطأ محض ودخيلة على الإسلام وهي في الأساس أصل من أصول الديانة المسيحية في أصوله الكاثوليكية البابوية.. ومن الضلال القول بأن الإسلام يحتم قرن السلطتين في شخص واحد والزعم تبعًا لذلك بأن السلطان هو مقرر الدين وواضع أحكامه ومنقذها[2]. كما يشير محمد عبده عن الفارق بين الديانة المسيحية في دعوتها للعلمانية وبين الإسلام كدين متكامل منهجًا وأساسًا حيث يقول: (لم يعرف المسلمون في عصر تلك السلطة التي كان البابا عند الأمم المسيحية يعزل الملوك ويحرم الأمراء ويقرر الضرائب ويضع لها القوانين الإلهية، فالشريعة الإسلامية قد قررت حقوقًا للحاكم الأعلى وهو الخليفة وليس للقاضي صاحب السلطة السياسية. فالإسلام نظام متكامل دين ودولة يلائم وينفذ والإسلام دين شرع، فقد وضع حدودًا ورسم حقوقًا ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود تنفيذ حكم القاضي بالحق وصون نظام الجماعة، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير فلا بد أن تكون في واحد هو السلطان أو الخليفة، وليست من أصول الإسلام أن يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر ما له ويأخذ على يده وعمله[3]. أما دور الأزهر ونظرته للعلمانية وموقفه من دعاتها فقد وقف الأزهر في مواجهة

(1) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، تحليل ونقد للعلمانية محتوى وتاريخًا في مواجهة المسيحية والإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1-1980-1983، ص 157.

(2) رفعت السعيد، مصدر سابق، ص 54.

(3) إنعام أحمد قدوح، مصدر سابق، ص 90.

العلمانية ومن دعاتها في العالم الإسلامي تجلى هذا الموقف في ثورته علي عبد الرازق حيث أصدر كتابه (الإسلام وأصول الخلافة) الذين أنكر فيه تدخل الإسلام في السياسة فضرب بذلك قنبلة العلمانية الكبرى في تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر فتعرضت له هيئة من كبار العلماء في الأزهر وأكدت أن كلام علي عبد الرازق مخالف صريح كتاب الله الذي يرد على زعمه ويثبت أن مهمة الرسول ﷺ تجاوزت البلاغ من الحكم والتنفيذ[1].

تطورت فكرة القومية والموقف من العلمانية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أما عن تطور فكرة القومية إضافة إلى الجمعيات التنويرية التي أسهم فيها المنورون الشوام في سبيل الدعوة لفكرة القومية هذه فإن رفاعة الطهطاوي في سبعينيات القرن قبل الماضي تحدث عن هذه الفكرة فعليًا من شأن الأواصر القومية على الأواصر الدينية وذهب ساطع الحصري كما ذهب ميشيل عفلق وقسطنطين زريق إلى ربط القومية العربية والإسلام على أن يكون الإسلام في إطار القومية وهكذا نجد أن اتجاه هذه الفكرة عند هؤلاء كان سائرًا نحو العلمنة[2].

وتشير كل المصادر التي أرخت الفكر العلماني في العالم الإسلامي أن الدكتور (فرح أنطون) أول من دعا إلى العلمانية في بلاد المسلمين ومن هنا اعتبرت المسوغات التي قدمها أنطون أهم من غيرها في هذا المجال واعتبر أنطون أن مأساة الإنسان الشرقي تكمن من أن العربي ما زال مفصوم الشخصية متضارب المواقف لا يدري محل ولائه أهو الدين أم الوطن؟ فنادى في كتابه (فلسفة ابن رشد) بفصل الدين عن الدولة من خلال سيادة النظام العلماني.

أما العلمانية من وجهة النظر الماركسية بدأت مع الفلسفة الوضعية لمذهب سان سيمون 1760-1825م حيث أعطى قيمة مطلقة للعلم وبلغت الوضعية أوجها بفلسفة أوغست كونت 1798-1857 إن هذه الفلسفة لا تعتبر شيئًا حقيقيًا ودافعيًا إلا ذلك الشيء الوضعي الذي خضع للاختبار الحسي وهكذا استبعدت نتيجة للمذهب الوضعي الحقائق الروحية حلقة هامة في تطور الفلسفة نحو النظرة المادية الخالصة للإنسان ظهر هذا التطور عند الفيلسوف الألماني (فيرباخ 1770-1830) وهو تلميذ لأوغست كونت وذلك في فلسفته المادية التي شيدها في معارضته لفلسفة هيكل (1770-1830)، إن الاتجاه الفلسفي الجديد الذي يمر عنه فيربانج في مادتيه قد هدف إلى إنهاء الصراع بين الكنيسة والدولة بالإضافة بالمسيحية نفسها نهائيًا وإخراجها من دائرة الحياة الإنسانية واعتبار الدين شرًا لا فائدة فيه على الإطلاق أن الدولة هي المضمون في

(1) إنعام أحمد قدوح، المصدر نفسه، ص 93.
(2) زكريا فايز، مصدر سابق، ص 128.

الواقع كله هي الحامية الواقعية للإنسان وبهذا تصبح الدولة مناقضة للدين وإن الإلحاد العملي هو الرباط بين الدول. إن المسيحية دينٌ تشل فاعلية الإنسان السياسية وتسمى هذه النظرة عند أتباع فيرباخ أن تنقل الإنسان إلى مكان الله في العبادة وتقدم عليها الدولة وتصنع التاريخ. وعلى أثر فيرباخ جاء كارل ماركس (1818-1883) الذي تأثر بالمضمون المادي الصرف لفلسفة فيرباخ وما يتصل بالدين من فلسفة ماركس المادية الديالكتيكية وتطبيقها الاجتماعي والسياسي والتي تتلخص:

هدم المسيحية مقدمة ضرورية لبناء عالم يكون الإنسان فيه سيد نفسه ولكن لا نرفض المسيحية وحدها، بل معها يرفض كل دين كذلك الدين يسلب الإنسان وعيه بمأساته وشقائه في الوقت الذي يميته في عالم أفضل (الدين أفيون الشعوب). وقد أخذت هذه الفلسفة الجديدة للعلمانية التي تقوم على المادية والإلحاد وصيغتها التطبيقية الأولى في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة سنة 1917 بقيادة لينين. ثم انتشرت في صيغ مختلفة إلى حد ما في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الوضع الجديد على صعيد النظرية والتطبيق إلى إلغاء دور الدين نهائيًا من كل حقل من حقول الحياة العامة والخاصة تشريعًا وتعليمًا وتوجيهًا، بل لقد حورب الدين كمعتقد شخصي وخاص عن طريق الدعاية المستمدة ضده بشتى الألوان والأساليب كما أحيطت الممارسة الدينية (العبادة) بكثير من المعوقات[1].

## نشوء الأحزاب والحركات القومية:

### ظروف نشوء الحركات الوطنية والأحزاب القومية في العراق:

قبل أن نتطرق إلى نشوء هذه الأحزاب والحركات السياسية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لا بد لنا في هذه الصفحات أن نلقي الضوء على الأوضاع الراهنة السائدة قبل هذا التاريخ، لكي نتعرف من خلالها على الكيفية والظروف التي ساهمت في بروز ونشوء هذه الأحزاب والحركات السياسية التي شهدها العراق خلال هذه الحقبة الزمنية من خلال لمحة سريعة.

قبل الاحتلال الإنكليزي للعراق وأثناء الحرب العالمية الأولى، وخلال العهد العثماني لم يكن مظهرًا بارزًا لحركة وطنية حقيقية في العراق، لقد كانت هناك فئات وطنية صغيرة كما كان هناك أفراد قليلون يحملون أفكارًا وطنية وقومية تنطوي في مناهضة الحكم العثماني، ولكنها

(1) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، مصدر سابق، ص 152، 153، 154،157.

كانت حركة ضعيفة غير منظمة. وكان مظهرها أكثر بروزًا مما ارتبط فيها في الحركة القومية العربية التي نشأت لها مراكز خارج العراق في الأستانة أو بعض المدن العربية ولم يكن هناك إلا صدى ضعيفًا لذلك داخل العراق. وقد كان الوضع العام في العهد العثماني يتميز ببعد الناس عن السلطة، ذلك البعد الذي كان أكثر عمقًا في الريف والقرى والبوادي. ثم كانت الحرب العالمية الأولى واشتركت قطاعات كثيرة من الشعب العراقي في مقاومة الإنكليز مع العثمانيين باسم الدين. وبدأ تحسس وطني عام اصطبغ بالصبغة الدينية، وقد رافقه تفتح أعين أكثرية الشعب العراقي في حقبة جديدة وهي إمكانية سقوط السلطة عن طريق القوة بالإضافة إلى ذلك فإن التيارات الوطنية الضعيفة التي أشرنا إليها ولاسيما تلك التي كانت مرتبطة بالحركة القومية العربية خارج العراق وهي الحركة التي وجدت لها مصبًّا واسعًا تصب فيه وهو الثورة العربية التي كان الحجاز مركزًا لها من الناحية التاريخية نقول: إن تلك التيارات الضعيفة قويت إلى حد بعد تفتح الوعي أثناء الحرب العالمية الأولى والمعارك التي دارت في العراق بحيث وجدت لها مجالًا ممهدًا في العراق بين عامي 1918-1920 لتكوين حركة وطنية قوية تمتد فروعها إلى معظم أنحاء العراق. لقد عمل هذان العنصران، أي الشعبي والتيارات الوطنية ذات الجذور القومية، على تفجير ثورة حزيران 1920 ليس هنا محل الحديث عن الثورة المذكورة بالتفصيل ونحن نلقي نظرة سريعة جدًّا على تكوين الحركة الوطنية في العراق ولكننا نستطيع الاكتفاء في تلخيص أسباب قيام الثورة فنقول إنها تتصل بوضع الاحتلال الإنكليزي بصورة رئيسة، فقد حاول ذلك الاحتلال فرض نظام حكومي غريب عما اعتاده العراقيون أولًا في الريف حيث بدأت جباية الضرائب بصورة قاسية مع ارتفاع الأسعار بصورة عامة ارتفاعًا فاحشًا إلى جانب السياسة التي اتبعها المحتلون في التفريق بين رؤساء القبائل ليس بعضهم على بعض وفي الوقت نفسه لم تكن الثروات التي بدأت تتجمع من الزراعة مؤشرة في تثبيط الروح العشائرية لأن الرؤساء والملاك لم يكونوا قد عرفوا بعد حياة الرفاه التي تنصرف إليها تلك الموارد الجديدة، أما في المدن فقد أثيرت الطبقة المتوسطة التي عاملها الإنكليز بازدراء باسم النظام والعدالة في تطبيق القوانين في الوقت نفسه الذي جاء فيه العراقيون الذين ارتبطوا بالحركة العربية. وكان قسم منهم في سوريا قبل احتلال الفرنسيين لدمشق وطردوا الملك فيصل منها ربما كان للمعاهدة الجائرة التي عقدها الإنكليز مع إيران في إلهاب الشعور في العراق نظرًا بالارتباط الديني بين البلدين هذه هي الأسباب المباشرة التفصيلية للثورة التي هزت قاعدة التكوين الاجتماعي والسياسي للبلاد وخلقت لأول مرة حركة شعبية متميزة في العراق. لقد أدرك الإنكليز بسرعة حقيقة الوضع في العراق الذي كانوا يحتلونه عسكريًّا والذين كانوا ينوون البقاء

فيه ولو بشكل ارتباط بالهند ولذلك فإنهم قاموا بمعالجة فعالة لذلك الوضع كانت عناصرها هي أولًا القمع العسكري المباشر لتصفية التمرد في المناطق الثائرة، وتصفية العناصر المتمردة في المدن عن طريق الاعتقال والنفي إلى خارج العراق، وكان هذا العنصر العسكري يستهدف المعالجة العاجلة المباشرة. ثم كان هناك العنصر الثاني لمعالجة الوضع، وكان ذا طابع سياسي عاجل أيضًا، وذلك بالقيام بتشكيل حكم وطني لامتصاص التمرد السياسي. وأخيرًا كان هناك العنصر الثالث من تلك المعالجة وهو خطة أطول مدى تستهدف خلق طبقة حاكمة خاضعة للنفوذ الأجنبي تتكون أولًا، من الملك والبلاط، وثانيًا، من الحكومة والموظفين ومن الأحزاب السياسية التي تدور في حلبة بركانية مصممة تصميمًا بارعًا وثالثًا، من فئة إقطاعية تضم بعض ملاكي وسياسيي المدن الذين ضمّوا أراضي زراعية. كما تضم رؤساء القبائل الذين استهدفت الخطة تمليكهم الأرض التي كانت توزع بشكل مشترك بين أفراد عشائرهم ومن ثم إثراؤهم وربطهم بالحكم برباط المصلحة المادية. الواقع أن الإنكليز نجحوا في خطتهم فقد قضوا على روح الثورة وامتصوا معظم الحركة الوطنية في إسفنجة الحكم «الوطني وأحزابه» وبالرغم من بقاء مظاهر المعارضة في ذلك الحكم لاسيما في المجالس البرلمانية المصنوعة ببراعة تناسب ذلك الوقت فإن الروح الثورية كادت تضرم في العراق، وبقيت آثار غير فعالة للوطنية الحقيقية. لقد فقدت الحركة الوطنية قاعدتها الشعبية التي كانت لها في ثورة العشرين ولكن الجهة الأخرى بدأت تكون قاعدة شعبية جديدة بالرغم من أن هذا التكون بدأ بطيئًا ومحددًا إلا أنه كان أرسخ وأدى بعد سنوات طويلة إلى تهديم الكيان الذي تبناه الإنكليز وعملوا وقتًا طويلًا في سبيل المحافظة عليه. لقد بدأ تكون القاعدة الشعبية الجديدة مع ظهور وتناقضات الكيان الوطني الجديد، فقد خلقت الطبقة الحاكمة الجديدة وهي تصعد سلم الجاه والثراء فقرًا مدقعًا في المدن والريف، كما وبدأ الإقطاع الجديد انقسامًا ظل يزداد حدة في المجتمع الريفي بين ملاّك الأراضي وبين العاملين فيها الذين تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال، ولم يكن بإمكان المعارضة القائمة آنذاك أن تستوعب هذا الوعي الجديد، فهي من جهة معارضة شعبية مصطنعة وهي من جهة أخرى لا تضم إلا أفرادًا قليلين من الوطنيين الصادقين، ومع أن بعض الأحزاب لاسيما الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن قد عملت على أن تكون مركز حزب لعناصر الحركة الوطنية الشابة الجديدة إلا أن هذه الأحزاب سرعان ما ظهر عجزها عن أن تلعب دور القيادة والتوجيه وجمع العناصر الوطنية. وسط هذه الفوضى الفكرية السياسية ظهرت جماعات متشتتة التكوين من الشباب تميز أفرادها أولًا بوعي سياسي عام، وثانيًا باندفاع في العمل السياسي من ضمنه المظاهرات الطلابية وإضراباتهم وفي مجال النشر المحدود في الجرائد والمجلات،

ومن هذا المحيط تكونت جماعة الأهالي التي صدرت في أوائل عام 1932 جريدة (الأهالي) صدر العدد الأول من الجريدة في 2 كانون الثاني/ يناير 1932[1].

## نشوء التجمع القومي في العراق:

لم يمتلك التيار القومي في العراق حزبًا مستقلًا في التجربة الحزبية منذ قيام المملكة العراقية في عام 1921 ولكن العديد من الشخصيات التي كانت تعمل في الأحزاب، قيادات وأعضاء، محسوبة على التيار القومي ولها اتصالات قومية وانصبّ عملها في ذلك الوقت من أجل وحدة الأقطار العربية وتحررها، وبدا هذا الاتجاه واضحًا بعد الاستقلال الشكلي للعراق ودخوله عصبة الأمم عام 1932، حتى شكّل العراق حركة الثقل في الدعوة العربية. وقد توجهت إليه أنظار أحرار العرب من مختلف الأقطار العربية وغدا العمل العربي الشعبي المشترك سمة المرحلة تلك وكانت هذه الأعمال غالبًا ما تحصل على تشجيع الملك فيصل الأول ومساعديه. لاشك أن عدم تأسيس حزب قومي عربي واضح الأهداف يعود إلى طبيعة الأوضاع العامة آنذاك حيث لم يسمح بظهور الحزب القومي، ومرد ذلك إلى أن القوميين قد انضموا في اللعبة السياسية اليومية والمشاركة في الصراع الدائر مع الإنكليز ومن أجل تحقيق الاستقلال التام والخروج من دائرة الهيمنة الاستعمارية. فحزب الشعب ثم حزب الإخاء الوطني انتمى إليهما ممثلو التيار القومي ولكننا نجد أن هذين الحزبين قد تشكلا لضرورات الصراع الحزبي ضمن التكتلات البرلمانية، فتشكل حزب الشعب معارضًا لحزب التقدم والإخاء ليشكل المعارضة لحزب العهد (حزب نوري السعيد) وقد كانت بدايات ظهور التجمع القومي الحديث حول (نادي المثنى بن حارثة الشيباني) الذي افتتح في بغداد نيسان/ 1935. وقد حصل النادي على ترخيص رسمي بمزاولة نشاطه في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية وهو منتدى ثقافي فكري اجتماعي تقام فيه الندوات والمحاضرات الثقافية والتاريخية الاجتماعية وقد أسس النادي مجموعة من الشباب المثقف حيث أصبح الدكتور صائب شوكت رئيسًا له ومحمد مهدي كبة نائبًا للرئيس[2]، وكان أعضاء النادي في الأغلب من القوميين المناهضين للسياسة الاستعمارية وقد لخص محمد مهدي كبة أهداف النادي في مؤتمراته بعث الروح القومية بين أبناء الشعب وإيقاظ الشعور بالمواطنة العربية العامة في نفوسهم والعمل على إحياء التراث القومي ونشر الثقافة القومية العربية بين

(1) مذكرات كامل الجاورجي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات دار الجمل، ط 1، 1970، ط 2، 2002، ألمانيا، ص 71، 72.

(2) مقال عبد الله الجيزاني، «حزب الاستقلال التجربة الفكرية والممارسة السياسية»، مقال في مجلة الحركة القومية العربية، ناجي علوش، ص 348.

أفراد المجتمع، إلى غير ذلك مما يخلق في الشباب روح الاعتزاز بقوميته وماضي أمته[1]، وتطرق النظام الداخلي للنادي إلى ضرورة إنشاء تأسيس نادٍ وضرورة القيام بالتصدي للأفكار الغربية التي بدأت تنتشر في المجتمع مما جعل فريقًا من الشباب العربي يشعر بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم نحو أمتهم ونحو الأقطار العربية المختلفة، فأنشأ ناديًا يضم الجميع ولم الشمل ويوحد الجهد ويؤلف القلوب للعمل وراء إنماء الروح القومية والمحافظة على تقاليد العرب وتقوية الرجولة العربية[2]، وقام النادي بنشر كتيبات ومقالات احتوت أفكارًا وآراء عديدة مناوئة للبريطانيين والصهاينة[3]. وأصدر مجلة أسبوعية تحت عنوان «المثنى» كذلك أصدر كتابًا بعنوان «هذه أهدافنا من آمن بها فهو منا». وهو عبارة عن موضوعات تفي بالفكر القومي العربي وتأخذ معنى رومانسيًا في الدعوة القومية ومؤلف الكتاب هو الدكتور سامي شوكت[4]، ولكننا نجد تبلورًا كاملًا في الأفكار لدى أكثر ممثلي التجمع القومي وضوحًا وأكثرهم نشاطًا هو الشهيد محمد يونس السبعاوي الذي لعب دورًا بارزًا ومهمًا في حركة مايو 1941 التحريرية كما لعب من قبل دوره على صعيد بلورة تكتل الضباط القوميين فيما بينهم وبين المدنيين القوميين. وفي محاضرة ألقاها السبعاوي في نادي المثنى عام 1935 بعنوان «الوعي القومي» يخلص إلى أن رسالة القومية في المشرق هي التحرير وأنها تعبير عن عاطفة نبيلة ترفض الذل وترفض استغلال البشر وهي في الغرب مشوبة تميل نحو الاستعمار ونحو التحكم بالآخرين، إنها في المشرق دفاعية وهي في الغرب أمست عدوانية[5]. وفي عام 1936 تشكلت «جمعية الدفاع عن فلسطين» برئاسة العميد طه الهاشمي وتألفت الهيئة الإدارية للجمعية من الشخصيات القومية أمثال سليمان فيضي، وسعيد الحاج ثابت، الشيخ نجم الدين الواعظ، ومحمد مهدي كبة وآخرين، وأخذت الجمعية نادي المثنى مقرًا لها لإقامة الندوات والاجتماعات والخطب والبيانات حول القضية الفلسطينية وكانت تقوم بجمع التبرعات وتحويلها إلى المجاهدين العرب في فلسطين، وقد قام السادة محمد مهدي كبة وسعيد الحاج ثابت وتحسين طه أعضاء الجمعية بزيارة النجف لكي يجتمعوا بالعلماء ورجال الدين، ومن خلال اللقاءات قام الوفد بتوضيح تطورات القضية الفلسطينية والأخطار المحيطة بفلسطين والبلاد العربية وحصل وفد

(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الأحداث، دار الطليعة بيروت، 1975، ص 55.
(2) طاهر جاسم التميمي، «من تاريخ الحركة العربية المعاصرة»، مجلة المستقبل العربي، العدد 28 كانون الأول/ ديسمبر 1985، ص 150-155.
(3) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 204.
(4) عبد الله الجيزاني، مصدر سابق، ص 351.
(5) خلدون ساطع الحصري، الأفكار السياسية ليونس السبعاوي (كتاب الحياة الفكرية في المشرق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 193.

الجمعية على فتاوي ونداءات لإنقاذ فلسطين، وكذلك فعل علماء بغداد فكان أحسن الأثر في إقبال الناس على التبرع بالمال والاهتمام بهذه القضية. ونظرًا إلى جسامة الأحداث التي مرت بها الأمة العربية وخاصة القضية الفلسطينية وتصاعد أحداثها، فقد اتجهت أنظار القوميين إلى الجيش كونه القوة الوحيدة المؤهلة للتحرير والمحافظة على الاستقلال الوطني المنشود، وما خلقته ممارسات المستعمرين والصهيونية في تحد لمشاعر القوميين قد أعطتهم مجالًا واسعًا للتفكير بهذه القوة التي تشكل دعامة قوية لحماية الأمة والدفاع عن أراضيها. ولهذا فقد التقت شخصيات التجمع القومي حول قيادات شابة وقوية واستطاعت أن تكوِّن لها قوى داخل الجيش منذ منتصف الثلاثينيات كما أننا نرى أن الجيش العراقي أصبح قوة متطورة منذ عام 1930 حيث بدأت الحكومة في التوسع بملاكاته وتسليحه فأدخل نظام التجنيد الإجباري سنة 1934. وأخذ الكثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة يلتحقون بالكليات العسكرية ويصلون إلى صفوف الضباط الصغار وبذلك أصبح الجيش العراقي قوة وطنية كبيرة[1]. وقد حلل السبعاوي، أحد أعضاء التجمع القومي، الموقف السياسي السائد آنذاك حيث ذكر أن في العراق ثلاث قوى: الجيش، والعشائر، والأحزاب. ولابد أن تقوم إحدى هذه القوى الوطنية بتوجيه السياسة العراقية، أما العشائر فهي قوة غير نظامية ولا يمكن تكليفها أو الاعتماد عليها بتيسير سياسة المملكة لأنها خاضعة لزعامات كثيرة ومتنافرة وليس من السهل تآلفها أو اجتماعها في كتلة سياسية منظمة. وأن الأحزاب ليست قوة سياسية ذات أثر فعَّال فلم يبقَ إذن قوة منظمة في البلاد غير الجيش، وهذه بطبيعتها العسكرية خالصة في الفوضى التي تخضع لها القوى الأخرى[2] وقد ساعدت الأحداث على أن يكون الجيش القوة الوحيدة في البلاد. ففي تلك الفترة قامت العشائر بعدة انتفاضات مسلحة استطاع الجيش القضاء عليها. وبتأثير الأجواء السياسية السائدة آنذاك تمكَّن الضباط القوميون من توسع دائرة نشاطهم. حيث تطورت مفاهيمهم وأهدافهم نتيجة احتكاكهم مع الشخصيات القومية والفكرية وخاصة من أبناء الأقطار العربية، وقد أدت جميع التحركات إلى إيجاد كتلة قومية متميزة داخل الجيش أصبح تأثيرها واسعًا في سياسة البلاد لاحقًا. ويؤكد الشهيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته «فرسان العروبة» على أن التنظيم السري التي تألف في تلك الفترة إذ مهدت له عدة لقاءات سياسية لأقطار العمل القومية، أسهم في تلك اللقاءات القادة الأربعة إضافة إلى طه الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني والمفتي أمين الحسيني[3] وهم العقيد صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد والعقيد محمود سلمان والعقيد كامل شبيب. ومنذ

(1) إسماعيل ياغي، مصدر سابق، ص 20.
(2) عبد الله الجيزاني، مصدر سابق، ص 351.
(3) عبد الله الجيزاني، مصدر سابق، ص 352.

ثورة فلسطين عام 1936 وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية لجأ عدد من الثوار العرب الذين استقبلتهم بغداد، وقد لعب معظمهم دورًا بارزًا ومهمًّا في توجيه السياسة في العراق، ومن أبرز هؤلاء وأنشطهم مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني الذي أقام علاقات وثيقة مع شخصيات التجمع القومي العسكريين والمدنيين[1]. فمنذ قدومه وطيلة إقامته في بغداد تجمع حوله العديد من الشخصيات القومية العربية وتمكّن من تشكيل لجنة للتعاون مع قوميين من البلاد العربية ضمت رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سوريا ويوسف ياسين وخالد أهلود من المملكة العربية السعودية. مما لاشك فيه أن القوميين في الفترة الواقعة بين الحربين قد مارسوا نشاطًا مكثفًا في العراق وتجسد هذا النشاط من خلال العمل السياسي المنظم الذي تطرق إليه العديد من الشخصيات المساهمة بأعباء ذلك النشاط كالشهيد صلاح الدين الصباغ وناجي شوكت وطه الهاشمي ومحمد صديق شنشل وغيرهم. ومن خلال جميع أنشطته وفعالياته المختلفة عن حقيقة ما يجول في خاطر العرب إزاء الأقطار العربية التي تواجه الأمة العربية من أعدائها وحازت قضية فلسطين على جميع اهتماماتهم آنذاك وقد قام الضباط القوميون وبدعم ومساهمة الشخصيات القومية والجماهير بحركة مايو التحريرية عام 1941 وتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وقد شكل هذا العمل تحديًا مباشرًا لبريطانيا ومصالحها مما دفعها للتحرك السريع عبر مختلف الوسائل للقضاء على الحركة التحريرية وإعادة أنصارها إلى دست الحكم ثانية.

ويضيف محمد مهدي كبة في «مذكراتي في صميم الأحداث» عن الحقبة الأولى من حكم عن ما يسمى بالحكم الوطني. كان الرأي العام في العراق موحدًا على قدر كبير من الانسجام والتوافق وكان الشعب العراقي على اختلاف طبقاته وفئاته الاجتماعية منصرفًا لمكافحة النفوذ الاستعماري بأحلافه ومعاهداته مدفوعًا بشعور وطني عام ولم تكن التيارات والمبادئ الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتباينة التي هي من مقتضيات الحضارة الحديثة قد تغلغلت بين صفوف أبناء الشعب وقد تبدلت الحال خلال الثلاثينيات عما كانت عليه قبل ذلك حيث انتشرت الثقافة واتسعت المدارك وتوافرت رسائل الاتصال بين مختلف أنحاء المعمورة بما فيها من علوم وآداب وثقافات فبرزت عندئذٍ للوجود المبادئ الأساسية المختلفة والنظريات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة وأخذت هذه المبادئ والنظريات تتبلور وتتركز يومًا بعد آخر وراحت بعض الفئات تنمو بهذه المبادئ منحى عالمًا محضًا من شأنه أن يصرف النشء الجديد عن تاريخ أمته ومقومات قومية ووطنية، فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مجابهة

(1) المصدر نفسه، ص 353.

هذا الخطر الوافد الذي يهدد قوميته وتراثه ولم يكن هذا الفريق من النوع المحافظ أو الرجعي المتزمت كما يحلو للبعض أن يصفه ولم يكن كذلك ممن لا يريدون مسايرة التطورات التي تقضيها الحضارة الحديثة أو اقتباس المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصالحة التي تخدم أكثرية أبناء الأمة العربية وتشيع بينهم مبادئ الحق والعدل والمساواة الاجتماعية ولكنه يرى أن يصبغ ذلك بصبغة عربية وأن يتجه به وجهة قومية. ويشير محمد مهدي كبة في مذكراته «بأن هؤلاء الشباب انبرى لتأسيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني، وقد انضمت إلى هذا النادي النخبة من الشباب وأسهمت في مجهوده القومي. وقد ذكرنا آنفًا أهداف النادي وتوجهاته القومية بما يخدم المصالح القومية للأمة العربية» ويذكر محمد مهدي كبة دور المخابرات البريطانية الاستعمارية في العراق التي لا تريد لهذا النادي أن يقوم بواجباته الوطنية والقومية والعمل على طمس نشاطاته وتوجهاته المعروفة حيث قامت دائرة العلاقات البريطانية إلى تأسيس ناد مغاير لنادي المثنى بن حارثة الشيباني بتأسيس ناد أطلق عليه اسم «نادي إخوان الحرية». بعد فشل حركة مايو الوطنية بالتعاون والاشتراك مع أعوان السياسيين الإنكليز وبعض المتزلفين والانتهازيين والعناصر الشيوعية التي انضمت إليهم بعد مهاجمة ألمانيا لروسيا ودخول الأخيرة في حلف مع الغرب وكانت مهمة النادي المذكور بث الدعوة لجبهة ما أسموها بالديمقراطيات ضد جبهة النازية والفاشية وذلك بعقد اجتماعات وإلقاء المحاضرات ونشر الكتب والكراريس للتشهير بالدول الدكتاتورية بما كانت دوائر العلاقات والاستخبارات البريطانية تعده وتخطط وتوصي بنشره بين الناس. وكانت تتولى رئاسة النادي الذي اتخذ من «نادي المثنى بن حارثة الشيباني» مقرًّا له المدعوة «مسزفر ياستارك» الإنكليزية وكان بعض الشخصيات الإنكليزية يساهم في نشاط النادي وتوجيهه بإلقاء الخطب وتحولت هذه البناية الشامخة التي بناها أعضاء النادي بما جمعوه من التبرعات فيما بينهم إلى مسرح تعرض فيه أفلام الدعاية البريطانية الاستعمارية ويُشتم على منابره رواد القومية العربية ويصول ويجول في أنحائه رجال الاستخبارات البريطانية جنبًا إلى جنب مع إخوانهم في الحرية بعد أن كانت البناية قلعة من قلاع القومية العربية وحصنًا من حصون العروبة[1].

## بدايات العمل القومي في العراق:

أدرك دعاة الفكرة القومية العربية أهمية التربية والتعليم والتثقيف الشعبي في نشر أفكارهم فركزوا اهتمامًا خاصًا في بلاد الشام على الإفادة من المدارس والمعاهد التربوية الخاصة والحركة

(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الأحداث، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط 1965، ص 57.

الكشفية والأثرية والصحف في تربية الجيل العربي الجديد إلا أن المجال للتبشير والتعظيم كان في العراق أوسع وأعرض وذلك لأن الدولة شجعت، برغم من اعتراض المستشارين الإنكليز المنتشرين في المؤسسات الرسمية كافة في العراق، على نشر الفكرة القومية وقد أحسن الحكم الوطني الذي قام فيصل بن الحسين على رأسه في الإفادة من مؤسستي التربية والجيش عند تأسيس المملكة العراقية في آب/ أغسطس 1921 ونجح في وضعهما في خدمة هذه الفكرة القومية ونشرها وترسيخها. وكان ساطع الحصري من أبرز أعوان الملك فيصل قد لعب دورًا طليعيًا متميزًا في وضع تلك البرامج التربوية ذات التوجه القومي. وعرف عن إلزامه الشديد بتلك المبادئ ومناقشته وفي هذا المجال التربوي تقول باحثة أميركية: «**إن العراقيين استخدموا المدارس وسيلة لتحقيق هذا الهدف زرع العقيدة القومية وكان الثلاثة الأساسيون في فترة 1921-1941 هم ساطع الحصري وفاضل الجمالي وسامي شوكت**». والظاهر أن المربين العراقيين أعجبوا بما قيل عن دور (المعلم ابروسي) أنه هو الذي كسب الحرب البروسية – الفرنسية في عام 1870 التي تحققت بها وحدة ألمانيا وإن هؤلاء التربويين (العرب) تأثروا بأفكار فيخته في إلحاحه على دور التربية في تحقيق الوحدة القومية الألمانية[1]، ولتحقيق مثل هذه البرامج الطموحة فقد كانت الحاجة ماسّة لإحضار معلمين أكفاء وفتح العراق أبوابه لاستقبال العشرات، بل المئات من المدرسين العرب من بلاد الشام ومصر، وكان درويش المقدادي من أوائل الأساتذة الذين قدموا إلى العراق 1924 للتدريس في مدارسه المختلفة كأستاذ لمادة التاريخ العربي وكان له دور كبير في ترسيخ هذه الفكرة القومية ونشرها بين آلاف من طلابه الذين درسهم في الثانويات ودور المعلمين وعرف عنه تجسيده للمثل والقيم والأخلاقيات التي بشربها طيلة سنوات عمله في العراق حتى نهاية أيار/ مايو 1941 إذ سجنه البريطانيون بقية أعوام الحرب العالمية.

وفي الثلاثينيات شهد العراق نشاطًا سياسيًا وفكريًا ملفتًا فتأسست أحزاب عديدة وظهرت أندية أدبية ورياضية واجتماعية كثيرة في مختلف المدن العراقية الرئيسة. وكانت هناك هيئتان قوميتان لعبتا دورًا مهمًا في الأوساط الثقافية في بغداد خاصة كانت جمعية (الجوال العربي) أقدم الهيئات القومية في فترة ما بين الحربين العالميتين وقد أسستها جماعة المعلمين القومين خلال السنة الدراسية 1929 – 1930 في العاصمة. وتذكر دراسة أكاديمية عراقية أي (المقدادي) كان رائد جمعية الجوال في عشرينيات القرن العشرين وشاركه في هذا المسعى متي عقراوي وخالد

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، نشأتها تطورها، الكتاب الأول، 1951-1961، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص 41.

الهاشمي وناجي معروف وسليم النعيمي ومزاحم الشابندر. وتورد هذه الدراسة أسماء (139) جوالًا من أعضاء الجمعية من المعلمين العراقيين والعرب من مصر وبلاد الشام وفي عام 1934 أجيزت هذه الهيئة رسميًا باسم (**جمعية الجوال العربي**) واختير الاسم على اعتبار أن الأعضاء دعاة القومية العربية العاملين على بعث الفنون العربية والإسلامية (يتجولون) في أنحاء العراق والوطن العربي لنشر مبادئهم وفي هذه الدراسة ونقلًا عن أحد قيادييها فإن الجمعية مع العديد من الهيئات والمؤسسات القومية كانت إحدى واجهات التكتل القومي السري وكان لها ارتباط سري على مستوى البلاد العربية[1]، وضع الجوالين وثيقة فكرية وسياسية مهمة جدًا سموها (**المنهج القومي العربي**) في حزيران 1935 ومن المواد الملفتة.

تلك النظرة القومية والحكيمة لمسألة الأقليات فقد ميزوا بشكل واضح وسليم الفارق بين من أسموهم (إخوان العرب) والجماعات المعادية وفي ذلك الوقت المبكر جدًا فقد أكد هؤلاء (**أن القومية العربية**) تنظر من جهة إلى الجماعة المؤاخية للعرب كإخوان للعرب (**البربر في المغرب وإخوانهم الأكراد في المشرق ممن هم أهل البلاد المشتركون فيها مع العرب الذين تربطهم وإياهم أواصر القربى الوشجة والمصالح المشتركة المتبادلة والصلات الثقافية والتاريخية القومية**) نظرًا ترعى فيه حقوقهم وتكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع العرب وتضمن لهم رعاية رغائبهم الخاصة بهم ورعاية تامة ضمن حدود الدولة السياسية. ونرى أن ذلك متفق مع الحق ومع الهدف القومي العربي، وقد انضمت جمعية الجوال العربي إلى نادي المثنى بن حارثة الشيباني نظرًا إلى تماثل المبادئ والتوجهات السياسية وتشابهها واحتفظت الجمعية بوضع إداري خاص. وكانت الهيئة الإدارية للنادي من سامي شوكت رئيسًا وصبري مراد وخالد الهاشمي وعقراوي والمقدادي وكان محمد مهدي كبة كما ذكرنا آنفًا نائبًا للرئيس وعبد المجيد القصاب سكرتيرًا وسعيد الحاج ثابت أمينًا للصندوق ومن قراءة النظام الداخلي للنادي يلحظ المرء التشابه مع الجوالين عميق. إن أهداف النادي الأساسية هي اثنان؛ الأول فكري وثقافي يتناول الشعور القومي والثقافة العربية والتراث والثاني رياضي يتناول جسم الإنسان ويضيف إلى ما ذكرناه عن أهداف النادي إلّا أن النادي وقف أيضًا مؤيدًا للحركة الدستورية في الكويت في عام 1938 وعرف ذلك العام حركات إصلاحية مهمة في ثلاث مدن تجارية ساحلية في الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أقام النادي علاقات مهمة مع أندية وهيئات قومية في بلاد الشام ومصر وشارك في بعض نشاطات تلك المنظمات

(1) فاضل حسين، «جمعية الجوال، فصل من فصول تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر»، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد الثالث، العدد 2 كانون الأول/ ديسمبر، 1982، ص 246-249.

العربية وقد استمرت مساهمات النادي في دعم التيار القومي، وقف معظم رموزه إلى جانب حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت بعد هرب الوصي على العرش الأمير عبد الإله إلى القواعد العسكرية البريطانية في نيسان/ أبريل 1941 قد أقفل النادي وتعرضت قيادته للاضطهاد بعد احتلال بريطانيا العراق في آخر أيار/ مايو 1941.

كان الإنجاز كبيرًا في ميدان العمل القومي من خلال برامج التعليم ونشاطات الأندية والجمعيات القومية المختلفة، وكذلك كان للجيش دوره المهم في هذا الميدان. فقد أنشئت المؤسسة العسكرية العراقية في صيف 1921. وكانت قواتها الأولى من الضباط المسيسين ممّن خدموا في الجيوش التركية. شارك معظمهم في الثورة العربية ضد السلطة العثمانية 1916 مع فيصل بن الحسين (**الثورة العربية الكبرى 1916**). ولعبت طبقة الضباط هذه دورًا كبيرًا في بناء الدولة الجديدة. وتمتع هؤلاء بنفوذ كبير ومؤثر في مسار الحكم الملكي وفي 29/ 10/ 1936 قام أحد قادة الجيش بأول انقلاب عسكري عرفه الوطن العربي بقيادة بكر صدقي وكان «وطنيًا عراقيًا»، لكن عهده لم يطل إذ اغتيل في 11 آب/ أغسطس 1937 وبقي الجيش منذ تلك الحادثة تحت توجيه كتلة قومية من الضباط قادها صلاح الدين الصباغ. وقد وصفت الباحثة الأميركية (سيمون) هذه المجموعة بأنها مثلت جيلًا انتقاليًا. فقد درسوا في المعاهد العثمانية، لكنهم اختلفوا عن الجيل السابق، فلم يكونوا مؤيدين لبريطانيا، ولا للأتراك، كما لم يكونوا عراقيين كانوا قوميين، عربًا ناضلوا من أجل استقلال العراق عن بريطانيا، ولتحرير سوريا وفلسطين، من الحكمين الفرنسي والبريطاني وعليه كان العمل مع بريطانيا بالنسبة لهم خيانة وليس براغماتية. لقد لعب الجيش في هذه المرحلة دورًا مهمًا في دفع السياسة العراقية نحو تبني موقفًا تحرريًا عربيًا وأصبح العراق قاعدة للعمل القومي وملجأ للأحرار العرب خاصة بعد أن تم التنسيق والتعاون في العراق بين التيار القومي[1] وبين المؤسسة العسكرية، وكان ليونس السبعاوي دوره الكبير في توفير تلك العلاقات الإيجابية البنّاءة. حرك الإنكليز أعوانهم في العراق كالأمير عبد الإله ونوري السعيد لدفع البلاد للسير في ركابهم وفتح العراق لجيوشهم وراحت الأجواء تتوتر داخل العراق منذ خريف 1940. وهرب الوصي على العرش وأعوانه في العراق ولجأوا إلى القواعد البريطانية، وإزاء الفراغ الدستوري على العرش تشكلت حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في مطلع أيار 1941. وانفجرت الحرب بقيام الطيران البريطاني بقصف القوات العراقية ومعسكراتها في 2 أيار/ مايو 1941 وإنزال قوات بريطانية وهندية في ميناء البصرة. واستمرت الحرب لمدة أربعة أسابيع، واحتلت بريطانيا العراق مرة ثانية، وعاد

---

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 44.

الوصي عبد الإله وأعوانه، وبدأت سياسة قمع وبطش القوى الوطنية وفتحت أبواب السجون المعتقلات للعناصر الوطنية المعادية لبريطانيا في العراق وبقية بلدان المشرق، كما أرسل البريطانيون العشرات من الأحرار العرب إلى السجون في روديسيا وجنوب إفريقيا وتشتتت القيادة السياسية العربية الأخرى في بلدان أوروبية عديدة وتركيا. كان احتلال العراق ضربة موجعة وهزيمة للقوى القومية الوطنية وقد ضربت وصدمت البنى التحتية، وتشرّدت إطاراتها القيادية، وقمعت بعد أن كانت لسنوات عديدة تفيض بالحيوية والنشاط. وكان نصيب «التنظيم القومي السري» أشدّ وأقسى من دون أن يكشف البريطانيون وأعوانهم حقيقة وجوده وتشكيلاته وبرامجه، على الرغم من إعدام مسؤوله الأخير يونس السبعاوي مع العقيدين فهمي سعيد ومحمود سلمان في 5 أيار/ مايو 1942 ويسجن العشرات من عناصره الفاعلة. لقد حفظت أسرار (الجماعة) ولم تصل إلى أيدي الخصوم والأعداء، فقد تلاشى التنظيم وتفتت كما قضي على الكتلة العسكرية وعصبة العمل القومية ونادي المثنى وجمعية الجوال العربي والنادي العربي وبقية المؤسسات القومية[1].

في 5 آذار/ مارس 1946 ألقى توفيق السويدي رئيس الوزراء منهاج وزارته في مجلس النواب وعدَ فيه بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلّفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلام ويفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية. تقدمت ست جماعات بطلبات إلى وزارة الداخلية لتأسيس أحزاب سياسية. وفي 2 نيسان/ أبريل أجيزت خمسة أحزاب هي حزب الأحرار، حزب الاستقلال، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، والحزب الوطني الديمقراطي ولم يجز حزب التحرر الوطني، الذي يمثل واجهة للحزب الشيوعي العراقي السري. يمثل حزب الأحرار فئة الطبقة الحاكمة، ويمثل حزب الاستقلال القوميين وتمثل الأحزاب الثلاثة الأخرى اليساريين[2].

## الأحزاب المعارضة:

الأحزاب التي عارضت العهد الملكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958 هي: 1 - الحزب الوطني الديمقراطي، 2 - حزب الاتحاد الوطني، 3 - حزب الاستقلال، 4 - حزب الشعب، 5 - الحزب الشيوعي، 6 - حزب البعث العربي الاشتراكي، 7 - الحزب الديمقراطي الكردستاني.

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 45.
(2) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، 1972، ص 11.

وقد أجيزت الأحزاب الأربعة في نيسان/ أبريل 1946، أما الحزب الشيوعي فقد أعيد تنظيمه بصورة سرية خلال الحرب العالمية الثانية.

أما حزب البعث فقد أسس في سوريا في 7 نيسان/ أبريل 1947 وألف له فرعًا في العراق وعمل بصورة سرية في العهد الملكي، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد أسس في 16 آب/ أغسطس 1946، وبقي يعمل بصورة سرية في العهد الملكي. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 1947 أبطلت وزارة صالح جبر رخصة حزب الاتحاد الوطني، وحزب الشعب، بحجة خروجهما عن الأهداف التي أجيزت من أجلها، ولأنهما عمدا إلى تشكيل نظام الخلايا ولحثّهما على الثورة وخلق الاضطرابات واعتمادهما في إيراداتهما على مصادر مجهولة[1].

(1) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، 1972، ص 13.

## الفصل الثاني

# حزب الاستقلال العراقي

### عوامل نشوء الأحزاب في العراق:

لم يكن في العراق، كما يشير محمد مهدي كبة (مذكراتي في صميم الأحداث)، خلال فترة الاحتلال البريطاني وإلى ما بعد قيام الحكم الملكي أية أحزاب سياسية علنية، وإنما كان العمل السياسي والكفاح الوطني قائمًا على العناصر الوطنية والجماهير الشعبية، والتفافها حول زعاماتها الدينية الوطنية، التي تألفت وتضافرت جهودها ومساعيها في سبيل مقاومة الاحتلال الأجنبي وتحرير البلاد من نير العبودية والاستعمار، والعمل على تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال لأبنائها، وبعد تأسيس ما يسمّى بالحكم الوطني ونتيجة مراجعات ومطالبات ملحّة من قِبل بعض الزعماء الوطنيين أجازت السلطات القائمة آنذاك حزبين سياسيين، وذلك بعد المناداة بالأمير فيصل ملكًا على العراق، وهما الحزب الوطني العراقي بزعامة المغفور له الحاج محمد جعفر أبو الثمن وقد ضمّ هذا الحزب كل العناصر الوطنية المتطرفة، وكان طابعه طابعًا وطنيًا عامًّا وتنحصر أهدافه بتحقيق الاستقلال التام الناجح والسيادة المطلقة للعراق ولا يرضى بالحلول الوسط أو مظاهر الاستقلال المزيفة. وكان هذا الحزب يتمتع بتأييد شعبي منقطع النظير. وحزب النهضة العراقي، الذي تزعّمه المرحوم أمين الجرجفجي، وقد ضمّ فريقًا من التجار والكسبة وغيرهم، ولم تكن له قواعد شعبية واسعة، ومع هذا فإن الحزب قد سلك خلال فترة قيامه مسلكًا وطنيًا وناهض السياسة الاستعمارية والأوضاع الشاذة، نجد أن طابعه لم يكن وطنيًا تمامًا، بل كان يمثل قطاعًا خاصًا من الشعب العراقي، ولم تكن له جذور وطنية سياسية عميقة، لذلك فقد تلاشى وتفرّق رجاله ولم يستأنف عمله السياسي بعد أن حظّرت السلطات البريطانية عليه النشاط مع الحزب الوطني، على أثر حادثة البلاد التي أشرت إليها في حديثي عن الحزب الوطني.

وبعد توقف نشاط هذين الحزبين تأسس الحزب العراقي برئاسة المرحوم السيد محمود النقيب وهو حزب الفئة التي كانت تمالي الإنكليز وتعمل على تنفيذ مخططهم الجديد لحكم العراق، بعد قيام الثورة العراقية 1920، وقد ضم هذا الحزب معظم العناصر التي ناهضت الحركة الوطنية وناوأت الثورة العراقية وسايرت سياسة الإنكليز وتحدّت المشاعر الوطنية وكان هذا الحزب مثار سخط الرأي العام ونقده. وقد تلاشى وانتهت حياته بانتهاء مهمته التي حددها الإنكليز في تلك المرحلة.

ويقول السيد محمد مهدي كبة «ظهر على مسرح الأحداث في الثلث الأخير من العشرينيات حزبان برلمانيان هما الحزب الشعبي وكان زعيمه المرحوم ياسين الهاشمي، وحزب التقدم بزعامة المرحوم عبد المحسن السعدون، ثم تأسس حزب برلماني ثالث بزعامة نوري السعيد، وقد ضمّ أعوانه والمؤيدين لسياسته وكانت الغاية من تأسيسه إقرار معاهدة 30 حزيران في المجلس النيابي وانتهت حياة هذا الحزب بانتهاء مهمته بإقرار المعاهدة».

ويشير أيضًا، ولم تكن لهذه الأحزاب قواعد شعبية أو مبادئ سياسية واجتماعية واضحة وكانت مناهجها أشبه ما تكون بمناهج الوزارات الروتينية، وكان عملها ونشاطها قاصرًا على المجالس النيابية وأهدافها لا تعدو الوصول أو البقاء في دست الحكم، وتنفيذ السياسات المرسومة عدا حزب الشعب، الذي ضمّ بعض العناصر التي سبق واشتركت في الحركات الوطنية، ووقعت إلى جانب زعيمها بعض المواقف المشرفة في المعارضة للمشاريع الاستعمارية والمعاهدات الجائرة، ولكن هذا الحزب وزعيمه بالذات كان إيجابيًا ومنتهجًا سياسة الأمر الواقع، لذلك فهو لا يسير بعيدًا عن خط سياسة الحكم العليا، بحيث يؤدي ذلك به إلى المواقف السلبية والابتعاد عن الحكم، وقد تلاشت هذه الأحزاب هي الأخرى قبل الثلاثينيات وتفككت الروابط السياسية بين أعضائها، لأنها لم تقُمْ على قواعد شعبية أو عقائد ومبادئ سياسية واجتماعية واضحة ومحددة، ثم بدأت في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات مرحلة جديدة في الحياة الحزبية باستئناف الحزب الوطني العراقي عمله السياسي، وتأسيس حزب الإخاء الوطني بزعامة المرحوم ياسين الهاشمي، والحديث لمحمد مهدي كبة، وقد أتيت على تاريخ هذين وما قاما به من أعمال ونشاطات في مجال آخر من هذه المذكرات، ثم تأسس على إثر انقلاب بكر صدقي عام 1936 حزب الإصلاح الشعبي باعتباره حزب الحكومة، وقد ضم إلى جانب العناصر اليسارية المتطرفة إلى حدّ وصفها بالشيوعية عناصر يسارية معتدلة، وأخرى برجوازية وطنية، وحيث اتخذ هذا الحزب صفة الحزب الحاكم، وكانت البلاد على أبواب انتخابات نيابية لم يكد ينشب الخلاف بين زعماء الانقلاب ويقع

الانشقاق بين هيئة الوزارة ويستقيل الوزراء الذين يتزعمون الحزب عن الحكم حتى أصاب الوهن والضعف أعضاءه، من قِبل حكومة الانقلاب نفسها حتى أدى الأمر إلى الزوال بعد حياة قصيرة، وبانتهاء هذا الحزب سنة 1937 انعدمت الحياة السياسية في العراق واستمرت فترة انعدامها حتى سنة 1946 حيث عاد النشاط الحزبي بتأسيس الأحزاب الخمسة على أثر بيان الوصي على العرش عبد الإله الذي سأشير إليه وإلى الأحزاب التي تأسست بعد ذلك. وفي سنة 1950 أسس المرحوم صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي بتشجيع من الوصي على عرش العراق ليوازن به قوة نوري السعيد وقد التحق بهذا الحزب مثله من رؤساء العشائر وبعض محترفي السياسة. وكما أدرك نوري السعيد أن نفوذ صالح جبر أخذ يتزايد عن طريق هذا الحزب بحيث انبرى هو الآخر لتأسيس حزب أسموه (حزب الاتحاد الدستوري)، جمع ما بقي من رؤساء العشائر وأعوانه من مرتزقة السياسة، وسرعان ما دبّ الشقاق والصراع بين الحزبين والتنافس على الحكم والكراسي النيابية، ممّا أدى إلى تغلب نوري السعيد وحزبه، على خصمه ومنافسة صالح جبر وحزبه باعتبار أن رصيده لدى أسياده الإنكليز أقوى من غريمه، وقد حلّ الحزبان مع الأحزاب الأخرى سنة 1952 على عهد وزارة نوري الدين محمود. ويشير محمد مهدي كبة في مذكراته حيث يقول: «إن كل الانتصارات والمكاسب التي حصل عليها الشعب العراقي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت بفضل كفاح الأحزاب الوطنية على اختلافها وما وثبة كانون 1948 وانتصار الشعب فيها على عاقدي معاهدة بورتسموث وما أعقبها من انتفاضات سنة 1952 وسنة 1956 إلا نتيجة مساعي وجهود تلك الأحزاب الوطنية ويمكن القول: بأن الحكومات المتعاقبة في عهد قيام الأحزاب وممارسة نشاطها عجزت عن تنفيذ أي مشروع من المشاريع الاستعمارية لوقوف الأحزاب لها بالمرصاد ولم يتسنَّ لتلك الحكومات تنفيذ مشاريعها ومخططاتها تلك كحلف بغداد والمعاهدات الثنائية والاتحاد الهاشمي، إلاّ بعد حلّ الأحزاب وإغلاق مقراتها وحظر نشاطها، الأمر الذي ألجأ الأحزاب إلى أن تمارس النشاط السري وأن تتكتل في جبهة وطنية وأن تقوم بتنظيم شعبي واسع النطاق ممهد لنجاح ثورة الجيش الباسل في 14 تموز 1958 حيث التحم الشعب والجيش فكان ذلك الالتحام نجاح ثورة الشعب العراقي وتمزيقه لحلف بغداد وما تبعه من المعاهدات الثنائية والاتحاد الهاشمي فألغى من دور الأحزاب الوطنية في مجال الكفاح الوطني والتقليل من أهميتها في الحركات التحريرية لم يكن تجنيًا على التاريخ وافتئات على الحقيقة والواقع فحسب، بل فيه مجافاة للروح الديمقراطية ونزوع إلى الأساليب الدكتاتورية»[1].

(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي، مصدر سابق، ص 102- 107.

## مولد حزب الاستقلال:

يقول محمد مهدي كبة «في أواخر عام 1945 وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة أذاع الوصي على العرش عبد الإله بيانًا إلى الشعب العراقي يعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات السياسية العامة والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية، والسير بسياسة البلاد على أسس ديمقراطية صحيحة، مهيبًا بأبناء البلاد المشتغلين بالقضايا العامة أن ينتظموا في الحياة الحزبية، وأن يمارسوا حقوقهم الدستورية والديمقراطية التي كفلها لهم الدستور، وذلك في حفلة الشاي التي أقامها للأعيان والنواب في بهو الأمانة في مساء يوم الخميس 27 1كانون الأول/ ديسمبر 1945» وممّا جاء في الخطاب:

«اليوم وقد مضت شهور على إنهاء الحرب في كافة الميادين بفوز الديمقراطية الساحقة وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر إلى حلول حاسمة وعادلة ليتوطد السلام ورأينا أنه قد آن الأوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة بوصفكم ممثلي الأمة والناطقين بلسانها جانبًا من الماضي والحاضر، مسجلين الأسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ثم نخلص من بعد ذلك إلى ما نراه حريًّا بأن يؤخذ به ويعمل على تحقيقه في سبيل إعلاء شأن هذه المملكة وإنهاض شعبها، فلقد اتضح بجلاء أن القاعدتين اللتين لم يقودها أي قارئ هما:

1- من حيث الكيان السياسي أن المبدأ الذي أجمع عليه دومًا هو أن الدولة العراقية ملكية حرة مستقلة.

2- في ميدان السياسة الخارجية تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عمّنا الملك فيصل الأول باني كيان هذه المملكة».

وقد دلت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجًا متفقًا عليه بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الإصلاح والتقدم المنشودين. وأشار الوصي على العرش عبد الإله في قوله «فإن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصبح بقاء البلاد خالية منها ستقدم إلى الأمة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات، فمن فاز منها على سواء بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية، تفيد تلك السياسة الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه الذي سيكون قد عرض مفصلًا على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم هذا، وإن لائحة قانون الانتخابات الجديد الذي يؤمل أن تنظروا فيها لنشر دعمها في

القريب ستشير على الناخبين الإفصاح عن رغائبهم وتمكنهم بذلك من توصية سياسة البلاد وتوجيهها ديمقراطيًا كاملًا». هذه خلاصة ما رسمه عبد الإله لسياسة البلد فهو قد وضع أسس السياسة الخارجية وربطها بعجلة بريطانيا إلى الأبد ورسم السياسة الاقتصادية على أنها سياسة الإحسان الاجتماعي ومد المعونة إلى العجزة وكبار السن، ومن ثم ترك للأحزاب التنافس فيما بينها على التفاصيل»[1].

ويذكر محمد مهدي كبة عن مراحل تأسيس حزب الاستقلال العراقي بقوله: «بعد الاتصال به من قبل عدد من الأشخاص والجماعات المختلفة ممّن أسهموا في كثير من الحركات الوطنية وتمرسوا في أعمال الكفاح والنضال ولم تشب ماضيهم شائبة وقد خرج منهم من السجون والمعتقلات لمواقفهم الوطنية وطلبوا إليَّ الاشتراك وإياهم في تأسيس حزب وطني فاعتذرت منهم بادئ الأمر».

ويذكر أيضًا، «وبعد ذلك تم الاتفاق وإياهم على تأسيس حزب وطني قومي يعمل في الحقل الوطني على استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحريرها، من كل منفذ أجنبي ويدعو إلى الإصلاح في مختلف نواحي الحياة على أسس ومبادئ تقدمية اشتراكية، ويعمل على الصعيد القومي في سبيل تحرير البلاد العربية التي لا تزال تئن تحت نير الاستعمار ويسعى إلى تحقيق أمنية العرب الكبرى وأملهم المنشود في توحيد البلاد العربية التي جزأها الاستعمار. فكان أن تنادت الفئات السياسية المعارضة والعناصر الوطنية إلى تأليف عدد من الأحزاب فتقدمت ست جماعات بطلب تأسيس الأحزاب إلى حكومة السيد توفيق السويدي وإلى وزير داخليته المرحوم سعد صالح وهذه الجماعات (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب التحرر.. فأجيزت خمسة من هذه الأحزاب ورفض طلب الحزب السادس وهو حزب التحرر بناءً على ما تأكد لدى السلطات من أن هذه الجماعة تضم عناصر شيوعية)»[2].

ويضيف محمد مهدي كبة في مذكراته: «أمّا حزب الاستقلال فكانت نواته الأولى كما ذكرت من العناصر الوطنية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والإنكليز تلك العناصر من الشباب المثقف التي خرج معظمها قبل عهد قريب من المنافي والسجون والمعتقلات لمناهضتهم الاستعمار وعملائه والسائرين في ركابه من أبناء البلاد.

(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صحيح الأحداث، مصدر سابق، ص 110.
(2) محمد مهدي كبة، المصدر نفسه، ص 112.

وقد علمت بأن سعد صالح عوقب عقابًا شديدًا من قِبل المراجع العليا لموافقته على إجازة حزب الاستقلال بهيئة المؤسسة التي تقدمت بطلب التأسيس».

ويشير أيضًا «إن السلطات الحاكمة كانت تنظر إلى حزب الاستقلال بعين الحذر والارتياب وتناصبه العداء وتعمل جهدها وبكل ما لديها من وسائل للحيلولة دون اتساع نفوذه ولا سيما بعد أن أخذت معظم العناصر الوطنية المتحمسة والشباب المثقف تلتف حوله وصار ينمو بسرعة ويتكاثر المنتمون إليه بصورة مطَّردة، وتألفت له فروع في معظم الحواضر العراقية بصورة رسمية وغير رسمية وكان نفوذه بين مختلف طبقات الشعب وبين طلاب المدارس لا يعدل له نفوذ آخر».

ويضيف «أيضًا جاءت لجنة أميركية بريطانية إلى بغداد فتقدمت بوصفي رئيسًا للهيئة المؤسسة للحزب للإدلاء بشهادتي حول قضية فلسطين التي كانت تحتل المكان الأول في سياسة الحزب العربية وقد قدمت شهادتي على شكل مذكرة».

ثم أولى الحزب إلى جانب عنايته البالغة في قضية فلسطين قضية العرب المقدسة اهتمامًا كبيرًا كحل القضايا القومية، حيث كان ينظر إليها نظرة عربية شاملة لا تتقيد بحدود.

ويشير عبد الله الجيزاني في مقالة كتبها في مجلة الحركة القومية العربية، رئيس تحريرها ناجي علوش، بعنوان «حزب الاستقلال العراقي التجربة النقدية والممارسة السياسية» يقول فيها:

«من خلال مسيرة حزب الاستقلال الذي تأسّس ضمن مجموعة من الأحزاب العلنية التي أجازتها وزارة توفيق السويدي عام 1946، فقد أصبح ممثلًا للتيار القومي واستقطب غالبية العناصر المؤمنة بالاتجاه القومي آنذاك، ومن خلال صراعه مع الحكومات المتعاقبة على الحكم ومقاومته الاستعمار، اكتسب أهمية واسعة، وعند دراسة تجربة الحزب النضالية ومتابعة ممارساته السياسية والفكرية فإنّ الهدف في ذلك هو إحياء ذكرى التجربة الوحدوية التي أسهمت بإغناء الحياة السياسية العراقية، وتركت آثارها على تطور نضالات الحركة الوطنية العراقية والعربية آنذاك. لقد حاز حزب الاستقلال على ثقة الجماهير القومية في العراق آنذاك وشكّلت ممارساته السياسية تجربة مهمة في الحياة السياسية العراقية، على الصعيد النظري والفكري والتنظيمي وتأتي تلك الأهمية لتجربة حزب الاستقلال من أسبقيته في التصدي لحمل لواء المنهج القومي الوحدوي في العراق»[1].

---

(1) الجيزاني، مصدر سابق، ص 366.

## عوامل تأسيس حزب الاستقلال العراقي:

عندما أعلنت السلطات الحاكمة السماح لظهور الأحزاب في البلاد تنادت شخصيات وطنية ممثّلة لبعض التيارات الفكرية، لكي تقيم أحزابًا سياسية تعمل ضمن اللعبة الديمقراطية. فقد وجد القوميون ضرورة تأسيس حزب سياسي يمثل التيار القومي على الرغم من أن القوميين، ما زالوا يعانون آثار انتكاسة حركة أيار/ مايو 1941 التحريرية، التي ساهم فيها غالبية أعضاء هذا التيار، وقد مارست السلطات بحقهم مختلف أساليب الاضطهاد والتنكيل، واستطاعت أن توجه لهم الضربة تلو الضربة، حتى تمكنت من اعتقال معظم القوميين وأعدمت قادة الحركة، فالتيار القومي العربي الذي حلت به الهزيمة القاسية، لا شك أن آثارها ستبقى حاضرة في الذاكرة لفترة طويلة من الزمن، ففي أول فرصة من إعلان السماح بتكوين الأحزاب التي تمثل التيارات السياسية والتكتلات البرلمانية تمكن ممثلو التيار القومي من تأسيس حزب الاستقلال العراقي، لكي يكون ممثلًا لقوى التيار القومي، وقد استمر حزب الاستقلال يعمل وفق شعاراته وأهدافه القومية طيلة عمله السياسي[1].

## تأسيس حزب الاستقلال (الهيئة المؤسسة):

قدم كل من السادة محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنة وإسماعيل الغانم وفاضل معلة، وعلي القزويني، وعبد المحسن الدوري، ورزوق شماس، وعبد الرزاق الضاهر، طلبًا إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب الاستقلال بتاريخ 13 آذار/ مارس 1946 وكان ضمن مقدمي الطلب محمد فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ولكن وزير الداخلية سعد صالح أشار على رئيس الهيئة التحضيرية استبعادهما خوفًا من إثارة السلطات العليا فيما لو وجدت اسميهما في طلب التأسيس بكونهما غير مرغوب فيهما من قبل البلاط والإنكليزي نظرًا إلى اشتراكهما في حركة أيار/ مايو 1941. وقد صادقت وزارة الداخلية على النظام الأساسي المرفق بطلب التأسيس لهذا الحزب وعلى نظامه الداخلي أيضًا في كتابها الصادر في 2 نيسان/ أبريل 1946. ويقول محمد صديق شنشل: «بدأ التفكير في تأسيس حزب الاستقلال أيام كان القوميون أعضاء نادي المثنى في المعتقلات إثر فشل حركة مايو 1941. وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها» وعلى ما يبدو فإن فائق السامرائي وصديق شنشل ومحمد مهدي كبة وإسماعيل الغانم وخليل كنة، كانوا أكثر أعضاء الهيئة التحضيرية حركة ونشاط من أجل تأسيس الحزب،

(1) عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي 1946 - 1958، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، طبعة أولى، 1994، ص 68.

ودعوا العديد من الشخصيات القومية للانتساب للحزب وللإسهام بمجهوده السياسي وكانت نواة الحزب الأولى من العناصر الوطنية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والإنكليز.

انتمى إلى الحزب مجموعة من أعضاء نادي المثنى المغلق إضافة إلى أعداد كبيرة من الشباب القومي من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية وبلغ عدد الأعضاء 38 ألف منتسب. وقد قام خلال مسيرته النضالية العديد من النشاطات لنشر مبادئه وأهدافه القومية. وكان مؤمنًا بأن الأمة العربية هي حقيقة تشكّل غايته التي يسعى إلى توحيد أقطارها والعمل على تحرير الأمة العربية وطرد المستعمرين عنها. ويقول (لونكريك) بهذه العبارة «إن حزب الاستقلال اعتمد في سياسته الخارجية على مفتي فلسطين» كما كان يتلهف في أهدافه الداخلية إلى الإصلاح الاجتماعي ويقول كامل الجادرجي في مذكراته «إن نظرة السلطات إلى حزب الاستقلال كانت سيئة جدًّا، إذ إن البلاط ومن ورائه الإنكليز يمقتون هذا الحزب أشد المقت لاعتقادهم بأنه الخلف الحقيقي لنادي المثنى الذي كانت له اليد الطولى في إثارة حوادث مايو 1941».

وقد عملت السلطات والإنكليز على تشويه سمعة الحزب واتهامه بالنازية وإيجاد ذرائع للقضاء عليه رغم أنه بعيد كل البعد عن هذه الاتهامات، على العكس من ذلك كونه حزب قومي مناهض للاستعمار وقد تطورت مفاهيمه وأساليبه خلال الصراع اليومي مع السلطات والبلاط والمستعمر فاختلفت نظرته في التعاون الحزبي بينه وبين الأحزاب الوطنية الأخرى كذلك وتصلبت بنيته التنظيمية وأخذت جماهيريته تتسع بشكل كبير كما حقق نجاحًا كبيرًا.

كان عمله مقتصرًا على رفع المذكرات والاحتجاجات إلى البلاط الملكي. وقد شارك مع أطراف الحركة الوطنية في التصدي للأحداث التي جرت في البلاد وكان أعضاء قيادته معرضين دومًا للاعتقال والمطاردة، شأنهم شأن قادة وجماهير الأحزاب الوطنية الأخرى، لم يخفِّف رجال حزب الاستقلال الذين هم الوريثون الحقيقيون لحركة مايو التحررية، وعلاقة حزب الاستقلال مع الأحزاب الوطنية الأخرى علاقة جيدة يشوبها التعاون والتنسيق في المواقف ولا سيما في لجنة الأحزاب للدفاع عن فلسطين، والمساهمة في وثبة كانون الأول عام 1948، وانتفاضة تشرين 1952، وفي الجبهة الانتخابية عام 1954، وقد تعاون الحزب تعاونًا وثيقًا مع الحزب الوطني الديمقراطي منذ عام 1951، وقاد المظاهرات عام 1956 استنكارًا للعدوان الثلاثي على مصر، أثناء تأميم قناة السويس، كما شارك الحزب أيضًا بجبهة الاتحاد الوطني عام 1957 وكان رئيس الحزب محمد مهدي كبة يرى ضرورة التعاون بين القوى الوطنية من أجل

تحقيق المكاسب الوطنية، لأن أيّ حزب مهما كان حجمه لن يستطيع بمفرده أن يحرز نصرًا على السلطات العميلة بمفرده ولا يمكن أن يجابه خصومه وأعداءه الأشداء من رجال الطبقة الحاكمة بكل ما لديهم من قوى وإمكانات.

إنّ حزب الاستقلال وخلال فترة وجوده أصبح ممثلًا للتيار القومي وكافح بصلاته من أجل حقوق قطاعات كبيرة من الشعب العراقي، وواجه بذلك تعنتًا وإرهابًا شديدين من قِبل السلطات الحاكمة طيلة مسيرته. يقول محمد مهدي كبة رئيس الحزب: «لقد أخذت مختلف الجهات التي تسيطر على سياسة البلاد وحكمها تنظر إلى حزب الاستقلال بعين الحذر والارتياب وتتوجس منه ومن نشاطه خيفة ومن هنا أخذت معظم العناصر الوطنية المتحمسين من الشباب المثقف تلتف حوله وصار ينمو بسرعة ويتكاثر، وتألفت له فروع عديدة في معظم الحواضر العراقية بصورة رسمية وغير رسمية».

## التكوين الطبقي والاجتماعي لأعضاء حزب الاستقلال:

إن حزب الاستقلال هو حزب بورجوازي حيث إن قيادته وأعضاءهم من الطبقة البورجوازية المثقفة، لذلك وكان مؤسسو الحزب أيام النضال السياسي في منتصف الثلاثينيات قد التفوا حول نادي المثنى، ذلك المنبر القومي الذي شكل محورًا نضاليًا التفَّت حوله نخبة سياسية قومية، وغالبية الأعضاء الذين تشكلت منهم أول هيئة عليا للحزب هم شريحة مثقفة من الطبقة البرجوازية في المراتب الوسطى في المجتمع، وغالبيتهم من أبناء المدن الرئيسة. وكان لقادة الحزب المؤسسين نفوذ واسع وتأثير كبير على النموذج الشعبي البسيط من أبناء الحارات ومن مختلف المستويات الثقافية الاجتماعية. وكان حزب الاستقلال منذ بداية نشوئه متوجهًا إلى طبقات المجتمع بكل فئاته وقد انتسب إلى الحزب نخبة من المحامين الشباب ومن المتعلمين الموظفين الإداريين ذوي الميول القومية وبعض الحرفيين والملاكين الصغار وقد انتشر في غالبية المدن العراقية وتشكلت له فروع في المحافظات وقامت بدور ناشط في توعية الجماهير.

يشير عبد الرزاق الحسني «تم إجازة الأحزاب العراقية عام 1946 والسماح بنشاطاتها العلنية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل ألقى الوصي على العرش عبد الإله خطابًا على لفيف من المدعوين في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1945 أعلن فيه عزم الحكومة على إطلاق الحريات العامة، والسماح بتأليف أحزاب تعبِّر عن مختلف وجهات النظر في البلاد لتأخذ

الحكم اتجاهًا ديمقراطيًا سليمًا». ويشير الحسني: إلّا أن هذه الالتفاتة ما هي إلى لعبة تمّت بتوجيه من الإنكليز وبإشارة منهم بضرورة تغير أساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية، وبتأثير التغيرات الواسعة في الظروف الدولية بعد انتصار الحلفاء في الحرب، وتأكيدًا لمفاهيم الوصي والحكام على إفساح المجال لظهور أحزاب علنية ما بعد فترة انعدمت فيها الحياة الحزبية امتدت حتى أواخر عام 1936. وفي عام 1946 حيث تمثلت هذه المرحلة بشدة بالممارسات الإرهابية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة بمحاصرة ومطاردة الوطنيين القوميين بلا هوادة»[1].

## الفكر السياسي للحزب:

اعتمد الحزب على الجذور التاريخية للدعوة القومية العربية منذ عصر النهضة القومية ممتزجة بالدين الإسلامي، وقد أكدت جريدة لواء الاستقلال الناطقة باسم الحزب وذلك بقولها: «يعتزّ الحزب بالعرش والبرلمان والشورى الإسلامية». وقد ظهرت الفكرة القومية في العراق بادئ الأمر مترابطة مع الدين الإسلامي على العكس من ظهورها في سوريا التي كانت الفكرة القومية فيها علمانية الطابع، وهذا مردّه إلى سياسة التتريك الاستبدادي والعنصري التي توجت بظهور الطورانية (حركة عنصرية تركية، وتوجه الحكم التركي الاستبدادي في إدارة البلاد إلّا أن حزب الاستقلال قد حملت دعوته القومية بعض الجوانب العلمانية).

فقد دعا كبة للفصل بين الدين والسياسة منطلقًا من مبدأ (إن الدين ينظم صلة المرء بربه وآخرته والقومية تنظم صلاته بين قوميته في دنياه).

وقال: «إن الدين لله وحده والوطن للجميع» ووجّه انتقادًا إلى رجال الدين الذين ساندوا أنظمة الحكم الاستبدادي بدعوتهم الناس إلى الركون إلى حكم الأقدار القاسية وتحذيرهم من التذمر ولقد حصل نفور كبير في مفهوم القومية بعد الحربين العالميتين.

لذا نجد حزب الاستقلال قد تجاوز الإصلاح السياسي الذي يرتبط بالإصلاح الاقتصادي الاجتماعي وتأثيرات الدعوة القومية في الوطن العربي بهذه المفاهيم الجديدة وأصبح هذا التطور الفكري جزءًا أساسيًا من أسس النهضة القومية التي ترتبط بالإصلاح الكامل في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمل على معالجة المشاكل التي يعاني منها العرب في مختلف أقطارهم وتطرق محمد مهدي كبة حيث قال:

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، دار العرفان، صيدا، 1975، ص 119.

«حركتنا القومية بعثٌ وتجديد وترجى إلى خلق الأمة العربية خلقًا جديدًا بإفراغها من مظهر العروبة المحضة وتنقيتها ممّا علق بها من أضرار وأدران لتتجلى مواهبها وخصائصها الخلقية الكامنة» ويشير كبة أيضًا: «إن حركتنا القومية تهدف إلى خدمة الطبقات العاملة المنتجة وتعتبرها العناصر الحية والفعالة في جسم الأمة وتسعى بكل ما لديها لتزيل عنها البؤس والشقاء وتوفر لها وسائل الرفاه والسعادة».

واعتمد الحزب في السياسة الخارجية على دائرتين رئيستين هما:

الدائرة الإسلامية والدائرة العالمية، ويعتبر الوطن العربي إطارًا موحدًا على الرغم من التجزئة التي فرضها الاستعمار، فكان مفهومه العربي الوحدوي مجالًا واحدًا ويتعامل مع الدائرة الإسلامية الواسعة لتوثيق الروابط مع الشعوب الإسلامية خارج الوطن العربي واعتبارها الدائرة العالمية وإذكاء الروح والصداقة مع الأمم الأخرى، هذه الدوائر التي حرص الحزب على إقامة الصلات والعلائق معها لكونها تشمل قوة كبيرة لمساعدة الأمة العربية.

ويعتبر الحزب الانتخابات السياسية حقًّا دستوريًّا يجب ممارسته على الرغم من جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات الحاكمة لمصلحة مرشحيها، وقد قاطع الحزب انتخابات 2 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1952، وأصدر بيانًا سياسيًّا يحمِّل الحكم مسؤولية تردّي الأوضاع.

إن نظرة الحزب من خلال الأحداث التي جرت على البلاد منذ وثبة كانون والجماهير عام 1948 ومن ثم تأثير تأميم النفط الإيراني عام 1951 أيام حكومة مصدق وانتفاضة الشعب العراقي في تشرين 1952 إضافة إلى التأثيرات العربية كثورة مصر عام 1952. إن البعض يصف الحزب من خلال موافقة هذه بالتطرف اليساري ليتجه بمناداته بتأميم بعض المرافق العامة من مبادئ الاشتراكية.

وكان حزب الاستقلال بصدد مواقفه الفكرية يقع في يسار الوسط خاصة بعد التعديل الذي طرأ على نهجه الفكري في مرحلة الخمسينيات[1].

## الخلافات والصراعات داخل الحزب:

تعرض الحزب للخلافات والصراع الداخلي الذي نجم عند تبدل مواقف البعض من القياديين، وإلى انسحابات من الحزب. فقد انسحب خليل كنة ورزوق شماس من أعضاء الهيئة

(1) الجيراني، مصدر سابق، ص 356.

الإدارية نتيجة الخلاف الذي نشب بين أعضاء قيادة الحزب حول مسلك الحزب وتوجيهاته إزاء البلاد والحكومة، فكان رأيهما التعاون للاستفادة من المواقع السياسية التي يحصلون عليها لعمل الحزب، ولم يحصل رأيهم هذا على التأييد الكافي، فقرَّرا الانسحاب، وأجبر داود السعدي على تقديم استقالته عندما تعاون مع المحامي الذي توكل عن اليهودي شفيق عدس المتهم بتوريد أسلحة للصهيونية[1] وترك إسماعيل الغانم حين فاز في الانتخابات التي قرر الحزب مقاطعتها كذلك انسحب عبد المحسن الدوري عندما دخل الانتخابات النيابية خلافًا لموافقة الحزب على الاشتراك فيها، وهؤلاء جميعًا من مؤسسي الحزب، كما انسحب إبراهيم الراوي بسبب مضايقة السلطات الحاكمة له وبقي صديقًا للحزب.

ويقول محمد مهدي كبة في مذكراته: «فيما يئس الحاكمون عن صرف حزب الاستقلال عن واجباته الوطنية وصرفه عن مهامه القومية تمادوا في مناصبة العداء وتضييق دائرة عمله ومطاردة أعضائه ومحاربتهم في أرزاقهم وتعبئة كلّ قواهم للحيلولة دون وصول أعضائه إلى المجالس النيابية بالإرهاب والتنكيل بالناخبين تارة، والتزوير بالانتخابات تارة أخرى، ويفسر ذلك من الوسائل على استهواء بعض الأعضاء واستدراجهم من حلبة الجهاد واستهوته تلك المغريات وتلقفته أيدي الطبقة الحاكمة وأفاضت عليه بعض مغانمها وفتات موائدها، وهكذا كان يتخلف عن ركاب الكفاح بين حين وآخر بعضٌ ممّن لم تكن لهم الحصانة الكافية للصمود أمام تلك المغريات[2].

## منهاج حزب الاستقلال:

يشير حنا بطاطو إلى العوامل التي أنشأت حزب الاستقلال العراقي حيث يقول: «أدى التدخل العسكري البريطاني في العام 1941 إلى تشتيت نادي المثنى بن حارثة الشيباني، النواة المركزية لحزب الاستقلال الذي عرف نفسه بكونه (تضامنيًا وشموليًا وشعبيًا ووحدويًا). وفي كلمات أخرى أعلن الحزب معارضته لوجهة النظر الطبقية والإقليمية والطائفية والتعصب الديني ودعمه لسيادة الأمة وتبني روح العصر مع التمسك بالخصوصيات القديمة والجليلة المميزة، المثل العليا وفي الوقت نفسه، فقد دعا الحزب إلى عراق مستقل تمامًا وإلى توحيد العملات وإدارة الجمارك والمصارف المركزية الموجودة أو المخطط لإقامتها في البلدان

(1) بوعلي ياسين، مقال نشر في كتاب الأحزاب والحركات القومية العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص 145.

(2) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الأحداث، مصدر سابق، ص 219.

العربية، وإنشاء دولة اتحادية عربية في النهاية، وسرعان ما تنامى الحزب فأصبح في العام 1947 ما لا يقل عن 5450 عضوًا كانوا معظمهم استنادًا إلى سجلات الشرطة من الضباط المتقاعدين ومسؤولي الحكومة المتقاعدين ومن أصحاب المهن الحرة. وكان حوالي مئتين أو ثلاثمائة من أعضاء الحزب قد قضوا سنوات عديدة في المنفى أو السجون بسبب عضويتهم في نادي المثنى أو انتمائهم لحركة 1941 العسكرية»[1].

## حزب الاستقلال:

يتحدث هادي العليوي عن مسيرة حزب الاستقلال منذ نشأته في طور التأسيس ومواقف الحزب في الأحداث السياسية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن الماضي حيث يشير العليوي بذلك «إثر فشل ثورة مايو 1941، أخذت فكرة إنشاء حزب قومي وبخاصة بعد اعتقال العناصر القيادية لنادي المثنى بن حارثة الشيباني، تراود ذهن فائق السامرائي فكرة التأسيس لحزب قومي وقد فاتح كلًّا من محمد صديق شنشل وخليل كنة. وبعد الاتفاق وانتهاء الحرب العالمية الثانية وإطلاق سراحهم، وموافقة الحكومة على إجازة الأحزاب، اتصل شنشل بنائب رئيس نادي المثنى محمد مهدي كبة، وانتهى الأمر إلى تأسيس حزب قومي، وهكذا تقدم بالطلب كل من محمد مهدي كبة، محمد صديق شنشل، فائق السامرائي داود السعدي، إسماعيل عبد الهادي الغانم، عبد الرزاق الظاهر، فاضل معله، علي القزويني، عبد المحسن الدوري، رزوق شماس، وقد ضم الحزب بعض أعضاء نادي المثنى الشباب المثقف من أعضاء الحزب العربي القومي. وبعد أن أجيز الحزب في نيسان/ أبريل 1946 عقد أول مؤتمر له في 19 نيسان/ أبريل. وجرت الانتخابات في اللجنة العليا للحزب. وفاز كل من محمد مهدي كبة رئيسًا. وإبراهيم الراوي نائبًا للرئيس، داود السعدي معتمدًا عامًا، وخليل كنة نائبًا أول للمعتمد العام. فائق السامرائي أمينًا للسر العام»[2].

ويشير العليوي وكانت جريدة (لواء الاستقلال) لسان حال الحزب قد صدرت في 14 آب/ أغسطس 1946، وكان رئيس تحريرها خليل كنة، ومديرها المسؤول قاسم حمودي، وعلى أثر صدور مرسوم إلغاء الأحزاب والجمعيات رقم 9 لسنة 1954 ألغي امتيازها وتعطلت عن الصدور في عام 1954.

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 1، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990، ص 337.
(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2001.

وفي العدد الأول من جريدة لواء الاستقلال كانت افتتاحيتها بعنوان (كلمة البدء.. بل هي لسان حال الأمة) بقلم رئيس الحزب محمد مهدي كبة[1].

في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 ألغى نور الدين محمود رئيس الوزراء الأحزاب وصحفها فأصدر الحزب جريدة باسم (صدى لواء الاستقلال) بدلًا منها. وعندما عادت الأحزاب إلى ممارسة نشاطها في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1953 عادت لواء الاستقلال إلى الصدور. وإلى جانب جرائد الحزب الرسمية، كان الحزب يُصدر منشورات ولكنها كانت قليلة جدًا، كما أن بعض أعضاء الحزب أصدروا جرائد خاصة بهم. فقد أصدر سلمان الصفواني جريدة (اليقظة)، وفائق السامرائي جريدة (الجريدة). ولكن هذه الصحف لم تُعتبر لسان حال الحزب[2].

ويشير هادي حسن عليوي «إلى أن الحزب عقد خمسة مؤتمرات عامة له خلال عمله العلني، كما تعرض لانشقاقات حيث إن السلطة ظلّت تُناصبه العداء والضغوط وفعلًا استطاعت شقّ بعض عناصره، ومن العناصر التي انشقت عنه (خليل كنة، رزوق شماس، وإبراهيم الراوي، داود السعدي، وفاضل معلة، شاكر ماهر، عبد المحسن الدوري)»[3]. وفي الحقيقة يمكن القول أن جميع الذين انشقوا وتركوا الحزب كانت أسبابهم شخصية ومنها ما كان بسبب اضطهاد السلطات للحزب. فتركوا الحزب لمجرد دفع أذى السلطة الحاكمة عنهم، ولكنهم بقوا أصدقاء له.

وقد نشط الحزب علنيًا وسريًا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حتى قيام الجمهورية. ونستخلص من مسيرته، أنه حزب قومي في أهدافه ونشاطه، ولكنه كان قطريًا في تنظيمه، كما أنه كان حزبًا وطنيًا بكل معنى الكلمة حيث تبنى جميع قضايا العراق الداخلية.

فقد طالب بإطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء معاهدة 1930 وجلاء القوات الأجنبية عن العراق، كما أنه يدين ببعض المبادئ الاشتراكية. فقد آمن بقيام الدولة بالصناعات والمشاريع ذات الصبغة العامة واستثمار الدولة للثروة الوطنية، إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية، والدعوة لتحسين أحوال العمال والفلاحين، وتأسيس تنظيمات مهنية لهم والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن حزب الاستقلال لم يكن يؤمن بالثورة لتحقيق أهدافه الاجتماعية وإنما اعتمد على الوسائل البرلمانية والديمقراطية في المطالبة بها. وهذا شيء

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2001.
(2) المصدر السابق.
(3) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص 112.

طبيعي لحزب علني، ولذلك يعتبر البعض أنه حزب إصلاحي. وعندما قامت ثورة 14 تموز 1958 شارك الحزب في وزارة الثورة[1].

وفي إطار التحالفات التي عقدها حزب الاستقلال وذلك خلال حكم سامي الحناوي لسوريا وقّع عميد البعث ميشيل عفلق عام 1949 بيانًا مشتركًا بين وفد حزب الاستقلال العراقي وحزب البعث يطالب فيه بتحقيق الوحدة السورية - العراقية التي كانت مطروحة يومئذٍ بقوة في سوريا إبان حكم الحناوي[2].

## موقف حزب الاستقلال من المعاهدات الاستعمارية (1922 - 1930):

يشير محمد مهدي كبة «صرح المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم أخيرًا يقول «إنها سياسة قديمة أن نُبقي قواتنا في مصر وأن نرغم شعوبًا أخرى في عقر دارها على قبول ما لا يُقبل، إن الصداقة لا القوة هي التي تضمن التعاون مع الأقطار العربية» ثم قال «إننا لا بد وأن نضمن صداقة العرب وهو خير لنا وللعالم كله من أن نرغم العرب بطريق القوة على انتهاز كل فرصة لإظهار الأقطار العربية. وقد وقفت إلى جانبنا في أشد ساعات الحرب محنة بمظهر العداء الشديد وعدم الواثق من سياستنا الخارجية وصداقتنا لها». وهذا أول تصريح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من رجل مسؤول يعترف فيه بأن علاقات بريطانيا مع البلاد العربية وتميزها كانت قائمة على أساس القوة والقهر. لقد اضطر الإنكليز العراق على عقد معاهدة 922 في جو ملئت فيه السجون بالأحرار وصُمّت الآذان من صوت الرصاص ثم فرضوا عليه معاهدة 1930 فرضًا بالأسلوب نفسه، فلم ينخدع العراقيون في أمرها كما لم ينخدعوا في أمر سابقاتها وأعلن الشعب إنكاره لها. لقد كانت هذه المعاهدة كما جاء في مقدمتها شرطًا، بل ثمنًا لترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم وهي لم تعقدها حكومة عراقية حرة، بل عقدتها حكومة ولدت في ظلال الانتداب، واعتمدت على حرابه، وقد قوبلت هذه المعاهدة في عصبة الأمم بالدهشة والإنكار وإن مقرر لجنة الانتدابات صرَّح «بأن هذه المعاهدة شيء غير مألوف في مثيلاتها»».

ولكن ممثل بريطانيا أكَّد للعصبة «أنه لا يوجد في هذه المعاهدة من مواد تحدّ من سيادة العراق الوطنية. وإن بند إنشاء القاعدتين الجويتين إنما وضع لمساعدة العراق مؤقتًا تجاه الخطر الخارجي إلى أن يستكمل قواه»، وقد دلَّت التجارب والأحداث على أن بريطانيا إنما جعلت من

(1) هادي حسن عليوي، المصدر نفسه، ص 112 - 115.
(2) بوعلي ياسين، «حزب الاستقلال في العراق، 1946-1959»، مقال نشر في كتاب **الأحزاب الحركات القومية العربية**، ص 106، 146.

هذه المعاهدة وسيلة لتغطية احتلالها بغطاء من الاستقلال الكاذب وإنها لم تتورع عن احتلال العراق عسكريًا مرة أخرى بحجة ظروف الحرب خلافًا لنصوص المعاهدة نفسها، ولم تتورع عن الحرص على إبقاء هذا الاحتلال رغم انتهاء الحرب[1]. ويشير كبة أيضًا «لم يكتفِ الإنكليز بالاحتلال العسكري ولا بحشر موظفيهم وغير موظفيهم في الدوائر العراقية وخارج هذه الدوائر، بل أرادوا مكافحة الروح الوطنية فأنشأوا مكاتب للرعاية والإفساد باسم إخوان الحرية والثقافة والإرشاد وهمهم الوحيد تكوين طبقة تدعو لتبرير احتلال المستعمرين».

وقد أمعن الإنكليز في امتهان حقوق العراق وفرضوا تجديد عقود الموظفين البريطانيين في وزارة العدلية رغم انتهاء مدة الاتفاقية في سنة 1942، وأخيرًا تعددت مواقف بريطانيا التي لا تتفق وتحالفها مع العراق. لقد تعهدت في المعاهدة أنها لن تقف موقفًا عدائيًا ضد العراق ولن تخلق له مصاعب ولكنها وقفت موقفًا عدائيًا صريحًا من قضية فلسطين. وخلقت بذلك مصاعب جمّة للعراق قد تؤدي إلى الإخلال بالأمن. إن المعاهدة التي فرضت على العراق فرضًا قد أساء الإنكليز استغلالها لإرضاء مطامعهم الاستعمارية الجشعة هذا فضلًا عن أن الأسباب التي اتخذت مبررًا لعقدها قد زالت تمامًا.

ويقول كبة «إن الحزب يرى بأن المعاهدة العراقية البريطانية قد انتهى مفعولها بحكم ميثاق سان فرانسيسكو فيجب تبديلها وهو يطالب بجلاء الجيوش المحتلة جلاءً فوريًا»[2]. وكل مقاومة لا تستند إلى الجلاء ولا تشترط كأساس ينفذ فورًا يقاومها الحزب ويدعو أبناء الشعب الأباة إلى مقاومتها بكل ما يملكون من قوة وهو يرى بعد هذا كله أن لا تنفرد هيئة معينة بأمر المقاومة فيفاجأ العراق بألاعيب خطرة كما فوجئ بها من قبل، بل لا بد من تكوين هيئة سياسية تقوم بالمقاومة يشترك الحزب فيها»[3].

## موقف حزب الاستقلال من القضايا القومية:

### - قضية فلسطين:

يرى الحزب بأن قضية فلسطين ليست قضية قُطر شقيق يجب أن نبادر إلى عونه ونجدته فحسب، وإنما هي في نظر الحزب قضية تمسّ العراق في الصميم. فكل خطر على فلسطين

(1) محمد مهدي كبة، حزب الاستقلال - المشاكل الخارجية والداخلية والحياة الحزبية في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، 1946، ص 6.
(2) المصدر السابق.
(3) محمد مهدي كبة، حزب الاستقلال، مصدر سابق، ص 9، 10.

خطر على العراق، وعلى البلاد العربية جميعها ولن يستطيع العراق أن يكون دولة مستقلة حرة متى رسّخت أقدام الصهيونية في فلسطين، وتغلغل نفوذها ولذلك فإن اهتمام الحزب بفلسطين لا يقل عن اهتمامه بالعراق.

أصبح الحزب يواجه مشكلة الدولة اليهودية في فلسطين، فهل ينتظر الحزب حتى يجابه امتداد الدولة اليهودية إلى الأقطار العربية الأخرى؟ والصهاينة يعملون على امتلاك الأراضي وترسيخ أقدامهم في شتى أجزاء الوطن العربي، إن سياسة الدبلوماسيات وسياسة الاحتجاجات والاعتماد على نبل بريطانيا ومطالبتها بالرجوع إلى الحق قد أظهر إفلاسها، والحزب يرى أنه قد آن لنا أن ننتهج سياسة أكثر حزمًا وأجدى أثرًا، ونلجأ إلى الأسلوب الوحيد الذي لا يقوم حقّ إلّا به وهو أسلوب المقاومة الفعلية وشدّ أزر عرب فلسطين حين يعلنون الجهاد المقدس.

وإن الحزب ليلمس العواطف المتأججة في صدور الشعب واستعداده للتضحية في الكفاح الدموي لإنقاذ فلسطين، وهو يعتقد أنه لن يستطيع أحد أن يحول دون الشعب حين يندفع غضبًا في سبيل تصرف البلد المقدس. ويعمل حزب الاستقلال مخلصًا في تغذية هذه الروح الشعبية السامية، ويوجِّه جميع الاندفاعات التي تتضافر في دفع عدوان الصهيونية. ويرى الحزب أن الحل الوحيد الذي يراه لقضية فلسطين هو إعلان استقلالها وإخراج جميع اليهود الذين دخلوها أو دخلوا غيرها من الأقطار العربية بعد ستة أشهر عام 1914. وبذلك وحده تستطيع أن تطمئن إلى القضاء على مطامع الصهيونية واجتثاث جذورها الشريرة من قلب الوطن العربي[1].

**- قضية عربستان:**

يشير محمد مهدي كبة في (مذكراتي من صميم الأحداث) «أولى حزب الاستقلال إلى جانب عنايته البالغة في قضية العرب الأولى المقدسة فلسطين، اهتمامًا كبيرًا لحلّ القضايا القومية، حيث كان ينظر إليها نظرة عربية شاملة لا تتقيد بحدود ويحسن بنا أن نقف وقفات سريعة مع أهم القضايا وهي قضية عربستان (إمارة المحمرة).

لقد كانت البلاد العربية المعروفة بعربستان والتي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب، والتي أطلق عليها الفرس بعد ذلك اسم (خوزستان) إمارة عربية بحتة، يقطنها ما يزيد على المليون عربي، ينتمون إلى قبائل عربية مختلفة وهي بلاد عربية منذ فجر التاريخ، حيث كانت عاصمتها

(1) محمد مهدي كبة، حزب الاستقلال - المشاكل الداخلية والخارجية والحياة الحزبية في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، 1946، ص 6.

شوش الأثرية الآن، والتي هي مركز العيلاميين، وبقربها مرقد النبي دانيال. وقد سكنتها قبائل من العرب العاربة كالأوس والخزرج، الأزد، وربيعة، كما سكنت مثل هذه القبائل القحطانية العراق قبل الإسلام وتحزبت للعرب المسلمين في حربهم مع الفرس نظرًا إلى الروابط المشتركة بينهم. وظلت هذه الأصالة العربية بعد الفتح الإسلامي، حيث كان يحكمها أمراء عرب، توارثوا حكمها منذ آماد بعيدة. وكان العثمانيون والفرس يتنازعون السيادة الاسمية عليها مدة من الزمن، إلى أن وضعت تحت السيطرة البريطانية. وعقدت مع بعض أمراءها الاتفاقيات والمعاهدات بصفتهم أمراء مستقلين. وفي عهد آخر أمير من أمراءها وهو الشيخ خزعل سيطر رضا شاه على الحكم في إيران، وأثار مع الإنكليز موضوع امتيازات النفط في إيران التي منحت لشركة دارس البريطانية مطالبًا بتعديلها أو إلغاءها لما فيها من غبن لحقوق إيران»[1]، ويشير كبة أيضًا «ممّا اضطر الإنكليز على مساومة رضا شاه وتقديم الترضيات لحكومته فكان من جملة ذلك تنازل بريطانيا عن نفوذها وحمايتها لعربستان، وقد توجه رضا شاه بنفسه وبالاتفاق مع الإنكليز إلى منطقة شط العرب بحجة الاجتماع بالشيخ خزعل على التفاوض وإياه لتنظيم العلاقة مع إمارته وحكومة إيران بعد إعطائه التأكيدات بالأمان بوساطة إنكليزية، وتمّ الاجتماع بحسب الاتفاق في إحدى البواخر في شط العرب، وما أن ذهب الشيخ خزعل لحضور الاجتماع حتى أحيط به وبرجال حاشيته من قبل رجال رضا شاه واختطف من الباخرة وأخذ مخفورًا إلى طهران، ودخلت القوات الإيرانية التي كانت قد أعدّت بهذه الغاية إلى المحمرة حاضرة الإمارة، واحتلتها واعتقلت باقي أفراد أسرة الشيخ خزعل وذهبت بهم إلى طهران وبقي الشيخ خزعل حبيسًا في طهران إلى أن وافته المنية»[2].

## مواقف حزب الاستقلال السياسية:

على أثر تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ورفع الوصاية عنه بتاريخ 2 أيار/ مايو1953، استهلّ هذه المناسبة وقد رفع حزب الاستقلال مذكرة إلى الملك شارحًا كافة الأسباب التي جعلت أوضاع البلاد بحالة من التردي. وقد جاء في مذكرة حزب الاستقلال «إن الشعب العراقي، وهو في درك أوضاعه السيئة التي تدنى إليها، يأمل أن يكون تسديد جلالتكم سلطاتكم الدستورية بداية عهد جديد تُزال فيه سيئات العهد الماضي»[3]. شكّل أرشد العمري وزارته الثانية في 29 نيسان/ أبريل 1954، وقد تصدّت الأحزاب الوطنية لإسناد الوزارة لأرشد

(1) محمد مهدي كبة، حزب الاستقلال - المشاكل الداخلية والخارجية والحياة الحزبية في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، 1946، ص 6.
(2) محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الأحداث، مصدر سابق، ص 181 - 189.
(3) عبد الرزاق الحسني، ج 9، ص 23.

العمري لماضيه القمعي ولمناوئته الشديدة للحركة الوطنية وأطرافها كافة. فأصدر حزب الاستقلال بيانًا استنكر فيه هذا الإسناد. وقد حمل البيان عدة مطالب وطنية عامة. وبعد تشكل الوزارة أعلن عن حلّ المجلس النيابي والشروع بإجراء انتخابات نيابية. فتنادت الأحزاب والمنظمات الجماهيرية من أجل مواجهة سياسة الحكومة التعسفية فعقدت اللقاءات السياسية التي تمخّض عنها تأسيس جبهة وطنية للمشاركة في الانتخابات، وأصدرت ميثاقًا وطنيًا للجبهة في 12 أيار/ مايو 1953 ينص على ما يلي:

1 – إطلاق الحريات الديمقراطية.

2 – الدفاع عن حرية الانتخابات.

3 – إلغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية، ورفض الأحلاف العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي – الباكستاني.

4 – رفض المساعدات الأميركية التي يُراد بها تقييد سيادة العراق أو ربطه بالأحلاف العسكرية والأجنبية.

5 – العمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية.

6 – التضامن مع الشعوب العربية، استقلال البلاد العربية وتحرير فلسطين.

7 – العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب.

وقد وقّع البيان حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي وبعض المستقلين[1].

## صحافة الحزب:

امتاز حزب الاستقلال في كثرة الصحف المؤيدة له، فقد كانت بجانب «لواء الاستقلال» لسان حال الحزب التي صدرت في 14 آب/ أغسطس 1946، وكان السيد خليل كنة رئيس التحرير وقاسم حمودي المدير المسؤول. وقد صدر منها 1976 عددًا. وقد ألغيت في 29 أيلول/ سبتمبر 1954 على إثر صدور مرسوم إلغاء الأحزاب والجمعيات رقم 19 لسنة 1954، في 22 أيلول/ سبتمبر 1953 على أثر تسلم نور الدين محمود رئيس الأركان، وأصبح رئيسًا للوزراء في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 حيث قامت وزارته بإلغاء الأحزاب وصحفها

(1) عبد الرزاق الحسني، ج 9، ص 39.

في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1952 عادت «لواء الاستقلال» إلى الصدور بعد عودة الأحزاب وصحفها. وكانت الافتتاحية الأولى بعنوان: (كلمة البدء.. بل هي لسان حال الأمة) بقلم محمد مهدي كبة رئيس الحزب.

كانت ثلاث جرائد تمثل خط الحزب في بغداد: «اليقظة» صاحبها سلمان الصفواني، «الأفكار» صاحبها إسماعيل الغانم، و«الجريدة» وصاحبها فائق السامرائي، وجميع أصحاب هذه الصحف من أعضاء الهيئة العليا للحزب، وكذلك ألغت وزارة نوري السعيد العاشرة في كانون الثاني/ يناير 1949 امتياز «جريدة الناس» لسان حال الحزب فرع البصرة. كذلك فتح الحزب في كافة المحافظات مكتبات للشباب القومي فيُباع فيها الكتب وصحف الحزب. وقد مارست السلطات الحاكمة مختلف الأساليب القمعية لإسكات منابر الحزب الإعلامية تلك(1).

## الجبهة القومية:

دعا حزب البعث العربي الاشتراكي بمبادرة في عام 1960 القوى القومية إلى التحالف في جبهة قومية لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعيين وتشكلت هذه الجبهة القومية بشكل أساسي من ثلاثة أطراف حزبية هي: حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وكانت الجبهة القومية من ناحية وزن القوى المؤلفة من الحركيين والبعثيين، إذ إن حزب الاستقلال كان قد فقدَ تنظيمه بصورة شبه قليلة ولكن لم يفقد هالته وتاريخه المعنوي كما لم يفقد وجوهه القيادية من أمثال صديق شنشل وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة ألقها وحضورها، وإزاء إصرار البعث إلى حدٍّ كبير تمّ استبعاد ما كان يصفه البعث التكتلات القومية المشبوهة التي تم تحديدها بالرابطة القومية وهي تنظيم محدود يترأسه قومي هو هشام الشاوي والحزب العربي الاشتراكي الذي ترأسه عبد الرزاق شبيب الذي انشق عن حزب الاستقلال وورثه من الناحية الفعلية والحزب الإسلامي(2).

في 19 نيسان/ أبريل 1946 عقد حزب الاستقلال أول مؤتمر له بعد إجازة الأحزاب العراقية في العمل السياسي إثر صدور إرادة ملكية من أجل انتخاب اللجنة العليا، فانتخب المؤتمر محمد مهدي كبة رئيسًا للحزب، واللواء المتقاعد إبراهيم الراوي نائبًا للرئيس،

---

(1) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 - 1958، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص 29، 30.
(2) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 128.

وداود السعدي معتمدًا عامًا، وفائق السامرائي وخليل كنة نائب أول للمعتمد العام، وعبد الرزاق الظاهر نائبًا ثانيًا للمعتمد، وإسماعيل الغانم محاسبًا عامًا، وعبد الرحمن خضر أمين الصندوق، وإبراهيم الحمداني وسلمان الصفواني وصديق شنشل وقاسم حمودي وعبد الرزاق شبيب وحسن علي التكريتي وعبد القادر العبيدي وعلي القزويني وعبد القادر السياب وعبد المحسن الدوري أعضاء، وغيرهم وبحسب النظام الداخلي، تتألف تشكيلات حزب الاستقلال الأساسية من الأعضاء والخلايا والشعب والفروع والمقر العام والمؤتمر العام (المادة 1).

المؤتمر العام يتألف من اللجنة العليا وممثلي الفروع والشعب ورؤساء اللجان والهيئات البرلمانية ورؤساء تحرير الصحف المنتمية له وهو الذي ينتخب اللجنة العليا الجديدة (المادة 22-23).

المقر العام، يتألف من رئيس الحزب ونائبه والمعتمد العام ونائبه ومن أمين السر العام والمحاسب العام من الهيئة العليا التنفيذية رئيس الحزب (المادة 13).

الفرع هو التنظيم الحزبي على مستوى الوحدة الإدارية وتتبع له الشُّعب وأعضاء الفروع (المواد 11-9-7-5).

الشعبة: هي التنظيم الحزبي على مستوى المنطقة وتتبع له الخلايا (المادة 11).

ويقوم حزب الاستقلال على مبدأ الاقتراع السري (المادة 21-7)[1].

## علاقة الضباط الأحرار مع الأحزاب السياسية:

على الرغم من أن العمل السياسي كان محرمًا على أفراد الجيش العراقي إلاَّ أن بعض الضباط والجنود كانوا يعتنقون مبادئ سياسية، وينتمون إلى أحزاب ثورية، فحزب البعث العربي الاشتراكي كان له تنظيم عسكري داخل الجيش وفيه عدد كبير من الضباط الأحرار، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، كان له تنظيم عسكري داخل الجيش ويضم ضباطًا وجنودًا وكانت هذه التنظيمات الحزبية تعمل بصورة سرية[2].

---

(1) الجيزاني، حزب الاستقلال 1946-1959، مصدر سابق، ص 146.

(2) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، 1979، مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي سابقًا، ص 163.

## علاقة حزب الاستقلال بالضباط الأحرار:

يذكر الأستاذ محمد صديق شنشل الأمين العام لحزب الاستقلال بأن المقدّم رفعت الحاج سري كان قد اتصل به عن طريق السيد عبد الستار علي الحسين في أوائل عام 1953 عارضًا التعاون مع الأحزاب السياسية والزعماء المدنيين لفرض الإطاحة بالنظام القائم، ولكن الأستاذ محمد صديق شنشل رفض التعاون مع المقدم رفعت الحاج سري وفي الوقت نفسه حاول إقناعه بعدم التفكير بهذا الأمر لأنه ليس من السهل الاتصال بالمدنيين وإنما يجب أن ينظموا أنفسهم لأن المدنيين سوف يربكونهم وبذلك لا يحققون أهدافهم، ولكن المقدم رفعت الحاج سري كان قد قرَّر العمل من أجل إسقاط النظام الملكي، وليس من السهل التأثير عليه بهذه السهولة، فاتصل بالسيد فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال ولقي لديه التجاوب التامّ من أجل العمل سوية للإطاحة بالنظام الملكي القائم[1].

وقد أخبر السيد فائق السامرائي في صيف 1956 الأستاذ محمد صديق شنشل بهذا الاتصال وسأل شنشل عن هدف حركة الضباط الأحرار، فأجابه السيد فائق السامرائي بأن هدفهم إبعاد نوري السعيد وعبد الإله، والاحتفاظ بالنظام الملكي والملك، فكان جواب الأستاذ شنشل بأنه يرفض التعاون معهم لأنهم جربوا الاحتفاظ بالنظام الملكي في أعقاب حركة 1941 التحررية، وما جرى بعد ذلك من تنكيل بالحركة الوطنية والقائمين بها، وأضاف شنشل قائلًا: «إذا كانوا يريدون تغيير النظام الملكي إلى جمهوري فإني أكون معهم»[2].

وفي صيف 1957 طلب الضباط الأحرار من السيدين فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل كتابة مسوّدة بيان أول للثورة، وأعد الأستاذ شنشل مسودة البيان ووافق عليه فائق السامرائي ونقلها إلى أحد الضباط الأحرار، وكان البيان الذي أعدّه شنشل يتّفق مع البيان الأول في أغلب النقاط مع ملاحظة أن البيان الأول أبرز الناحية الإسلامية أكثر من البيان الذي أعده الأستاذ شنشل[3].

وقد كلفت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار المقدم رجب عبد المجيد سكرتير التنظيم بالاتصال بجبهة الاتحاد الوطني، وتكليف أحد أعضائها بالسفر إلى القاهرة والاتصال بالرئيس عبد الناصر وسؤاله عن موقف الجمهورية العربية المتحدة، إذا حدثت الثورة في العراق،

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، مصدر سابق، ص 164.
(2) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر نفسه، ص 165.
(3) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر نفسه، ص 166.

وكذلك موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة، وما هي نصيحته لتنظيم الضباط الأحرار[1].

وسافر الأستاذ شنشل في 12 شباط/ فبراير 1958 إلى القاهرة واتصل بالرئيس عبد الناصر، وأخبره بما كلفه سكرتير تنظيم الضباط الأحرار، فكان جواب الرئيس عبد الناصر بأنه سوف يؤيد الثورة إذا نجحت، ويقدم لها كل مساعدة تحتاج لها، أما إذا فشلت فهو يمنح القائمين عليها حقّ اللجوء السياسي، وسوف يسعى إلى أن يكون الاتحاد السوفياتي مؤيدًا للثورة في العراق، أما نصيحته لهم فهي أن يعتمدوا على أنفسهم ويكيِّفوا خططهم بما يلائم الظرف والزمان.

وقد طلب الأستاذ شنشل من الرئيس عبد الناصر أن يجري تكديس الأسلحة في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة لعلمه بأن تسليح الجيش العراقي كان ناقصًا، وربما يستفاد من هذه الأسلحة عند قيام الثورة في العراق، وتمّ تكديس الأسلحة، ونقلت في اليوم الثاني من قيام الثورة بالطائرات إلى مطار بغداد، وقد أشرف على عملية التفريغ المقدم الطيار محمد سبع.

وكان هناك اتصال آخر بين خلية العقيد الركن عبد الوهاب الأمين عضو اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والسيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال عن طريق العقيد شمس الدين عبد الله بسبب صلة القرابة بينهما، وقد بدأ هذا الاتصال منذ عام 1957، وخلال هذه الاتصالات تمّ ترشيح السيد إبراهيم كبة كوزير للاقتصاد والسيد علي الحمامي وزيرًا للصحة وذلك في نيسان/ أبريل 1958، وتم تسليم هذه الترشيحات إلى مسؤول الخلية العقيد الركن عبد الوهاب الأمين[2].

## الأسس الفكرية للحزب:

يُعد حزب الاستقلال حزبًا قوميًا وحزبًا سياسيًا بالمعنى التقليدي وليس حزبًا إيديولوجيًا في أدبياته وممارساته الدعاوية يفتقد إلى النظرية العقائدية، كما يفتقد إلى المنظرين الدعاة في قيادته، ولم يعوض عن هذا النقص من خارج صفوفه. يتبنى في دعواته أحد المفكرين العرب القوميين الناشطين، وإن محمد مهدي كبة حاول أن يكتب نظريًا في مسائل القومية والأمة وربما كان سبب هذا هو أنه حزب نخبة مثقفة ميسورة وليس حزبًا جماهيريًا في الوقت نفسه، نستطيع القول: إن هذه الصفة السياسية اللاإيديولوجية أعاقت الحزب عن أن يصبح حزبًا جماهيريًا رغم أنه يعرِّف نفسه بأنه شعبي وعروبيّ. فقد كان محدودًا ومحصورًا في عراقيته

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر نفسه، ص 167.
(2) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر نفسه.

من حيث التنظيم والممارسة السياسية الطاغية بمعنى أنه كان يعترف بالحدود بين البلدان العربية ويتصرف على هذا الأساس فلم يحاول الامتداد خارج العراق، وفي ذلك يختلف عن الأحزاب القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحركة الناصرية وربما اضطر إلى ذلك بحكم تكيُّفه مع شروط تأسيس الأحزاب في إطار المنطق السائد في الدولة آنذاك، وفي نظامه الأساسي يعرِّف حزب الاستقلال نفسه بأنه حزب:

1 - شعبي يؤمن بأن السيادة للأمة ويعتمد في تحقيق أهدافه على منظمات شعبية شاملة ويسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن للمجموع بضمان حد أدنى لمعيشة الفرد ومكافحة الفقر والمرض والجهل.

2 - تضامني لا يؤمن بالطبقية، بل يعمل على إزالة الفوارق القائمة ويعتبر الأمة جماعة وأفراد جهة واحدة لتحقيق وحدة اجتماعية يكمل بعضها البعض.

3 - إيجابي يتعاون مع الأمم الأخرى على أساس تبادل المصالح المشتركة ولا يخاصم إلّا من يحوْل دون تحقيق أهدافه.

4 - تجدُّدي تام يتمسك بالخصائص الوثيقة والمُثل العليا وروح العصر ويأخذ بالوسائل الحديثة ويطبِّق قواعد العلم الصحيح في إصلاح حالة الأمة لا سيما من النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادة 2).

رفض حزب الاستقلال كل أنواع العنصرية وقال «إن مفهوم القومية الذي يُراد به اضطهاد جماعة أخرى أو أذيتها، فكرة عدائية كان أول من بشَّر بها الاتحاديون في تركيا والنازيون في ألمانيا». كما نصّ نظامه الأساسي على أنه «كما يقدس الحزب قوميته ويعتزّ بها فانه يحترم كذلك القوميات الأخرى، ويستنكر كل استقلال عنصري»[1]. ومن هذا المنطلق كان موقف الحزب تجاه حقوق الشعب الكردي في العراق واضحًا فهو قد «أقر جميع الحقوق الإدارية والثقافية ضمن إطار الدولة العراقية، واعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن»[2].

وحارب أية نزعة تدعو إلى الانفصال، ولكننا نجد أنّ هذه المواقف لا تخلو من بعض الحالات من العصبية القومية نتيجة الصراع السياسي الداخلي واصطفاف القوى السياسية آنذاك، وغالبًا ما كان على طريق نقيض مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

(1) النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الرابعة، الفقرة الثانية.
(2) النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الثالثة، الفقرة السابعة.

وقد اعتمد في السياسة الخارجية على دائرتين رئيستين هما الدائرة الإسلامية والدائرة العالمية، ويعتبر الوطن العربي إطارًا موحدًا على الرغم من التجزئة التي فرضها الاستعمار، فكان مفهومه العربي الوحدوي مجالًا واحدًا، ويتعامل مع الدائرة الإسلامية الواسعة «توثيق الروابط مع الشعوب الإسلامية خارج البلاد العربية واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بها والتعاون معها»[1]. وتليها في الأهمية الدائرة العالمية «إذكاء روح الصداقة وتقوية العلائق السياسية الاقتصادية والثقافية مع الأمم الأخرى»[2].

هذه الدوائر التي حرص حزب الاستقلال على إقامة الصلات والعلائق معها لكونها تشكّل قوة كبيرة لمساعدة الأمة العربية المناهضة ويمكنها في تحقيق النجاح الحاسم على الاستعمار[3].

اعتمد الحزب على الجذور التاريخية للدعوة القومية العربية، منذ عصور النهضة القومية، واستلهام المضامين التي نادت بها يومذاك، بالإضافة إلى ذلك كانت الفكرة القومية لدى الحزب ممتزجة بالدين الإسلامي، وقد أكّدت جريدة «لواء الاستقلال» الناطقة بلسان الحزب ذلك بقولها «يعتز الحزب بالعرش والبرلمان والشورى الإسلامية» حيث ظهرت الفكرة القومية في العراق بأدنى الأمر مترابط مع الدين الإسلامي على العكس من ظهورها في سوريا التي كانت الفكرة القومية فيها علمانية الطابع وهذا مردّه إلى سياسة الأتراك العنصرية، التي تتوجت بظهور الطورانية، إلّا أن حزب الاستقلال قد حملت دعوته القومية بعض جوانب العلمانية. فقد دعا محمد مهدي كبة إلى «الفصل بين الدين والسياسة منطلقًا من جهته أن الدين ينظم صلة المرء بربه وآخرته، والقومية تنظم صلاته بين قومه في دنياه» وقال أيضًا «إن الدين لله وحده والوطن للجميع» ووجّه انتقادًا إلى رجال الدين الذين ساندوا أنظمة الحكم الاستبدادية بدعوتهم الناس إلى الركون إلى حكم الأقدار القاسية وتحذيرهم من التذمر[4].

## موقف حزب الاستقلال من معاهدة بورتسموث 1948:

بعد استقالة وزارة نوري السعيد التاسعة وخلفها في الحكم وزارة صالح جبر في 29 آذار/ مارس 1947. ونشر صالح جبر منهاج وزارته، فإذا به يتضمن السعي لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية، فأوجس حزب الاستقلال كما يشير محمد مهدي كبة وكذلك الأحزاب

---

(1) النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الثالثة، الفقرة الخامسة.
(2) المصدر السابق.
(3) عبد الله الجيزاني.
(4) عبد الله الجيزاني، مصدر سابق.

الأخرى الخيفة من هذه الإشارة في المنهاج الوزاري، وزاد من مخاوفه أن الوصي عبد الإله شدّ الرحال إلى لندن لإجراء الاتصالات والمشاورات التمهيدية حول هذا الموضوع، كما رشَحَت أخبارها إلى الحزب والرأي العام. ثم تألفت لجنة عسكرية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش، ودخلت في مفاوضات مع الجانب البريطاني الأمر الذي أوحى لنا بأن التعديل في المعاهدة يستهدف بالدرجة الأولى التركيز على القضايا العسكرية، وتنسيق شؤون الدفاع المشترك بين الفريقين، كما تجلى ذلك واضحًا بعد نشر نصوص المعاهدة الجديدة[1].

أما رأي الحزب، كما يشير محمد مهدي كبة، «فقد أعلنه مرارًا وتكرارًا وهو يقضي بإلغائها وإنهائها لأنها من حيث الأساس فرضت فرضًا على العراق، ولم يكن للشعب يد أو رأي في عقدها. كما أنه لا يرى ضرورة لتجديدها. فإذا لم تستطع البلاد التخلص من هذه المعاهدة الجائرة فالأفضل أن تنتظر إلى حين انتهاء أجلها والتخلص من شرها ولكن الفئة الحاكمة التي تحتمي بالإنكليز من غضب الشعب ونقمته والتي نجد في بقاء المعاهدة خير سبيل لهذه الحماية لا تقر مثل هذا الرأي، وهي تعلم أن إنهاء المعاهدة يعني نهايتها هي، ونهاية نفوذها وسلطانها. ووقفت الأحزاب الأخرى كذلك موقف المعارضة الشديدة من مبادرة المسؤولين هذه، وقامت بما ارتأته من تدابير في هذا السبيل، غير أن القائمين بالحكم لم يأبهوا باحتجاجات الأحزاب، ولم يلتفتوا إلى تحذيراتها ولم يصغوا إلى إرادتها ووجهات نظرها، وواصلوا معًا في إنجاز المهمة التي كلفوا بإنجازها. بدأت الصحف الحزبية تشدِّد من حملاتها على الحكومة وتُضاعف من هجومها على مشاريعها الاستعمارية، وأخذت تعقد الاجتماعات في مقراتها وتنبِّه المجتمعين إلى ما يبيّت للبلاد من شرّ ويُراد لها من سوء. وأصبح الجو السياسي مشحونًا بالخطر ومؤذنًا بالانفجار. في هذا الجو المتوتر نشر نائب رئيس الوزراء جمال بابان نص المعاهدة الجديدة التي أبرقت له من لندن. فكانت الفتيل الذي أشعل نار الثورة في البلاد ولم يضع حزب الاستقلال وقتًا، بل أقدم حالًا على تأليف لجنة من بين أعضاءه لدراسة المعاهدة وتحليها. وعندها هبّ الشعب العراقي على اختلاف طبقاته هبة رجل واحد ومن ورائه الأحزاب الوطنية بكل طاقاتها تطالب بعدم التصديق للمعاهدة. وأضرب الطلاب في الجامعات والمعاهد العلمية، وانضموا إلى عامة أبناء الشعب وخرجت جموعهم إلى الساحات والشوارع وهم يهتفون بسقوط المعاهدة وعاقديها وسقوط الإنكليز وعملائهم، وكانت هيئات الأحزاب العاملة تقوم بالتوجيه والتنظيم وهي على اتصال دائم مع

(1) محمد مهدي كبة، مصدر سابق، ص 225، 226.

بعضها. وأثناء التظاهرات الجماهيرية وقعت إبان ذلك مجزرة جسر الشهداء المعروفة التي ذهب ضحيتها ما يقارب عشرين شهيد من خيرة الشباب عدا الجرحى الذين يعدون بالعشرات أو المئات. ولمّا بلغ الوضع هذا الحد انهارت وزارة صالح جبر واستقال قسم من الأعضاء واضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة»[1].

## سياسة الحزب الخارجية:

العمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملًا في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية والعناية بالبلاد العربية كافة ولا سيما الأجزاء غير المستقلة منها وتمكينها في تقرير مصيرها وفلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب أن تبقى عربية ومن أول واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها (المادة 3)[2].

## في السياسية الاقتصادية:

يرى الحزب العمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلاد العربية الأخرى وتأمين التكتل الاقتصادي بين البلاد العربية (المادة 5-3) سياسة الحزب في التربية، يركّز الحزب على التعليم بدعامتين الأولى: التقاليد العربية والثقافية الأخرى والحاجات العملية التي يتطلبها بعث جديد بوسائل عديدة منها تنمية الشعور القومي (المادة 7-1) كان حزب الاستقلال قوميًا عربيًا وما كان عنصريًا فاشيًا في مفهومه المُعلن عن نفسه مع أن القوى (القومية العرب) راهنوا بمجملهم في فترة الحرب العالمية الأولى على هزيمة الحلفاء وانطلاقًا من ذلك سيؤدي بهم إلى التحرر من مستعمريهم وقد ورد في المادة (4-2) في النظام الأساسي للحزب كما يقدس الحزب قوميته ويعتز بها فإنه يحترم كذلك القوميات الأخرى ويستنكر كل استقلال عنصري ومن أقوال محمد مهدي كبة رئيس الحزب: «حركتنا حركة بعث وتجديد ترمي إلى خلق الأمة العربية خلقًا جديدًا بإفراغها مظهر العروبة المحضة وتنقيتها ممّا علق بها من أوساخ وأدران لتنجلي مواهبها وخصائصها الخلقية الكامنة ولتساهم في استكمال بناء المدنية والحضارة كما يتطلب العصر الحاضر أن تؤدي رسالتها القومية في القرن العشرين كما أدّتها في القرون الماضية. إن مفهوم القومية الذي يُراد به اضطهاد جماعة أخرى أو إذابتها فكرة عدائية كان أول من بشّر بها الاتحاديون في تركيا والنازيون في ألمانيا».

---

(1) محمد مهدي كبة، مصدر سابق، ص 225، 226.

(2) الجيزاني، حزب الاستقلال، المصدر نفسه، ص 156.

ومن حيث المبدأ فإن فهم حزب الاستقلال للعلمانية على أنه فصل بين الدين والسياسة واعتبر محمد مهدي كبة «أن الدين ينظّم صلة المرء بربه وفي آخرته والقومية تنظم صلاته بين قومه ودنياه».

وقال أيضًا في هذا المجال: «إن الدين لله والوطن للجميع»، ووجَّه انتقادًا إلى رجال الدين الذين ساندوا أنظمة الحكم الاستبدادية بدعوتهم الناس إلى الركون إلى حكم الأضرار القاسية وتحذيرهم من التذمر، وبالنسبة إلى نظرة الحزب إلى الاشتراكية فإنها تتجلى الاشتراكية الإصلاحية للدولة لدى حزب الاستقلال بصورة خاصة في تبني الإصلاح الزراعي من حيث تعيين حدٍّ على حيازة الأراضي الزراعية واستملاك المساحات الزائدة عن هذا الحد وتوزيعها على الأسر الفلاحية بسعر الكلفة ولآجال طويلة وإنشاء التعاونيات الزراعية (النظام الأساسي المادة 5-1).

دعا الحزب إلى اتّباع أسلوب الاقتصاد الموجّه، وأن يكون للدولة دور في إقامة الصناعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة على أن تساهم بنصف رأس المال، وكذلك طرح الحزب أفكارًا حول مركزية التخطيط الاقتصادي العربي، وأيّد العمل العربي الاقتصادي الموحَّد، وطالب بتأميم النفط والمحافظة على الثروات الوطنية. وقد جاء في النظام الأساسي للحزب في فقرته الثالثة [لا يؤمن الحزب بالطبقية، بل يعمل على إزالة الفوارق القائمة ويعتبر الأمة، جماعة وأفراد جهة واحدة لتحقيق الأهداف الوطنية]. هذه النظرة دعا إليها الحزب منذ تأسيسه إذ كان يعمل على إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع، ولم يتخذ موقفًا منحازًا تجاه طبقة معينة. وحول مشكلة الأرض كان موقف الحزب مع توزيع الأراضي على المزارعين المستفيدين المباشرين منها، وطالب بتحديد الحدّ الأعلى للملكية بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تشريع قوانين تحمي الفلاحين من سلطة الإقطاع إلّا أنه لم يطرح أفكارًا متحررة ذات مضمون طبقي واضح، فقد اتصفت كافة الموضوعات التي تركزت مطالبته بالعمومية وبالطابع الإصلاحي، إلّا أننا نرى وضوحًا كاملًا في مواقف الحزب إزاء السياسة الاستعمارية في البلاد وتحمل وزر تلك السياسة المزيد من التعنت والمحاربة من قبل السلطات الحاكمة التي تعمل بتوجيهات المستعمر[1].

## جبهة الاتحاد الوطني:

في شباط/ فبراير 1957 تأسست جبهة الاتحاد الوطني التي ضمّت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي

(1) عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي، مصدر سابق، ص 81، 82.

وبعض المستقلين. وكان تأسيس هذه الجبهة ثمرة جهود كبيرة وبعد محاولات ولقاءات عديدة بين هذه القوى السياسية أعلن عن قيام الجبهة الوطنية ومطاليبها هي:

1 - تنحية نوري السعيد وحلّ المجلس النيابي.

2 - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلدان العربية المتحررة.

3 - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

4 - إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية..

5 - إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وصدر بيان اللجنة الوطنية العليا إلى الشعب العراقي في 9 آذار/ مارس 1957 وبقيت الجبهة تعمل من أجل أهدافها المذكورة إلى أن قامت ثورة 14 تموز 1958[1] حيث شارك حزب الاستقلال في سلطة الثورة مشاركة فعلية أسوةً بمشاركة الأحزاب الوطنية والقومية التي كانت منطوية تحت بوتقة الجبهة الوطنية (جبهة الاتحاد الوطني عام 1957).

(1) بوعلي ياسين، «حزب الاستقلال في العراق، 1946-1959»، مقال نشر في كتاب الأحزاب والحركات القومية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ج 1، ص 184، 185.

## الفصل الثالث

# الحزب الوطني الديمقراطي

يشير كامل الجادرجي قائلًا: «عندما نتحدث عن امتداد جذور الحزب الوطني الديمقراطي إلى تلك الفترة الزمنية فإننا لا نقصد نشوء الحزب الوطني الديمقراطي والتيار السياسي الذي يمثله الآن نشوءًا كاملًا مع نشوء جماعة الأهالي، وبعبارة أخرى فإننا لا نقصد أن جماعة الأهالي كانت نواة الحزب الوطني الديمقراطي ولكننا نقصد أن نواة الحزب نبتت في تربة الأهالي في تلك الفترة وقد نمت النبتة إلى جانب نبتات أخرى اندثرت معظمها بمرور الزمن»، إننا عندما نتتبع جذور الحزب الوطني الديمقراطي إلى أوائل الثلاثينيات فإننا نتتبع في الواقع تاريخ بعض أعضائه وبصورة خاصة رئيسه كامل الجادرجي إلى تلك الفترة[1]، إلى جانب تتبعنا الحركة الوطنية بصورة عامة ونقصد هنا بالحركة الوطنية الخلفية السياسية والاجتماعية للتيارات السياسية ولأحزاب ومن جملتها الحزب الوطني الديمقراطي.

### الجادرجي وجماعة الأهالي:

ليس هناك من يشكّ في أن انضمام كامل الجادرجي إلى جماعة الأهالي كان حدثًا تاريخيًا هامًا، أولًا في تكوين الجماعة ونشاطها السياسي والفكري واتصالها بجعفر أبو التمن، وثانيًا في التطورات التاريخية بعد ذلك في المحيط التقدمي بصورة خاصة ومحيط الحركة الوطنية بصورة عامة، تلك التطورات التي أدّت إلى تلوين الحزب الوطني الديمقراطي بعد 13 عامًا واستمرار صدور الجريدة، وثالثًا في حياة الجادرجي نفسها وممّا لا شك فيه أن الرواية التي تصدر عن كامل الجادرجي حول انضمامه إلى جماعة الأهالي يمكن أن تكون أصدق ما يستطيع أن ينقله هذا الكتاب لا سيما وأن هذه الرواية منقولة عن مخطوطة كتبها بتاريخ 5 تموز/ يوليو

(1) مذكرات كامل الجادرجي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ألمانيا، 1970، ص 72.

1937، وسط هذه الفوضى الفكرية السياسية ظهرت جماعات مشتتة التكوين من الشباب تميَّز أفرادها، أولًا بوعي سياسي عام، وثانيًا باندفاع في العمل السياسي من ضِمْنه مظاهرات الطلبة وإضراباتهم، وفي مجال النشر المحدود في الجرائد والمجلات ومن هذا المحيط تكونت جماعة الأهالي التي أصدرت في أوائل عام 1932 جريدة «الأهالي»، صدر العدد الأول من الجريدة في 2 كانون الثاني/ يناير 1932 وتضمنت افتتاحية العدد الأول ما اعتُبر خطّة للجريدة التي يُصدرها فريق من الشباب كما كان مكتوبًا في صدر الجريدة ما يلي:

«صحيفتنا هذه صحيفة شعبية ترى منفعة الشعب فوق كل المنافع الكبرى في كل ما يعود بالفائدة على الأكثرية من أبناء هذه البلاد لرفع مستوى المعيشة وضمان الرفاه المادي والنفسي وتثبيت وضع سياسي واقتصادي سليم واستثمار المواهب الفكرية وموارد البلاد الاقتصادية وخبرات البلاد المختلقة بأحسن الطرق وأضمنها نفعًا»[1].

## نواة صوت الأهالي:

وعن صوت الأهالي يذكر الجادرجي «وكانت نواة جماعة الأهالي الجديدة تتكون من كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وقد اشترك في إعداد مذكرة لتقديمها إلى (ستافور كريبس) [الوزير العمالي الذي أوفد إلى الهند عام 1942] عند مروره في العراق في 2 آب/ أغسطس 1942 وهذه المذكرة وإن كانت لم تقدَّم بالفعل لعدم مروره بالعراق ثم اتفق هؤلاء الثلاثة على إصدار جريدة «صوت الأهالي» وانضمّ إليهم عزيز شريف كما عمل في الجريدة أشخاص آخرون وقد صدرت الجريدة في 23 أيلول/ سبتمبر 1942 واعتبرت امتدادًا لجريدة «صوت الأهالي» التي كانت تصدر بين عامي 1935-1934 ضمن جرائد جماعة الأهالي ولذلك فقد صدرت تحمل العدد (76) وكانت جماعة الأهالي الجديدة قد وضعت خطة للجريدة تطالب الجريدة بالحقوق الدستورية لحرية الانتخابات وتأليف الجمعيات والأحزاب والنقابات وحرية النشر وحرية الاجتماع وتكون الجريدة رأيًا عامًّا يرمي إلى أن الاضطرابات السياسية التي حصلت في البلد والتي لا تزال مستمرة ناشئة عن عدم تطبيق القوانين وفي مقدمتها القانون الأساسي. تعالج الجريدة مشاكل البلاد وأهمها مشكلة الأراضي ومشكلة المعارف ومشكلة التصحر العام، ومشكلة العمال، ومشكلة التموين، ومشكلة مستوى المعيشة - الفقر»[2].

---

(1) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 76.
(2) كامل الجادرجي، المصدر نفسه، ص 98.

## المرحلة التمهيدية للحزب الوطني الديمقراطي:

كان العراق في العهد الذي أعقب حركة أيار/ مايو 1941 ودخول الجيش الإنكليزي ولا سيما بعد أن عاد نوري السعيد إلى الحكم، كان العراق يُحكم حكمًا استبداديًا بشكل عام ومع أن الحركة التقدمية وجدت لها بعض المتنفّس بعد عهد الاضطهاد الفاشي الذي أعقب انقلاب بكر صدقي واستمر إلى ما قبل حركة أيار/ مايو 1941. إلّا أنها بقيت موضع الشك والريبة من قبل الطبقات الحاكمة ولولا أن تلك الطبقة كانت تشعر بالحاجة إلى مكافحة الفاشية لأنها ربطت مصيرها بمصير الحلفاء لما سمح ببعض الحرية المحدودة للعناصر التقدمية التي كانت تقف موقف العداء للفاشية من الناحية المبدئية لا من أجل تغليب مصلحة البريطانيين. والأمر كما كان يفعل رجال الطبقة الحاكمة، مع وجود عوامل أخرى، غير أن هذه الحرية المحدودة التي أتيحت للعناصر التقدمية عملت على تقوية الحركة التقدمية في العراق ولعل مقدِّمة تلك العوامل ما كان يشعر به الشعب من حاجة للإصلاح أكثر من أي وقت مضى وما كان يعانيه من ويلات الحرب كارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة وصعوبة الحصول على الحاجات الضرورية، وفي هذه الأثناء ظهرت دعوات كثيرة للتنظيم السياسي قامت بها جريدة «صوت الأهالي» كما قامت بها جماعات أخرى من التقدميين[1].

## تأليف الحزب الوطني الديمقراطي:

كان تأليف وزارة السويدي في 23 شباط/ فبراير 1946 إيذانًا ببدء عهد آخر في حياة العراق، فقد كانت ثلاثة عوامل تلعب دورها، أولها أشخاص بعض الوزراء ممّن عُرفوا إذ ذاك بأنهم راغبون في إنهاء الأحوال الاستثنائية التي سادت العراق أثناء الحرب.. وممن عُرفوا فيما بعد بدورهم في الحركة الوطنية ولا سيما بعد خروجهم من الحكم من أمثال سعد صالح وعبد الوهاب محمود، وعبد الهادي الظاهر، والعامل الثاني شعور الطبقة الحاكمة والإنكليز من ورائها بضرورة تعديل الأوضاع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ذلك الشعور الذي أشرنا إلى طرف منه في الفصل السابق والذي بدأ بالظهور منذ خطاب العرش في أواخر عام 1943 حتى خطاب الوصي عبد الإله المشهور الذي ألقاه في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1945 في جمع من النواب والأعيان الذي جاء فيه:

«إن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم

---

(1) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 109.

إلى الأمة بخططها ومناهجها... إلخ».

وقد أعقبت هذا الخطاب الأخير استقالة وزارة حمدي الباجة جي ومداولات استمرت أكثر من ثلاثة أسابيع من تأليف وزارة توفيق السويدي التي أعطي لها دور تعديل الوضع فألغت الأحكام العرفية في 3 آذار/ مارس 1946 وأجازت الأحزاب في 2 نيسان/ أبريل 1946 أمّا العامل الثالث فهو نضوج وعي سياسي لدى الرأي العام في البلد التفّ حول المناداة بالإصلاح، وفي محيط هذا الرأي العام كانت بعض الأحزاب متبلورة فعلًا وحاضرة عند إجازتها رسميًّا[1].

## طلب الإجازة:

بعد أن تمّت المباحثات النهائية بخصوص طلب الإجازة لترخيص الحزب رسميًّا بمزاولة نشاطه تقدم كل من كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وعبد الكريم الأزري، ويوسف الحاج إلياس وحسين جميل، وعبد الوهاب مرجان، وعبود الشالجي، وصادق كمونة بطلب التأسيس للحزب في 5 آذار/ مارس 1946، وبدأت «صوت الأهالي» بنشر عدد كبير من أسماء مؤيدي الحزب. وقد نشرت جريدة «صوت الأهالي» نص كتاب الإذن بالتأسيس وكذلك نشرت تعليمات كيفية الانتساب إلى الحزب وكانت الجريدة قد مهَّدت لظهور الحزب الرسمي بطريقتين؛ الأولى أنها أخذت تنشر المقالات الافتتاحية بتوقيع بعض أعضاء الهيئة المؤسسة بعد أن كانت المقالات الافتتاحية تُنشر بدون توقيع منذ صدور «الأهالي» في الثلاثينيات وهؤلاء هم: كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الأزري الذي كتب مقالين عن الانتخابات النيابية وحسين جميل الذي ظهرت مقالته بعنوان «اللجنة العربية العليا».

## منهاج الحزب:

كما يشير كامل الجادرجي في مذكراته قائلًا: من الأمور المهمة التي جاءت في منهاج الحزب الوطني الديمقراطي الإشارة إلى غاية الحزب وهي «القيام بإصلاح عام» وذلك «وفق تصميم علمي منسق» إشارة إلى أهداف الحزب وأهمها إكمال استقلال العراق وتحقيق اتحاد البلاد العربية، وتحرير الأقطار العربية المستعمرة، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وتعزيز العلاقات الودية مع الدول الأخرى. وفي النظام السياسي

(1) كامل الجادرجي، المصدر نفسه، ص 125.

«تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية» والدفاع عن الحريات العامة وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش واستقلال القضاء، وأكد النهج على أن الحزب يدعو للوحدة العراقية وعدم التمييز بأي شكل من الأشكال بين المواطنين وعلى «أن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون يحترم كل منها الآخر في جو تسوده الحرية والمساواة والعدل». وفي الناحية الاقتصادية يدعو الحزب إلى زيادة الإنتاج ولا سيما في الزراعة وحُسن توزيع ثرواته وتوزيع الأراضي الأجرية على صغار الفلاحين وتحديد الملكية الكبيرة في المستقبل. واجهت الحزب، خلال شهر أيار وبعد أن تم الاجتماع العام الأول للحزب وتكوين لجانه، ثلاث قضايا بارزة كانت القضية الأولى تتصل بالوضع الداخلي للحزب، والثانية تتصل بظهور القضية الفلسطينية وتأليف لجنة الأحزاب للدفاع عن فلسطين. أما القضية الثالثة فتتصل بموقف الحزب من اليساريين المتطرفين وما أثاره الشيوعيون من مشاكل للحزب، وقبل هذا لا بدّ أن نذكّر أيضًا أنه بعد إجازة الحزب أعلن عن عقد اجتماع عام في 26 نيسان/ أبريل لانتخاب أول لجنة إدارية مركزية. وقد انعقد الاجتماع المذكور في بناية مدرسة التفيض وحضر الاجتماع قسم كبير من أعضاء الحزب وحضر عدد قليل من خارج بغداد وبلغ عدد المصوتين فيما بعد (760) عضوًا.

فقد رشحت الهيئة المؤسسة أعضاءها ليكوّنوا اللجنة الإدارية المركزية عدا يوسف الحاج إلياس بسبب تحديد أعضاء اللجنة، وعند فرز الأصوات ظهر كل من كامل الجادرجي 760، وحسين جميل 750، ومحمد حديد 739، وصادق كمونة 733، وعبد الكريم الآزري 697، وعبود الشالجي 522.

## منهاج الحزب الوطني الديمقراطي:

**ويضيف الجادرجي في مذكراته «غاية الحزب - القيام بإصلاح عام في كافة نواحي الحياة في العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق تصميم علمي منسق شامل لجميع تلك النواحي وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديمقراطية»[1].**

(1) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 72.

## أهداف الحزب

### 1- في السياسة الخارجية:

- إكمال الاستقلال بالعراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الأسس.

- تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية وتقوية الجامعة العربية بحيث تحقق الغاية.

- العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين أو إنشاء دولة يهودية فيها وحلّ قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها.

- تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأجنبية عامة والدول المجاورة خاصة والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة لتنظيم السلم على أساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم.

### 2- في النظام السياسي:

تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية كما تستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب، وتطبيق نظام الانتخابات المباشر، وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية وإنماء الحياة السياسية، وتأييد الحريات الديمقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد.

### 3- الوحدة العراقية:

لا يفرِّق الحزب بين العراقيين ولا يميِّز بين بعضهم البعض ويعتبرهم جميعًا على اختلاف عناصرهم وأديانهم ومذاهبهم متساوين في الحقوق والواجبات، وعليهم جميعًا أن يساهموا بحسب قابلياتهم وكفايتهم في خدمة الكيان العام، ولهم جميعًا أن يشاركوا في منافع هذا الكيان، إن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون ويحترم كل منها الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل.

4- الناحية الاقتصادية:

يعتبر أن العلّة الأساسية في تأخير الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الإنتاج وسوء توزيع ثرواته وإنه لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة إلّا بمعالجة العلّة بطريقة التنظيم، وذلك بوضع تصميم منسّق عام لإصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها والعمل على تطبيق هذا التصميم وِفْق خطّة منظمة خلال مدة معينة ويستهدف هذا التصميم إزالة الفقر وزيادة الإنتاج وحُسن توزيع ثمرات الإنتاج وتقليل الظروف الاقتصادية.

5- الناحية الاجتماعية:

أ- الصحة.

ب- شؤون اجتماعية عامة.

6- الناحية الثقافية:

وضع تصميم في حيّز التطبيق من شأنه تعميم التعليم الابتدائي الإجباري المجاني خلال فترة زمنية بحيث تكون المدارس بعد تلك المدّة كافية لاستيعاب جميع أطفال العراق مع وضع وتطبيق تصميم لمكافحة الأمية خلال مدة معينة، وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانيًا والاهتمام بالتعليم العالي، وتأسيس الجامعة العراقية وتهيئة فرص متساوية في التعليم على أساس الكفاية ونشر الثقافة العامة بتأسيس المكتبات وإنماء حركات التأليف والترجمة وتشجيع الفنون الجميلة... إلخ وتشجيع المدارس الأهلية[1]. وكذلك العناية بالمعلم بتحسين شروط خدمته وعمله والاهتمام بإيجاد مسكن له في القرى والأماكن النائية وتهيئة الفرص الكافية له لرفع مستواه وتقدمه.

## النظام الداخلي للحزب الوطني الديمقراطي:

1- مركز الحزب بغداد وله أن ينشئ الفروع في أنحاء العراق وللحزب لجنة إدارية مركزية ولكل فرع من فروعه لجنة إدارية وهيئة عامة مؤلفة من منتسبي الحزب في ذلك الفرع، ومؤتمر عام يؤلف من اللجنة الإدارية المركزية وممثلي الفروع.

2- اللجنة الإدارية المركزية تقبل كل عضو في الحزب من كان عراقيًا حسن السمعة

(1) مذكرات كامل الجادرجي تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات دار الجمل، ألمانيا، ط 1970، ص 69، 72، 98، 109، 125، 127، 129، 137.

والسلوك غير ساقط في الحقوق المدنية ولا يقلّ عمره عن عشرين سنة.

3- اللجنة الإدارية المركزية تتألف من سبعة أعضاء ومقرّها مركز الحزب.

4- مدة العضوية للجنة الإدارية المركزية للحزب سنة واحدة وفي أول انتخاب لها عليها أن تقرِّر بالتصويت الخفي إبقاء ثلاثة من أعضائها في اللجنة المذكورة سواء كانوا من الأعضاء السابقين أم غيرهم، وبعد الانتخابين الأوّلين ينتخب المؤتمر كافّة أعضاء اللجنة المذكورة.

5- بعد أن يتمّ انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية المركزية، في كلّ سنة يجتمع الأعضاء فينتخبون من بينهم رئيسًا للجنة يعتبر رئيسًا للحزب ونائبًا للرئيس وسكرتيرًا ومحاسبًا.

6- الرئيس هو الذي يرأس اجتماعات اللجنة المركزية واجتماعات الهيئة العامة للمركز ومؤتمر الحزب ويمثِّل المؤتمر وهو المسؤول عن تنفيذ مقررات اللجنة الإدارية المركزية والمشرف على مالية الحزب.

هذا باختصار لمحة موجزة عن الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره أحد الأحزاب الرئيسة المتواجدة على الساحة العراقية في فترة الأربعينيات ونهاية الخمسينيات، وقد لعب دورًا مهمًّا في السياسة العراقية ومجرياتها وله مواقف وطنية في التصدي للأنظمة الرجعية والتحالفات الاستعمارية في العراق وله دور متميز في إسقاط النظام الملكي من خلال وجوده في جهة الاتحاد الوطني التي شكِّلت في عام 1957[1].

## موقف الحزب الوطني الديمقراطي من معاهدة بورتسموث 1948:

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات وزن، وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن ذلك ألغى المعاهدة العراقية - البريطانية والتي تتناقض مع المادة (103) من الميثاق، إذ نصَّت على أنه «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقًا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

(1) كامل الجادرجي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ألمانيا، ط 1950، ص 69، 72، 109، 127، 129، 137.

ولكن الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني وافقتا على الخطة الإنكليزية - الأميركية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط، والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفياتية والغربية. وقد رغبت بريطانيا في تجديد صفة الشرعية للمعاهدة العراقية الإنكليزية لسنة 1930 وفي توسيع الامتيازات العسكرية بحيث يكون العراق بأجمعه مطارًا للقوات البريطانية بدلًا من مطاري الحبّانية والشعيبة وحدهما، كما كان الأمر في معاهدة 1930، دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد والشعيبة ولندن خلال الفترة من 8 آذار/ مارس 1947 - 4 كانون الثاني/ يناير 1948، انتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في 15 كانون الثاني/ يناير وسميت رسميًّا معاهدة بورتسموث. عارضت الأحزاب العراقية عقد أية معاهدة وأصدرت بياناتها ضد المعاهدة في الأيام التالية.

وكان الحزب الوطني الديمقراطي أحد هذه الأحزاب الذي أعلن رفضه لهذه الاتفاقية ووقف مع جماهير الشعب ضدها وقد أدى ذلك إلى قتل بعض المتظاهرين وجرح العشرات منهم أيضًا ثم انتشرت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد. خشي الوصي عبد الإله وطلب من رئيس الوزراء صالح جبر الاستقالة فاستقال، وأذاع الوصي بيانًا من دار الإذاعة مساء يوم 27 كانون الثاني/ يناير 1948 طلب فيه من رئيس الوزراء صالح جبر الاستقالة فاستقال، وذكر فيه استقالة الوزارة ورفض المعاهدة[1]. ويشير كامل الجادرجي بهذا الخصوص «كانت حكومة صالح جبر تتفاوض مع بريطانيا لغرض عقد معاهدة جديدة بين الطرفين تحلّ محل معاهدة 1930. وقد عارضت الأحزاب العراقية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي هذا المشروع الجديد معارضة شديدة، وبالرغم من ذلك جرى التوقيع على المعاهدة الجديدة في ميناء بورتسموث في إنكلترا في 15 كانون الثاني/ يناير 1948، وقد نشرت نصوصها في بغداد في اليوم الثاني لتوقيعها، فكان ذلك بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الاحتجاجات أولًا بين الطلاب ثم بين الجماهير، وحدث ما حدث كما هو معروف، فاضطر الوصي عبد الإله أن يَعِدَ الشعب في بيان صدر مساء 21 كانون الثاني/ يناير 1948 بعدم إبرام أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمنها، على أثر ذلك هدأت الأوضاع كثيرًا، ولكن صالح جبر الذي عاد يوم 26 كانون الثاني/ يناير أصر في بيان أذاعه من دار الإذاعة مساء ذلك اليوم على مشروع المعاهدة على أن يبت في أمرها مجلس الأمة، فاندلعت ليلًا الاحتجاجات مرة أخرى وعلى نحو ثوري وعمّت العاصمة بغداد وانتشرت إلى مدن أخرى، عندئذٍ لم تجد السلطات مناصًا من الطلب إلى رئيس الوزراء صالح جبر أن يستقيل، وأذاع الوصي نفسه مساء يوم 27 كانون الثاني/ يناير خبر استقالة الوزارة، فساد الهدوء بعد توتر تخلله إطلاق

(1) فاضل حسين، مصدر سابق، ص 19.

نار على المتظاهرين وسقوط عددٍ من القتلى وجرح العديد من الشباب.

وفي 19 كانون الثاني/ يناير 1948 ألّف محمد الصدر وزارة جديدة دخلها ممثل عن حزب الاستقلال وممثل عن حزب الأحرار، وأعلنت في 26 كانون الثاني/ يناير 1948 رفض المعاهدة، ثم حلّ بعد ذلك مجلس النواب[1].

## موقف الحزب الوطني الديمقراطي من القضية الفلسطينية:

حين عادت «جريدة الأهالي» إلى الصدور بدأت بنشر المقالات المتتالية دفاعًا عن القضية الفلسطينية التي بلغت زهاء أربعة عشر مقالًا كُتبت جميعها قبل نشوب الحرب العربية ضد التنظيم الصهيوني في فلسطين في 14 أيار/ مايو 1948، عالجت المقالات المسألة الفلسطينية من جوانبها المختلفة وطالبت بإنقاذ فلسطين على يد الجيوش العربية.

وشرعت الجريدة باتِّباع أسلوب جديد لغرض اجتذاب أنظار القرار قبل التاريخ المذكور، ذلك بكتابة العناوين بحروف كبيرة في صدر الصفحة الأولى لحشد الرأي العام حول قضية فلسطين منها ويشير الجادرجي «لقد آن للشعوب العربية أن تُدرك الآن أن عليها واجب دفع الهيئات الحاكمة في بلادها إلى العمل الجدي الذي يكفل إنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني، كما أن لهذه الشعوب أن تسير في المقدمة، لا أن تسير وراء هذه الفئات الحاكمة المتخاذلة التي لا تعرف معنى التضحية في سبيل الواجب الوطني ولا تعترف لشعوبها بأي دور في واجب إنقاذ فلسطين»[2].

## موقف الحزب الوطني الديمقراطي من الحياد:

في أواخر عام 1950 هاجم الحزب الوطني الديمقراطي مشاريع الأحلاف في الشرق الأوسط، وتحدَّث عن القوة الدولية الثالثة في آسيا وكافة البلاد العربية، وأكَّد الحزب على ضرورة الوقوف موقف الحياد بين الكتلتين الغربية والشرقية، ونشرت «جريدة الأهالي» لسان حال الحزب مقالًا بعنوان «الانحياز إلى التكتلات الدولية ويطالب باتخاذ موقف الحياد التام».

وعندما تأزَّم الوضع الدولي، وحاولت دول الكتلة الغربية زجّ الشرق الأوسط والبلاد العربية في أتون الدفاع المشترك، دعا كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

(1) كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، تنشئة النظام الديمقراطي، وإحباطه في العراق، ص 96.
(2) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 98، 364.

رجال السياسة المستقلين إلى تأييد مبدأ الحياد الذي أعدّته اللجنة الإدارية المركزية للحزب من قبل فوقّع عليه في 19 آذار/ مارس 1951 عددًا من كبار رجال السياسة المستقلين، بالإضافة إلى لجنة الحزب الإدارية المركزية. وقد أيّد الشعب العراقي بيان الحياد، كما كان له صدى في البلاد العربية والأجنبية، وكتبت جريدة «صدى الأهالي» مقالاً بعنوان «بيان الحياد هو التعبير الصادق عن أماني الشعوب العربية»[1].

## دور الحزب الوطني الديمقراطي في انتفاضة 1952:

كانت الفترة الواقعة بين أواسط عام 1950 إلى أواخر عام 1952 دامت أكثر من سنتين، قد شهدت تولي نوري السعيد الحكم مدة طويلة نسبيًا أعقبه فيها مصطفى العمري مدة قصيرة لبضعة أشهر.

في تلك الفترة أبرمت الحكومة العراقية اتفاقًا جديدًا مع شركات النفط أدى إلى زيادة واردات العراق المالية، فأقدمت الدولة على تأسيس مجلس الإعمار لتولي بناء مشاريع اقتصادية كبيرة. وفي خلال هذه الفترة كانت جرائد المعارضة ومن أهمها «الأهالي» ومن خلفها رجال المعارضة ومن أهمهم الجادرجي، يسعون إلى تعبئة الرأي العام العراقي من وجهة مناهضة تمامًا للحكم وذلك بإبراز تجاوزات حكومة نوري السعيد على نصوص الدستور وإفساده.

اندلعت شرارة انتفاضة عام 1952 على أثر إضراب قام به طلاب كلية الصيدلة بشأن تعديل أُجري في نظام الدراسة فيها، ثم تطور ذلك الإضراب المحدود إلى إضراب واسع شمل الكليات الأخرى، وتحول إلى مظاهرات صاخبة يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وتطورت كثيرًا في اليوم الثاني، فشارك فيها العمال وغيرهم، وحدثت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وأفراد الشرطة أدّت إلى وقوع إصابات من ضمنها بعض القتلى فحصلت انتفاضة تشرين الثاني. ولم تكن تلك الانتفاضة وليدة صدفة محضة، وإنما كانت انعكاسًا ونتيجة إلى نشاط الممارسات السياسية التي قامت بها الحركة الوطنية ضد الفئة المتأثرة بالحكم. وكان للجادرجي ولـ «جريدة الأهالي» الدور البارز فيها، إذ تقدّم بمذكرة باعتباره رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي إلى الوصي عبد الإله بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1952 نشرت بالجريدة بعدد (121) في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1952 وكما قدمت مذكرات مماثلة إلى الوصي من قبل طه الهاشمي رئيس «حزب الجبهة الوطنية»، ومحمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال وصالح جبر رئيس

(1) فاضل حسين، مصدر سابق، ص 20.

حزب الأمة الاشتراكي، إضافة إلى مذكرات من قيادات النقابات والمنظمات الوطنية، وكانت مذكرة الجادرجي صريحة باتهام الوصي عبد الإله بعدم التقيد بالقانون الأساسي من ناحيتي حقوق الملك وواجباته وفي الحدود المعينة لها في الدستور، مما كان سببًا مهمًّا لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية وجعله معطلًا من حيث الواقع.

كما نشرت «جريدة الأهالي» في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1952 قرار الحزب الوطني الديمقراطي بمقاطعة الانتخابات[1].

## نشوء الحزب الوطني الديمقراطي ومنهاجه الاقتصادي:

يشير حنا بطاطو بأن أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي هم الورثة الحقيقيون لمجموعة الأهالي أو بالأحرى لجناحها غير الماركسي، هم الوطنيون الديمقراطيون، وكان هؤلاء قد بدؤوا نشاطهم في العام 1946 ووضعوا لأنفسهم مهمة (إصلاح) كل مظاهر الحياة العراقية بوسائل ديمقراطية وحسب خطة علمية شاملة منظمة من أجل إقامة دولة ديمقراطية حديثة في النهاية. ووقفوا بشكل أكثر واقعية إلى جانب توزيع الأراضي العائدة للدولة قطعًا صغيرة على الفلاحين، وتشجيع توجيه الدولة وإشرافها على الرأسمال الوطني والمشاريع الخاصة في الميدان الصناعي، وإقامة مجلس خاص شبه رسمي لكل فرع من فروع التجارة، بقصد تحسين نوعية المنتجات العراقية وتسهيل نقلها وتسويقها، وتأسيس مصرف وطني مركزي لإصدار النقد ومؤسسات أخرى من أجل تمويل قصير الأمد وطويل الأمد للتجارة والصناعة والزراعة، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والميراث، وزيادة حصة الفلاح من الإنتاج الزراعي، وضمان حقوق العمال وبلوغ حياة ديمقراطية برلمانية حقيقية واستكمال استقلال العراق[2].

ويشير بطاطو أيضًا في موضوع الاشتراكية في برنامج الحزب «يلاحظ أن برنامج الحزب لم يذكُر الاشتراكية أو الحيازات الزراعية الكبيرة أو الرغبة في تفتيتها، وبالتأمل يلاحظ أن الكثير من أفكار الأهالي العائدة للثلاثينيات كانت قد لطِّفت لتتناغم عن قرب مع الاتجاهات الوطنية والأكثر ليبرالية لأرباب المصانع والتجار وأصحاب المداخيل العقارية في المدن. إن أهداف الحزب هو نقل العراق إلى مرحلة الرأسمالية والقضاء على مساوئ الرأسمالية في الوقت نفسه».

(1) كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة الديمقراطية، تنشئة النظام الديمقراطي وإحباطه في العراق، افتتاحيات جريدة الأهالي 1944 - 1952، منشورات الجمل، 2003، ص 115، 116.
(2) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 242.

ويشير بطاطو أيضًا حول موقف محمد حديد ومعارضته لتبني الاشتراكية الديمقراطية «اتخذ محمد حديد موقفًا معارضًا لتبني الاشتراكية الديمقراطية في الوقت الراهن مؤكدًا أن هذا سيعطي انطباعًا بالافتقار إلى الثبات في سياسة الحزب لم ينقضِ على وجوده أكثر من ثمانية عشر شهرًا. وقد يؤدي إلى خسارة كبيرة لثقة الناس بالحزب». وأضاف محمد حديد «الاشتراكية تعني تأميم الصناعات والمصارف وتوزيع الأراضي على الفلاحين في المناطق الزراعية وهذا كله يتعارض مع الأهداف المعلنة للحزب». وفي الوقت نفسه أصر حديد على ضرورة إعطاء الحزب تمايزًا يضمن استقلاله وأعرب عن شعوره بأن هذا ما يمكن إنجازه بإبعاد الشيوعيين الماركسيين عن الحزب. ويشير محمد حديد «عليهم أن يفهموا أن حزبنا يعارض الإمبريالية والبريطانية فإن هدفه هو تقوية الصداقة بين الشعبين العراقي والبريطاني، وأن القضاء على المصالح الإمبريالية سيعود في رأينا بالفائدة على الشعب البريطاني»[1].

لم يعلن الحزب الوطني الديمقراطي التزامه بالاشتراكية الديمقراطية حتى عام 1950، ولكن هذا الالتزام بقي شفهيًا إلى حدٍّ كبير، ولم يؤدِّ إلى أي تغير في برنامج الحزب، إلّا فيما يتعلق بالتعديلات الزراعية التي أدخلت في العام 1951، استهدفت تقليص الملكيات الكبيرة إلى حد معقول، وتوزيع الأراضي الزائدة على الفلاحين والمنظمين في جمعيات تعاونية[2].

## مسيرة الحزب الوطني الديمقراطي كما يذكرها هادي العليوي:

يذكر هادي عليوي في كتابه «الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية» عن مسيرة الحزب منذ النشأة، والتطورات التي رافقت الحزب ومواقفه الوطنية تجاه الأحداث التي مرّ بها العراق في تلك الحقبة من القرن الماضي، ترجع بداية التفكير في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى المقترحات التي قدمها عزيز شريف إلى جماعته (جماعة الأهالي) وذلك في بداية 1943 والتي جرت حولها مناقشة على:

1 - تأسيس حزب سياسي علني حسب القوانين والأنظمة المرعية.

2 - تأسيس حزب سري.

3 - حزب يجمع بين السرية والعلنية.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 243.
(2) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ص 246.

كان رأي كامل الجادرجي أن السلطات لا توافق على تأسيس حزب علني، أمّا الحزب السري فإنه شخصيًا لا يوافق على تأسيس حزب علني، أمّا الحزب السري فإنه شخصيًا لا يوافق عليه، ويريد فقط إصدار صحيفة تعبِّر عن آرائهم، كما رأى أن التشكيلات السرية قد فشلت في العراق. على أثر ذلك أخذ الخلاف يتَّسع ولكن دون أن يؤدي إلى ظهور انشقاق أو أشخاص معينين. واستمرت الجماعة دون نشاط سياسي حتى أعلنت وزارة السويدي تأسيس الأحزاب، وقبيل تقديم الطلب للحصول على إجازة الحزب، اجتمع كامل الجادرجي ورفاقه وبحثوا موضوع تسمية الحزب في الاجتماع الأخير قبيل التقديم، وانقسم الحاضرون إلى قسمين - القسم الأول رأى أن يبدِّل الاسم دفعًا لما تذهب إليه السلطات من شكوك باعتباره الاسم السابق الذي كان مثار متاعب وقلق من قبل الحكومة «يقصد به الحزب الوطني» برئاسة جعفر أبو التمن وبالتالي تمشيًا مع الوضع الحاضر، أما القسم الثاني فكان يستند إلى ضرورة إبقاء الاسم حتى لا يضيع كفاح سنوات تحت هذا الاسم. ثم إن الحكومة إذ كانت تنوي إعطاء إجازة لتأسيس الحزب فلن تمانع من ذلك.

ويبدو أن هذا الفريق قد فاز برأيه وهكذا تقدَّم بالطلب كل من كامل الجادرجي، محمد حديد، حسين جميل، عبد الكريم الأزري، يوسف الحاج الياس، عبد الوهاب مرجان، محمد عبود الشالجي، صادق كمونة. وأجيز الحزب مع بقية الأحزاب في 2 نيسان/ أبريل 1946. وتكوَّنت أول لجنة إدارية للحزب بالانتخابات في 26 نيسان/ أبريل 1946 من كامل الجادرجي رئيسًا وعبد الكريم الأزري نائبًا للرئيس، حسين جميل سكرتيرًا عبود الشالجي محاسبًا، صادق كمونة، زكي عبد الوهاب، محمد حديد أعضاء. وخلال المؤتمرات الستة التي عقدها الحزب خلال مسيرته السياسية العلنية (1946 - 1954)، جرى تغير طفيف في تلك اللجنة، إلى أن أصبحت في المؤتمر الخامس الذي عقد في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953 على الوجه التالي:

كامل الجادرجي رئيسًا، محمد حديد نائبًا للرئيس، حسين جميل سكرتيرًا، أما غاية الحزب كما شرحها منهاجه السياسي فكانت القيام بإصلاح عام في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسّق لجميع تلك النواحي. وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية. ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديمقراطية[1].

(1) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص 122.

وربط الحزب ما بين الوطنية والديمقراطية باعتبارهما عنصرين متلازمين، وآمن بارتكاز أحدهما على الآخر، ودافع عن المبادئ الاجتماعية المعتدلة ولكن تشديده الرئيس كان على المبادئ الديمقراطية أكثر من الاجتماعية. فقد أكَّد على التمسك بالأساليب الدستورية في العمل السياسي، وذلك بتحقيق حياة ديمقراطية نيابية بما يستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية واعتماد الحياة الحزبية، وتأييد الحريات الديمقراطية، كالحرية الفردية، وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيدها، بالإضافة إلى إصلاح جهاز الحكومة والجيش إصلاحًا عصريًّا، وضمان استقلال القضاء.

وفي المؤتمر الرابع الذي عقد في 29 تشرين أعلن كامل الجادرجي رئيس الحزب تعديل منهاج الحزب في ضوء فكرة الديمقراطية الاشتراكية بعد أن تبنى المؤتمر فكرة الديمقراطية الاشتراكية. وخلال السنة الأولى من حياته ظهرت في الحزب اتجاهات متصارعة تجسدت بالآتي:

1 – الاتجاه اليميني وقد مثله عبد الوهاب مرجان.

2 – اتجاه الوسط وقاده كامل الجادرجي ومحمد حديد.

3 – الاتجاه اليساري، مثَّله فاضل حسين، طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب.

4 – الاتجاه الشيوعي ومثله كامل قزانجي.

وقد أدت هذه الاتجاهات إلى حدوث انقسامات وتيارات داخل الحزب، فخرج عبد الوهاب مرجان، وصادق كمونة، وعبد الكريم الأزري، من الحزب بعدما شعروا بقوة التيار اليساري، وحاول طلعت الشيباني، وفاضل حسين، وزكي عبد الوهاب توجيه الحزب إلى الخط اليساري، ولما اصطدموا بالمعارضة، استقال طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب وسافر فاضل حسين إلى أميركا للدراسة، وتقدَّم كامل قزانجي بمذكرة يطالب فيها بتطبيق النظرية العلمية الحديثة «يقصد النظرية الماركسية»، لكن الجادرجي عارض ذلك وأيده في موقفه محمد حديد، وحسين جميل، وفصل كامل القزانجي من الحزب، وعن أسباب ظهور هذه التكتلات يقول حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي «بأنه لم يكن جميع من قدم طلبًا بالانتماء إلى الحزب يعرف ما هي نظرية الحزب التي يؤمن بها والأهداف البعيدة التي يقصد إليها، وإنما كانوا قد قرؤوا المنهاج وفسروه بحسب نظرتهم. كما أن قسمًا انتمى إليه

لاعتقادهم بأنه امتداد لحزب جعفر أبو التمن «الحزب الوطني العراقي»، وقسم آخر انتمى إليه لإعجابهم بـ «جريدة الأهالي» وبمسيرتها التقدمية والوطنية ومعالجاتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى انتماء أشخاص ماركسيين أمثال جماعة داوود الصايغ معتقدين أن باستطاعتهم تكوين قوة ضغط على قيادة الحزب لاتخاذ مواقف معينة. وجماعة ماركسية أخرى اعتقدت أن المرحلة هي مرحلة العمل الوطني الديمقراطي وذلك للعمل من أجل التحرير من النفوذ الأجنبي متمثلة بالمصالح الاستعمارية لدول معينة في العراق والعمل على تحقيق النظام الديمقراطي، إلى جانب هذه الجماعات وعلى يسار الأكثرية الحزبية ويسار قيادة الحزب انتمى عدد كبير أيضًا هم على يمين الأكثرية الحزبية وعلى يمين قيادة الحزب»[1].

ويذكر هادي عليوي «في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946 شارك الحزب في وزارة نوري السعيد التاسعة ممثلًا بمحمد حديد وزيرًا للتموين. ولكن لم يمضِ شهر واحد على ذلك الاستيزار حتى استقال محمد حديد بناء على طلب حزبه من الوزارة مع ممثل حزب الأحرار، وبسبب الصراعات داخل الحزب في بداية تأسيسه كان نشاطه ضعيفًا، وما أن حلّ كانون الأول/ ديسمبر عام 1948 حتى أعلن الحزب تجميد نشاطه وكذلك أعلن حزب الأحرار أيضًا عن تجميد نشاطه مبررين تجميد نشاطهما بتدخلات الحكومة لجذب بعض العناصر الحزبية عن طريق إغرائهم بالمنافع الشخصية، وجور الحكومة على الأحزاب المعارضة بتعطيل صحفها وتوقيف أصحابها، وعدم تمكن الأحزاب من فتح فروع لها في المدن العراقية بشكل يسير. وهكذا لم يبقَ في الساحة السياسية العراقية في تلك الفترة إلّا حزب علني واحد هو حزب الاستقلال حيث سبق وأن سحبت السلطات إجازة «حزب الشعب» الاتحاد الوطني في 29 أيلول/ سبتمبر 1947».

وفي 25 آذار/ مارس 1950 استأنف الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي العلني، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 أعلن الحزب مقاطعته الانتخابات النيابية بسبب التدخلات الكثيرة للحكومة في تلك الانتخابات. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أيضًا 1952 جرى حل الحزب مع غيره من الأحزاب من قبل حكومة نور الدين محمود بسبب إعلانها الأحكام العرفية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1953 استأنف الحزب كبقية الأحزاب نشاطه السياسي العلني بعد إلغاء الأحكام العرفية في عهد حكومة فاضل الجمالي. وفي آب/ أغسطس 1954 أعلن الحزب مقاطعته الانتخابات النيابية التي أرادت إجراءها حكومة نوري السعيد الثانية عشرة في آب/ أغسطس 1954[2].

(1) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص 123.
(2) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص 124.

يشير العليوي أيضًا بعد إعلان سياسة المراسيم احتجت الأحزاب العلنية ومن ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي ولكن جريدة «صدى الأهالي» استمرّت بالصدور. وكما ضاق نوري السعيد ذرعًا أصدر قرارًا بوقف الجريدة لمدة عام وذلك في أيلول/ سبتمبر 1954، ثم أعقبها قرار سحب إجازة الحزب. اعترض الحزب على قرار سحب الإجازة، لكن وزارة الداخلية رفضت الاعتراض، ومع ذلك استمر الحزب في نشاطه وشكّل جبهة معارضة ضد حكومة مصطفى العمري، وقد ضمت هذه المعارضة كل من حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأمة الاشتراكي ثم الاتفاق على التعاون على خطوط السياسة الداخلية المتضمنة:

1 – وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ.

2 – إلغاء المراسيم الاستثنائية.

3 – احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة.

4 – حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

وبسبب تعقّد الظروف السياسية وقيام العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 نشط الحزب وحزب الاستقلال والحزبان السرّيان البعث والشيوعي في قيادة الفعاليات الجماهيرية ضد حكومة نوري السعيد المؤيدة للعدوان من أجل التنسيق وقيادة الجماهير شكلت هذه الأحزاب الأربعة (قيادة ميدان) بالإضافة إلى الجبهة الطلابية. وبعد انتهاء العدوان تعمقت لدى الأطراف الأربعة علاقات تعاون واستمرت اللقاءات الاجتماعات التي أدت إلى قيام جبهة الاتحاد الوطني في شباط/ فبراير 1957 والتي ساهمت في تعزيز التحرك الجماهيري حتى قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958[1].

## حول الحزب الوطني الديمقراطي:

في 3 أيلول/ سبتمبر 1954 حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، الحزب الوطني الديمقراطي مدعية أن الوقائع قد برهنت على أن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة التامة ومدعية أن الحزب خرج عن منهاجه الذي أجيز بموجبه، وأنه تعاون مع الهيئات غير القانونية والتي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها وأنه ارتكب مخالفات قانونية متكررة:

(1) هادي حسن عليوي، مصدر سابق، ص 126.

ولما صدر مرسوم الجمعيات في 22 أيلول/ سبتمبر 1954، حلّت وزارة نوري السعيد تلك حزب الاستقلال وسائر الأحزاب الأخرى. وقد جرت محاولة لتكوين حزب واحد من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال باسم حزب المؤتمر الوطني، ولكن الحكومة العراقية لم تسمح بإجازته. أدانت الأحزاب المعارضة سياسة الطبقة الحاكمة في تشريد المعارضين وسجنهم وتعذيبهم[1]. ويذكر السفير الأميركي «ولد مارغولمن» في كتابه «عراق نوري السعيد» (ص 216 - 220) أنه قام بزيارة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في صيف 1955 بعد أن أخبر نوري السعيد بنيته هذه.

جاء في حديث الجادرجي أنه حذر الأميركيين من الانخداع بالكلام عن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وأن العراق بالرغم من دخله الكبير من النفط بقي بلدًا يتنابه الفقر. وقال الجادرجي أنه لم يكن شيوعيًا ولا من الذين يعطفون على الشيوعية ولكنه اشتراكي تقدمي يؤمن بالتطور النامي أكثر من إيمانه بالتبدل الثوري، ولكن الكثيرين من العراقيين يشعرون بأن الاتحاد السوفياتي هو الآن القوة الوحيدة التي تدعي سبيل الإصلاح الاجتماعي بصورة فعالة. وأضاف أن بريطانيا والولايات المتحدة ساندتا العناصر الرجعية في العراق وأن السفارة البريطانية وشركة النفط العراقية ساندتا المصالح المالية لغاياتها فعرقلتا الإصلاح الاجتماعي، وأن دور الولايات المتحدة بهذا الشأن كان دورًا غير مباشر لأنها تساند الموقف البريطاني على علاته. في شباط/ فبراير 1956 زار السفير الأميركي نفسه كامل وذكر له أنه حمل حملة شديدة على نوري السعيد لقمعه الحريات الشخصية، ولما تطرق إلى الشؤون الخارجية، ركز انتقاده على تمسك العراق بميثاق بغداد. وقال أن نوري السعيد بعمله هذا عزل العراق عن العالم العربي دون أن يحصل على أي فائدة للبلاد.

وتطرق السفير إلى المذكرة التي قدمها حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي إلى الملك بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 1955 وجاء فيها أن الشعب العراقي الذي نشأ على الاعتزاز بقوميته كان دومًا يهدف إلى هدف سام تملّك مشاعره هو وحدة البلاد العربية في جو مستقل عن المؤامرات الاستعمارية، والآن نجد العراق الذي كان عليه أن يكون في الطليعة في حركة العرب التحررية الاتحادية وأن السبيل الوحيد لإنقاذ العراق من الأخطار التي تحيق به إنما يكون بتخلي وزارة نوري السعيد عن الحكم وإعادة الديمقراطية إلى البلاد والانسحاب من حلف بغداد وانتهاج سياسة عربية منسجمة وسياسة البلاد العربية

(1) فاضل حسين، مصدر سابق، ص 14.

الأخرى واتجاهاتها نحو التحرر والاتحاد[1].

## المشاكل الداخلية التي تعرض لها الحزب الوطني الديمقراطي:

يشير كامل الجادرجي رئيس الحزب «أن المصدر الحقيقي لمشاكل الحزب يكمن في ضبابية إيديولوجيه»، وحثّ على أن يلتزم الحزب نفسه بشكل لا يقبل التأويل «اشتراكية ديمقراطية» أو فلسفة حزب العمال البريطاني، كما جاء على لسانه وأكد الجادرجي نفسه «أن هذا لن يميز الوطنين الديمقراطيين بحده عن الشيوعيين فحسب، بل يضع حدًّا أيضًا للدعاية الزائفة التي بدأت الحكومة تبثها والتي تصور الحزب على أنه تنظيم شيوعي أو شبه شيوعي». وقال أيضًا «إن هناك فرصًا تفتح أمام حزبنا، ويمكن استنتاج ذلك من تصميم البريطانيين في العراق على محاربة الشيوعية، وعلى معارضة حزب الاستقلال في ظل الظروف الراهنة في الوقت نفسه وأضاف أن الإنكليز يعتقدون أن قيادة حزبنا أثبتت أنها تحوّل الحزب باتجاه ديمقراطي، ولكنهم غير مقتنعين بأن الأفكار الديمقراطية تسود صفوف الحزب ولهذا فإني أرى أن إعلان الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة مرشدة لنا، وأن الالتزام بها في حياتنا الحزبية، أصبح ضرورة أيضًا من وجهة النظر التكتيكية. ولا شك في أن الإنكليز يدركون أن حزبًا ديمقراطيًّا كحزبنا لا يمكنه أن يكون معاديًا بشكل شوفيني لهم أو لآخرين في أي حال، حتى وإن كانت صداقتنا لهم تؤخذ على أنها مضمونة»، وحذّر الجادرجي على العموم من أن «احتمالات تطور الوضع يجب أن لا يؤدي إلى أية مساومة من ناحيتنا مع الإنكليز على حساب أي حزب أو على حساب أية مطالب وطنية للشعب أو على حساب مبادئ حزبنا»[2].

ويشير الجادرجي أيضًا أن الحزب يسير باتجاه خاطئ هو خير ألف مرة من محاولة إظهاره بمظهر الحزب الموحد الصفوف مع أنه ليس كذلك. ويختتم الجادرجي رسالته «هذا وإني بصفتي مواطنًا أرجو من كل عضو في الحزب الوطني الديمقراطي أن يفحص نفسه بنفسه ليقرر ما إذا كان عضوًا صالحًا في هذا الحزب الذي يعلق عليه الناس الآمال الجسام، وإني أعد الشعب العراقي بأن أباشر بهذا الفحص لنفسي قبل أن أقرر العودة إلى الحزب»[3]. وفي عام 1960 انفصل محمد حديد عن الجادرجي ليؤسس حزبًا لنفسه هو الحزب الوطني التقدمي[4].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، نص المذكرة ج 10، ص 7، 8.
(2) مذكرات كتبها الجادرجي في 15 آب/ أغسطس 1947 وتلاها في الاجتماعات المغلقة للجنة الإدارية المركزية التي عقدت بين 17 – 20، أيلول/ سبتمبر، كتاب الجادرجي عن الحزب، ص 12، 17، 35، 36.
(3) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 323، 333، 335، 337.
(4) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 346.

## تعرض الحزب الوطني الديمقراطي إلى الانشقاقات وانقسامات داخل صفوفه:

أشار رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي في مقال في «جريدة الأهالي» بتاريخ 28 نيسان/ أبريل 1960 تطرّق فيه إلى الخلافات والانقسامات التي عصفت بالحزب جاء فيه «تنتظر أكثرية أبناء الشعب والحزب الوطني الديمقراطي الذي كان في جميع أدوار كفاحه الوطني محلّ ثقتهما وموضع تقديرها أن يقوم بدوره الخطير في صيانة الجمهورية ونظامها التقدمي ونهجها الديمقراطي بالحفاظ على مكاسب الثورة وضمان تمتع الشعب بحرياته السياسية وسيره في طريق الإصلاح الشامل مع احترام حقوق الفرد في كل ما له علاقة مباشرة بحياته الخاصة، ولا يخفى على الرأي العام العراقي».

إن ما حدث من تطورات وخلافات بين الناس في هذا الشأن، وخاصة الجدل بين الكتلتين في الحزب، قد اقترن بتزمّت شديد وقع فيه بعض الأعضاء، ومن مظاهر هذا التزمت الذي لا يساعد بشيء على معالجة الموقف الراهن في داخل الحزب، الادّعاء بأن وحدة الحزب هي فوق كل اعتبار، وأن الخلافات يجب أن تسوّى بأي ثمن كان، وأن تقاليد الحزب يجب أن تقضي بعدم التطرق إلى نقد اتجاهات شخصياته ومواقفها وآرائها حتى لو كان ذلك بشرح وجهات النظر شرحًا يخدم الحقيقة. وأنه مهما كانت طبيعة هذا الخلاف، فمن الواجب أن يبقى ضمن نطاق الحزب، وأن كل شيء في الحزب يجب أن يُحاط بكتمان شديد[1].

ويشير الجادرجي «أما الآن فإن الخلافات القائمة ليس من ذلك النوع، هو خلاف مبدأي، ومع هذا فقد نحتاج بذلك إلى جهود كثيرة، بل ومضنية ولأمد طويل لتسويته، فتعذرت كل تسوية ممّا يدعو إلى الأسف الشديد حتى أصبح من الواجب طرحه على لجان الحزب وعلى قواعده»[2].

## الحزب الوطني الديمقراطي:

يشير مصطفى دندشلي «انبثق الحزب الوطني الديمقراطي من جمعية الأهالي التي كان يغلب عليها الطابع الماركسي التي تكونت عام 1936 وبمبادرة من رئيسه كامل الجادرجي تم تأسيس الحزب عام 1946، ولكنه لم يكتسب الصفة الرسمية إلّا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1950، أثناء انعقاد مؤتمره الأول، وفي هذا المؤتمر تبنى الحزب للمرة الأولى مبدأ الاشتراكية

(1) كامل الجادرجي، من ممارسة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 323، 324.
(2) كامل الجادرجي، المصدر نفسه، ص 335.

الديمقراطية». وفي الخطاب الذي ألقاه الجادرجي أمام المجتمعين صرح قائلًا: «إذا كنا قريبين جدًّا من حزب العمال البريطاني من حيث فلسفته الإصلاحية والتقدمية إلّا أننا لم نوافق على سياسته الخارجية القائمة على المطامع الاستعمارية. علمًا بأن الحزب الوطني الديمقراطي شارك في حكومة ثورة 14 تموز 1958 بحقائب وزارية، حاله حال بقية الأحزاب الأخرى التي كانت منطوية في جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست في بداية عام 1957 التي في برنامجها إسقاط النظام الملكي، وقيام النظام الجمهوري وخروج العراق من المعاهدات الاستعمارية وأبرزها حلف بغداد المركزي»[1].

## الحزب الوطني الديمقراطي (طلب التأسيس)

على أثر سحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في الثاني من أيلول/ سبتمبر سنة 1954 وصدور مرسوم الجمعيات رقم 19 سنة 1954 بحل الأحزاب، واعتبار كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي نفسيهما حزبين قائمين رغم سحب إجازة الحزب الثاني. تقدم كل من السادة كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وحسين جميل، وجعفر البدر، وعواد علي النجم، وعبد المجيد الونداوي، ونائل سميري في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1954 بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف جمعية باسم «الحزب الوطني الديمقراطي» فقررت الوزارة رد الطلب بحجة أن الأسباب التي أوجبت سحب إجازة الوطني الديمقراطي السابقة لا تزال قائمة.

## حزب المؤتمر الوطني:

في أول حزيران/ يونيو 1956 اقترح أحد أقطاب حزب الاستقلال على أحد أقطاب الحزب الوطني الديمقراطي، تكوين حزب واحد من الحزبين المذكورين يعمل على الحدّ من تصرفات الوزارة القائمة، ويسعى لتبديل ما أعوجّ من خططها. وقد رحب الديمقراطيون بهذا الاقتراح، فتدارس الطرفان الأمر، واتفقا على أن يكون منهاج الحزب الجديد مختصرًا على أن يحوي أهم النقاط المشتركة فكان المنهاج كما يلي:

1 - تتكون في العراق منظمة باسم (حزب المؤتمر الوطني).

2 - يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التي تشترك في الأهداف المبينة في هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها.

---

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي 1940 - 1963، دار الطليعة، بيروت، 1979، ط 1، ص 97.

3 - يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية إلى إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي أيًا كان، والعمل على ضمان حياده وإبعاده عن التكتلات، والتحالفات العسكرية والأجنبية.

4 - لما كان المؤتمر يقرّ حقيقة بكون العرب أمة واحدة فرَّقها الاستعمار وأعاق توحيدها، فإن المؤتمر يهدف في سياسته العربية ما يلي:

أ - العمل على إقامة اتحاد عربي فدرالي شامل، يكون خطوة فعالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد.

ب - العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءًا لا يتجزأ من الوطن العربي.

جـ - العمل على تحرير البلاد العربية الأخرى وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها.

د - تطوير جامعة الدول العربية، وإقامة كيانها على أسس جديدة لتساير أماني الأمة العربية، ولتكون أداة صالحة لجمع شمل الدول العربية، وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها إلى الاتحاد.

هـ - تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون أوسع ممّا يمكن بلوغه عن طريق الجامعة العربية على أن يتفق والأهداف الواردة في المنهاج.

## طلب الإجازة:

في السادس عشر من حزيران/ يونيو 1956 قدّم كل من السادة: محمد مهدي كبة، وكامل الجادرجي، ومحمد حديد، وفائق السامرائي، وحسين جميل، ومحمد صديق شنشل، وجعفر البدر، ومحمد أمين الريحاني، وعبد الشهيد الياسري، وهديب الحاج حمود، وكلهم من أعضاء حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي المسحوبة إجازته بموجب المرسوم المشار إليه، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي جديد باسم «حزب المؤتمر الوطني»، وقد نشر أصحاب الطلب منهاج الحزب الجديد في بعض الصحف، فاضطربت الوزارة لهذه البادرة الخطيرة، بادرة الوحدة بين الديمقراطيين والاستقلاليين، وعدَّت المنهاج بعيد كل البعد عن تأمين سياسة عملية إيجابية إنسانية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وكان رد وزارة الداخلية رد الطلب[1].

ويشير عزيز الحاج عن الخطوات التي أتبعها عبد الكريم قاسم بحق الأحزاب ومنها

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص 23، 33، 34.

الحزب الوطني الديمقراطي، «اتبع عبد الكريم قاسم بعض الخطوات التي من شأنها تجميد الأنشطة الحزبية في العراق». ويذكر عزيز الحاج في كتابه «مع الأعوام»: «اتفق قاسم مع قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، ولا سيما بواسطة وزير ماليته الرأسمالي محمد حديد، «الركن الثاني في الحزب المذكور بعد الجادرجي»، على تجميد الأنشطة الحزبية، ففي منتصف الشهر الخامس من عام 1959، أعلن الحزب الوطني الديمقراطي حلّ نفسه باعتبار أن ظروف المرحلة الانتقالية تفرض ذلك. وكان الهدف من هذا التجميد هو إحراج الحزب الشيوعي ووضعه في الزاوية وإجباره على أن يخطو خطوة مماثلة ولا يُعتبر خارجًا عن الصف الوطني، ويستحق العقاب، ولكن الحزب الشيوعي واجه الخطوة المذكورة بانتقاد شديد، وشن حملة ضد الحزب الوطني الديمقراطي في حملات ضغط قوي وانتقاد عنيف، وعندما لم تستطع هذه الأساليب حمل قيادة محمد حديد على التراجع عن موقفها، لجأت القيادة الشيوعية إلى اصطناع حزب «وطني ديمقراطي» جديد و«جبهة اتحاد وطني» جديدة وراقية، كوسيلة لمقاومة ضغط قاسم ومحمد حديد، فصدرت مذكرة وقَّع عليها ممثلون عن الحزب الشيوعي، وممثلون عن ما يسمى بالحزب الوطني الديمقراطي وممثلون عن الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الكردستاني».

ويشير عزيز الحاج[1] أيضًا: «لا بد أن نذكر هنا أن العناصر اليمينية الرأسمالية في الحزب الوطني الديمقراطي وضعت نفسها كلية في خدمة الحكم القاسمي الدكتاتوري العسكري الفردي، وشجعته على الإبقاء في الاستهتار بالإرادة الشعبية، وقد أدى ذلك فيما بعد إلى انقسام حاد في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي وانفصال محمد حديد عن الجادرجي وذلك لأول مرة منذ عملها المشترك الطويل».

في عام 1961 أسس محمد حديد حزبًا جديدًا اسمه «الوطني التقدمي» ولسان حاله «جريدة البيان».

ويذكر هاني الهندي وعبد الإله النصراوي في حركة القوميين العرب «وفي معرض تقييم للحزب الوطني الديمقراطي، يعتمد الحزب بالدرجة الأولى على الوجوه السياسية التي يمتلكها. فهو يفتقر إلى وضع تنظيمي سليم. ونتيجة مواقفه السياسية واندفاعه في دعم الحكم القائم وتعاونه مع الشيوعيين في أوائل عام 1959 أصبح الحزب بدون قاعدة جماهيرية تتجاوب معه وأخذت الجماهير تنظر إليه نظرة لا تقل عن مضمونها وعن

(1) عزيز الحاج، مع الأعوام، مصدر سابق، ص 47، 48.

نظرتها للحكم القائم والشيوعيين، يضاف إلى كل هذا مواقفه السياسية والفكرية الشائعة حاليًا مما يجعله حزبًا بلا قاعدة يعتمد عليها في تنفيذ مخططاته السياسية أو الالتزام بها». وقد كان لانشطار الحزب وخروج كتلة «محمد حديد» من بين صفوفه أثر واضح على مواقفه السياسية.

ويشير الهندي أيضًا «ففي سياسة الحزب الداخلية يقف الحزب الوطني الديمقراطي موقف المعارضة الهادفة من قاسم. منتقدًا «الحكم الفردي» ومطالبًا بإنهاء الأحكام العرفية والانتقال السريع بالحكم إلى حكم ديمقراطي. وفي سياسته العربية يُبدي الحزب عطفه على الاتجاه القومي، كما يطالب بتحقيق التضامن العربي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، مستنكرًا أي تقارب مع الرجعية في الداخل والخارج، كما أنه مؤمن بالعمل على اتحاد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة في ظل دولة اتحادية تقوم على أساس ديمقراطية».

وفي الفترة الأخيرة بدأ الحزب يعاني أزمة داخلية حادة، اتخذت شكل خلاف سياسي بين كامل الجادرجي من جهة وحسين جميل من جهة ثانية، وأساس الخلاف هو الموقف من الشيوعيين ومدى سير الحزب في الاتجاه القومي[1].

## علاقة الضباط الأحرار بالحزب الوطني الديمقراطي:

جرى اتصال بالسيد حسين جميل سكرتير حزب الوطني الديمقراطي في الفترة نفسها، ولكن السيد جميل رفض التعاون معهم لأنه ارتاب من الرجل الذي فاتحه بالتعاون مع تنظيم الضباط الأحرار وأخبره بأنهم يعملون بالنظام الدستوري.

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1956 اتصل السيد رشيد مطلك بالأستاذ كامل الجادرجي رئيس حزب الوطني الديمقراطي، وكان السيد مطلك موفدًا من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم، وطلب منه التعاون مع الضباط الأحرار للقيام بحركة تطيح بالنظام الملكي، وإقامة الجمهورية، ولكن الأستاذ كامل الجادرجي رفض التعاون مع العسكريين للقيام بانقلاب عسكري أو ثورة لأن تجربته في انقلاب بكر صدقي في عام 1936 لا تشجعه على إعادة التجربة[2].

وفي الوقت نفسه اتصل السيد رشيد مطلك بالسيد محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني

---

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، ج 2، مصدر سابق، ص 830، 831.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 165، 166.

الديمقراطي وعضو اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، عارضًا التعاون مع الضباط الأحرار من أجل إسقاط النظام الملكي، وبالفعل لقي تجاوبًا من السيد حديد وبقي على اتصال معه حتى قيام الثورة حيث اشترك في أول وزارة بعد الثورة.

تمَّ تبليغ الحزب الوطني الديمقراطي بموعد الثورة بالضبط حيث كان السيد رشيد مطلك موفدًا من قبل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم في يوم الجمعة 11 تموز/ يوليو 1958 ليُعلم الأستاذ كامل الجادرجي وحزبه بيوم الثورة، وأن يتخذ الحزب الترتيبات اللازمة لمساندة الثورة.[1]

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر نفسه، ص 168، 169.

# الباب الثاني

# الفكر السياسي للتيار الماركسي
# الحزب الشيوعي العراقي (نموذجًا)

# مقدمة

**قبل أن ندخل في تعريف النظرية الماركسية وكيفية انتشارها في مساحات واسعة في العالم إضافة إلى انتشارها في الوطن العربي بصورة عامة، وفي العراق بصورة خاصة.. لا بد لنا من أن نسلط الضوء على مؤسس الماركسية ونبذة مختصرة عن حياته..**

## كارل ماركس (1818 - 1883م):

مؤرِّخ ومنظِّر ثوري ألماني، وهو مؤسس التيار الماركسي الذي يحمل اسمه، ولإسهام ماركس الرئيس في تأسيس النظرية السياسية والاجتماعية وهما المادية التاريخية التي تسلِّم بالدور الرئيس للعوامل الاقتصادية على الطريقة التي تصوغ بها الشروط التي ينتج ضمنها البشر «وسائل عيشهم ويعيدون إنتاجها في الميادين الأخرى للفعالية الاجتماعية»، ولا تُفهم السياسة بالمعنى الضيق للكلمة إلا في إطار دراسة تحسب حسابًا للتاريخ والاقتصاد اللذين يمارسان تأثيرهما في السياسة[1].

انتقل ماركس في القسم الأول من حياته من المقاربة الهيغلية المثالية لفترته الدراسية إلى إنسانية شيوعية تميز فترة إقامته في باريس عام 1842.

وُلِدَ ماركس في أسرة من الطبقة الوسطى في (رينانيا) واتصل بعقلانية بفلسفة الأنوار الاشتراكية الطوباوية في جوار (البارون)، وفي جامعة برلين تأثر ماركس في البدء بالمثالية (الهيغلية) التي كانت مسيطرة آنذاك.

منعته السياسة الرجعية للحكومة الروسية من العمل الجامعي؛ بحيث تحول إلى الصحافة، وأصبح رئيس تحرير «الجريدة الرينانية».

---

(1) قاموس الفكر السياسي، تأليف مجموعة من المختصين، ترجمة أنطوان حمصي، ج 2، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص 197.

وقد وضعت هذه التجربة الصحفية ماركس في قلب المناقشات السياسية لعصره ومنطقته، ممّا قاده إلى إعادة تقويم فلسفة هيغل السياسية في مقاربة أكثر إنصافًا بالمادية، والمعروف أن جريدته مُنعت بعد فترة قليلة، ولكن بعد ذلك توفر له الوقت لتطوير مقاربته للنظرية.. ومضى ماركس وقد اقتنع بأن الاشتراكية ستكون قريبًا مطروحة في ألمانيا وسواها إلى باريس وطن النظريات الاشتراكية، بحيث بدأ في التدقيق في مذهبه الشيوعي الذي تؤلف (مخطوطات باريس) المكتوبة عام 1844 نصه الأول. وأسس ماركس متأثرًا بـ فيورباخ وماديته الشيوعية بمعارضة النظام الرأسمالي حيث يكون العمل مضيعًا بالمجتمع الشيوعي سينمي البشر طبيعتهم بصورة حرة وينتجون بصورة تعاونية، وطبقة العمال المحرومين من ثمرة عملهم، ومع العالم الطبيعي. ويؤكد ماركس في الإيديولوجية الألمانية عام 1846 «إن طبيعة الأفراد تتوقف على الشروط المادية»[1] التي تحدِّد إنتاجهم، وبموجب هذا التصور المادي للتاريخ تؤلف علاقات الإنتاج والطريقة التي تنظم بها الكائنات البشرية إنتاجها الاجتماعي والأدوات التي تستعملها الأساس الواقعي للمجتمع وبنيته، الذي تنشأ فوقه بنية فوقية حقوقية وسياسية، وتقابلها صورة محددة من الوعي الاجتماعي. وهكذا فإن الصورة التي ينتج بها البشر وسائل معيشتهم ولا سيما الطبقات التي تولّدها علاقات الأرهاط الاجتماعية بوسائل الإنتاج، تشترط جملة الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية. وانخرط ماركس في الحياة السياسية خلال سنتي (1848-1849) الثوريتين وكان في الوقت نفسه قائد الجامعة الشيوعية والمنظمة الثورية للعمال المهاجرين، واستقر في لندن 1849، وطور أطروحته وعدلها في بعض النقاط، فقد حللت الدولة مثلًا كأداة في خدمة سيطرة طبقة في إطار تطور أنماط الإنتاج المتعاقبة، وكان ماركس قد رأى في كتابات شبابه أن إعلان الحرية والمساواة كان نوعًا من التعويض عن عيوب الحياة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

إن القليل الذي كتبه ماركس حول المجتمع الشيوعي يدل على أنه يحتاج إلى بنى سياسية، وماركس لم يطور تحليلًا كاملًا لهذا الموضوع.

ويمكن تفسير ذلك بصورة مختلفة، فالبنى السياسية في إطار مسيرته النظرية تشتق من البنى الاقتصادية وهذه الأخيرة هي التي استقطبت انتباهه[2].

---

(1) **قاموس الفكر السياسي**، تأليف مجموعة من المختصين، ترجمة أنطون حمصي، ج 2، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص 198.

(2) **قاموس الفكر السياسي**، تأليف مجموعة من المختصين، مصدر سابق، ص 196.

## الماركسية:

هي النظرية والممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي أنضجها كارل ماركس وإنجلز، وطورها خلفاؤهما، وما كانت عليه الماركسية كان موضع مناقشات عظيمة لأن المصطلح يُفضي نظريات على ما يكفي من الاختلاف، من جهة الأثر، موضع انتماء أو أنواع رفض من طبيعة سياسية من جهة أخرى. والماركسية قبل كل شيء تحليل ونقد لمجتمعات اليوم والماضي، إن التحليل الماركسي للمادية التاريخية يركز على العوامل الاقتصادية، «فقوى الإنتاج هي الأدوات والآلات التي يتصرف بها البشر والمتحولة بحسب العصور، وعلاقات الإنتاج هي الصورة التي ينظم البشر عليها المجتمع، وهذا التطور الذي سمي مادية تاريخية غالبًا ما قدم بطريقة تخطيطية جدًّا». وذلك على أن البنية الاقتصادية تحدد البيئة العليا الإيديولوجية والسياسية وعلى الرغم من أنهم يوضحون أن نمو البنية الاقتصادية متأثرًا للإيديولوجية والسياسة، فإن نمو البنى الاقتصادية هو الذي يولد تغير المجتمع، فالقوى الإنتاجية تنمو في مرحلة عامة من تطورها في تنظيم اجتماعي ما إلى نقطة تعوق معها نموها الخاص ويحل التناقض بثورة اجتماعية تقيم علاقات اقتصادية وسياسية جديدة تقابل توسع القوى الإنتاجية، ويمكن في هذه المقاربة تميز عدة مراحل في التطور الاقتصادي للمجتمع، نمط الإنتاج الآسيوي - القديم الإقطاعي والرأسمالي والعنصر المركزي لهذه المقاربة يقع في الفكرة القائلة: «إن القوى الإنتاجية لهذه الأنماط الإنتاجية المختلفة تقع تحت ضبط أقليات استخدمت سلطاتها الاقتصادية لاستقلال الجماهير بتملكها عن غير وجه حق جزءًا من الإنتاج، وهذا الوضع التنازعي بنيويًّا يفسر الصراع الطبقي على ملكية وسائل الإنتاج والإشراف عليها وكل المعتقدات وكل المؤسسات السياسية المصنوعة من جانب التنظيم الاقتصادي، ويحمل مستوى السلطة الاقتصادية الطبقة الحاكمة من أجل ضمان التوزيع غير المتساوي فعليًّا للموارد». وهذا يقود إلى مفهوم الإيديولوجية الماركسية، فالإيديولوجية جملة من المعتقدات والممارسات التي تُستخدم للمحافظة على عدم المساواة في توزيع السلطة السياسية الاقتصادية، والعنصر المهم الثاني للفكر الماركسي هو الفكرة القائلة بوجود بديل للمجتمع الطبقي القائم على الاستغلال هو مجتمع يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتتحرر قدرات الإنسان فيه من قيودها وتنمو نموًّا حرًّا ولن تعود في هذا المجتمع الذي تصبح فيه الطبقات بدون الحاجة إلى السلطة (الدولة)، معرفة بوصفها أداة سيطرة طبقة معينة، وسوف يتم توزيع الخيرات في مرحلة أولى تسمى طورًا اشتراكيًّا، حسب الإسهام الإنتاجي لكل فرد وفيما بعد في المجتمع الشيوعي سيستطيع الإسهام

الإنتاجي تطبيق المبدأ المشهور: «من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجاته»[1]. ما هي إذن الطرائق للانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية؟

إنّ التطور المادي للتاريخ يتضمن أن نمط الإنتاج الرأسمالي انتقائي، والماركسيون غير متفقين على الآلية المضبوطة للانتقال. إنهم يتعاطون مثلًا حول وجود نزوع إلى هبوط معدل الربح أو عدم وجوده أو حول نمو الاستهلاك المتدني ولكنهم يتفقون على أن النظام الرأسمالي غير مستقر بطبيعته تهزه الأزمات وإنه سينهار حتمًا، ولكن من الضروري للوصول إلى الاشتراكية أن يصبح المستقلون (المتزايدون العدد) (والمتزايدون اتساعًا) بالفقر النسبي (حفاري الرأسمالية) التي ولدتهم، ومن أجل ذلك ينتظمون ويهيئون للثورة وسوف تكون هناك بعد الثورة مرحلة انتقالية قبل تحقيق الشيوعية. وقد ولدت هذه القضايا تيارات عديدة ماركسية أو مستوحاة من الماركسية يرد كل منها على هذه الوسائل بطريقة العلاقة بين حزب من وحي ماركسي، وجملة من الطبقة التي يمتلكها أحد أكثر الموضوعات عرضه للنقاش داخل الماركسية. وربما أن المسألة لم تطرح حقًا في حياة ماركس فلم يكن عليه أن يعالجها، فكل تيار تحليلي يستطيع أن يؤكِّد أنّ موقفه ضمن تقليد ماركسي من المقاربة اللينينة للحزب الطليعي الذي يقود الطبقة العاملة إلى وجهة النظر الاشتراكية الفوضوية والتي ترى أنّ على العمال إدارة مسائلهم مباشرة من خلال نظام مجالس عمالية[2].

ويعدّ المذهب الماركسي بين عامي (1914-1883) عصر الماركسية الذهبي متماسكًا جدًّا وكانت تسيطر على الماركسية آنذاك الاشتراكية الديمقراطية الألمانية التي يسلح برنامجها في العام (1891) (برنامج ايرفوت) على الاتجاه الاحتكاري للرأسمالية وأفول الطبقة الوسطى وأملاق البروليتاريا والتحويل الاشتراكي المحتوم لوسائل الإنتاج في مجتمع دون طبقات، وطالب الاشتراكيون الديمقراطيون أيضًا بالاقتراع العام وحرية التعبير ومجانية المدرسة وضريبة تصاعدية على الدخل[3]. لقد انتشرت الماركسية خلال القرن العشرين وتستطيع حاليًّا أن تميز أربعة أنواع من الماركسية:

1 - الماركسية التقليدية الجامدة للمجتمعات الاشتراكية الراسخة كالاتحاد السوفياتي

---

(1) قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ج 2، تأليف مجموعة من المختصين، مصدر سابق، ص 198.

(2) قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ج 2، تأليف مجموعة من المختصين، مصدر سابق، ص 199.

(3) المصدر نفسه، ص 199، ج 2.

والصين تستخدم كإطار إيديولوجي بحيث تقع ضمنه كل المناقشات الاقتصادية والاجتماعية.

2 - ماركسية الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية المسماة ماركسية براغماتية حيث تستخدم صيغة مفرطة التبسيط لأفكار (غرامشي) في تبرير التسوية مع البرلمانية القائمة.

3 - الماركسية في إفريقيا وجنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية أداة احتجاج ضد الاستغلال الاقتصادي، وهي التي كثيرًا ما تجمع مع القوميين إلى إيديولوجية لإسهام الجماهير في سيرورة التحديث.

4 - وأخيرًا؛ فإن ماركسيين عديدين في الغرب قد حولوا انتباههم إلى الفلسفة معتبرة غاية في ذاتها تقريبًا إلى موضوعات بعيدة جدًّا عن السياسة ولاقت الماركسية كمذهب سياسي صعوبات خطيرة جدًّا، فالتجديد المستمر للرأسمالية والنتائج المحدودة لمجتمعات بلدان الشرق الاشتراكية، خيَّبت آمال معظم الماركسيين، وتصطدم الماركسية كنظرية سياسية واجتماعية بالمسائل نفسها التي تصطدم بها أية نظرية عامة، والماركسية مستمرة في ممارسة تأثيرها كمقاربة عامة أو كمنظور أو إطار مفهومي أو تدين مؤلفات عديدة ممتازة معاصرة بالكثير للماركسية في موضوعات كطبقية رأسمالية الدولة وظيفتها اقتصاد التخلف. ويمكن للماركسية ادعاء نفوذ كبير في تحليل اللامساواة الاقتصادية داخل كل أمة كما بين الأمم في تحليل أنظمة السلطة والسيطرة[1].

والماركسية ترى أن الإنسان في المجتمع الرأسمالي كائن محدود ومحتوم، وإن الاعتماد على العناصر الاقتصادية من الخارج خطيئة الماضي الكبرى، وإن إزالته ضرورة لوضع نهاية لعهد عريق في القدم، تحاول الماركسية أن تحقق هذا الإلغاء وبسبب ذلك تدل على نقطة تحول يرجع الإنسان إلى ذاته وإلى حريته لأنها ستقوده إلى الخارج من العبودية.. وهكذا ينقسم التاريخ إلى قسمين؛ الماضي وهو قسم محتوم بالاقتصادية تستعبد الإنسان وتذله، والمستقبل الذي يظهر نتيجة نشوء الماركسية هو مستقبل ويمسي تعبيرًا عن نشاط الإنسان الاجتماعي الذي يشعر عفويًّا بالأخوة التي تربطه بالغير أي الإنسان الذي ينتقل إلى صعيد الحرية[2].

والماركسية فلسفة كلية شاملة للتاريخ، والكون، والإنسان جاءت نتيجة فترات الظلم الاجتماعي القاسي الذي ساد معظم العالم، ولا سيما أوروبا بعد الانقلاب الصناعي، وما رافق

(1) المصدر نفسه، ص 200، ج 2.

(2) نديم البيطار، **الإيديولوجية الانقلابية**، 2000، نيسان للنشر، بيروت، ص 177.

هذا الانقلاب من تغيرات في بنيان المجتمعات وتركز الثروة في يد فئات معدودة و«الطريقة التي استغلت بها هذه الفئات جهود العمال الذين تجمعوا في معاملها» والبؤس الذي كانوا يعيشون فيه ممّا جعل الماركسية تضع الاقتصاد والعوامل المادية المحرك الوحيد لتطوير التاريخ وهي التفسير الوحيد للمظاهر الاجتماعية مهما كان شكلها وهي المحدد الوحيد للأخلاق والقيم والرغبات والأعمال، وبكلمة أخرى السبب وراء كل أسس ومظاهر الوجود الاجتماعي، وعلى هذا الأساس جاءت الماركسية بنت الظروف التي نشأت فيها ومن الوهم أن نظن أن ماركس قد ابتدأ بوضع فكرة الماركسية من غير أن يتأثر بالظروف المحيطة به، وإنه درس تاريخ الاجتماع الإنساني دراسة علمية موضوعية دون أن يبتدئ بفرضية معينة.

لقد رجعت الماركسية إلى التاريخ وفسرته تفسيرًا يتلاءم وأهدافها، ولو رافق عصر الانقلاب الصناعي والتغيرات التي أحدثتها، أنظمة اقتصادية وسياسية عادلة تزيل هذا الظلم الاجتماعي بجميع أنواعه لما كان هناك اليوم فلسفة ماركسية.

فالماركسية؛ إذن فلسفة نشأت وتبلورت نتيجة ظروف وأوضاع خاصة وتجسدت في تنظيمات وأحزاب سياسية. فالماركسية باعتبارها فلسفة تبقى دومًا خاضعة للنقاش والنقد والنقض، أمّا القومية فهي ليست فكرة تُعتنق أو لا تعتنق، بل هي واقع الوجود الاجتماعي الإنساني الذي ربط الجماعات البشرية عبر التاريخ[1].

والماركسية إذن؛ تقوم على أساس أن العوامل المادية هي الدافع الوحيد وراء كل ما في هذا الوجود وتنكر أي عامل آخر فيها نظرة جانبية جزئية لأنها تعتمد على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية المتعددة.

والماركسية في كل تفاسيرها تحتم أن يكون تطورها محدودًا جدًّا من جهة ولا يتناول إلا تفصيلات أنظمتها من جهة أخرى، وأي تطور أو تبديل في الأفكار الأساسية يجعلنا نصل إلى شيء مختلف تمامًا عن الذي وصفته الماركسية[2].

لقد ظهرت الماركسية مشروعًا تنويريًّا امتدادًا لحركة التنوير، ومحاولة لصبغ الحركة بصبغة راديكالية، حين برزت كتيار أو تأويل فكري ضمن تيارات أخرى أو في مواجهتها، إن تناقضات عصر الحداثة يجري معها عن طريق الاشتراكية، أي قيام الوعي الإنساني بتغير الواقع عن طريق علاقات

(1) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، ط 4، شباط 1964 دار الفجر الجديد للطباعة، بيروت، ص 120-143.

(2) الحكم دروزة، مع القومية العربية، المصدر نفسه، ص 143.

إنتاج اجتماعية جديدة، وهذه قضية أعني فيها قضية تناقضات عصر الحداثة وما بعد الحداثة، قضية لا تزال قائمة حتى وإن غيَّرها أقطاب التناقض ولا يزال الهدف قائمًا وهو حسم هذه التناقضات في مجرى الحركة الارتقائية للمجتمع أو المجتمعات الإنسانية، نمت الماركسية في أوروبا، وكانت مهدها وطينتها، عاشت على نحو آخر مغاير كما يعيش أي عنصر ضمن تسبيح متجدد.

وفكر ماركس، شأن أي مذهب أو عقيدة، ينبغي النظر إليه في اعتباره نتاج حياة مجتمعية لها خصائصها ومشكلاتها ولغتها وفكرها، وباعتبارها فكرًا وثيق الصلة بالحالة العامة للمعرفة في فترة تاريخية بعينها.

والفكر، أيّ فكر هو نشاط معرفي «مشروع للحياة يخضع من خلال الإنسان الاجتماعي التاريخي لمحاكاة واختبارات الممارسة وهي ممارسة لا يستوعبها أو لا يستنفذها الوعي الاجتماعي بالكامل لأنها أكثر شمولًا، ومتجددة، أو متغيرة دومًا، وبنية الفكر بهذا المعنى هي نسق من التحولات، إنها عمليات تحول مطَّردة وليست بنية ثابتة، وتتأكد صفة التحولات من خلال علاقة الفكر بالواقع أي جدل الفكر والواقع عبر الإنسان.

## انتشار الماركسية في الوطن العربي:

بصورة مبسَّطة يمكن تقسيم تغلغل الفكر الماركسي الاشتراكي في الوطن العربي، وتكوين المجموعات والأحزاب الاشتراكية فيه إلى ثلاث مراحل كبيرة. تمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن التاسع عشر إلى العشرينيات، وتضم المرحلة الثانية فترة ما بين الحربين العالميتين بما في ذلك فترة تأسيس الأحزاب الشيوعية. وأخيرًا تبدأ المرحلة الثالثة مع الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تظهر الأحزاب الاشتراكية القومية.

## المرحلة الأولى: (تأثير النزعة الإنسانية الغربية)

في هذه المرحلة أثَّرت الاحتكاكات مع الحضارة الغربية خلال القرن التاسع عشر وبشكل خاص في بداية القرن العشرين على الفكر العربي بصورة عامة وأثارت فيه وعيًا على التيارات العلمية السياسية والثقافية المزدهرة في أوروبا[1]. لقد تأثر المثقفون العرب الشبَّان أثناء تلقيهم العلم والمعرفة والأفكار الجديدة في الغرب بالتيارات الاشتراكية وبشكل خاص بالاشتراكية الإنسانية أو المثالية، وبعد عودتهم إلى بلادهم شرعوا في نشر أفكارهم الاشتراكية سواءً عن

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 95.

طريق المنشورات الثقافية أم عن طريق عملهم السياسي، وشهدت مصر بشكل مباشر وأساسي النشأة الأولى لهذه الأفكار، وكان شبلي شميل اللبناني الأصل والمقيم في مصر منذ عام 1885 من أوائل العرب، إن لم يكن أولهم، في نشر الأفكار الاشتراكية[1]. وفي الفترة نفسها ظهر «الحزب الاشتراكي المبارك» في مصر عام 1908، وكان رئيسه الدكتور محمد جمال الدين الذي كان يطالب منذ عودته من فرنسا بتحسين أوضاع الفلاحين.

وأخيرًا فإن المفكر الشهير والكاتب الرائد سلامة موسى كان ينتمي إلى الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تنهل من «الجمعية الفابية»[2] ومن خلال كتابه عن الاشتراكية عام 1912 وتأسيسه الحزب الاشتراكي عام 1920 ونضاله السياسي من أجل الديمقراطية طبع فكرة عصر الاشتراكية الإنسانية في الوطن العربي.

## المرحلة الثانية: (انتشار الفكر الماركسي)

تبدأ هذه المرحلة منذ نجاح ثورة أكتوبر في روسيا عام 1917 وتأسيس (الكومنترن) وفي أثنائها كان نشر الأفكار الماركسية أو شبه الماركسية يتم من خلال المثقفين الذين جذبتهم هذه التجربة الثورية الجديدة، وأثارت حماسهم، وهكذا فقد شهدت مرحلة ما بين الحربين تأسيس عدد كبير من الجمعيات والحلقات والمجلات الأدبية في مختلف المناطق بواسطة المثقفين الماركسيين، والتقدميين ممّا ساعد فيما بعد على نشأة الأحزاب الشيوعية العربية مثلًا في سوريا ولبنان ثم تأسيس الحزب الشيوعي العراقي رسميًّا عام 1934[3].

إن مرحلة ما بين الحربين شجعت بشكل خاص قيام الحركات الوطنية بالمطالبة بالاستقلال والتي تزعمتها الفئات شبه الاقطاعية وشبه البورجوازية، فكان حزب الوفد في مصر والكتلة الوطنية في سوريا، وشهدت المرحلة كذلك انتفاضات عسكرية أو شعبية متتالية في العراق وسوريا وفلسطين[4].

## المرحلة الثالثة: (مرحلة الاشتراكية القومية)

توافدت على الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية مذاهب سياسية مختلفة وقد فتحت

---

(1) مصطفى دندشلي، المصدر نفسه، ص 96.
(2) مصطفى دندشلي، المصدر نفسه، ص 67.
(3) رفعت السعيد، **اليسار المصري 1925-1940**، دار الطليعة، بيروت، 1972، ص 56-71.
(4) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 97.

هذه المذاهب أعين العرب ليس فقط على العالم الخارجي، بل على وضعهم الخاص أيضًا كما إنها شهدت تأسيس أحزاب سياسية مختلفة في أنحاء البلاد العربية ذات صبغة اشتراكية كالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه كامل الجادرجي في العراق والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط في لبنان، والحزب العربي الاشتراكي الذي أنشأه أكرم الحوراني.. وحزب البعث العربي وإلى جانب هذه الأحزاب كان هناك جماعات وأحزاب سياسية أخرى محافظة أو حتى إقطاعية رفعت بدورها راية الاشتراكية، مثل حزب الأمة الاشتراكي الذي تزعمه صالح جبر في العراق وحتى الأخوان المسلمين كانوا يدعون لأنفسهم اشتراكية أساسها الإسلام[1].

## البدايات

ومن هنا تولد نظام اقتفاء الأحزاب الشيوعية في العالم خطى الاتحاد السوفياتي[2].

في 27 أيار/ مايو 1943 قررت الحركة الشيوعية العالمية المعروفة حلّ منظمة الأممية الشيوعية العالمية «المعروفة بالكومنترن»[3] التي كانت تتولى قيادة وتوجيه كافة الأحزاب الشيوعية.

***

في العام 1924 أدى حدث صغير إلى خلخلة روتين الحياة اليومية في بغداد ولكنه سرعان ما انقضى وخرج من الذاكرة، ربما يكون مغزاه قد تلاشى كليًّا إلا بالنسبة إلى المراقب المتنبه الذي ما كان ليفشل في أن يرى فيه عارضًا منذرًا بأن (محرومي) العراق بدؤوا بالتحرك، وكان الحدث يتعلق بجمعية سرية تضم أناسًا غير معروفين اسمها (الحزب السري العراقي) وكان هذا الحزب قوميًّا منذ نشأته في العام 1922 ولكنه تحول فجأة في غضبه ضد طبقة الأثرياء، وخلال شهر تموز 1924 شق أعضاء الحزب المسلمون طريقهم إلى مكاتب بعض كبار رجال الأعمال

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 97.

(2) طارق محي، تجربتي مع الماركسية، مصدر سابق، ص 98.

(3) الكومنترن تعبير مختصر عن الشيوعية الدولية وهي منظمة أنشئت في موسكو آذار/ مارس 1919 وتنظيم وريث للدولة الثانية التي اعتبر لينين، أنها خانت قضية الاشتراكية عندما ناصر معظم أعضائها دولهم عند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914.

ومن زعمائها المؤسسين لينين وتروتسكي وبورفارين وزيتوفيف، صيف عام 1920 عقد المؤتمر الثاني للكومنترن الذي اتخذت فيه أخطر القرارات في تاريخها، فيما يخصّ سياستها وإسهاماتها في تأسيس الأحزاب الشيوعية ومساندتها في شتى أصقاع الأرض، العمل على التعجيل بانتصار الشيوعية عالميًا.. وكان زعماء الكومنترن يعتقدون في ذلك الوقت أن انتصار الشيوعية عالميًا، لا يمكن التعجيل به إلاّ إذا كان هناك عقل واحد هو عقل موسكو وراء الحركات الشيوعية العالمية.

وهددوهم بالموت إن هم لم يدفعوا آلاف الروبيات، وجاء في رسائل موجهة من اللجنة العليا للحزب التي كان هؤلاء يمثلونها «إننا لم نرَ حتى الآن أية أعمال مفيدة للبلاد قام بها الأغنياء مع أنهم يتمتعون بهذا الوطن البائس أكثر من الآخرين.. ولقد أعذر من أنذر».

تشكلت هذه التعبيرات الفجة والفطرية للصراع الطبقي حيث كانت البذور الأولى للشيوعية تُزرع في العراق سرًّا وبصمت تام.

في المدرسة السلطانية في بغداد عام 1914 كان أرسين كيدور أرمنيًّا وعضوًا في الطاشناق، والتي هي منظمة أرمينية ترجع في أصولها إلى مبادرة من الطلاب الأرمن الذين بدؤوا بنشر صحيفة بذلك الاسم في جنيف عام 1887، والهدف منها توحيد كل الأرض في دولة اشتراكية. كان كيدور المدرِّس في الثانوية السلطانية، وفي إحدى صفوفه التي يدرس فيها كيدور جلس صبي في الحادية عشر من عمره كان مقدرًا له أن تتقاطع حياته مع حياة معلمه في ظروف أكثر زخمًا. واستنادًا إلى عرافين مطلعين فقد كبر الصبي ليصبح أحد أبرز مفكري العراق المعاصر. ولقد سماه قاسم أمين «العراق»، وممّا لا شك فيه أنه كان أول ماركسي في العراق، وكان اسم هذا الصبي «حسين الرحال»، كان الرحال منحدرًا من أب عراقي وأم تركمانية، وكان أبوه قد أتى من الرحالية في محافظة الدليم. ودخل والد حسين الرحال سلك الضباط الأتراك وتقدم في القيادات العليا للمدفعية، وحملته واجباته العسكرية إلى أنحاء كثيرة من العراق والإمبراطورية العثمانية ورافقه ابنه حسين دومًا مما أتاح له الفرصة لمراقبة طرق عيش شعبه عن قرب.

وفي نهاية الحرب كان الرحال الشاب يتلقى علومه في مدرسة ثانوية ألمانية في برلين، وكان ما زال في العاصمة الألمانية وفي دكان حلواني في الواقع عندما أقام شيوعيو (سبارتكوس) متاريسهم في شوارع المدينة 1919، وفي كل الأحوال فبعد فترة قصيرة من عودته إلى بغداد أخذ الرحال يطالع صحيفته الشهرية العمالية التي كان ناشرها يومها (بالم دات) وهو مفكر شاب هندي المولد وعضو في الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى واستنادًا إلى رواية الرحال نفسه فإنه وقع على المجلة للمرة الأولى في مكتبة ماكنزي، مؤسسة بريطانية في بغداد، وصار يلاحقها حتى ارتأت السلطات منعها من دخول العراق، ويقول الرحال: إن ما جذبه إليها هو أنها «خلافًا للمجلات الأخرى كانت تهاجم الإمبريالية بعنف وهو ما كان يلائم مزاج تلك الأيام»[1]. وليس بالإمكان التأكُّد اليوم ممّا إذا كان سبيل الرحال قد تقاطع ثانية مع سبيل معلمه السابق أرسين كيدور قبل رحلته إلى الهند أم بعدها وكان كيدور عضو الطاشناق ماركسيًّا غير

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، الحزب الشيوعي العراقي، ج 2.

بلشفي وعلى العموم فإنه يبدو أنه اقترب من البلشفية بعد ظهور أرمينيا السوفياتية، إن لم يكن قد تبلشف فعلًا في تلك الأيام ولا يمكن القول ما إذا كان ما ستتحدث عنه قد حصل بمبادرة شخصية أو تحت تأثير أرسين كيدور أو ربما بتأثير من الثوري الهندي المجهول ولكن الواقع هو أن حسين الرحال الذي أصبح في هذا الوقت طالبًا في مدرسة الحقوق في بغداد شكَّل في العام 1924، ما كان بالفعل أول حلقة دراسية (ماركسية) في العراق، أو أنه بثّ بالأحرى أول العناصر الماركسية في تفكير جماعة أدبية لا رسمية كانت موجودة قبل ذلك التاريخ وربما لم يكن لمعظم الشباب الذين كانوا يختلون يومها بالرحال، في مناقشات مغلقة في غرفة داخلية من مسجد الحيدر خانه في بغداد «وهو مسجد اشتهر في تاريخ بغداد كمكان للقاء ثوريي العشرينيات»، أن يعرِّفوا أنفسهم بكونهم (ماركسيين) ولو سئلوا لقالوا بأنهم جماعة همّها دراسة أفكار جديدة، وكان الرحال يشير إليهم ببساطة بقوله: (جماعتي)، ولكن إلقاء نظرة خاطفة على الجريدة الناطقة باسمهم «الصحافة» التي ظهرت في 1924-1925 ثم لفترة قصيرة في العام 1927 كانت تكفي لكشف توجههم الماركسي الواضح. وكان من بين الأعضاء الأساسيين في الجماعة محمد سليم فتاح طالب الطب وصهر الرحال، ومصطفى علي وهو معلم مدرسة، وعبد الله جادو الموظف في إدارة البريد والبرق، وعوني بكر صدقي وهو معلم صحافي وابن مسؤول صغير أصبح في الخمسينيات رئيس تحرير «صوت الأحرار» ذات الميول الشيوعية، ومحمود أحمد السيد الذي كان من أبرز مَن في الجماعة بفارق كبير، والمعروف اليوم عن السيد 1903-1937 هو أنه أول روائي في العراق ولكن ما لا يعرفه إلا القلائل، هو أن الأفكار الجديدة لصديقه الرحال أسهمت في إيقاظ مواجهته الأدبية الكامنة[1].

عبَّرت الجماعة (الماركسية) الجديدة عن تبلورها بداية عندما بدأت بنشر جريدة «الصحافة» من 28 كانون الأول/ ديسمبر 1924. وكانت الجريدة الجديدة في نوعها والأولى نوعيًّا في عراق العشرينيات، وخلافًا للصحف العراقية الأخرى لم تسعَ إلى كسب الرزق، بل إلى تغير الناس، وتنقل جريدة «الصحافة» إلينا العديد من الأنباء عن الجماعة الجديدة، وأولها أنه يتضح من صفحاتها أن الجماعة لم تتخلَ أبدًا عن أفكارها وتبشير أعضائها بالماركسية كان واضحًا.

وقد أعلنوا بصراحة أن المادية التاريخية تشكل (التفسير الأفضل) لعملية التاريخ، ودافعت الجماعة عن تحرير المرأة العراقية من أغلالها القديمة، وما من شك فإن توقيت الحملة هذه قد تأثر بالإنجازات النسائية المعاصرة في مصر وتركيا، ولكن المثير للاهتمام هو العقلنة التي

(1) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ج 2، ص 22، 43.

وضعت إلى حد ما في تقديم أول حالة لاستعمال الفكر الماركسي في العراق وإن لم تكن أول إشارة لتأييد البلشفية.

وكتب الرحال مقالة بعنوان «الحتمية في المجتمع»، أعلن فيها أن لا وجود لنظام اجتماعي طبيعي خالد، بل على العكس من ذلك فإن كل المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات انتقالية بطبيعتها ووضع المرأة يخضع لهذا (القانون العام) وأضاف الرحال قائلًا: إن العائلة العربية بوضعها الراهن جزء من بقايا أيام الإقطاع، واستنادًا إلى ذلك فإن الحريم والحجاب هما من بصمات أخلاقيات (الإقطاع). لم تتمكن الأرستقراطية من بناء دور الحريم وزجّ هذه الأعداد من النساء فيها إلّا عن طريق استغلال جهد الناس، وما انتهى الرحال إليه هو أنه بدعوته إلى إلغاء الحجاب وإلى مساواة المرأة بالرجل، إنما كان يسهم في رسم التاريخ. وهكذا دخلت الماركسية إلى عقول العراقيين بشكل معلن وغير ملحوظ مرتدية ثياب تحرر المرأة، ولم يستكن الرحال خلال فترة انقطاع الجريدة، بل إنه شنّ حربه بطرق أخرى، بعد أن منع من الكتابة وكان له دور أساسي في تأسيس نادي التضامن في أواسط عام 1926 وسرعان ما تورط النادي في الأحداث التي شكلت نقطة علام في التاريخ الثوري للعراق وصار يعمل من خلال «يوسف زينل» وهو من القوميين ومعلم مدرسة ثانوية في بغداد، ودعا النادي إلى وحدة الشباب ونشر المعرفة وتشجيع الصناعة الوطنية وبث وتنفيذ المبادئ المؤدية إلى تحسين حياة المجتمع، وإن الأخبار التي كانت تصل بأن النادي مهتم بالاشتراكية وإن قادته على اتصال بالمراسلة بالأممية الثالثة[1].

وعند إجراء أي تقييم لإسهام الرحال في نمو الشيوعية في العراق لا بد من أخذ الاعتبارات التالية في الحساب:

1- لم تكن هنالك في العشرينيات أدبيات شيوعية باللغة العربية وكان العراقيون الذين يستطيعون قراءة اللغات الأجنبية قلائل جدًا، ومن هنا يمكن تقدير القراءة في مدى ملاءمة الرحال لمساعدة قضية الشيوعية بتمكنه المميز من الألمانية والإنكليزية والتركية والفارسية إلى جانب العربية.

2- كان الرحال هو من عرَّف زكي خيري أحد أبرز شيوعيي العراق، وعضو أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي في العام 1935 بالفكر الشيوعي.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ج 2، ص 47، 48.

3- كان عاصم فليح أحد مؤسسي الحزب ورئيس تحرير (كفاح الشعب) أول صحيفة ناطقة رسميًا بلسان الحزب والمتدرب في (الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق) عضوًا في نادي التضامن المتأثر بنفوذ الرحال.

4- حسين جميل الذي كان له دور بارز في تأسيس صحيفة «الأهالي» الاشتراكية الميول في العام 1932 ثم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ذي الميول المشابهة في العام 1946 كان مرافقًا هو أيضًا للرحال في نادي التضامن وفي مظاهرات النصولي موند.

5- أمينة الرحال عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الفترة بين عامي 1941-1943 كانت مصادفة أول امرأة عراقية تخلت عن الحجاب في بغداد وهي شقيقة حسين الرحال.

6- كان عبد القادر إسماعيل أحد مؤسسي الأهالي وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للفترة (1959-1963) ورئيس تحرير «اتحاد الشعب» في الفترة (1959-1960)، قد بدأ مسيرته الثورية في نادي التضامن، وأكثر من هذا فإنه وشقيقه يوسف إسماعيل الذي شغل مراكز عالية في صفوف الشيوعيين كانا من أبناء عم رفيق الرحال الأول «محمود أحمد السيد».

7- كان عبد الفتاح إبراهيم أحد مؤسسي الأهالي وزعيم «حزب الاتحاد الوطني» الماركسي الاتجاه في الفترة (1946-1947) هو أيضًا ابن عم لمحمود أحمد السيد[1].

## الجذور الماركسية في الأقطار العربية:

كما وجدت الأفكار ذات الطبيعة المساواتية في المشرق العربي العثماني قبل اندلاع الثورة البلشفية في روسيا، وهناك ذكر لحالم مشهور من أصل يوناني انطلق في 18 شباط/ فبراير 1894 إلى كسب عمال القاهرة وبلا مساعدة إلى جانب «الاشتراكية والفوضوية» وقال في نداء وجّهه إلى العمال المضطهدين «تذكروا أن اليوم هو الذكرى السنوية لقيام العامية (الكومونة) في باريس لذلك دعونا نرصّ الصفوف بهذه المناسبة ونرفع أصواتنا معلنين الموت للمستغلين الجشعين، عاشت الثورة الاشتراكية، عاشت الفوضوية»، كانت تلك الحادثة في ظروف العام 1894 حادثة هامشية وشاذّة لا سابق لها في الحياة العربية ولا لاحق ويكمن مغزاها في أنها أشارت إلى حيث ستجد بلشفية، المستقبل لها أول ما تجد موطنًا ملائمًا في مصر ألا وهو المستوطنات الأوروبية شبه المستعربة.

---

(1) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ج 2، ص 52، 53.

ومن الصعب التفكير حتى بمجرد احتمال حصول مثل هذا الحادث في العاصمة المحلية البعيدة والمهملة للإمبراطورية العثمانية التي كانت بغداد نهاية القرن التاسع عشر، لأنه لم تكن في بغداد كما في القاهرة مستوطنات أوروبية شبه مستعمرة حيث كانت الأفكار الأحدث أيًا كان نوعها تجد من ينتمي إليها دومًا، إلى هذا كانت صناعات بغداد من أنواع الحرف اليدوية ولهذا لم يكن فيها بروليتاريون بالمعنى الاشتراكي الدقيق يمكن توجيه الخطاب الاشتراكي إليهم، وحتى عندما أعلنت جريدة (المفيد) العراقية بعد ذلك بربع قرن إن حزبًا عماليًا سينزل إلى الميدان نظر إلى ذلك الإعلان على أنه نكتة طريفة[1]، وكانت إحدى أوائل الإشارات في الأدب الحديث للمشرق العربي إلى جماهير المجتمع التي ما زالت صامتة ومغمورة قد صدرت عن عبد الرحمن الكواكبي (1848-1902) السيد المولود في حلب «سوريا» والمسلم الإحيائي البارز الذي عرف بين أهله بلقب «أبو الضعفاء» وكتب الكواكبي في حوالي سنة 1900 يقول: «إن الرجال تقاسموا الحياة قسمة ظالمة»، وكان رجال الدين المسيحيون في جبل لبنان قد نجحوا خلال القرن التاسع عشر في أن يستولوا على الكثير من سلطة زعماء (الإقطاع) القدامى وأن يسيطروا على أراضٍ ومبان في كل بلد من البلاد تقريبًا وفي الكثير من قراها، وتحكّم رجال الدين بحياة رعيتهم الفكرية والمادية كحكام مطلقين (أوتوقراطين)، وكانت أوضاع الرعية يومها قابلة للمقارنة بأوضاع فلاحي إسبانيا في خضوعهم لرجال الدين.. ولكن رجال الدين المتمردين لم يكونوا يسعون إلى تحرير أنفسهم من رجال الكنيسة فحسب، بل إن بعضهم كان يعتقد أيضًا بزرع الكراهية، والشقاق بين الناس، واعتقد بعضهم الآخر أن لكل الأديان الجوهر نفسه، وأن على الناس لذلك أن ينضمّوا إلى إخوة مشتركة.

وجاء في أعمال أمين الريحاني (1876-1940)، وهو يعدُّ من أوائل الأدباء المتمردين في تلك الأيام وإن لم يكن الأكثر تمثيلًا لهم، ما ينم ولو ضمنًا عن مساواة جذرية (راديكالية) الطابع، وبالرغم من أن الريحاني نطق بكلام حادّ بحق رجال الكنيسة وأصحاب رؤوس الأموال فإنه رفض بشكل قاطع مبدأ المساواة، وآمن ببساطة بالقول بأن «لكلٍّ ما يستحق» وبالطبع ما كان في ذهن شيخو[2] بشيء ما بخصوص الطبيب (شبلي شميل) (1860-1917) الذي هاجر إلى مصر قبل زمن طويل حيث بشّر بنوع غامض وغير ضار من الاشتراكية[3].

(1) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ج 2، ص 52، 53.

(2) شيخو (لويس شيخو) 1859-1928 كاتب ومتكلم نافذ باسم طبقة رجال الكنيسة.

(3) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 2، الحزب الشيوعي العراقي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1992، ص 18، 19، 20.

إن للتمرد الأدبي للعام 1908 مكانة في تاريخ الشيوعية العربية على الأقل لأنه ترك بصماته على يوسف إبراهيم يزبك العضو المؤسس في العام 1925 لأول لجنة مركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، ومن ناحية أخرى فإن المشاعر التي عبَّر عنها هذا التمرد كانت بطريقة ما سلفًا لتلك الحركة التي تمت تدريجيًا عقب انهيار اللجنة المركزية في العام 1926 حول جريدة «الشمس» التي أوحت في العام 1929 بتشكيل «جمعية الأحرار» في البصرة والتي عرفت أكثر بين خصومها باسم «الحزب الحر اللاديني» التي كانت أول منظمة لجبهة شيوعية في العراق.

## الجذور الماركسية في العراق:

ساهم التيار الماركسي في صناعة الكثير من الأحداث التي يمر بها العراق، منذ عشرينيات القرن المنصرم حتى باتت للفصائل التي تمثله سجلًا حافلًا بالنشاط السياسي والتنظيم السري والعلني والتي تعود بداياته إلى المرحلة التي أعقبت الاحتلال البريطاني للعراق الذي استكمل عام 1918 حيث أصبحت الأرضية مهيأة لتقبل نتاج الحضارة الغربية فيها من أفكار وأنماط سلوك وذلك النتاج الوافد هو «الإيديولوجية الماركسية»، ففي أوائل العشرينيات في القرن العشرين وجّه الكومنترن نشاطه إلى بلدان الخلافة العثمانية الشرقية، ومنها العراق.

فقد ورد في النداء الذي وجهه المؤتمر الثاني «الكومنترن» المنعقد عام 1920 حيث خاطب الشعب العراقي بالقول: «يا فلاحي بلاد ما بين النهرين، إن الإنكليز قد أعلنوا عن استقلال بلادكم إلّا أنه يوجد ثمانون ألفًا من جنود الاحتلال يعملون فيكم سلبًا وقتلًا ويستبيحون أعراضكم». وكان مندوبو الكومنترن يجوبون الشرق الأوسط في تلك الفترة بهدف بثّ الأفكار الماركسية وتشكيل خلايا شيوعية تحولت بالتدريج إلى بذرات تشكل منها:

1- الحزب الشيوعي الفلسطيني 1919.

2- الحزب الشيوعي المصري 1920.

3- الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان 1924.

أما في العراق فقد تأخر تأسيس الحزب الشيوعي العراقي فيه الذي هو في الحقيقة هيكل تنظيمه قام على فهم معين للماركسية، ولم يضع جميع الذين آمنوا بصورة جزئية وكاملة بالمنهج الماركسي إلى منتصف الثلاثينيات، لكن نشاط الماركسيين استمر متمثلًا يتدارس النشرات والكتب التي تتحدث عن الاشتراكية العلمية والتي كان يصل بعضها عن طريق البحارة الأوروبيين النازلين إلى ميناء البصرة، في حين كان يصل بعضها الآخر بواسطة مندوبي

الكومنترن الذين تسللوا إلى الأراضي العراقية عن طريق طهران.

إضافة إلى أولئك المندوبين كان هناك بعض الأجانب ممن يحملون الفكر الاشتراكي، قد جاؤوا إلى العراق يبذرون الفكر الماركسي «كالمعلمة الأميركية - مستر كير» كما أن شخصًا أستراليًا كان قد عيّن مدير معارف الموصل ويدعى (مستر رابلي) كان يبث هو الآخر الأفكار الماركسية وبخاصة مع طلابه العراقيين واستمر حتى عام 1926، ففي بغداد ظهر الحزب السري العراقي عام 1924.

تأسست أول جماعة ماركسية متكاملة في بغداد أوائل العشرينيات باسم «متدارسي الأفكار الحرة» بإشراف رائد الحركة الماركسية في العراق حسين الرحال تلميذ «أرسين كيدور» وضعت هذه الجماعة تقريرًا عن العراق شرحت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد رفع التقرير إلى لينين بعد ترجمته إلى اللغة الروسية.. أصدرت الجماعة جريدة نصف شهرية باسم «الصحيفة» صدر العدد الأول منها في 28 كانون الثاني/ يناير 1924، بدأ النشاط الشيوعي في الجنوب (البصرة) مبكرًا منذ العشرينيات بسعي مندوب الكومنترن ومن أنشط أولئك المندوبين بيترفاسيلي وكذلك «البروفيسور فيلونوف» أحد كبار ممثلي الكومنترن والذي كان يتخذ من مدينة كرمنشاه الإيرانية مقرًا لإقامته[1].

## ظهور البلشفية في العراق:

وردت الإشارة الأولى إلى البلشفية في ملخص الاستخبارات الذي كانت تحتفظ به الشرطة السياسية البريطانية في العراق في مدخل مؤرَّخ بـ 17 كانون الأول/ ديسمبر 1920، وكانت هذه الإشارة عبارة عن ملاحظة قصيرة كتبها ضابط مختص حول (تزايد الحديث البلشفي في بغداد)، وكان العراق قد عرف الثوريين البلاشفة حتى قبل ثورة البلاشفة، ولكن لم يكن لهؤلاء أية علاقة بالحديث، وكان هؤلاء قد أتوا مع القوات الروسية وذهبوا معها عندما وصلت القوات إلى مشارف بعقوبة، ولكن العصيان والتفكك اللذين حاقا بهذه القوات، جعلاها تنسحب بسرعة، وقد أثار اهتمام البغداديين في حينها كراس بعنوان «البلشفية والإسلام»، الذي تمّ تداوله يومها في بغداد، وكان الكراس يحتوي على خليط دمج من الأفكار الموالية للشيوعية، ولكن المثير للاهتمام بالكراس هو أنه يمثل واحدًا من أكبر محاولات خلق شيء من التعاطف مع الثورة البلشفية في

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية 1920-1990)، مؤسسة التعاون، ط 1، 2001، لبنان، ص 14، 16، 18.

صفوف الشعوب الإسلامية، وفي عام 1919 تشكلت جمعية «تخليص الشرق الإسلامي» في موسكو، بهدف النضال للشعوب الإسلامية وتشجيعها ضد السيطرة الأوروبية، وتألفت من قادة مسلمين، ولوحظت مؤثرات امتداد الجمعية إلى العراق في أواخر عام 1919، مع عودة الضباط والموظفين المسرَّحين من تركيا إلى بلادهم، وانتشرت الجمعية بسرعة مستفيدة إلى حد ما من اسم مصطفى كمال الذي كان يُتعاطف معه في العراق، وتقول السكرتيرة الشرقية للمفوض السامي البريطاني (مستر بيل) أن الجمعية كسبت أعضاءها في بغداد، فإن قوتها الرئيسة تمركزت في العام 1920 في النجف وكربلاء والموصل وتكريت والسماوة وكان التوافق بين البلشفية والإسلام أحد الموضوعات الأساسية التي دافعت عنها الجمعية[1].

## الشيوعية:

إن الشيوعية تقتضي التوزيع وإشراكه، فالشيوعية المثالية لا تعلن نهاية الثروة الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كما يخشى نقاد الماركسية فقط، بل تعلن أيضًا نمطًا مختلفًا للحياة قائمًا على التعاون والتضامن والمشاعية والتشابه مع المثل الأعلى الذي ألحَّ عليه شيوعيون عديدون قبل ماركس.

فالمساواة والإخاء هما الكلمتان الأساسيتان للشيوعية إلّا أن الحرية مثل أعلى أساسي للشيوعية، هذا التصور للحرية يستبعد الاضطهاد والحاجة والاستقلال للجميع، في الوقت نفسه تنهدم البنى التي تعترض حرية الأغلبية، في حين تدعَّم امتيازات الأقلية، وسوف تميّز الحرية في عهد الشيوعية كما يميَّز أعضاءها مأخوذين فرديًا بأن «حرية الجميع أساسية لحريتي» كما قال باكوتين، فالشيوعية تعتبر كل شيء مشترك بما في ذلك الحرية. الأمر الذي لا يدور حول مبدأ التوزيع المتساوي بقدر ما يدور حول التساوي في الملكية المشتركة للموارد، وامتلاك الخيرات الشخصية ليس مدانًا بالضرورة[2].

## الشيوعية السوفياتية:

إن خلفية الشيوعية السوفياتية وهي الإيديولوجية الرسمية للاتحاد السوفياتي. هي انتشار الماركسية في الوسط الثقافي الروسي في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الإمبراطورية الروسية المستبدة والمترنحة مع كونها ديناميكية، على الصعيد الاقتصادي، توفر أرضًا صالحة

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ج 2، ص 379، 380.

(2) قاموس الفكر السياسي، مجموعة باحثين مختصين، مصدر سابق، ص 430.

للأفكار الثورية، فقد شجعت الدولة القيصرية نمو الصناعة كي تستطيع روسيا منافسة الدول الأوروبية، وولَّد التصنيع نمو بورجوازية بروليتارية وطبقة وسطى، ولكن النظام لم ينجح في التكيف مع الطموحات السياسية للطبقات الاجتماعية الجديدة في تلبية المطالب الاقتصادية لطبقة الفلاحين التي تؤلف 80% من السكان، وبدت الثورة الطريق الوحيد إلى التقدم في نظر أقلية داخل كل طبقة أولًا ثم في كل الأمم تقريبًا، وقد انتشرت أفكار ماركس في الدوائر الثقافية إثر النزعة الشعبية التي لم تتوصل إلى كسب الجماهير.

وقد كتب بلخانوف (1856-1918): «إن الطبقة العاملة الأجيرة (البروليتاريا) ستصبح القوة الثورية الرئيسة في روسيا ولم يكن الفلاحون بَعْدُ طبقةً ثوريةً إمكانيًا، بل كانوا مقسمين إلى مجموعات مستغلين، ومُستغلين، تحت تأثير الرأسمالية. وفي العقد الأخير من القرن الماضي تبنى بصورة إجمالية خط بلخانوف، لينين الذي كان أحد إخوته قد شنق عام (1887) لأنه حاول اغتيال القيصر، وفي عام 1917 وبعد الإطاحة بالأوتوقراطية في ثورة شباط عادت الانقسامات إلى الظهور لدى البلاشفة.

وقد ساندت أغلبية الحزب نداء لينين إلى ثورة البروليتاريا والطبقة الفلاحية الفقيرة الذي تجسد في شعار خريف 1917 «كل السلطات للسوفيات»، والسوفيات هي المجالس المنتخبة مباشرة من جانب الجماهير، في مواقع العمل وبعد الانتصار البلشفي في الحرب الأهلية حافظ الحزب الذي اتخذ من عام 1918 اسم الحزب الشيوعي (البلشفي)، على احتكاره للسلطة ودعمه وأسنده الانضباط الداخلي.. وكان الأمر يدور بالفعل حول النضال ضد الحصار الرأسمالي المعادي وسيطرة الفلاحين الفردية في روسيا السوفياتية، ولكن (النيب) السياسية والاقتصادية الجديدة التي انطلقت عام 1921، سمح للفلاحين ببيع منتجاتهم بصورة حرة وأحل ضريبة محل المصادرات التعسفية للدولة.

وقد ضمن لينين وأنصاره بأن إعادة الحلف بين الفلاحين والعمال سيوفر أساسًا للانتقال التدريجي نحو الاشتراكية في انتظار الدعم الاقتصادي الذي سيحمله إلى روسيا انتصار الاشتراكية في بلد آخر، وساد الفكر السياسي السوفياتي بعد موت لينين 1924 (ستالين 1879-1953) الذي حكم في ظل انتصار التصنيع وأهوال المجاعة والتطهيرات في الثلاثينيات الذي قاد الجيش السوفياتي خلال الحرب الرهيبة ضد النازيين بين عامي (1941-1945)[1].

(1) قاموس الفكر السياسي، مصدر سابق، ج 2، ص 431.

## دخول الشيوعية إلى المجتمع العربي

هناك عدة عوامل ساعدت على دخول الحركة الشيوعية في الوطن العربي منها ما يلي:

### 1- العامل الاجتماعي:

نحن نعرف بأن الشيوعية من حيث نشأتها جاءت في الأصل كجواب على الأوضاع المتردية في المجتمع الصناعي الأوروبي، ولكنها ظهرت كنظرية لم تقتصر على قطر أو منطقة، بل توجَّهت إلى كل العالم، معلنة حلًا عامًّا شاملًا لمشاكله، وادَّعت أن الحل الذي تقدِّمه هو قدر محتم ستصل إليه كل المجتمعات بالضرورة، لأنه النتيجة الحتمية لطبيعة التطور المسيَّر بقوة قانون اجتماعي ثابت. واستطاعت الشيوعية بقوتها الفكرية والسياسية والتنظيمية أن تدخل المجتمعات الغربية وتؤثر فيها بسبب العلل الاجتماعية والاقتصادية، التي تبحث عن الظلم الرأسمالي هناك، ومن الطبيعي والمنتظر أن تجد الشيوعية لها موضعًا في المناطق المختلفة من العالم، وهي ادّعت بأنها الحل العام للمشكلة الاجتماعية الذي يشمل كل العالم، وكان المجتمع العربي من جملة المجتمعات المتخلفة التي دخلتها الشيوعية منذ أن حرك الوعي والانفتاح على العالم الركود الاجتماعي القديم الذي استمر قرونًا عديدة، فالمجتمع العربي الخارج من الحكم العثماني كان ضعيفًا متخلفًا يسود الفقر الغالبية العظمى من سكانه والفروق الاقتصادية فيه كثيرة وكبيرة وحادة بين فئاته وطبقاته والعصبية والطائفية والقبلية سائدة فيه، هذه الحقيقة الموضوعية عن المجتمع العربي، ساعدت على دخول الشيوعية وانتشارها، وهناك فارق بين دخول الشيوعية في الغرب نتيجة المساوئ في النظام الاقتصادي والرأسمالي وكرد فعل لهما نجد الشيوعية في بلادنا دخلت بسبب التأخر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

### 2- العامل الفكري:

ضعف الفكر بذاته عامل ساعد على دخول الشيوعية، فالفكر العربي كان ضعيفًا وجامدًا ليس فيه من الحيوية والقدرة على فحص مشكلة المجتمع وتحليلها لعواملها الأولية واستخلاص نتائجها ووضع الحل الصحيح الملائم لها بضوء ظروف الأمة وحاجاتها، فجاءت الشيوعية لتقدم حلًا لجميع هذه المشاكل مستندة إلى فكر قوي منظم يفسر ويعالج مشكلة المجتمع بنظرية مطورة، وكان من الطبيعي أن ينجذب الإحساس الاجتماعي العام المتبرم بالأوضاع السائدة، نحو هذا الحل وهكذا دخلت الشيوعية بسبب هذا الوضع الشاذ وهو ضعف الفكر

وعجزه عن مواجهة التحسس الاجتماعي وتلبية متطلباته[1].

## 3 - العامل السياسي:

للتجزئة القومية عامل ضعف بحد ذاته، أمّا الشيوعية التي هي فكرة عالمية مناقضة للقومية ففي الوضع المجزأ لا يشعر الفرد بالارتباط القومي الذي يخلقه الشعور بالمواطنة والانتماء لدولة كبرى تضم الأمة لمجموعها وتجسد فكرة المجتمع القومي.

صحيح أن هناك الشعور القومي ولكن هذا الشعور لم تدعمه دولة قومية، بل بقي مجرد نزوع نحو تلك الدولة، والفكرة العالمية التي جاءت بها الشيوعية لا يمكن أن يقف بوجهها غير الفكرة القومية والرابط القومي، كل ذلك قد جعل الفكرة في موضع ضعف أمام النظرية الشيوعية الشاملة[2].

## عامل الاستعمار الغربي:

وساعد دخول الشيوعية بلادنا عامل خارجي هو الاستعمار الغربي، فعندما دخل الاستعمار الغربي واتصلت بلادنا بعلومه وفكره تسربت مختلف التيارات الفكرية التي كانت في بلاده ومنها الشيوعية، ويصحّ بشكل خاص على فرنسا التي تتبع صيغ البلدان التي تستعمرها بثقافتها التي تكون الشيوعية جزءًا منها.

ومجمل القول: لقد استغل الاستعمار وجود الشيوعية كمعدل للفكرة القومية التي قويت وتعاظمت في السنوات الأخيرة واستخدم الشيوعية والاستفادة منها ما زالت موجودة وقائمة ولا تشكل خطرًا مباشرًا على نفوذه[3].

## دور اليهود في النشاط الشيوعي:

كشفت لنا دراسة ظروف نشأة وتكوين الأحزاب الشيوعية العربية عن حقيقة أن العنصر اليهودي قد لعب أكثر الأدوار فعالية في عملية انتشار وتكوين الأحزاب الشيوعية، فالحزب الشيوعي المصري أسس سنة 1920 بواسطة عدد كبير من اليهود مع عدد قليل جدًّا من

(1) سعدون حمادي، نحن والشيوعية في الأزمنة الحاضرة، دار الطليعة والنشر بيروت، ص 11، 12.
(2) سعدون حمادي، الالمصدر نفسه، ص 14.
(3) سعدون حمادي، المصدر نفسه، ص 14.

اليونانيين والإيطاليين، وظلّ على حالته هذه إلى أن بدأت بعض العناصر المصرية تنجذب إليه ومن أشهرهم اليهودي (هنري كوريل) الذي قام بضم أقوى حزبين شيوعيين مصريين تحت لواء حزب واحد (حدتو).

والحزب الشيوعي السوري اللبناني الذي انشق بعد ذلك إلى حزبين شيوعيين:

أحدهما: سوري؛ والآخر: لبناني على أيدي أقلية يهودية وغالبية تابعة من الأرمن والأكراد.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد تكوَّن على أيدي يهود عراقيين وظلّ خاضعًا لنفوذهم بشكل مستمر حتى أوائل خمسينيات القرن الماضي، وينطبق الشيء نفسه على الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد دلتنا طبيعة ونوعية مؤسسي الأحزاب الشيوعية وقادتها ولا سيما أثناء الفترة (1947-1950)، بالإضافة إلى ما بدأنا في تجميعه من معلومات عن دور العناصر اليهودية وراء الحركات الشيوعية، تبدأ من كارل ماركس (اليهودي) ومرورًا بالعدد الهائل من اليهود الذين ساهموا في الثورة البلشفية في روسيا 1917، وفي تكوّن معظم الأحزاب الشيوعية في العالم بأسره بالإضافة إلى دور اليهود العالمي في نشر الأفكار المشابهة لأفكار مذهب كارل ماركس الشيوعية عن المساهمة في كل الحركات الوطنية في العالم استنادًا إلى فكرتها عن الوطنية والقومية البورجوازية وولائها الأممي الذي يربطها بالنضال البروليتاري على مستوى العالم بأسره[1].

أما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد تأسس على يد حاييم أورباخ رئيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتشير المعلومات بأن الشيوعي فؤاد شمالي أول شيوعي لبناني الذي كسبه إلى الشيوعية هو اليهودي جوزيف روزنتال[2].

أما عن دور اليهود في الحزب الشيوعي العراقي فكان لهم دور كبير متميز في قيادة الحزب الشيوعي العراقي وعندما اعتقل سكرتير الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد) فقد تولى قيادة التنظيم مسؤوليته الأولى يهودا صديق (يهودي) واسمه الحركي (مصطفى) وساعده في ذلك شقيقه حسقيل صديق (حامد)، ويشير عزيز الحاج في كتابه «ذاكرة النخيل» بأن مسؤوله الحزبي كان اليهودي موشي مختار ويذكر أيضًا بأن اعتقال فهد كان في بيت اليهودي إبراهيم ناجي شميل[3].

---

(1) طارق محي، تجربتي مع الماركسية، مصدر سابق، ص 125، 126.

(2) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 2، مصدر سابق، ص 32.

(3) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، ط 1، 1993، ص 56.

## الفصل الأول

# نشأة وتكوين الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي

كان النشاط الشيوعي الذي بدأ في العالم العربي عقب ثورة أكتوبر جزءًا من النضال العام الذي قادته الأممية الثالثة لقلب النظام الرأسمالي والإمبريالية العالمية.

فقد شنت حكومة السوفيات حملة قوية على القوى الاستعمارية المتمثلة بشكل خاص في بريطانيا وفرنسا وفضحت معاهدة (سايكس - بيكو) منذ خريف 1917 وساندت الثورة التركية الكمالية، وأبدت عطفها الصريح الكامل على حركة التحرر في المشرق العربي وفي سائر المستعمرات.. وأبدت الأممية الشيوعية منذ تأسيسها في العام 1919 اهتمامًا كبيرًا ببلاد الشرق فاعتبرت الثورة القومية لشعوب المستعمرات جزءًا من النضال العام ضد النظام الإمبريالي العالمي وفرضت على الأحزاب العمالية في الغرب مساندة استقلال المستعمرات وانفصالها عن الدولة المستعمرة كشرط من شروط قبول انضمامها إلى الأممية الجديدة، وأشار تقرير إلى المؤتمر الثالث (الكومنترن) 1921 أن الثورة القومية سوف تتحول ضد الرأسمالية الإمبريالية. ولقد كانت قيادة الكومنترن في موسكو هي المركز الرئيس الرسمي والرئاسة المعترف بها للحركة الشيوعية في العالم.

لقد كانت الأحزاب الشيوعية فروعًا حية تتفاعل مع المركز، في وقت لم تكن فيه مصالح الاتحاد السوفياتي كدولة قد طغت على اعتبارات الثورة البروليتارية العالمية.

فقد ظل الكومنترن حتى عام 1926 تنظيمًا أمميًا حقيقيًا تتمتع فيه الفروع بقسط كبير من المبادرة والاستقلال.

1- في مصر تشكلت حلقات ماركسية ومنظمات شيوعية بقيادة حسني العربي، روزنتال،

أنطوان مارون، سلامة موسى وجلهم من اليهود الروس، مثال (أقبجدور ناداب) وآخرون.. وحضر حسني العربي المؤتمر الثالث لكومنترن 1921 الذي اعترف رسميًّا بالحزب الشيوعي المصري.

2- في بيروت ألف آرثين مادويان، وهيكازون يوبا ديجان عام 1920 عصبة شيوعية أرمنية أسمياها (عصبة سبارتكوس). وبعد أربع سنوات تأسس الحزب الشيوعي اللبناني على يد يوسف يزبك، وفؤاد شمالي وعدد من المثقفين، واحتفل الحزب بيوم أول أيار 1925 في سينما كرستال بيروت.

3- وفي فلسطين تأسس الحزب الشيوعي على يد نفر من اليهود الروس وتزعم الحزب بين عام (1924-1929) أبو زيام وكان يُعتبر من أبرز خبراء الكومنترن بشؤون الشرق العربي[1].

4- أما في الجزائر وفي بلدان المغرب العربي فقد كانت المنظمات الشيوعية فروعًا محلية للحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس عام 1920.. وكانت فروع الحزب الاشتراكي الفرنسي في الجزائر قبل عام 1920 تضم العمال الأوروبيين وحدهم.

لقد لعب الشيوعيون العرب الجزائريون المقيمون في فرنسا دورًا ملحوظًا في منظمة «نجمة إفريقيا الشمالية» الذي أسسها في باريس عام 1924 عبد القادر الحاج علي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي وأحمد بلفول ومناضل تونسي هو علي الجزائري، استقل الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي رسميًّا عام 1936[2].

في العام 1925 قام عضو آخر من الحزب الفلسطيني هو إيلي تيبر بالجمع بين «جماعة سبارتكوس الأرمنية» التابع لها دوبان وبوباجيان، وجماعة يزبك في السنة نفسها 1925 إلى تشكيل أول لجنة مركزية مشكّلة للحزب الشيوعي السوري واللبناني[3].

كما أن هناك عامل آخر أثر على وضع الحركة الشيوعية في المنطقة العربية هو أنها نشأت أول ما نشأت على يد أفراد من الأقليات القومية أو العنصرية أو الطائفية، وفي أوساط هذه الأقليات فإن تركيب الأحزاب الشيوعية المحلية وقياداتها كان من العوامل الرئيسة التي حالت دون تحقيق الاندماج الضروري بين الحركة الوطنية والثورة الاجتماعية وبين العقيدة القومية

(1) إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1964، ط 1، ص 12.

(2) إلياس مرقص، مصدر سابق، ص 17، 18.

(3) إلياس مرقص، المصدر نفسه، ص 20.

الاشتراكية العلمية وإن هذا الاندماج كان السبيل الوحيد بالنسبة إلى المستعمرات عامة والوطن العربي خاصة لتغلغل الحركة الشيوعية في أوساط الشعب ونموها على أرض صلبة.

ولنا في الموقف من قضية فلسطين خير مثل على ذلك «لقد كان يستحيل على القادة والشيوعيين المحليين غير العرب بأن يفهموا فهمًا صحيحًا طبيعة المعركة التي يخوضها الشعب العربي ضد الزحف الصهيوني على فلسطين. فكان رأي (أبو زيام) وجوزيف برنمر وغالبية الخبراء الشيوعيين من الانتفاضات العربية الموجهة ضد الصهيونية بأنها ليست إلا حركة لاسامية أي حركة عنصرية مناوئه لليهود أو ضربًا من البوغروم (مذابح اليهود على يد [المئة أسود] في روسيا القيصرية) مما جعلهم يدعون إلى التآخي بين العرب واليهود.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد تأسس رسميًا في عام 1934 حين تشكلت خلايا الحزب الأولى برئاسة يوسف سلمان يوسف (فهد) وبرز فيه عبد القادر إسماعيل البستاني وشقيقه يوسف إسماعيل ومحمد حسين الشبيبي وزكي بسيم وداود الصايغ الذي شكل كتلة خاصة، وكان الحزب الشيوعي العراقي يعتبر أحدث عهدًا من الحزب الشيوعي السوري وأنه أقام قواعد عمالية في كركوك، بغداد والبصرة وباقي المدن العراقية عام 1945-1947[1].

أما الحزب الشيوعي السوداني:

لقد تأسس في صيف 1946 حين اجتمعت حلقة صغيرة من المثقفين والعمال والطلبة بعضهم تأثر بالضابط الشيوعي البريطاني (ستوري) والبعض الآخر احتك بالتنظيمات الشيوعية المصرية، وكونوا أول حلقة ونواة للماركسية - اللينينية في السودان تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني والتي اشتهرت باختصارها (مستو)[2].

## الأجواء السياسية قبل نشوء الحزب الشيوعي العراقي:

تأسست أول حكومة عراقية أهلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1920 عقب اندلاع ثورة العشرين الوطنية على الاحتلال البريطاني. وقد استمر الاحتلال البريطاني المباشر حوالي سبع سنوات أعقبت أربعة قرون من الاحتلال العثماني الذي كرس التخلف الشامل والانقسام الطائفي والفساد الإداري.

(1) إلياس مرقص، المصدر نفسه، ص 30.

(2) محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1999، ص 33.

وقد حاول الاستعمار البريطاني تضليل العراقيين بوعوده وألاعيبه، مثلما خدعوا الشريف حسين شريف مكة في الوقت الذي كانوا يتآمرون فيه مع فرنسا حول تجزئة النفوذ في إطار اتفاقية سايكس - بيكو السرية عام 1916. وقد ادعى قائدهم (مود) عند دخوله بغداد في آذار/ مارس 1917 بأنهم جاؤوا (محرِّرين). وسرعان ما ثبت زيف الادعاء وتكشفت الأقنعة وتبين أن السيطرة على العراق والهند ونهب منابع النفط كانا من أهم أهدافهم الاستعمارية، وانتهك الستار المخادع أولًا في مدينة النجف المقدسة عام 1919 عندما حاصرتها القوات البريطانية لمدة أكثر من أربعين يومًا.

هبّ العراقيون في 30 حزيران/ يونيو بوجه القوات البريطانية في ثورة مجيدة هي ثورة العشرين التي اندلعت من جنوب العراق (الرميثة) لتشمل كل أنحاء العراق من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه مدعومين من فتاوي رجال الدين على مختلف مذاهبهم وإضافة إلى ما شهدته المدن العراقية من تجمعات سياسية وجماهيرية مندِّدة بالاحتلال، والمطالبة بخروج قوات الاحتلال من العراق، وكان للقادة الوطنيين من رؤساء الأحزاب أمثال جعفر أبو التمن الذي كان يرأس حينها حزب الحرس.. الذي كبَّد القوات البريطانية مع جماهير الشعب خسائر فادحة في المعدات والأرواح دفع ثمنها الاحتلال البريطاني في العراق.. وعلى أثر ذلك تشكلت أول حكومة أهلية برئاسة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني رئيسًا للوزراء.. وفي مؤتمر القاهرة الذي عُقد في عام 1920 تم اختيار فيصل الأول ملكًا على العراق بعدما طردته الدولة الفرنسية عند احتلالها سوريا عام 1920، ممّا أدّى إلى تنصيب فيصل في آب 1921 ملكًا على العراق.

وفي الثلاثينيات، يشير عزيز الحاج كما ورد في كتابه «ذاكرة النخيل» في تلك الفترة (1934)، ولدت تيارات ديمقراطية ويسارية ولا سيما الكتلة التي عُرفت بجماعة الأهالي الديمقراطية ذات النزعة الاشتراكية اللبرالية وكانت جماعة الأهالي (من اسم صحيفة الأهالي) غير متجانسة فكريًا وسياسيًا، وكان من أبرز زعمائها عبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل ويوسف عز الدين، وكامل الجادرجي، ومحمد حديد، وعبد القادر إسماعيل، وقد أسست الجماعة المذكورة جمعية لمكافحة الأمية، كانت ستارًا لنشاط سياسي سري يدور حول جمعية سياسية باسم «جمعية الإصلاح الشعبي»، وقد كان الساسة المُشار إليهم يتعاونون وينسقون مع الشخصية الوطنية اللامعة جعفر أبو التمن، وقد أجيزت جمعية الإصلاح الشعبي السرية رسميًا بعد نجاح الانقلاب الذي قاده الفريق بكر صدقي أواخر 1936، ثم جرى تعطيلها بسرعة على يد كل من بكر صدقي ورئيس الوزراء حكمت سليمان الذي كان من قبل على اتصالات خفية بأبي

التمن والجادرجي ورفاقهما[1]، وبعد انقلاب بكر صدقي هرب نوري السعيد خارج البلاد لتدبير الدسائس والمؤامرات ضد الحكومة الجديدة، واتهم الملك الشاب غازي بالتواطؤ مع الانقلابيين الذين اغتالوا جعفر العسكري صهر السعيد وجرى اغتيال بكر صدقي في مطار الموصل في 10 آب/ أغسطس 1937، وهو في طريقه إلى تركيا. وسقطت الحكومة عقب الاغتيال وجرى التمهيد لفرض نوري السعيد على المسرح السياسي العراقي، وقد نشط من أجل ذلك أبرز القادة الوطنيين في الجيش ولا سيما صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان، وفهمي سعيد وهم أبطال ثورة 1941 ضد الإنكليز برئاسة رشيد عالي الكيلاني ومعهم الشخصية القومية المدنية الجريئة يونس السبعاوي.

فقد نشط القادة العسكريون الأربعة المشار إليهم نشاطًا لا يكل من أجل فرض نوري السعيد مستعملين أساليب الضغط والتهديد والابتزاز بالرغم من معارضة الملك غازي الشديدة وكراهيته لنوري السعيد، وقد خيرهم الملك بأي رئيس جديد للوزراء عدا نوري السعيد ولكنهم أصروا عليه حتى فرضوه ولولا موقفهم الرديء هذا لما كانت ستقوم قائمة لنوري السعيد بعد هروبه من البلاد، وقد راح أولئك الضباط أنفسهم ضحايا وشهداء لقصر النظر السياسي والنوازع العاطفية المرتجلة وبعض الحسابات الشخصية، كما ذهب الملك الشاب ضحية في مؤامرة اغتيال في 4 نيسان/ أبريل عام 1939 وكان الملك الضحية قد شرع بتأجيج الدعاية المعادية للإنكليز والمطالبة بعودة مشيخة الكويت إلى أمها العراق[2] ويمكن تلخيص المرحلة التي تقع بين عامي 1932-1939:

1- استبدال الاستعمار البريطاني المباشر (الاحتلال فانتداب) بالسيطرة المباشرة المبرقعة بالسيادة والاستقلال الناقصين وبعضوية العراق في عصبة الأمم وقد حكمت بريطانيا حتى الأخير من خلال شركاتها النفطية وسفاراتها وجواسيسها وقاعدتيها العسكريتين في الحبانية والشعيبة وقيودها العسكرية.

2- تشجيع وتقوية الإقطاع خصوصًا عن طريق تمكين شيوخ العشائر الموالين وتيار رجالات الحكم وأعيان المدن من الاستيلاء على الأراضي الزراعية للدولة التي كانت تمثل حوالي التسعين في المئة من مجموع الأراضي الزراعية.

3- السيطرة الأجنبية على نفط العراق الغزير «العراق صاحب ثاني احتياطي بترولي بعد

(1) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 18.
(2) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 19.

السعودية» وذلك بفرض امتيازات جائرة كانت تتقاسمها شركات أميركية وفرنسية وإنكليزية مع غلبة حصّة الأخيرة، وأخذ دور النفط في الحياة السياسية يتطور ويزداد ببطء فيما ظل الدور الرئيس في الاقتصاد للتجارة الخارجية[1].

وجاءت الحرب العالمية الثانية ثم اندلعت ثورة مايو 1941 ضد الاستعمار البريطاني في وقت كانت ألمانيا النازية قد دخلت فيه حلفًا مع السوفيات، وكان لبعض زعماء حركة مايو اتصالات خفية بالألمان والطليان وخصوصًا بتأثير مفتي فلسطين (أمين الحسيني) وكان لتلك الحركة التحررية التي استمرت شهرًا أوسع تأييد شعبي.

وقد احتلت الجيوش البريطانية العراق مرة أخرى وازدادت قبضة السفارة البريطانية على المقدرات[2].

وكان لإعدام قادة الثورة بعد فشل الثورة من الضباط الأربعة ردود فعل قوية في الشارع العراقي، وخَلْقَ تيار وطني وقومي لا مثيل له ممّا أدى إلى إشعال الوعي القومي العربي وتمازجه مع القضايا الوطنية والقومية الذي جعل الشارع العراقي حينها مستعدًا لتقبل الأفكار الوطنية والقومية، وبدأ في هذه الفترة تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات والحركات القومية والوطنية.

يشير كامل الجادرجي قائلًا (في سنة 1930): «ألّفت كتلة «كتلة الإخاء الوطني» لمقاومة المعاهدة العراقية النافذة الآن، كانت الكتلة تحوي عناصر شتى يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام، بعض جماعة الشعب القديم الذي كان مؤلفًا بزعامة ياسين الهاشمي وبعض جماعة حزب التقدم الذي تشتّت بعد انتحار عبد المحسن السعدون وبعض جماعة الحزب الوطني، وفي الحقيقة يجب أن لا يُطلق تعبير البعض على الأشخاص الذين انتموا إلى الكتلة من الحزب الوطني حيث إن مَن دخل منهم في الكتلة كان بنتيجة قرار مجلس إدارة الحزب الوطني الذي كان قائمًا وقتئذٍ، وكان ياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن الشخصيتين اللامعتين في الكتلة. فكان بهذا الاعتبار من الممكن أن يُقال في بادئ الأمر أن الكتلة مؤلفة من جماعتين، جماعة ياسين الهاشمي وجماعة جعفر أبو التمن، وكنت من جماعة ياسين الهاشمي لانتسابي إلى حزب الشعب في سنة 1937. كانت الكتلة تجتمع اجتماعات سرية عديدة وكان هدفها الظاهري «مقاومة المعاهدة العراقية الإنكليزية ومنع التصرفات الشخصية

(1) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، الالمصدر نفسه، ص 21
(2) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، الالمصدر نفسه، ص 30.

واحترام الدستور العراقي» وبالحقيقة مقاومة نوري السعيد ومن ورائه الملك فيصل، مرت الأيام وأُلِّف حزب الإخاء الوطني وتآخى مع الحزب الوطني بدلًا من اجتماعاته في الكتلة ثم انفصل أحدهما عن الآخر وألفت الوزارة الإخائية برئاسة رشيد عالي الكيلاني وتلك صفحة لم تكن خافية على أحد ويعلمها العراقيون جميعًا، وبهذه المناسبة لا يمكن أن أتطرق إلى هذا البحث دون أن أشير إلى الخلاف الذي حصل بيني (والكلام للجادرجي) وبين حكمت سليمان في الدور الذي لعبه ياسين الهاشمي حول قضية توظيف رشيد عالي الكيلاني في البلاط الملكي، فكنت من أشد معارضيه، وفي العهد الذي أعقب حركة مايو 1941 دخل الجيش الإنكليزي ولا سيما بعد أن عاد نوري السعيد إلى الحكم، كان العراق يُحكم حكمًا استبداديًّا بشكل عام ومع أن الحركة التقدمية وجدت لها بعض المتنفس بعد عهد الاضطهاد الفاشستي الذي أعقب انقلاب 1936 واستمر إلى ما قبل حركة مايو 1941. إلّا أنها بقيت موضع الشك والريبة من قبل الطبقة الحاكمة، ولولا أن تلك الطبقة كانت تشعر بالحاجة إلى مكافحة الفاشية لأنها ربطت مصيرها بمصير الحلفاء، لما سمح ببعض الحرية المحدودة للعناصر التقدمية التي كانت تقف موقف العداء من الفاشية من الناحية المبدئية، لا من أجل تغليب مصلحة البريطانيين لأميركا الذي كان بفعل رجال الطبقة الحاكمة.

إلا أن عوامل أخرى غير هذه التجربة المحدودة التي أتيحت للعناصر التقدمية عملت على تقوية الحركة التقدمية في العراق، ولعل في مقدمة تلك العوامل ما كان يشعر به الشعب من حاجة للإصلاح أكثر من أي وقت مضى، وما كان يعانيه من ويلات الحرب كارتفاع الأسعار وتكاليف ارتفاع المعيشة وصعوبة الحصول على الحاجات الضرورية أو نصف الضرورية، وقد كانت الحركة التقدمية، خلافًا لأنصار الطبقة الحاكمة تقدم حلولًا مدروسة وعلمية لمشاكل الشعب ولا شك في أن ما قامت به جريدة «صوت الأهالي» في هذا الشأن كان له دور مهم في تكوين رأي عام تقدمي حول المطالب الشعبية الإصلاحية»[1].

بالإضافة إلى هذا فإن الوعي الشعبي أخذ ينضج أكثر بفعل الأحداث التي مرَّ بها العراق وبفعل تماس الشباب لا سيما الطلاب والعمال والذين زاد عددهم أضعاف ما كان قبل الحرب مع واقع الحياة اليومية. وفي هذه الأثناء ظهرت دعوات كثيرة للتنظيم السياسي قامت بها جريدة «صوت الأهالي» كما قامت بها جماعات أخرى من التقدميين، إن هذه الدعوات لم تنضج بصورة كافية إلّا في عام 1945، ولكن إرهاصات أولية ظهرت في أواخر عام 1943 وحتى

(1) من أوراق كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 73.

منتصف عام 1944، فقد جاء في خطاب العرش الذي ألقي في افتتاح البرلمان في أول كانون الأول/ ديسمبر 1943، إن الحكومة تنوي تقديم لائحة لتعديل قانون الانتخاب، وأنها سوف تشجع تأليف الأحزاب السياسية.

وقد نشرت «صوت الأهالي» مقالتين افتتاحيتين حول الموضوع أشارت فيهما إلى فشل أسلوب الانتخابات على درجتين وعلى أساس الأولوية ممّا فسح المجال للسلطات الحكومية للتدخل في الانتخابات العامة، كما أشارت إلى ضرورة قيام الحياة الحزبية، وفي المقال الثاني المكرس «لدور الأحزاب في الانتخابات» دعت فيه إلى إيجاد جو من الحريات الديمقراطية اللازمة لقيام الأحزاب بمهامها[1].

ونظرة سريعة إلى الوضع الاقتصادي الذي كان يعاني منه العراق في أوائل الثلاثينيات حيث تعرض الاقتصاد العراقي إلى عواقب الأزمة الاقتصادية الحادة للنظام الرأسمالي العالمي، فانتشرت البطالة وفرضت الحكومة ضرائب إضافية على الشعب حيث ووجِهت بنضال جماهيري عنيف في منتصف عام 1930 حيث اندلع الإضراب العام الشهير الذي استمر أكثر من أسبوعين في طول البلاد وعرضها. رافقت الإضراب مظاهرات واجتماعات احتجاجية حاشدة ومصادمات دامية مع البوليس كما أن سياسة منح الأراضي الزراعية للإقطاعيين أدّت إلى تمرد من التحركات والنضالات الريفية.

كما يشارك فيها أحيانًا صغار الشيوخ والملاكين مع الفلاحين، ومن أبرزها انتفاضة (سوق الشيوخ) جنوب العراق 1935.

وجدير بالذكر أن سكان الريف العراقي عام 1930 كان عددهم حوالي 68% من مجموع السكان كما يوجد 7% من البدو و25% في المدينة.

وكانت الطبقة العاملة قد أخذت بالنمو مع مدّ سكك الحديد أثناء الحرب العالمية الأولى وثم استثمار النفط، وفي ميناء البصرة الخاضع للإنكليز أي أنها نمتِ قبل كل شيء في ميادين الاستثمار الاستعماري قبل نموها في مشاريع صناعية أهلية وحكومية.

وقد أبدت الطبقة العاملة حيلًا متزايدة للوعي والتنظيم النقابيين المهنيين.. ففي عام 1927 وقع أول إضراب لعمال السكك وفي عام 1929 أسس هؤلاء أول نقابة عمال عراقية، ثم تشكلت بعدئذٍ نقابات أخرى للعمال وللحرفيين لعبت دورًا كبيرًا في الإضراب العام

(1) من أوراق كامل الجادرجي، المصدر نفسه، ص 110.

سنة 1931.. وبالرغم من حملات المطاردة والبطش فإن الحركة النقابية عادت للانتعاش عامي 1936-1937. وجرت عدة إضرابات عمالية هامة واستطاع النضال العمالي أن يجبر الحكام ولأول مرة على سن تشريعات جيدة لصالح بعض حقوق العمال، أما أوضاع الكسبة والحرفيين فكانت بائسة هي الأخرى وقد شددت من وطأتها الخانقة الأزمة الاقتصادية الدولية عصر ذاك.. وأدت ظروف الحرب العالمية الثانية المزيد من سوء الأحوال المعيشية للجماهير الكادحة وذوي الدخل المحدود.. فارتفعت الأسعار أضعافًا مضاعفة وازداد التهريب، واتسع نطاق السوق السوداء، وشحّت المواد الغذائية وتفاقم الاحتكار المحلي من جانب كبار التجار والمستوردين وارتفعت إيجارات السكن أضعافًا، وكان لوجود الجيوش الأجنبية في القطر دور كبير في ارتفاع الأسعار وشحّ المواد الغذائية، وقد شددت السيطرة البريطانية والحكم الملكي الفاسد من سيطرة الإقطاع في الريف وتعزيز مركزه السياسي في قوام الحكومات ومجلس النواب والأعيان.

أما الجيش فقد تعرض عقب فشل حركة مايو 1941 إلى إجراءات متلاحقة لإضعافه، وملاحقة عناصره الوطنية، ومحاولة إفساده وتلويثه، وذلك بإشراف الخبراء العسكريين البريطانيين. وكان الجنود يتعرضون إلى معاملة لا إنسانية ومهينة وللإذلال.. وتزايد الاستغلال في الريف حدة وشراسة، وتقلصت حصة الفلاح من المحصول إلى دون مستوى الكفاية حتى صارت لا تكفي العائلة حتى موسم الحصاد التالي، وصار الفلاح مثقلًا بالديون، وعاجزًا عن شراء أبسط الضرورات من المواد المصنعة[1].

ويذكر كامل الجادرجي عن الحالة السياسية في العراق:

**«وعندما أسست الدولة العراقية لتكون دولة دستورية برلمانية وجهتها العامة مراعاة النظام الديمقراطي في الحكم وقصد بذلك مراعاة مبادئ الرئيس الأميركي ويلسون التي أنجرت إلى نظام الانتداب بعدئذ، ولكن القضاء الذي سبق ذكره أدى إلى أن تكون الأنظمة الدستورية والبرلمانية وغيرها من الأنظمة الديمقراطية حبرًا على ورق ليس إلّا، هذا وإن قامت في السنوات الأولى من حياة الدولة العراقية بعض مظاهر الحياة الديمقراطية كوجود بعض الأحزاب بشكل ابتدائي ووجود معارضة صورية في البرلمان غير أن هذه المظاهر بدلًا من أن تقوى وتنمو وتقترب من الحقيقة أخذت تتضاءل وتصير إلى الزوال حتى أصبح نظام الحكم في العراق قبيل الحرب الحاضرة ببضع سنوات نظامًا شبيهًا بالدكتاتورية بالرغم من وجود الدستور والبرلمان».**

---

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 23، 24.

ويذكر الجادرجي «ومن أهم العوامل في ذلك أن الدولة المنتدبة لأجل أن تضمن تصديق معاهدة أو لأجل الحصول على امتيازات تجارية أو لأغراض أخرى اتبعت في أول نشأة الدولة العراقية عين الأساليب التي اتبعتها الدولة العثمانية في عهدها الأخير، وهي أن توزع الحكومة المركزية على رؤساء الإدارة في المناطق المختلفة لا سيما في الأرياف حيث تكون أكثرية السكان من المزارعين حيث يسود الجهل والأمية وبأن يستخدموا نفوذهم لانتخاب أشخاص معينين ترشحهم الحكومة المركزية.. وعلى هذا الوجه كانت الحكومة تحصل دائمًا على مجلس يؤيدها.. وقد استمرت الحال على هذا المنوال لأن الحكومات العراقية المتعاقبة استساغت السير على هذه الخطة التي تضمن لها السيطرة على المجلس، ولهذا تسببت في الكثير من المساوئ التي تنتج عادة من استثناء الهيئات التنفيذية بالسلطة.

الأمر الذي أدى إلى خنق الحريات وحل الأحزاب والقضاء على حرية الصحافة وفقدان القضاء المكانة التي يقتضي أن يتمتع بها، وأصبح البرلمان أداة بيد السلطة التنفيذية تسيره كيفما تشاء بدلًا من أن يكون هو مصدر السلطة يفوضها لمن يشاء، وصارت الوزارات لا تؤلف على أساس روابط ومناهج سياسية واجتماعية وإنما على أساس العلاقات الشخصية.

وكان من الطبيعي أن تنعكس مساوئ الوضع السياسي العام في حياة الأفراد اليومية، ولعلّ أهم مظهر لهذه المساوئ ما بدا منها في ممارسة تشريع القوانين وتطبيقها، فقد تجلى للناس يومًا بعد يوم أثر المصالح الفردية الخاصة في توجيه التشريع وتعديل القوانين والأنظمة، في تطبيقها، وتزعزعت في نفوسهم الثقة بهذا الوضع الذي تبين لهم أنه لا يقوم لتحقيق المصالح العامة وضمان مجال الحياة والطمأنينة للأفراد.

فالأفراد في مختلف مناحي حياتهم اليومية أحسوا تدريجيًا أنه لا يصيبهم من الأنظمة والقوانين والمؤسسات العامة إلا احتمال أعبائها»[1].

## نشأة تأسيس الحزب الشيوعي العراقي (البدايات):

تشير المعلومات حول كيفية نشوء الحزب الشيوعي العراقي وبداياته ومن خلال المعلومات التي عثر عليها في وثائق الشرطة السرية في العراق مؤخرًا بأنه كان هناك شخص آشوري يُدعى فاسيلي قد جاء إلى العراق عن طريق إيران عام 1922 وكان فاسيلي ناشطًا من أجل الشيوعية من قِبل تشكيل جماعة الرحال، وكان لظروف عمله في جنوب العراق أن

(1) من أوراق كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص 118، 119.

يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى، إنه (بيوتر فاسيلي). كان فاسيلي آشوريًّا نشأ وتعلم في تفليس بجورجيا التي هاجر أبوه إليها أيام العثمانيين من العمادية في شمال العراق «كان فاسيلي يتكلم كالرحال لغات عديدة كالروسية والجورجية والآشورية والفارسية والتركية والعربية وكان ثوريًّا محترفًا». جاء فاسيلي إلى العراق عن طريق إيران عام 1922، وخلال العقد الذي انتهى بطرده من العراق في العام 1934 عاش في البصرة وبغداد وبعقوبة، ثم عاد إليها ثانية إلى الميناء البحري وانتهى إلى الناصرية.

كان فاسيلي يكسب عيشه بالعمل كخياط، واختار رفاقه في الناصرية والبصرة من بين أعضاء الحزب الوطني وهو الحزب الذي كان دومًا في طليعة الأحزاب العراقية المناضلة ضد النفوذ البريطاني، وليس مؤكدًا ما إذا كان فاسيلي هو الأداة في تشكيل أول جماعة شيوعية في البصرة، وهي الجماعة التي ظهرت في العام 1927 في فترة إقامته الثانية، في هذا الميناء (نادي الشبيبة) الذي كان مركزًا لنشاطها، ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى تصريح قدمه للشرطة يوم 22 كانون الثاني/ يناير 1934 عبد الحميد الخطيب الذي كان عضوًا في تلك الجماعة وأستاذ الفيزياء في مدرسة البصرة الثانوية في العام 1927.. وأصبح عميلًا محرضًا في العام 1934 يقول فيه: «قبل عام 1927 لم يكن هناك في البصرة حزبًا يعرف شيئًا عن الشيوعية وخلقت أنا هذا الحزب ونظمته ونسَّبت المرشحين إليه وانتشر عملنا إلى الناصرية والسماوة.. وكان أكثر رفاقي نشاطًا هم زكريا إلياس دوكا، ويوسف سلمان وداود سلمان وغالي زويد.. وتوجد صور كل هؤلاء الأشخاص وطلبات انتسابهم إلى الحزب الشيوعي في القنصلية السوفياتية في الأهواز ولقد تركتها هناك بنفسي»، ويبدو أن الذين استمالوا الخطيب إلى الشيوعية كانوا ثوريين من المحمرة، وإن الأشخاص الذين ذكرهم الخطيب يوسف سلمان وغالي زويد وداود سلمان قد تعرفوا إلى الشيوعية بواسطة فاسيلي، وكان الثلاثة من الناصرية ولكنهم كانوا يعملون في البصرة أو يتعاملون معها. وشكلوا بعد قليل من تنظيم مجموعة البصرة نواة جماعة الناصرية الشيوعية التي ظهرت إلى الوجود عام 1928، ووفرت خلال السنوات التالية الاستمرارية التي كانت نادرة في العراق، والتي حافظت على حياة البذور القليلة التي زرعت، والواقع أن المكانة التي شغلها فاسيلي في تاريخ الشيوعية العراقية.. وإنما اعتمدت بالدرجة الأولى على يوسف سلمان يوسف (فهد) الذي أصبح أسطوريًّا والباني الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي وسكرتيره العام من عام 1941 حتى وفاته شنقًا مع اثنين من رفاقه في شباط/ فبراير 1949[1].

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، الحزب الشيوعي العراقي، ج 2، مصدر سابق، ص 55.

وأظهر شيوعيو البصرة والناصرية مؤشرات وجودهم للمرة الأولى في وقت مبكر من العام 1929 ولم يكن عددهم يزيد عن دزينة (درزن) من الشباب الذين لم يكونوا يعرفون عن الشيوعية إلّا بعض الشعارات القليلة، بعد ذلك شكل هؤلاء الشباب «جمعية الأحرار» التي سرعان ما سمِّيت بعد ذلك «الحزب اللاديني»، وأعلنت الجمعية الجديدة تمسكها بالمبادئ البورجوازية التقليدية «حرية، إخاء، مساواة»، وأعلنوا أن العراقيين ولدوا أحرارًا ويعيشون أحرارًا. وفي البرنامج الذي أعلنته الجمعية في الوقت نفسه كان أول بيان معروف للنيات الشيوعية جاء فيه:

1- تحرير العقل والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل بالوسائل المشروعة.

2- العمل بلا هوادة وبكل الطرق القانونية من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية أي عن السياسة والتعليم والحياة العائلية والاحتجاج بقوة على أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.

3- نشر التسامح الديني في كل البلاد العربية.

4- تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل.

5- فضح رجال الدين في سلوكهم المنحرف عن الجوهر الأساسي للدين[1].

## التأسيس:

يشير عزيز الحاج في كتابه «ذاكرة النخيل» حول ولادة الحزب الشيوعي العراقي يقول: «في عام 1934 وُلِدَ الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ 31 آذار/ مارس 1934 باسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» كمؤسسة، لعبت العوامل الخارجية «الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفلسطيني والسوري» الدور الأكبر في تأسيسها، وفي تلك الفترة أيضًا ولدت تيارات ديمقراطية ويسارية أخرى ولا سيما الكتلة التي عرفت بجماعة «الأهالي» الديمقراطية ذات النزعة الاشتراكية الليبرالية».

بسبب تصاعد النشاط الشيوعي وتوزيع منشورات تحمل شعار المطرقة والمنجل في مدينة الناصرية في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932 اعتقلت الشرطة العديد من الأشخاص التي كانت

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، المصدر نفسه، ج 2، ص 56.

تحوم حولهم الشبهة منهم يوسف سلمان يوسف الوثيق الصلة ببطرس فاسيلي تشكلت لجنة (مكافحة الاستعمار والاستثمار)، أعاد الماركسيون في بغداد تنظيم صفوفهم، ابتداءً من عام 1929 فتوزعت الحلقات الماركسية البغدادية على ثلاث مجموعات هي:

**الأولى**: بقيادة عاصم فليح تضم:

قاسم حسن، ومهدي هاشم.

المجموعة **الثانية** وتضم:

يوسف إسماعيل البستاني، ونوري روفائيل، وجميل توما.

المجموعة **الثالثة** استقطبها زكي خيري تلميذ حسين الرحال تضم:

يوسف متي، وعبد القادر إسماعيل البستاني.

عقد اجتماع في بغداد ضم مندوبي الحلقات الشيوعية القادمين من عدة مدن عراقية وذلك يوم 31 آذار/ مارس 1934 وتقرر تأسيس تنظيم موحد للشيوعيين العراقيين في بداية التشكيل بين الأعضاء المؤسسين إلّا أنه تمت السيطرة عليها، وتشكلت أول لجنة مركزية للحزب في أيار/ مايو 1935 ضمت كل من:

عاصم فليح سكرتيرًا

مهدي هاشم

زكي خيري

يوسف متي

قاسم حسن.

قررت اللجنة المركزية في أواخر تموز/ يوليو 1935 إبدال اسم الحزب ليصبح الحزب الشيوعي العراقي وأصدر صحيفة سرية باسم «كفاح الشعب».

في تموز/ يوليو 1935 يقول الشيوعيون «إنها أول صحيفة في تاريخ الحركة الثورية العراقية تصدر في السر لغياب الديمقراطية».

وقد صدر منها خمسة أعداد فقط كل عدد (500) نسخة. من برنامجها:

1- المساهمة في بناء الحركة النقابية العمالية في القطر.

2- المشاركة في مؤتمر الأحزاب الشيوعية العربية عام 1935.

3- المشاركة في أعمال المؤتمر السابع للكومنترن في موسكو عام 1935 بصفة مراقب، وقد مثل الحزب فيه قاسم حسن عضو اللجنة المركزية[1].

ويشير حنا بطاطو حول تأسيس الحزب الشيوعي العراقي بشكل يختلف عمّا يطرحه صلاح الخرسان في كتابه «صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية 1920-1990)» الذي نوهنا عنه آنفًا[2].

يقول حنا بطاطو «بحلول نهاية عام 1930 أصبح واضحًا أن الأفكار الشيوعية صار لها حضورها بين الشباب وبدأت جماعة البصرة والناصرية في الجنوب بشق طريقها إلى الأمام بعد التخلص من قيود الآراء المعادية للدين، وبحلول عام 1933 أصبح عدد أعضائها بحسب مصدر شيوعي لا يقل عن ستين عضوًا.. وفي بغداد أصبح الشباب الذين بدؤوا العمل على مستوى فردي وبهدوء منذ العام 1929 أكثر انفتاحًا في تعليقاتهم، وسرعان ما أظهروا مؤشرات تدل على المشاركة. وكانت جماعة البصرة تعمل تحت قيادة غالي زويد والعضوان الآخران سامي نادر مصطفى وعبد الحميد الخطيب «كان يومها يتدرب في الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» وكان عقل جماعة الناصرية وروحها هو يوسف سلمان يوسف وفي بغداد من الفترة (1929-1934) حال الشيوعيين، أو الذين اعتقدوا أنفسهم كذلك، إلى الارتباط بواحدة أو بأخرى من ثلاث مجموعات. وكانت إحدى هذه المجموعات وستسميها جماعة بغداد الأولى تسهيلًا بقيادة عاصم فليح وهو خياط «متدرب في الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» وقاسم حسن وهو طالب حقوق. ومهدي هاشم عامل لاسلكي. وكانت المجموعة الثانية تضم كل من يوسف إسماعيل ونوري روفائيل، وجميل توما.

أقامت المجموعة علاقة رخوة مع شيوعيي الجنوب والتقت المجموعة الثالثة حول زكي خيري وهو من أتباع حسين الرحال أول ماركسي عراقي.

(1) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، ص 16، مصدر سابق.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث والحركات الماركسية (1920-1990)، مؤسسة التعارف، لبنان، 2001، ص 19، 21.

وإن أول بيان ظهر في العراق يحمل شارة المطرقة والمنجل، الذي كتبه يوسف سلمان نفسه بخط يده، وعلقه في ثمانية عشر مكانًا مختلفًا في بلدة الناصرية ليل كانون الأول/ ديسمبر 1934، وموقعًا ببساطة «عامل شيوعي».. وحمل البيان أيضًا شعار «يا عمال العالم اتحدوا.. عاش اتحاد جمهوريات العمال والفلاحين في البلاد العربية»[1].

ويشير حنا بطاطو في 8 آذار/ مارس 1935 إلى أنه عُقد اجتماع في بغداد ضمّ عاصم فليح ومهدي هاشم وقاسم حسن، عباس الكرباس، ويوسف إسماعيل ونوري روفائيل، تم تأسيس النظام الذي طال انتظاره وأعلنوا عن قيام «الجمعية ضد الاستعمار» كواجهة للحزب الشيوعي، ومن الواضح أنها سميت كذلك على اسم «الرابطة المضادة للإمبريالية» التي كان مقرها الرئيس في باريس.

وفي 21 آذار/ مارس 1935 أصدرت الجمعية بيانًا وبأسلوب ثوري غاية في الصفاء لينتهي بمطالب ليبرالية واقتصادية معتدلة.. وسرعان ما انتشرت أخبار تأسيس «اللجنة ضد الاستعمار» وتمت الخلايا المشابهة لها في المحافظات المختلفة وسارعت إلى الانضمام إلى اللجنة وعندها انضم زكي خيري ومجموعته في آذار/ مارس 1935 ولم يكن قد بقي شيوعيًا تقريبًا إلا وانضوى تحت جناحها.. أصدر الحزب جريدته «كفاح الشعب» في تموز/ يوليو 1935 أيام وزارة ياسين الهاشمي، وقدَّمت نفسها على أنها صادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

وعقد كونفرنس الحزب الأول بسرية تامة في آذار/ مارس 1944 وأقر المؤتمر الدستور الوطني للحزب الذي طرحه فهد إضافة إلى التقرير العام حول الأممية وأوضاع العراق وأمور أخرى تتعلق بنظرية الحزب ومطالبته، وأنهى المندوبون اجتماعهم بتبني صيغة شعار «وطن حر وشعب سعيد» وهو شعار الحزب الشيوعي السوري.

وبقي هذا الشعار المركزي للشيوعية في العراق[2] زرع الحزب الشيوعي أول خلاياه في عدد من الوحدات العسكرية المرابطة في بغداد وكركوك أواخر عام 1935 وكانت تلك هي بداية نشاطاته في صفوف القوات المسلحة العراقية.

عام 1936 تشكلت «اللجنة العسكرية» للإشراف على خلايا التنظيم الذي توسع وامتد إلى

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 2، مصدر سابق، ص 84.
(2) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 4، مصدر سابق، ص 84، 87، 90.

فرق الجيش ودوائر وزارة الدفاع[2] تفرّق الشيوعيون بعد حل اللجنة العسكرية الأولى فترك بعضهم العمل السياسي حينما التجأ البعض الآخر إلى جمعية «الإصلاح الشعبي» التي تأسست في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

وبينما كان التنظيم العسكري يشهد أواخر أيامه كان هناك تنظيم جنيني ينمو في كلية الحقوق في بغداد وكان على رأس التنظيم الشيوعي الوليد أحد الطلاب القادمين من البصرة وهو عبد الله مسعود الذي التقى يوسف سلمان العائد من الاتحاد السوفياتي 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1939 بعد إكمال دراسته في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» الحزبية. واتفق الاثنان على العمل سوية من أجل قضية الشيوعية، وكان ثمرة ذلك الاتفاق عودة الروح من جديد إلى الحركة الشيوعية في العراق على قاعدة «أعطني صحيفة أعطك حزبًا» التي خصّ بها لينين أتباعه والتي تلقّاها فهد خلال دراسته الحزبية في موسكو. تقرَّر إصدار صحيفة الشرارة، فصدر العدد الأول منها في كانون الأول/ ديسمبر 1940، وتولى فهد رئاسة تحريرها، بعد إصدارها تشكلت لجنة مركزية لإدارة التنظيم في كانون الثاني/ يناير 1941 من عبد الله مسعود سكرتيرًا للجنة، ويوسف سلمان يوسف (فهد)، ووديع طليا.، وجورج يوسف، ونعيم طويق، وحسين الحاج طه.

لقد استقطب الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه بعض المثقفين والمحامين، والمعلمين، والمدرسين، والأدباء والشعراء، والطلبة الجامعيين وغيرهم لنشر الأفكار الماركسية.. واستفاد الحزب الشيوعي العراقي من الظروف التي كان يمر بها العراق خلال الحرب العالمية الثانية في إعادة بنائه وتوسيع قاعدته التنظيمية.

وعندما أطاح العقداء الأربعة بسلطة الوصي على العرش (عبد الإله) عام 1941 أيد الحزب الشيوعي حركة الجيش وبعد فشل الحركة ودخول القوات البريطانية إلى بغداد في حزيران/ يونيو 1941 تغير موقف الحزب الشيوعي من الأحداث جذريًا فنشرت «جريدة الشرارة» تقييمًا للأحداث هاجمت فيه قادة الحركة واتهمتهم بالتقصير والضلوع في ركاب النازية، كما شدد فهد في هجومه على دول المحور قائلًا: «إنها ليست أقل إمبريالية من بريطانيا»[1].

أعاد يوسف سلمان (فهد) تشكيل اللجنة المركزية للحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 بعد اعتقال عبد الله مسعود 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 وتولى فهد منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي مطلع عام 1940 على الشكل التالي:

(1) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص 27، 28.

## المكتب السياسي:

1- يوسف سلماني يوسف (فهد) السكرتير العام.

2- عبد الله مسعود (معتقل).

3- صفاء الدين مصطفى.

4- حسين محمد الشبيبي.

## اللجنة المركزية:

1- ذو النون أيوب.

2- أمينة الرحال.

3- وديع طليا.

4- داود الصايغ.

وفي بداية عام 1942 انضم عضوان آخران إلى اللجنة هما زكي بسيم، ونعيم طويق[1].

ففي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 نفذ بكر صدقي انقلابه الذي جاء بحكومة حكمت سليمان المدعومة من جمعية الإصلاح الشعبي وبقايا الشيوعيين وكان انقلاب بكر صدقي أول انقلاب عسكري لا في العراق وحسب وإنما على نطاق المنطقة العربية كلها.. وكشف بكر صدقي عن نزعته الديكتاتورية ومطامحه الفردية فعطل عددًا من الصحف الوطنية، وقمع بالقوة الوحشية تحركات عشائرية وقعت في منطقة الفرات الأوسط.. وكان من دوافع الحملة القهرية للحكومة الجديدة الرغبة في البرهنة على أن الحركة الانقلابية لم تكن شيوعية كما كانت تتهم من جانب خصومها في العراق والبلاد العربية الذين استغلوا وجود عناصر ديمقراطية ووطنية نزيهة في الحكومة أمثال الجادرجي وأبي التمن، وممّا استثمره الجناح العسكري واليميني في الحكومة بعض النشاطات التي نظمتها فلول الشيوعيين كإصدار جريدتهم السرية والعمل بين أعداد من الجنود وقد تعرض الجميع إلى حملة اعتقالات وإلى محاكمات وأحكام وشملت الإجراءات الجديدة غلق الجمعية الإصلاحية والأحكام

(1) صلاح الخرسان، مصدر سابق ص 29.

القضائية والتعسفية والنفي وإسقاط الجنسية العراقية عن عدد من المثقفين اليساريين في مقدمتهم عبد القادر إسماعيل وشقيقه الدكتور يوسف[1].

وفي 17 آذار/ مارس 1937 فتح العقيد بكر صدقي على الشيوعيين هجومًا مفاجئًا وغير متوقع بدأ بالقول «إن هناك أشخاصًا تحدثوا عن استعداد مسبق لتقبل الشيوعية في هذا البلد، ولكن أين هي مصانعنا؟ وأين هم عمالنا؟ أين هم رأسماليونا؟ وأين هو رأس المال الذي سيسبب الاضطهادية؟ لهذا فإن أولئك الذين أيدوا الشيوعية لا يمكنهم أن يكونوا إلّا من إحدى فئتين: إما أنهم أشخاص سذَّج قليلو المعرفة.. أو أشخاص يريدون بالبلد شرًّا». ولكن نظام الانقلاب الذي رحّب الشيوعيون بمجيئه بكثير من الحماسة كان من وجهة نظرهم سينتهي خلال أيام قليلة وبطريقة أكثر شؤمًا.

وفي 10 آب/ أغسطس 1937 قبل يوم واحد من اغتيال بكر صدقي نزع النظام من عبد القادر إسماعيل وشقيقه يوسف جنسيتهما، الأمر الذي أورث خلفاءه سلاحًا جديدًا (مهلكًا) ونتيجة ذلك أصبح العمل الشيوعي أكثر خطورة من ذي قبل، وأخذت الطبقات الحاكمة التي حركتها الفترة الإصلاحية تثبت وجودها.. وأصبحت الشرطة أكثر خبرة وهجر كل الشيوعيين الميدان إلا الأكثر تعنتًا منهم.. وانتقلت القيادة إلى زكي خيري الأكثر تعنتًا[2].

وشكلت عودة يوسف سلمان يوسف من الاتحاد السوفياتي في 30 كانون الأول/ أكتوبر 1938 نقطة علام في حياة جماعة عبد الله مسعود إذ لم يكن هنالك في الجماعة من يعرف كيف يربط بين النظرية والممارسة أو بدقة أكبر كيف يطبق المفاهيم الماركسية في أوضاع العراق الخاصة، وببساطة لم يكن هنالك في الميدان أي مدرب أو متمرس يمكن للأعضاء أن يلجؤوا إليه طلبًا للتوجيه، وكان ليوسف سلمان أن يلعب في النهاية هذا الدور[3].

جاءت الحرب الثانية ثم اندلعت ثورة مايو 1941 ضد الاستعمار البريطاني في وقت كانت ألمانيا النازية قد دخلت فيه حلفًا مع السوفيات وكان لبعض زعماء حركة مايو اتصالات خفية بالألمان والطليان وخصوصًا بتأثير مفتي فلسطين، وكان لتلك الحركة التحررية التي استمرت شهرًا أوسع تأييدٍ شعبي.

وقد أيد الحزب الشيوعي بقيادة فهد الثورة «أو الحركة كما تسمى أيضًا» وتقدّم من حكومتها

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 16.
(2) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 96، 99.
(3) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 102.

بمطالب الحريات ثم انقلب الموقف الشيوعي العام حالما نشبت الحرب الألمانية السوفياتية في 22 حزيران/ يونيو 1941، فاعتبرت القيادة الشيوعية أن تأييد «حركة رشيد عالي» كان خطأ، بل «أفظع خطأ تكتيكي وقع فيه الحزب».

وقد أطلق على الحركة الثورية وصف «الحركة الفاشية»، وقد أدى التحالف السوفياتي الأنكلو أميركي الوقتي تجاه النازية والفاشية إلى تسامح الإنكليز والسلطة المحلية تجاه النشاط الشيوعي في العراق، بل وإن ثمة أدلة وشهادات على أن قيادة الحزب سوغت أخذ مساعدة مالية وعينية (الورق) من الإنكليز وحكومة نوري السعيد بذريعة وجود «المعسكر الديمقراطي الواحد»[1].

أصبحت الشيوعية في الأربعينيات عاملًا من عوامل الحياة في العراق، ولم تزرع نفسها في معاقل قوة مرئية فقط؛ بل تجاوزتها أيضًا في قلوب الشباب وعقولهم واندفعت الشيوعية استمرارية وتنظيمًا وعدد مؤيدين ومتعاطفين إلى الصف الأول بين الحركات السياسية.

وفي نيسان/ أبريل 1949 كتب بهجت العطية، رئيس الشرطة السياسية يقول: «انتشرت العقائد «الشيوعية» انتشارًا واسعًا في المدن الكبيرة، إلى درجة أن الحزب اجتذب إليه في أيامه الأخيرة ما يقرب من خمسين بالمئة من الشباب»[2].

## المؤتمر الأول للحزب (شباط 1945):

عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الأول تحت شعار «قووا تنظيم حزبكم الشيوعي، قووا تنظيم الحركة الوطنية» حضر المؤتمر 27 عضوًا مندوبًا.. وبعد مناقشة التقرير السياسي الذي طرح في المؤتمر انتقل المؤتمر إلى الفقرة الثانية المتضمن برنامج مشروع النظام الداخلي وكان فهد قد أعلن في بداية المؤتمر عن وضع مسودة نظام داخلي بالاعتماد على الدساتير والأنظمة الداخلية لعدة أحزاب شيوعية[3]، قدم فهد إلى المؤتمر مسودة الأنظمة الداخلية التي شملت آراء حول طبقة الحزب ومكوناته الطبقية وأهدافه الطويلة الأمد وعلاقاته الداخلية، وأعلنت الأنظمة، «إن الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الطبقة العاملة العراقية ولكنه يضم أيضًا في صفوفه الفلاحين والحرفيين والمثقفين، وصغار الموظفين، وصغار التجار، والكسبة،

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 29، 30.
(2) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 119.
(3) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص 42.

نظرًا إلى أن الطبقة العاملة تسعى إلى السيادة الوطنية والحريات الديمقراطية والتقدم والرفاهية لا لنفسها فحسب؛ بل لكل طبقات الشعب وشرائحه... إلخ»، وجاءت أيضًا في مسودة اللائحة واجبات العضو ومؤهلاته والضوابط التنظيمية التي يجب على العضو الالتزام بها منها:

1- أن يقبل البرنامج الحزب وأنظمته.

2- يدعم الحزب ماليًا.

3- أن يشارك شخصيًا في إحدى منظمات الحزب.

4- لا يحق لأي من أعضاء الحزب أن يعمل في أي من أجهزة الاستخبارات أو الدعاية التابعة لأي من الدول الأجنبية.

5- لا يحق لأي عضو أن ينضمّ إلى الشرطة المحلية أو أن يقيم علاقة أو اتصالًا مع ضباط الدولة من دون معرفة الحزب وموافقته.

6- يلتزم العضو الحزبي بتجنب عملاء الشرطة والقوى الأجنبية وأعداء الحزب الرجعيين والتروتسكيين[1].

يشير عزيز الحاج في «ذاكرة النخيل»: «تطرق فهد في تقريره أمام المؤتمر الأول للحزب الشيوعي سنة 1945 حيث قال «وأمر آخر خطير أودّ تنبيه حزبنا إليه هو التنافس الاستعماري في بلادنا بين الإنكليز والأميركيين وأن التنافس الاستعماري الأميركي الذي ظهر منذ أكثر من سنة، بشكل اقتصادي هو الاستحواذ على مصادر نفطية في بلاد العرب» ثم الدفاع عن القضية الصهيونية ممّا يظهر الآن بشكل جيد. فالأميركيون يريدون الآن أن يوجدوا لهم قاعدة اجتماعية لهم في العراق، يريدون أن يستغلوا وضع الأكراد ويجعلوا منهم قاعدة اجتماعية لهم»[2].

ويشير فهد في تقريره «لقد جاء إلى العراق مؤخرًا السيد (هارولن) الصحفي الأميركي، وأخذ هذا يتصل بالشخصيات الكردية، وبدأت المساومات بينهم وبين إخواننا الأكراد إلاّ أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية، وأن حرية الأكراد في العراق لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية»، ويحلل فهد ظاهرة البطالة في كراسته العلمية الصادرة عام 1944 فيقول «إن الأفكار الأجنبية لنفطنا قضت بألّا تنشأ صناعة نفطية حقيقية عندنا،

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 173.
(2) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 27.

وأن تبقى رواسب النفط الهائلة المطمورة ومختومة بختم الاحتكارات، وذلك لكي يفسح المجال لاستثمار نفط إيران بمقياس واسع. إذ إن نفط العراق يعتبر ملكًا أبديًا لهم ولكي لا تنمو الطبقة العاملة العراقية كما وكيفما لكيلا تنمو الثروة العراقية ولكيلا ينمو الوعي الطبقي الوطني ويصبح مهددًا لمصالح الاستعمار»[1].

بعد ظهر يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر 1947 قبض على فهد وأقرب رفاقه زكي بسيم في بيت صيدلي في محلة الصالحية «الكرخ في بغداد»، ويوم 23 حزيران/ يونيو 1947 أصدرت المحكمة حكمها بكون فهد مذنبًا وحكمت عليه بالإعدام وصدر حكمان مماثلان بحق زكي بسيم، وإبراهيم ناجي شميل الصيدلي الذي قبض عليه في بيته وحكم على 13 شيوعيًا وآخر بالأشغال الشاقة لمدد مختلفة.

ويذكر عزيز الحاج حول اعتقال فهد «في أوائل عام 1947 اعتقلت قوات الأمن العراقية قادة منظمة «رابطة الشيوعيين العراقيين» داوود الصايغ ومعهم آلة الرونيو التي تطبع منشوراتهم السرية».

وفي ليلة 18 كانون الأول/ ديسمبر 1947 دوهم بيت شميل واعتقل هناك فهد وزكي بسيم وآخرون.. وتشير المعلومات المتيسرة إلى أن بعض الشيوعيين المندسين من وكلاء الأمن هم الذين ساعدوا على اعتقال فهد، وهو على الأرجح اسم مالك سيف المسؤول الأول عن الحزب بعد اعتقال فهد.. وقد اعتقل مع عدد من القياديين نتيجة اندساس وأفشى بجميع ما لديه من أسرار، وقد يكون من الصحيح القول أن لاعتقال فهد في دار شخصية يهودية ثرية ارتباطًا بموجة تسرب اليهود بكثرة إلى صفوف الحزب، ولا سيما منذ التحاق كوادر منظمة «وحدة النضال» عام 1945.

ويقول سمير عبد الكريم في الجزء الأول من موسوعة «أضواء على الحركة الشيوعية في العراق»: «إن فهد حينما علم بخبر إلقاء القبض على داود الصايغ في الأيام الأولى التي سبقت اعتقاله قال لحازم «لنغادر دار إبراهيم ناجي فشرطة التحقيقات تفتش عنا»، لكن حازم أقنعه بالبقاء في تلك الدار لأنه يشعر بالراحة فوافق فهد»[2].

أعيدت محاكمة فهد ورفاقه زكي بسيم وحسين محمد الشبيبي في 10 شباط/ فبراير 1949 أمام محكمة عسكرية شبه ميدانية «سبق وأن خفّضت عقوبة الإعدام بحق فهد ورفاقه إلى

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 28.
(2) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 56، 57.

المؤبد» إلاّ أن معلومات وصلت للسلطة بأن فهد يدير العمل الحزبي من داخل السجن ولهذا أعيدت محاكمته مرة ثانية ونفذت عقوبة الإعدام بحق فهد ورفاقه في يومي 14-15 شباط/ فبراير 1949 وشنق الزعماء الثلاثة في أماكن مختلفة من مدينة بغداد[1].

يعدّ عام 1949 أشد عتمة في تاريخ الحزب الشيوعي حيث دمر العمل السري للعمل الحزبي وذلك في النصف الأول من العام نفسه والنصف الثاني منه كان الشيوعيون القلائل الذين نجوا من الاعتقال ولم يتخلوا عن العقيدة يجذب بعضهم بعضًا ويجذبون إليهم مريدين جدد.

وكانت قد تمت إعادة تشكيل اللجنة المركزية فعلًا منذ حزيران وتموز بدأت البيانات السرية بالتجوال ثانية مكتوبة كتابة يد وعادية.

وفي آب/ أغسطس تسلَّم الحزب آلة نسخ (ستنسل) هرِّبت إليه بواسطة إحدى وحدات الجيش العائدة من فلسطين. وفي أيلول/ سبتمبر حصل تراجع جديد إذ اعتقل اثنان من الأعضاء الثلاثة للجنة المركزية التي أعيد أحياؤها ولكن آخرين حلوا محلهم بسرعة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر صدرت صحيفة داخلية جديدة «الإنجاز».

وفي شباط/ فبراير 1950 عادت إلى الظهور صحيفة الحزب القديمة «القاعدة» في الوقت نفسه أعلنت سياسة (التراجع المنظم) وبدأت حملة إعادة بناء الحزب تحت شعار «إحياء مبادئ الرفيق فهد» وللتخلص من نفوذ العدو الطبقي وتطهير الصفوف من «ضعفاء الإرادة الانتهازيين والعناصر التافهة الأخرى، فقد ألغي نظام الخلايا مؤقتًا وحلت محله الاتصالات الفردية بحيث أصبح الحزب عمليًا اتحاد أفراد وليس اتحاد تنظيمات».

وإذا كان الحزب قد عاد إلى الوقوف على قدمية قبل انقضاء العام 1951 فإن الفضل في ذلك يعود بوضوح إلى شاب كردي هو «بهاء الدين نوري» ابن مدرِّس في السليمانية، انضم بهاء الدين نوري إلى الحزب الشيوعي عام 1944.

في عام 1949 كان في موقع مسؤول اللجنة المحلية في السليمانية، تسلم بهاء نوري المسؤولية كاملة وبقي في موقع السيطرة القوية والتي لا منازع له فيها حتى شباط/ فبراير 1953 على الرغم من تنظيم مركز الحزب في آب/ أغسطس 1951 «لا بد من الإشارة هنا عندما اعتقل فهد أرسل رسالة من السجن إلى يهودا صديق يذكر فيها تسليم المسؤولية

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 226، 322.

الحزبية إلى مالك سيف ولكن يهودا أخفى تلك التعليمات عن مالك سيف».

ويشير عزيز الحاج في كتابه «ذاكرة النخيل»: «جرت محاولات لتهريب فهد من السجن حيث يقول: اختارني الحزب مسؤول تنظيماته في محافظة الكوت (واسط) حيث المدرسة الثانوية التي نقلت إليها لتدريس اللغة الإنكليزية، وكانت المدرسة محاذية تمامًا لأسوار السجن الذي كان يحجز وراءه فهد ورفاقه. وقد فكرت طويلًا مع بعض أعضاء الكادر على وضع خطة لتهريب فهد وعدد من رفاقه، وكان أكثر الخطط عملية في رأينا فتح ثغرة في الجدار ما بين المدرسة والسجن في وقت معلوم وتهريبهم من الثغرة ليلًا إلى بغداد بسيارة خاصة، وقد أعلمنا فهدًا بالخطة وانتظرنا جوابه، ولكن دون جدوى، وقيل لي فيها بعد في سجن نقرة السلمان عام 1949 بأن الأمين العام للحزب كان قد وعد مدير السجن بأنهم لن يهربوا حتى لو حطَّم المتظاهرون الشيوعيون أبواب السجن بالقوة.. وبأنهم لن يخرجوا إلا في حالة اضطرار الحكومة إلى إصدار قرار بالعفو وإطلاق سراح المعتقلين[1] ولا شك أن قيادة السجن الشيوعية قد ضيعت فرصة ثمينة لكي تنجو من قبضة الحكام الذين كانوا يترقبون الفرصة لإلباسهم حبل المشنقة ثم لم تؤد سياسة (النزول إلى الشوارع) والنضال المباشر والشامل ضد الحكومة التي سعى إليها حميد عثمان إلى إسقاط حلف بغداد بواسطتها إلى أي نتيجة وعانى الحزب الكثير. ودفع عثمان نفسه الثمن عمليًا.. ففي حزيران/ يونيو 1955 وقفت أكثرية اللجنة المركزية بشكل حازم ضده، وسيطر هؤلاء الأعضاء على مطبعة الحزب وأبعدوا عثمان عن السكرتارية وأعادوا تنظيم اللجنة المركزية ونقلوا دفة القيادة في النهاية إلى حسين أحمد الراضي (سلام عادل) وأصدروا بيانًا يوضح أبعاد عثمان باتخاذه قرارات (منفردة) لرد المغامرة المتهورة وزج أفضل مقاتلي الحزب في معارك انتحارية... إلخ».

أصبح على رأس الحزب إضافة إلى حسين الراضي، عامر عبد الله، وجمال الحيدري.

وفي مؤتمر الحزب الثاني عام 1956 أصرت اللجنة المركزية أيضًا على تحديد طبيعة المعركة التي تنتظر الحزب والشعب والعالم العربي وفي حين أن اللجنة لم تستبعد احتمال حصول انتفاضة شعبية في العراق أو تدخل تركي أو بريطاني بموجب حلف بغداد وأكثر من ذلك (تدخل مسلح للإمبرياليين)، ولكن الهجوم البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1956 والمؤامرات الموازية ضد سوريا التي نفَّذتها حكومات العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، ولكن الشيوعيين كانوا عاجزين عن القيام في بغداد بأي

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 74.

عمل واسع النطاق ضد الحكومة نظرًا إلى التمركزات الكثيفة للشرطة وضعف التنسيق مع البعث، وهو حزب المعارضة الوحيد الناشط يومها.

وفي الأسبوع الأخير من شهر شباط/ فبراير 1957 ولدت أخيرًا الجبهة التي سميت (جبهة الاتحاد الوطني) ببرنامج مؤلف من خمس نقاط معتدلة تدعو إلى إزالة حكومة نوري السعيد وانسحاب العراق من حلف بغداد وتغيير سياسته بما يتّفق مع توجه البلدان العربية المحررة ومحاربة الانتهاكات الإمبريالية واتّباع سياسة الحياد الإيجابي وإطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية. وإلغاء الأحكام العرقية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة الطلبة والمعلمين والموظفين المطرودين لأسباب سياسية، وكانت تجمع الجبهة المركزية تتمثّل في (اللجنة الوطنية العليا) المؤلفة من أربعة أشخاص هم محمد حديد، وفؤاد الركابي الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومحمد مهدي كبة (حزب الاستقلال) وعزيز الشيخ العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي[1].

## علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالضباط الأحرار:

إن الحزب الشيوعي العراقي كان على اتصال بالزعيم الركن عبد الكريم قاسم منذ عام 1956 ففي صيف 1956 اتصل السيد رشيد مطلك بالحزب الشيوعي وأطلعهم على عزم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم للإطاحة بالنظام الملكي في خريف ذلك العام أثناء المناورات التي تجري في الرطبه، ولكن الحركة لم تقم بسبب عدم حضور الثلاثة الكبار للمناورات، وبذلك تأجلت الحركة إلى فرصة أخرى.

واستمرّت الاتصالات بين الحزب الشيوعي العراقي والزعيم عبد الكريم قاسم عن طريق رشيد مطلك حتى ثورة 14 تموز 1958، وخلال هذه المدة تطور مضمون الحركة لدى الزعيم قاسم.

ففي أوائل اتصالاته كان ينوي الإبقاء على الملك وإكراهه على الظهور في التلفزيون وإعلانه تأييد الثورة، ولكن في أوائل عام 1958 أبلغ الحزب الشيوعي العراقي عن نيته بتصفية النظام الملكي وإقامة الجمهورية لأنه لا يريد أن يقوم بثورتين على حد قوله، وقد تم تبليغ الأحزاب المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني بموعد الثورة بالضبط، كما تم تبليغ الحزب الشيوعي العراقي في اليوم نفسه عن طريق السيد رشيد مطلك أيضًا، وقد أصدر الحزب الشيوعي بيانًا في يوم 12 تموز/ يوليو 1958.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ج 3، ص 13، 17، 59، 70.

وتم توزيعه على أعضاء اللجان الرئيسة ليكونوا على علم بالحدث الكبير[1].

## الحزب الشيوعي بعد ثورة 14 تموز 1958:

قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق لتمثل الإرادة الشعبية الواعية، ولتؤكد أن العراق شعبًا لن يرضخ للنفوذ الأجنبي ولتثبت أن جيش العراق لا يمكن أن يكون إلا أداة ثورية لتحقيق آمال الوطن وأهداف الأمة العربية، ولذا فقد كانت تلك الثورة حدثًا قوميًا ضخمًا ومرحلة حتمية من مراحل المدّ القومي التحرري، وأن هذه الثورة في نظر الشعب ستكون نقطة وثُوب للقومية العربية نحو إنجازات ثورية أشد عمقًا وأوسع مدى، لبلوغ أماني الشعب العربي القومية.

إن تلاحم الجماهير الشعبية بأحزابها السياسية وفئاتها العفوية في صباح الرابع عشر من تموز مع ثورة القوات المسلحة لم يكن عاطفيًا أو وليد الحدث، وإنما جاء وتبلور نتيجة وعي وطني وقومي مسبق، فثورة 14 تموز لم تكن حدثًا قوميًا أو طارئًا أو منقطعة الجذور عن نضالات الشعب العراقي، وإنما كانت جزءًا عضويًا من الحركة الوطنية والقومية والنهضة العربية الشاملة. لقد كان للتحولات التي أحدثتها الثورة، وفي مقدمتها التحرر السياسي من النفوذ الاستعماري الممثل بالنظام الملكي وانسحاب العراق من حلف بغداد المركزي والخروج من منطقة الإسترليني وإعلان سياسة الحياد الإيجابي، وإصدار قانون رقم 80 والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في العراق، الأثر الواضح في طبيعة العلاقة بين القوى السياسية بعد الثورة وفي القوى السياسية نفسها. كانت القوى السياسية إبان المرحلة التي سبقت قيام ثورة 14 تموز، قد أدت دورًا أساسيًا ضد النظام الملكي القائم بهدف تحقيق الاستقلال السياسي. وأن التحالفات الثورية، هي في الأصل تحالفات الطلائع التقدمية الممثلة لقوى الشعب العاملة، فمن الصعب جدًا التوصل إلى تحالف طبقي لذا فإن التحالف الطبقي هو بأخذ صيغته عن طريق الأحزاب التقدمية[2]. ومن خلال هذا المنظور تشكلت قبل قيام الثورة جبهة الاتحاد الوطني وذلك في شباط/ فبراير 1957 من أربعة أحزاب هي الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، والاستقلال العراقي وحزب البعث والحزب الشيوعي وبعض المستقلين وعند قيام الثورة استطاعت الجبهة أن تحافظ على وحدة صفوفها وأن تثبت أركان الجمهورية، وتدفع الأخطار

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 168، 169.

(2) عزيز السيد جاسم، موضوعات الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاق العمل الوطني في ميزان التجربة، بغداد، مكتبة النهضة، 1972، ص 171.

عنها سواء من الداخل أو الخارج[1]. إلا أن الخلافات التي كانت طفيفة في البداية استفحلت عندما اشتد الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وقد قيم هذا الخلاف بين قائدي الثورة أحد أقطاب الحركة الوطنية محمد صديق شنشل في اليوم الرابع عشرة للثورة موضحًا أن الخلاف بين نصف مجنون ونصف عاقل. وأن العراق وثورته سيدفعان ثمن ذلك[2]. وفي خضم الصراع بين عبد الكريم قاسم أو بين الشيوعيين والقوميين تلكأ الزعيم عبد الكريم قاسم في التصديق على الاتفاق الذي وقعه نائبه عبد السلام عارف مع الحكومة العربية المتحدة في 19 تموز/ يوليو 1958.

وكان الشيوعيون يشكلون كتلة متماسكة ضمن الجبهة الوطنية أمّا الكتل الأخرى فقد ضمت البعثيين وفئات أخرى ليست متماسكة تماسكًا حزبيًّا متراصًّا، إضافة إلى عدم اتفاق هؤلاء في الأهداف. فحزب البعث يريد الدخول في وحدة مع عبد الناصر وفئة أخرى تريد التريث في إقامة الوحدة حيث تفضِّل الاتحاد غلى الوحدة، ونعني بها الحزب الوطني الديمقراطي، وثالثة تريد المحافظة على الاستقلال التام مع توثيق العلاقات الاقتصادية الأخوية مع البلاد العربية. أمّا القوميات الأخرى غير العربية وعلى رأسها العراقيون الأكراد، فكانوا يتخوفون من فكرة الوحدة، لكي لا تتناقص نسبتهم إزاء أكثرية عربية متزايدة، أما الشيوعيون فإنهم يرفضون الوحدة أصلًا، ويدعون أيضًا إلى الاتحاد. وكانت قضية الوحدة هي الباب الذي ولج الخلاف ما بين أركان النظام الجديد. حيث برز التيار الوطني الإقليمي الذي يتزعمه عبد الكريم قاسم، والتيار القومي الذي يتزعمه عبد السلام عارف، وبجانب هذين التيارين. كان هناك التيار الأممي الشيوعي[3].

وقد أدى ازدياد الخلاف إلى انقسام الرأي العام العراقي إلى كتلتين متصارعتين هما «الكتلة الإقليمية» التي رفعت شعار الجمهورية العراقية ودعت إلى الاتحاد الفدرالي، والصداقة مع الاتحاد السوفياتي، وكان في طليعة تلك الكتلة الحزب الشيوعي العراقي، أما الكتلة الثانية فهي الكتلة القومية التي تدعو إلى الوحدة والانضمام الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة. وكان يمثل هذه الكتلة القوى القومية في مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين

(1) قحطان أحمد سليمان، «السياسة الخارجية العراقية في 14 تموز 1958 إلى ثورة 14 رمضان 1963»، بغداد 1978، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص 58.

(2) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق 1921 - 1958، سلسلة دراسات بغداد، منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978، ص 261، 262.

(3) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958 - 1966، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 116.

العرب. وهكذا فقد استمر الصراع واتسعت فجواته وكان هدف الشيوعيين الأول في تلك المرحلة هو إبعاد عبد السلام عارف عن الساحة السياسية والتعجيل بسقوطه. وكان حلول شهر أيلول/ سبتمبر قاتمًا بالسواد على وضع القوى القومية. وكذلك على مركز الشريك الأول لثورة 14 تموز عبد السلام عارف. وذلك عند صدور قرار أعفي بموجبه عبد السلام عارف من منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة. وفي 30 أيلول/ سبتمبر صدر قرار آخر أعفى عبد السلام عارف من جميع مناصبه وعين سفيرًا للعراق في بون. وزاد الشيوعيون من جانبهم تأجيج الموقف والركوب على موجة تدعو إلى إبعاد الوزراء القوميين عن السلطة مشككين بإخلاصهم للثورة، حيث أهابوا بعبد الكريم قاسم للاعتماد على حزبهم والحزب الوطني الديمقراطي لحماية الثورة، ونظم الشيوعيون التظاهرات في بغداد والمدن العراقية الأخرى وهم يهتفون «خمسة بالشهر ماتوا البعثية» وضرورة محاربة وقمع القوى القومية.

أما عبد الكريم قاسم فقد اتخذ عددًا من الإجراءات التي يستشف منها إضفاء طابع الشرعية على نشاط الحزب الشيوعي كإعادة الاعتبار لقادة الحزب الشيوعي الذين أعدموا في شباط/ فبراير 1949 (فهد ومجموعته) كما تم منح الحزب الشيوعي إجازة صحيفة «اتحاد الشعب» وفي 25 كانون الثاني/ يناير 1959 صدر العدد الأول.

في 5 شباط/ فبراير 1959 بعد تقديم الوزراء القوميين استقالتهم مما أدى إلى انفراد عبد الكريم قاسم في السلطة العليا وهيمنة الشيوعيين على الساحة السياسية، وما زاد الطين بلة منبر المحكمة العسكرية العليا الخاصة واستغلال الشيوعيين لأجواء المحكمة، والتي كانت مشجعة لممارساتها، ومن جهة أخرى خرج الشيوعيون في مظاهرات تطالب بإعدام رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف. وكان شعارهم في ذلك الوقت وهو موجّه إلى عبد الكريم قاسم قولهم له «لا تكول ما عندي وقت.. اعدم.. اعدم»[1].

وفي 3 أيلول/ سبتمبر 1958 أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي «جناح عامر عبد الله» بيانًا أدان فيه دعاة الوحدة، حيث أشار إلى تخوف وقلق الشعب العراقي من الوحدة. ودعا البيان إلى الاحتراز من الدعوة إلى انضمام العراق إلى العربية المتحدة، وأهاب بالشعب العراقي بعربه وأكراده وقومياته الأخرى بمحاربة دعاة هذا الهدف، وكانت كل المزاعم التي أوردها البيان تهدف إلى تسفيه شعار الوحدة للحيلولة دون التقارب مع العربية المتحدة، وكانت دعوة الشيوعيين هذه بمثابة صبّ الزيت على النار، ممّا أدى إلى إشعال الفتيل بين الفئات

(1) سعد مهدي شلاش، مصدر سابق، ص 121، 122.

القومية والقوى الإقليمية[1]. وفي سياق ما تقدم فقد صعَّد الحزب الشيوعي حملته ضد الوحدة وأوضح عامر عبد الله في محاضرة ألقاها في جمعية الخريجين أفكار الحزب المعادية للوحدة، وكانت تلك الأفكار تصب بهدف واحد، هو محاربة الأفكار الوحدوية والوحدة كهدف، إذ شدد في محاضرته على عدم جدوى الحديث عن الوحدة في الوقت الحاضر[2].

ويشير عزيز الحاج في «ذاكرة النخيل» عن تلك الفترة «وجدت بغداد عند عودتي في هرج ومرج فقد أطلقت الأحزاب والحريات دفعة واحدة، وتركت الحرية للناس حتى نصبوا أنفسهم جلادين لكل أبطال العهد الذي سموه العهد البائد، والدعايات لهذا وذاك وعلى هذا، وذاك، دعايات سرعان ما تتضخم فتؤول إلى قتل هذا أو رفع ذاك إلى قمة المجد. أما الأحزاب فقد أخذ كل منها يروج لبضاعته، ويعد نفسه في المقدمة، فالشيوعيون كان شعارهم: لولا فهد لما كان عبد الكريم قاسم، ويتباهون على بقية الأحزاب بما تحمّلوا من اضطهاد وتعذيب، وبما قدموا من ضحايا وعلى رأسهم فهد (العظيم) وسرعان ما حاول القوميون، وحزب الاستقلال وحزب البعث غير المعلن أن يوقفوا طوفان الدعوة الشيوعية فاصطدموا بالشيوعيين اصطدامًا مباشرًا، وكان العداء على أشده»[3].

«والواقع أن الحركة الوطنية انقسمت إلى معسكرين يستقطبها عبد السلام عارف بشعار «الوحدة الفورية» مع العربية المتحدة وجبهة القوى القومية الشعبية العسكرية. يقابلهم معسكر عبد الكريم قاسم ومعه الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون «انقسموا بعدئذ» والحركة الكردية، وكانوا ضد الوحدة الفورية، ومع عبد الكريم قاسم الذي ركّز همه على بعث التوازن بين القوى السياسية وضرب بعضها البعض، لغرض تثبيت سلطته وتحويل الثورة إلى ديكتاتورية عسكرية فردية ذات نزعة فطرية ضيقة»[4].

ويذكر عزيز الحاج في تقييمه لتلك المرحلة، «وعندما نعود إلى تلك الفترة الساخنة والجنونية من تاريخ العراق الحديث فلا يمكن إلا أن نُدهش لمستوى عدم النضج العام، والمواقف والمنطلقات العاطفية لدى الجميع، ورفض الحوار الودي والتنازلات المتبادلة لصالح تعزيز الثورة وتحقيق أهدافها الوطنية والقومية. وقد خرج الشيوعيون عن طورهم، واجتاحهم الغرور، واقترفوا تجاوزات فظة، أما عبد السلام عارف فإنه بتصرفاته الرعناء، وتلاعبه بالشعارات

(1) القيادة القومية، مدرسة الإعداد الحزبي، لجنة تاريخ الحزب، الملف رقم 22.
(2) عامر عبد الله، **الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية**، بغداد، مكتبة الثورة، 1959.
(3) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 169.
(4) عزيز الحاج، المصدر نفسه ص 169.

الوحدوية، فقد فجر الموقف تفجيرًا منذ اليوم الأول. واحتدمت المطامح والمنافسات الشخصية بين كبار ضباط الثورة، وكان كل منهم يعتبر نفسه أحق بالمنصب الكبير، وتجاهل كل من قاسم وعارف اتفاق اللجنة العليا للحركة العسكرية قبل الثورة على تأسيس مجلس قيادة الثورة، وسعى كل منهما لاحتكار السلطة له ولأنصاره، حتى أزيح عارف وتسلط قاسم، ورغم الموقف المشرف للقيادة الناصرية في دعم ثورة العراق ووضع الإمكانات لحمايتها من العدوان الخارجي، فإنها انجرّت إلى مواقع الزلل والتسرع تحت تأثير تصرفات الصراع الحاد والمرتجل حول شعارَي الوحدة الثورية أو الاتحاد الفدرالي، فقد كان المطلوب تعزيز وتقوية أواصر الثورتين على أبعد الحدود وأيسر المتدرج والهادئ والمدروس نحو أفضل الصيغ الوحدوية الممكنة في تلك المرحلة. وقد أدت المواقف المتسرعة إلى الصراع الانفصالي فالقطيعة بين الثورتين، ممّا خدم القوى الرجعية والاستعمارية والكيان الصهيوني. فقد تأكد لاحقًا أنه لم يكن لعبد السلام عارف أي إخلاص حقيقي لهدف الوحدة بدليل انقضاضه عليه وعلى القوى الوحدوية الحقيقية بعد إسقاط عبد الكريم قاسم ببضعة أشهر».

«إن الأخطار المشتركة للأحزاب والقوى السياسية الوطنية مع اختلاف في درجة المسؤولية وفداحة الخطأ» قد خدمت أعداء العراق والأمة العربية وهيأت الظروف والأجواء المناسبة لانحراف قاسم وقيام الديكتاتورية العسكرية الفردية.

وكان قاسم برغم شجاعته ونزاهته الشخصية والوطنية يحمل منذ البداية بذور الانحراف السياسي معه بحكم مزاجه المتقلب ونزعته الفردية ومحدوديته السياسية. وبدلًا من أن تتحول أحزاب الثورة إلى حصن يقيها ويقيه من الانزلاق فإن أخطاء تلك الأحزاب وصراعاتها الجنونية قد شجعته على سلوك طريق الانفراد بالسلطة[1].

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 170.

## أحداث الموصل في 8 آذار 1959

### البداية:

أعلنت لجنة أنصار السلم إقامة مهرجان كبير في مدينة الموصل يوم 8 آذار/ مارس 1959، وبدأ الشيوعيون وأنصار السلام ومؤيدون آخرون للحكومة يتدفقون إلى الموصل يوم الخامس من آذار/ مارس آتين من أجزاء مختلفة من العراق ووصل هؤلاء بكل أنواع وسائل النقل، وفي منتصف صباح اليوم الثاني أي 7 آذار/ مارس غادر أنصار السلم الموصل ولكن الشيوعيين تخلفوا بمن فيهم حمزة سلمان الجبوري عضو اللجنة المركزية، وكامل قازانجي زعيم أنصار السلام وملازم المدفعية السابق مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية، عند فجر الثامن من آذار أعلن بيان أُذيع في الساعة السابعة صباحًا من راديو الموصل يشير بأن قاسم خان ثورة 14 تموز وأخوته الضباط الأحرار وحمل البيان اسم العقيد عبد الوهاب الشواف القائد في الموصل.

وحوالي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي قامت أربع طائرات من سلاح الجو العراقي الذي كان منذ 14 تموز/ يوليو تحت قيادة عقيد الجو الركن (الشيوعي) جلال الأوقاتي بقصف مقر قيادة اللواء الخامس.

وعندما جرح الشواف جرحًا خفيفًا فإنه سارع إلى المستشفى، ولكن الجنود من فوج الهندسة وحسب رواية الشيوعيين اكتشفوه وقام أحدهم بطعنه بخنجره رماه أرضًا وعندها اختطف رشاشه وأطلق عدة طلقات عليه فخمد أنفاسه وهناك روايات عديدة في مقتله، وعثر أيضًا على زعيم أنصار السلم كامل قازانجي ميتًا[1].

ويقول مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية في الموصل آنذاك أمام لجنة تحقيق في عام 1963: «ازداد قتال الشوارع مدة ساعة بعد أخرى، كما يحصل عادة في مثل هذه الظروف

(1) حنا بطاطو، ج 2، مصدر سابق، ص 195.

عند تلاشي السلطة والانضباط».

ويشير أيضًا: «وخلال وجودي في مركز الشرطة حصلت في المدينة أحداث مؤسفة جدًا، إذ كانت هناك تهجمات على حياة الأشخاص بدافع الكراهية الشخصية أو انطلاقًا من رغبة بالتآمر» وسيطر العنف ثلاثة أيام أخرى وكان (المتآمرون) يقصد القوميون، ويُشنقون على أعمدة الكهرباء أو يُسحلون في الشوارع، وفي الموصل نفسها لم يتمكن القائد الجديد حسن عبود وهو شيوعي من سحب الوحدات العسكرية، فبحلول ليل 9 آذار/ مارس كانت مناطق الموصل قد أصبحت تحت سلطة الشيوعيين وأصبح مخفر الشرطة مقرًا لقيادتهم «محكمة الشعب» الذي كان يرأسها الشيوعي عبد الرحمن القصاب والتي سميت فيما بعد «المحكمة القصابية» واختلفت الروايات في عدد الضحايا في تلك الأيام ووصلت بعض التقريرات إلى 5000 ضحية وهناك من يقول أن عدد الضحايا كان في حدود المئات[1].

وفي رواية أخرى عن أحداث الموصل يذكر شوكت خزندار في كتابه «سفر ومحطات الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل» يقول: «قطار السلام في آذار عام 1959، كان لدى قيادة الحزب الشيوعي معلومات مؤكَّدة حول تحركات مشبوهة في الموصل تشمل أطرافًا عديدة من البعثيين وجهات قومية ومجموعات من الرجعيين أصحاب المصالح المتضررة بفعل ثورة 14 تموز، وبدعم وتشجيع من مصر، وكان يتردد أمر حامية الموصل (عبد الوهاب الشواف) وكان لدى الحزب معلومات وافية حول احتمال تمرد عسكري أو محاولة انقلابية، تنطلق من الموصل ضد الثورة وإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم.

قرر الحزب القيام «يقصد الحزب الشيوعي» بمهرجان وبفعاليات جماهيرية واسعة في مدينة الموصل لحركة أنصار السلم. وصدرت الأوامر والتوجيهات إلى النقابات العمالية بتشكيل وفود عمالية وجماهيرية والتوجه إلى الموصل للمساهمة في المهرجان، وبما أني كنت في الهيئة الإدارية للنقابة وجب عليَّ المشاركة والذهاب إلى الموصل. ذهبنا بقطار السلام وكنت في استقبال الوفود من بغداد إلى المدينة وجدنا كافة المحلات التجارية والدكاكين والمطاعم والمخابز مغلقة كأنها مدينة أشباح.

في المساء عادت الوفود إلى بغداد وبعد يوم 8 آذار/ مارس فجَّر الشواف حركته الانقلابية وحدث ما حدث.. القتلى والجرحى.

(1) حنا بطاطو، ج 2، المصدر نفسه، ص 200.

نسمع كغيرنا عن المذابح والقتلى من خلال الصحف والمجلات والمحاكم القضائية.. لقد أخطأت قيادة الحزب الشيوعي خطأ فادحًا، ولم تكن بمستوى المسؤولية أولًا في إقامة المهرجان ومن ثم الانجرار للقيام بأعمال انتقامية، وكان الرفيق حمزة سلمان والرفيق قائد المقاومة الشعبية مهدي حميد مزوَّدين بأوامر وتوجيهات حزبية صارمة من قبل المكتب السياسي في توجيه أقسى الضربات الموجعة للانقلابيين والرجعيين، وليس صحيحًا أن العمليات كانت تلقائية كما قيل، وأعضاء المكتب السياسي حاولوا التنصل من قرارهم وكان في المقدمة (سلام عادل) ودفع الحزب وأنصاره ثمنًا باهظًا نتيجة تلك الأعمال المشهورة في الموصل»[1].

## حوادث كركوك تموز 1959:

لا شيء آذى الشيوعيين بقدر ما فعلت أحداث كركوك الدموية في 14-16 تموز/ يوليو 1959، وكان للشيوعيين دور بارز وناشط في انفجار الأحداث، ولكن كأكراد لا كشيوعيين، ولم تكن الأهداف التي سعى إليها هؤلاء إلى تحقيقها أهدافًا شيوعية، بل كردية وكانت شيوعيتهم في معظم الحالات شيوعية سطحية.

تحتل مدينة كركوك أهمية خاصة بين مدن العراق الكبرى فهي مدينة تتعايش فيها منذ أقدم العصور قوميات متعددة من عرب وكرد وتركمان، وغيرهم.

## حيثيات الموضوع:

يشير تقرير مدير الشرطة محمد عزيز رفعت جاء فيه «إن هناك إشاعات استعمارية في كركوك تبعث على التفرقة بين القوميات الموجودة، وقد أدت زيارة الملا مصطفى البارزاني المدينة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1958 إلى زيادة حدة التوتر بعد أن خرج الشيوعيون والبارتيون لاستقباله، ووقع صِدامٌ بين الكرد والتركمان خلال اليومين التي قضاها الملا مصطفى، وكانت لجنة التعاون الوطني قد ضمت ممثلين عن الأكراد وهم كل من: مكرم الطالباني وممثل عن التركمان وهو محمد الحاج عزت وغيرهم. وقد أصدرت اللجنة بيانًا تدعو فيه إلى المحبة والإلفة بين أبناء كركوك والعمل على حماية الجمهورية والدفاع عنها... إلخ»[2].

---

(1) شوكت الخزندار، سفر ومحطات الحزب الشيوعي العراقي - رؤية من الداخل، دار الكنوز، بيروت، ط 1، 2005، ص 36.

(2) القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، لجنة كتاب التاريخ، الحزب، الملف 22، 13، القضية الكردية.

ويقول تقرير مدير الشرطة: «كانت لجنة أنصار السلام في كركوك قد حددت مساء يوم 14 تموز في الذكرى الأولى لقيام الثورة احتفالًا في المناسبة على أن تخرج مظاهرة في مساء يوم 14 تموز. وخلال توجه التظاهرة التي انطلقت في طريقها إلى جهة القلعة واجهت تظاهرة تركمانية تركب سيارات الجيش وتقدمت المسيرة وخلال دخولها شارع الاستقلال رأيت طابورًا مؤلفًا من 60 جنديًا يحملون الحبال ويسيرون في الاتجاه المعاكس وبناءً على أوامر وصلت المسيرة المتقدمة إلى الأمام باتجاه مقهى 14 تموز الذي يتردد التركمان عليه سمعت أصوات طلقات نارية ولم يكن ممكنًا تحديد هوية مطلق النار، ولكن المتظاهرين هوجموا وتبع ذلك شجار سرعان ما تطور إلى إطلاق الجنود ورجال الشعب والمقاومة الشعبية وقتل عشرون تركمانيًا سُحلت جثثهم بالشوارع وكانت هذه الأعمال كلها رد فعل الجنود ورجال المقاومة الشعبية فقد هاجم رجال المقاومة على مركز شرطة قاسم إمام، واستولوا على الأسلحة الموجودة فيه، وتشير المعلومات أن قطعات من الفرقة الثانية من الأكراد تعاطفت مع العناصر التي أثارت عملية الشغب. وإن أحداثًا وقعت أيضًا في بعض مناطق أخرى، إذ وقعت مصادمات دموية في المسيب والديوانية والحي وغيرها من مدن العراق.

إن أحداث اليومين التاليين 15-16 تموز/ يوليو في كركوك تؤكد دور اتحاد الشبيبة الديمقراطي والمقاومة الشعبية والجمعيات الفلاحية وعدد من العسكريين في ممارسة القتل وأعمال النهب والسلب.

بقيت كركوك يوم 15 تموز/ يوليو بيد الغوغاء والأكراد والمقاومة الشعبية طوال اليوم، وحاول الأكراد مهاجمة التركمان في القلعة، وكان بإسنادهم القطعات المنشقة من الفرقة الثانية ويوم 16 تموز وصلت التعزيزات الحكومية، وصدرت الأوامر إلى قطعات الفرقة الثانية بالتوجه إلى ثكناتهم وقد استمرت الاشتباكات وأعمال العنف والإرهاب حتى يوم 16 تموز مما أدى إلى زيادة الموقف تعقيدًا فجرائم القتل والترويع فيها ارتكبت ببشاعة وقوة تدلان على أن غاية مرتكبيها لم تكن إرهاق أرواح فحسب، بل التمثيل والتشييع بالضحايا وأن جرائم القتل جميعها كانت نتيجة التمثيل والتشنيع بالضحايا، وإن جرائم القتل السحل والتمثيل وتعليق الجثث على الأشجار وعلى أعمدة الكهرباء كان التمثيل بالجثث فيها أبشع ما يكون ولم يمكن تميز أصحابها نهائيًا إضافة إلى أن بعض الحوادث كانت السحل بالمواطنين وهم أحياء، لقد انتحل أعضاء الجبهة الوطنية وهم المتهمون في القضية اسم القيادة[1].

---

(1) تاريخ الوزارات العراقية، في العهد الجمهوري، ج 3، 13 تموز/ يوليو 1958-1959، نوري عبد الحميد العاني، الطبعة الأولى، 2001، بيت الحكمة، بغداد، ص 21، 22.

في خريف 1959 اكتسحت الحزب موجة انبعاث، وعاد تأييده يتسع بعد أن كان قد أخذ يضيق وعادت راياته ولافتاته إلى الظهور، وشمخ منظموه من جديد وانتعشت جماهيره، وذلك بعد المحاولة التي قام بها حزب البعث العربي الاشتراكي لاغتيال عبد الكريم قاسم التي جرت يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1959 في شارع الرشيد، ولكن المحاولة أصابت عبد الكريم قاسم بجروح طفيفة، وكانت إحدى النتائج الجانبية للاعتداء على حياة قاسم هي في وضع القيادة الشيوعية لخطة الطوارئ عمّمت على أجهزة الحزب. وفي أول كانون الثاني/ يناير 1960 أصدر قاسم (قانون الجمعيات) الذي سمح رسميًا بالعودة إلى الحياة الحزبية في العراق[1].

يوم 9 كانون الثاني/ يناير 1960 قابل وفد من الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي وزير الداخلية وقدموا له أعلام التأسيس لميثاق وطني والنظام الداخلي «بعد صدور قانون الجمعيات» وأربعة أحزاب أخرى هي:

1- الحزب الوطني الديمقراطي الموحد لكردستان العراق (البارتي).

2- وحزبان شيوعيان ترأس أحدهما زكي خيري والآخر داود الصايغ.

3- الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة محمد حديد (لأن كامل الجادرجي قد اعتزل العمل السياسي آنذاك) وأرفق الحزب الشيوعي مع الطلب برنامج الحزب ونظامه الداخلي إلّا أن قرار المنع جاء موقعًا من قبل مدير الأمن العام عبد المجيد جليل ورد فيه: «بالنظر لما ذكرنا أعلاه والمعلومات المسجلة إزاء أسماء المرشحين المؤسسين المرفقة طيًّا؛ فإننا لا نؤيد منح هذه الزمرة إجازة تأسيس الحزب الشيوعي يرجى التفضل بالاطلاع»[2].

وبعد أن رفضت وزارة الداخلية اعتراض الحزب أخذت الصحف تنشر فتاوى علماء الدين في كربلاء والنجف بين 16 شباط/ فبراير و22 آذار،/ مارس ونيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو التي نصّت على: أن الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين.

## الحزب الشيوعي في 8 شباط 1963:

منذ اللحظات الأولى في صباح يوم الجمعة المصادف 8 شباط/ فبراير 1963 لإذاعة البيان

(1) حنا بطاطو، ج 3، مصدر سابق، ص 249.
(2) تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، مصدر سابق، ص 52، 54.

الأول ضد عبد الكريم قاسم الذي قام بالثورة حزب البعث العربي الاشتراكي واستلام السلطة، وقف الحزب الشيوعي موقف العداء والرافض لأي تغيير وأصدر الحزب الشيوعي بيانًا يحثّ فيه الجماهير للتوجه إلى مراكز الشرطة والاستيلاء على الأسلحة وتوزيعها على المواطنين من أجل دحر من أسماهم العملاء والرجعيين والحفاظ على الجمهورية العراقية، واعتبرهم خونة عملاء للاستعمار والإمبريالية.

وقد حدثت مشاكل دموية وصراعات ومقاومة في مناطق كثيرة من بغداد وبخاصة في الكاظمية والشواكة والثورة وغيرها من المدن الأخرى لمقاومة الثورة وعدم اتساع المجال لها بالانتصار.. وفي اليوم الثاني للثورة استسلم عبد الكريم قاسم لقيادة الحركة وتمت محاكمته بشكل سريع جدًّا في مقر الإذاعة والتلفزيون وتمت إجراءات إعدامه رميًا بالرصاص مع عدد من الضباط الموالين له أمثال فاضل المهداوي ووصفي طاهر، وبعض المحسوبين على عبد الكريم قاسم المنتمين للحزب الشيوعي. وفي الأيام الأولى للثورة ألقي القبض على السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي حسين أحمد الراضي الملقب (سلام عادل) وأودع السجن وقد حقق معه، وقد أعلن عن وفاته في السجن كما تم إعدام آخرين من قادة الحزب الشيوعي العراقي (أعضاء المكتب السياسي) محمد حسين أبو العيس وحسين عوينة وغيرهم من الذين حملوا السلاح بوجه الثورة.

وحاول الشيوعيون إعادة اعتبارهم وتجديد روحيتهم وقام بعض العسكريين من رتب صغيرة وعددهم بحدود مائة وخمسين إلى مئتين ممن يؤيدون الحزب الشيوعي أو منتمين ضمن صفوفه بالسيطرة على معسكر الرشيد وذلك بداية تموز وقد استطاع هؤلاء القبض على كل من حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية والمقدم منذر الونداوي قائد الحرس القومي خلال ذهابهم إلى المعسكر لغرض التفاوض مع المتمردين الذين كان يرأسهم الشيوعي (حسن سريع) الملقب أبو سلام.

وقد تمت السيطرة على المعسكر وأعدم أبو سلام مع أعضاء من المكتب العسكري جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي الذين كان لهم دور في تحريض الجنود وعملية الاستيلاء على المعسكر، وبهذا فقد كان للحزب الشيوعي العراقي دوره خلال سلطة حزب البعث عام 1963 وهو دور المعادي والمحرض ضدها والعمل باستمرار بعدم التعاون مع السلطة وقد تم اعتقال العديد من الشيوعيين وهروب أعداد كبيرة من قاداتهم وكوادرهم الحزبية خارج العراق.

## الحزب الشيوعي ونظام عبد السلام عارف 1964:

بعد سيطرة عبد السلام محمد عارف في 18 تشرين 1963 واستلامه السلطة بعد إزاحته نظام البعث بالتعاون مع بعض الضباط الذين كانوا محسوبين على البعث سابقًا فإن الموقف الجديد الذي اتخذته سلطة عبد السلام عارف تجاه الشيوعيين يتميز بنوع من تخفيف الإجراءات وقد عاد في تلك الفترة عدد من القادة والشيوعيين إلى العراق عن طريق الشمال عندما كانوا هاربين خارج العراق أيام حكم البعث في 1963.

وقد عاد بشكل سري عامر عبد الله وكذلك بهاء الدين نوري وآخرون. وقد حاول هؤلاء بالعمل على إعادة التنظيم وبناء خلايا شيوعية جديدة، ثم إعادة إصدار جريدة الحزب الشيوعي «طريق الشعب».

## المؤتمر الثاني للحزب (الكونفرنس):

عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي عام 1956، وقد انتقد المؤتمر كراس الصهيوني الذي تبناه الحزب عام 1948 بعنوان «ضوء على القضية الفلسطينية» الذي حاول تسويغ قيام الكيان الصهيوني وتزينه واعتباره قوة تقدمية هامة والطعن بحق الشعب الفلسطيني العربي.

ولكن الانتقاد جاء عابرًا وهزيلًا وليس بحجم ومستوى هذا الخطأ التاريخي الفادح، ولا أعتقد أن أي حزب شيوعي عربي آخر قد تبنى في تاريخ مثل هذه الوثيقة المسمومة والصارخة وحتى (فهد) في سجنه أبدى استغرابه لبعض ما ورد فيه، ولكن الاعتبارات الأممية إياها سربت تلك التقديرات الصهيونية إلى سياسة الحزب الرسمية وقد سارعت جماعة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أبعاد الأشواط في هذا النهج وفي هذه التقاليد فهي لا تترك مناسبة إلّا وتسفّه فيها الدعوة إلى الاستقلالية للأحزاب الشيوعية وتعتبرها خيانة للتضامن الأممي ولا تتردد عن غمز ولمز قيادات شيوعية أخرى في أوروبا (لا سيما الإيطالية والإسبانية) لكونها تصر على نهج الاستقلالية وتبشّر له[1].

## خط آب 1964:

كشف التغير الجديد عن نفسه أول ما فعل في حزيران، ولكنه وجد تعبيره في الجلسة الشاملة

(1) عزيز الحاج، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958-1967، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1994، ص 16، 17.

التي عقدتها اللجنة المركزية في آب والشامل بأن الثورة المصرية انتقلت إلى مرحلة جديدة هي مرحلة التحولات الاجتماعية الهامة التي نقلت الجمهورية العربية المتحدة إلى طريق التطور اللارأسمالي وباتجاه الاشتراكية الخاصة. وذهب خط آب/ أغسطس أبعد من هذا، وجاء في كلمات وردت في تصميم داخلي لاحق أصدره الجناح اليساري للحزب «بأنه تصدر التعاون مع القاهرة الذي بقي في الواقع تعاونًا من جانب واحد إذ إن القاهرة، رفضت بازدراء كل نداءاتنا الحارة على أساس أنها مفتاح تطور ثوري لاحق في العراق. وبهذا فإنه أخضع السياسة العملية للحزب لإرادة القاهرة وأنصارها في بغداد». وكان لإعادة تحديد موقف الحزب تجاه عبد الناصر أن يولد بالضرورة إعادة تحديد موقفه تجاه الحركة القومية العربية، وجاء فيه «اتخذنا نحن الشيوعيون في الماضي مواقف انعزالية تجاه حاملي شعار الوحدة العربية. وكانت المعادلة التي طرحناها بعد ثورة تموز خاطئة وكان علينا أن لا نرفع أصواتنا بدعوة متناقضة مع الدعوة إلى الوحدة»[1].

## موقف الحزب الشيوعي العراقي أثناء حكم عبد الرحمن عارف عام 1966:

منذ انتخاب عبد الرحمن عارف رئيسًا للجمهورية بعد وفاة شقيقه الرئيس عبد السلام عارف في نيسان/ أبريل 1966، وحتى حرب حزيران/ يونيو 1967. كان الحزب الشيوعي العراقي يعارض النظام الحاكم بشكل متزايد، وشكل الحزب في أيام رئاسة عبد الرحمن البزاز للحكومة وحدة (صدام) مدنية هي (قسم الحسين) التي يأمل باستخدامها كقوة إسناد إذا ما سنحت الفرصة أمام المكتب العسكري للحزب بقيام انقلاب ضد النظام، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي عبر في 3 آب/ أغسطس 1966، بعد زيارة قام بها البزاز إلى موسكو، عن تقديره العميق لسياسة عدم الانحياز التي يسير فيها ووافق على الخطوط الإيجابية التي اتخذها لوضع حد للحرب الكردية، فإن الحزب الشيوعي لم يغير موقفه ولا هو فعل ذلك بعد دعوة ناجي طالب إلى تسلم السلطة ولا هو تخلى عن إعلان نيته في تحرير الشعب من استبداد الدكتاتورية الرجعية العسكرية، ففي اجتماع 4 شباط/ فبراير 1967 الشامل قررت اللجنة المركزية تشكيل وحدات صغيرة متحركة وثانية مسلحة في الريف وفي بلدان مختلفة للقيام بشن حرب أنصار محدودة وتصفية أكثر قادة الشرطة وحشية[2].

ويذكر سعد شلاش «ومن جانب آخر فقد أحدث التزامن ما بين قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والقرارات الاشتراكية موقفًا جديدًا في الحزب الشيوعي العراقي خلال عام 1964.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 350، 351.
(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، مصدر سابق، ص 382، 383.

وكان خط حزيران/ آب الذي يمثل جناحًا جديدًا للشيوعيين قد أظهر تقييمًا جديدًا للناصرية، وتضمن هذا الخط بشكل أو آخر التخلي عن سياسة الاستيلاء على السلطة في ما إذا كان ممكنًا للعراق أن يتطور على أساس ظاهرة التطور الاشتراكي كمحتوى تقدمي للوحدة العربية. وأعلنت منشورات الحزب الشيوعي موقفًا جديدًا من الاتحاد الاشتراكي العربي يقوم على التسلل إلى الاتحاد على مستوى جماهيري للنضال الإيديولوجي من داخله باتجاه الاشتراكية، مما دفع القاعدة الشيوعية التي استنكرت الخط إلى وصفه بالتوجه نحو جماعة حاكمة أيديها ملطخة بدماء الحزب والشعب ولاتجاه لتذويب التنظيم الشيوعي في الاتحاد الاشتراكي العارفي. ومن جهة أخرى بدأت صحف الشيوعيين وبياناتهم تتودد إلى الحكم العارفي، ورحب الحزب الشيوعي بإيقاف القتال في الشمال وأيد قيام الاتحاد الاشتراكي، وأصدرت لجنة تنظيم الخارج نشرة داخلية في 20 حزيران/ يونيو 1964 أوضحت فيه أن سياسة الحكم القائم في العراق سياسة وطنية معادية للاستعمار وأنه حكم تقف على رأسه عناصر وطنية قومية معادية للاستعمار، ورحب الحزب الشيوعي بما أسماه بالإجراءات التاريخية المهمة والتي أقدمت على اتخاذها الحكومة العراقية بقرار التأميم»[1].

## المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي (الكونفرنس):

عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثالث في كانون الأول/ ديسمبر 1967 في قرية (دربه سر) قضاء كويستجق محافظة أربيل بحضور (57) من كوادره.

افتتح المؤتمر بكلمة عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية الذي عاد سرًّا إلى العراق عن طريق زاخو.

## أكدت القرارات الناتجة عن المؤتمر:

1- مواصلة النضال ضد الكتلة المنشقة على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، ومحاربة الأفكار والاتجاهات المتعاطفة مع المنشقين، وثم إبدال الشعار «العمل الحاسم والانقلاب العسكري» إلى الانتفاضة الشعبية المسلحة التي تلعب فيها القوات المسلحة بالدور الحاسم لإسقاط النظام كما أعاد المؤتمر تأكيده الوقوف إلى جانب الخط السوفياتي ونبذ الاتجاه

(1) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958 - 1968، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول/ سبتمبر، 2004، ص 186.

الصيني الذي انحازت إليه القيادة المركزية، وفي ختام المؤتمر تم انتخاب قيادة جديدة:

1- عزيز محمد سكرتير أول للجنة المركزية.

2- زكي خيري.

3- باقر إبراهيم الموسوي.

4- عبد الكريم أحمد الداود.

5- عمر علي الشيخ، مرشح المكتب السياسي.

6- ثابت حبيب العاني[1].

## لقاء الحزب الشيوعي العراقي - حزب البعث العربي الاشتراكي:

وقبل قيام البعث بعملية الاستيلاء على السلطة التقى أحمد حسن البكر (أمين سر القيادة القطرية للحزب) مع الدكتور مكرم الطالباني، قال البكر: «يوجد في العراق حزبان ثوريان هما الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، ونطمح بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين حزبينا ولقد استكملنا كافة الإجراءات الضرورية لاستلام السلطة ونريد شراكتكم وتقاسم السلطة، ونأمل تحديد الوزارات التي ترغبون فيها».

كتب مكرم الطالباني في تقريره عن اللقاء إلى قيادة الحزب والعرض الذي تقدم به البكر وكان جواب الحزب الشيوعي: «هناك جبل من التراكمات في العلاقة بين حزبينا، لم يقدِّم حزبكم إلى الآن شيئًا موثقًا حول أعمالكم السابقة والجرائم التي ارتكبت بحقِّنا بوجه خاص والجرائم بحق الحركة الوطنية بوجه عام وكذلك عن ما جرى في 14 رمضان 1963».

وللمرة الثانية التقى البكر مع الطالباني وطرح الموضوع نفسه بإلحاح وكان جواب الحزب الشيوعي «لن نقف ضدكم عند إقدامكم لاستلام السلطة، ننظر صدق نواياكم خلال إجراءاتكم العملية بعد استلام السلطة».

وفي 17 تموز/ يونيو 1968 تمكن الحزب «حزب البعث» من تنفيذ حركته الانقلابية دون إراقة دماء، وفي صبيحة يوم 29 حزيران/ يونيو 1968 اتصل البكر مجددًا بالدكتور

(1) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص 133.

مكرم الطالباني قائلًا:

«غدًا لنا انتفاضة تهدف إلى تطهير الثورة من بعض العملاء الذين تمكنوا من التسلل إلى الثورة»، ويشير شوكت الخزندار في كتابه أيضًا «أنه جرت لقاءات عديدة مع عزيز محمد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وكان ممثل الحزب في هذه اللقاءات عبد الخالق السامرائي»[1].

## استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في ثورة 17 تموز 1968:

لم تمض خمسة سنوات على نكبة الحزب الشيوعي في 8 شباط/ فبراير 1963 حتى عاد حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة من جديد 17 تموز 1968، وصف الحزب الشيوعي ظروف عودته «بادر عدد من كبار الضباط الرجعيين من ذوي الارتباط بالدوائر الإمبريالية وحزب البعث العربي الاشتراكي في انقلاب 17 تموز الذي استكمل في 30 تموز/ يوليو 1968 باستبعاد عدد من الضباط المشاركين معه مما أدى إلى رجحان كفة البعث في السلطة بشكل حاسم، يوم 29 تموز/ يوليو 1968 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعات طارئة صدر عن الاجتماع بيان طالب فيه حكومة البعث بالديمقراطية ومنح الأكراد حكمًا ذاتيًا وإقامة علاقات ودية مع المعسكر الاشتراكي وشاركت ثلاثة أحزاب في التوقيع على المذكرة وهي:

1- الحزب الوطني الديمقراطي.

2- الحزب الشيوعي العراقي.

3- الحركة الاشتراكية العربية. وقدمت المذكرة إلى أحمد حسن البكر (رئيس الجمهورية) وذلك في أيلول 1968 كما طالبته بإقامة الحكم الوطني الديمقراطية الائتلافي كطريق مضمون لتحقيق أهداف الحركة الوطنية في العراق، ومع مرور الوقت تزايدت مشاعر القلق من نوايا الحكام الجدد»[2].

## المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي:

عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الثاني في الفترة ما بين آب - أيلول 1970 في شمال العراق ناحية برزان - افتتح المؤتمر الذي عقده بعد [25] سنة على عقد المؤتمر الوطني

(1) شوكت الخزندار، مصدر سابق، ص 202.
(2) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص 137، 138.

الأول بالمراسيم المعتادة، أشار عزيز محمد (السكرتير الأول للحزب) في كلمته إلى موضوع الحوار مع حزب البعث العربي الاشتراكي والموقف من الجبهة الوطنية المقترحة، فأكد على ضرورة الاستمرار في الحوار ودعا إلى عقد مؤتمر وطني عام لجميع الأحزاب العراقية بما فيها الحزب الحاكم للتوصل إلى صيغة موحدة للجبهة، وأشار إلى أن حزبنا قد بذل مساعيه مع الأحزاب والقوى الوطنية ودخل في حوار مع حزب البعث تنفيذًا لسياسته تجاه الجبهة الوطنية الموحدة وأنه سيواصل الحوار وهذه المساعي مدركًا أن إقامة الجبهة الوطنية هي حصيلة نضال يومي دؤوب بين صفوف الجماهير.

حاول البعث قبل الانقلاب وبعده أن يبني بشكل خاص تحالفًا مع الحزب الشيوعي العراقي وكان ممكنًا له أن يدّعي بأن هذا التحالف يستند إلى الاستراتيجية الجديدة التي أقرها المؤتمر القومي التاسع للحزب في آذار 1968، وقد أفادته هذه الاستراتيجية عمليًا حين استلام السلطة في العام 1968 في تحييد الحزب الشيوعي العراقي وضمان عدم المواجهة معه، كان الحزب الشيوعي العراقي «اللجنة المركزية» مرتبكا بحكم الانشقاق الحاد لجناح «القيادة المركزية» قيادة عزيز الحاج. وقد حاولت قيادة الحزب الشيوعي «اللجنة المركزية» بالضغط على البعث سواء من خلال مشروعه المقدم للحزب في أيلول للجبهة أو من خلال محاولته تكتيل القوى السياسية الأخرى، وتقديم مذكرة سياسية إلى رئيس الجمهورية في الوقت الذي كانت فيه لقاءات مع البعث متواصلة وأثمرت هذه اللقاءات بين حزب البعث والحزب الشيوعي وهي بالأساس استكمالات لعدد من اللقاءات حصلت قبل استلام البعث السلطة في 1968، وكان هناك تعاون رمزي من خلال تعيين عزيز شريف سكرتير حركة أنصار السلم «الشيوعي» في العام 1969 وزيرًا للعدل. تمهيدًا لكسر الجدار الذي كان بين الحزبين الشيوعي والبعث.. وخلال الاتصالات المستمرة أنتجت في 27 تموز 1972 حيث حصل التوقيع على ميثاق «الجبهة الوطنية والقومية» بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وقّع عن الحزب أحمد حسن البكر «بصفته أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث» وعزيز محمد بصفته سكرتير أول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وتم إدخال الحزب الشيوعي في الوزارة الجديدة وقد تم استلام عدة حقائب وزارية[1] وبدأت جهود أخرى لإدخال الحزب الكردي إلى لجان الجبهة، وأصدرت صحيفة «طريق الشعب» إلى أن الجبهة لم تستمر طويلًا فقد أعلن حزب البعث عن وجود شيوعيين داخل الجيش يعملون بشكل سري وهذا مخالف لبنود الجبهة المتّفق عليها مع الحزب الشيوعي ممّا أدى إلى إعدام بعض العسكريين الشيوعيين الذين أرادوا تأسيس خلايا

(1) الأحزاب والحركات القومية، مصدر سابق، ص 395.

شيوعية في الجيش وبعد ذلك انفرط عقد الجبهة، وعاد الحزب الشيوعي العراقي يناضل ضد حزب البعث وسلطته وعاد الحزبان إلى المربع الأول في العلاقات.

## تطور في مواقف الحزب الشيوعي العراقي من القضايا الوطنية والقومية:

أي حزب من الأحزاب أو حركة لا بد عند التأسيس أن تمر بمرحلة النمو الجنيني ثم تكبر وتتوسع وتتطور منذ ولادتها إلى أن تنشأ وتقوى، على سبيل المثال يبدأ الحزب بشخص واحد ثم يتضاعف العدد وتتوسع الرقعة الجغرافية التي بدأ الحزب منها إلى أن تتوسع في مناطق جغرافية واسعة جدًّا لتأخذ مساحات كبيرة تتعدى المنطقة وأحيانًا القطر، إضافة لذلك على صعيد الخلايا التنظيمية أيضًا تبدأ خلية واحدة عند النشأة لتصبح خلايا وفروع وغيرها كما أن الحزب يتطور تدريجيًّا أحيانًا حسب الظروف والأجواء السياسية المحيطة به وأحيانًا الحزب الثوري يتأثر بها، ويؤثر فيها وهنا لا بد من إلقاء الضوء على التطور الذي حصل للحزب الشيوعي منذ التأسيس إلى وقت متقدم من حياته نستعرضها ولو بشكل مختصر جدًّا.

هنالك مواقف متطورة للحزب الشيوعي تجاه بعض الأحداث القطرية والعربية والدولية، اتخذها الحزب انسجامًا مع مواقف الاتحاد السوفياتي والمجموعة الشيوعية الأممية (الكومنترن) والتي كان للحزب الشيوعي مواقف مغايرة وعكس مواقفه الأخيرة أو تطور الموقف مثلما ذكرنا بتطور موقف الاتحاد السوفياتي وفق المصالح التي ينظر إليها الاتحاد السوفياتي وتتبعها الأحزاب الشيوعية العربية دون النظر إلى مصالح أقطارهم العربية مثلًا:

1- من المعروف أن الشيوعيين العرب كانوا في كل الحالات يبادرون إلى رفع الراية التي يرفعها الاتحاد السوفياتي بغض النظر تمامًا عن مصالح أوطانهم؛ بل إن تصور مصالح أوطانهم منفصلة عن مصالح الاتحاد السوفياتي التي هي مصالح الشيوعية في العالم بأسره. وكان تصور غير مقبول فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عندما بدأت الدعوة للتقسيم تسرع الخطى صوب التطبيق العملي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبلوغها ذروتها سنة 1947 فإننا نجد الشيوعيين العرب يظلون على دفاعهم لراياتهم المناهضة لهذه الخطط الصهيونية الاستعمارية في الوقت نفسه شن الحزب الشيوعي هجومًا إعلاميًّا ضاربًا على فكرة التقسيم وتأسيس وطن قومي لليهود، ولم تمر أيام على إدلاء مندوب الاتحاد السوفياتي برأي بلاده المؤيد للتقسيم حتى أخذت المنشورات الإعلامية السوفياتية تتحدث لأول مرة عن الأمة العربية وعندما دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين أصدر الحزب الشيوعي في سوريا

ولبنان بيانًا يصفُ فيه الحرب في الجانب العربي (حرب دينية - عنصرية) كما طالبوا الجيوش العربية أن تنسحب من فلسطين فورًا، ووصف الحزب الشيوعي العراقي الحرب في فلسطين بالحرب الفلسطينية (القذرة) وطالب العرب بالتعاون مع القوى الديمقراطية في إسرائيل لمنع الحرب، ففي شهر كانون الأول 1947 نظّم الحزب الشيوعي العراقي مظاهرات صاخبة ضمت كل أعضائه وأنصاره وطافت المظاهرات في شوارع بغداد معلنة تأييدها لقرار التقسيم ومؤيدة لفكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وفي مقدمة المظاهرة سار عضوان بالحزب الشيوعي العراقي أحدهما مسلم والآخر يهودي وقد تشابك ساعداهما كرمز للصداقة والمعايشة التي يدعو لها ويباركها[1].

2- حصل تطور في التنظيم الحزبي فقد تحرك الحزب للتوغل داخل الجيش لغرض كسبهم إلى الحزب وكان في البداية ثم كسب أفراد من الجنود والمراتب وبعد فترة قصيرة تكاثرت الخلايا ووجدت طريقها إلى لواء الجيش الثاني في كركوك، وبعد انقلاب بكر صدقي شكلت لجنة شيوعية عسكرية خاصة عهدت إليها مسؤولية التمريض داخل الجيش[2].

3- حصل تطور في الحزب من خلال مشاركته في خوض الانتخابات التي جرت عام 1936-1937 للمرة الأولى بوصول اثنين من مؤيدي الحزب الشيوعي هما عبد القادر إسماعيل وعزيز شريف واحتل الاثنان فيما بعد مراكز قيادية في الحركة الشيوعية[3].

4- التغيير والتطور الذي حصل في الحزب الشيوعي العراقي لمواقفه من حركة مايو 1941 التي دعمها الحزب باعتبارها ضد الإمبريالية ونصرًا تحرريًا ومجدت بياناتهم للثورة التي لقنت الاستعمار الإنكليزي مصاصي الدماء (الشعوب) درسًا لا ينسى وظن البعض أن هذا الموقف المؤيد هو بادرة وطنية أصيلة في نفوس الحزب الشيوعي، ففي 22 حزيران/ يونيو 1941 وبعد انتهاء التحالف السوفياتي الألماني وأصبح الاتحاد السوفياتي حليف بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا سرعان ما سحب تأييده للثورة بسبب أن بريطانيا قد تحولت من دولة استعمارية إلى دولة ديمقراطية، وفجأة انقلب موقف الحزب الشيوعي من التأييد الحار للثورة إلى العداء العنيف لها وأصبحت عميلة للنازية والفاشية[4].

5- أما موقف الأحزاب الشيوعية العالمية من دعوة الحياد الإيجابي التي بدأت تنتشر في

(1) طارق حجر، تجربتي مع الماركسية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1989، ط 3، ص 116، 117.
(2) حنا بطاطو، العراق، ج 2، مصدر سابق.
(3) حنا بطاطو، العراق، ج 2، المصدر نفسه.
(4) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية، مصدر سابق، ص 427.

شيوعية في الجيش وبعد ذلك انفرط عقد الجبهة، وعاد الحزب الشيوعي العراقي يناضل ضد حزب البعث وسلطته وعاد الحزبان إلى المربع الأول في العلاقات.

## تطور في مواقف الحزب الشيوعي العراقي من القضايا الوطنية والقومية:

أي حزب من الأحزاب أو حركة لا بد عند التأسيس أن تمر بمرحلة النمو الجنيني ثم تكبر وتتوسع وتتطور منذ ولادتها إلى أن تنشأ وتقوى، على سبيل المثال يبدأ الحزب بشخص واحد ثم يتضاعف العدد وتتوسع الرقعة الجغرافية التي بدأ الحزب منها إلى أن تتوسع في مناطق جغرافية واسعة جدًّا لتأخذ مساحات كبيرة تتعدى المنطقة وأحيانًا القطر، إضافة لذلك على صعيد الخلايا التنظيمية أيضًا تبدأ خلية واحدة عند النشأة لتصبح خلايا وفروع وغيرها كما أن الحزب يتطور تدريجيًّا أحيانًا حسب الظروف والأجواء السياسية المحيطة به وأحيانًا الحزب الثوري يتأثر بها، ويؤثر فيها وهنا لا بد من إلقاء الضوء على التطور الذي حصل للحزب الشيوعي منذ التأسيس إلى وقت متقدم من حياته نستعرضها ولو بشكل مختصر جدًّا.

هنالك مواقف متطورة للحزب الشيوعي تجاه بعض الأحداث القطرية والعربية والدولية، اتخذها الحزب انسجامًا مع مواقف الاتحاد السوفياتي والمجموعة الشيوعية الأممية (الكومنترن) والتي كان للحزب الشيوعي مواقف مغايرة وعكس مواقفه الأخيرة أو تطور الموقف مثلما ذكرنا بتطور موقف الاتحاد السوفياتي وفق المصالح التي ينظر إليها الاتحاد السوفياتي وتتبعها الأحزاب الشيوعية العربية دون النظر إلى مصالح أقطارهم العربية مثلًا:

1- من المعروف أن الشيوعيين العرب كانوا في كل الحالات يبادرون إلى رفع الراية التي يرفعها الاتحاد السوفياتي بغض النظر تمامًا عن مصالح أوطانهم؛ بل إن تصور مصالح أوطانهم منفصلة عن مصالح الاتحاد السوفياتي التي هي مصالح الشيوعية في العالم بأسره. وكان تصور غير مقبول فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عندما بدأت الدعوة للتقسيم تسرع الخطى صوب التطبيق العملي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبلوغها ذروتها سنة 1947 فإننا نجد الشيوعيين العرب يظلون على دفاعهم لراياتهم المناهضة لهذه الخطط الصهيونية الاستعمارية في الوقت نفسه شن الحزب الشيوعي هجومًا إعلاميًّا ضاريًا على فكرة التقسيم وتأسيس وطن قومي لليهود، ولم تمر أيام على إدلاء مندوب الاتحاد السوفياتي برأي بلاده المؤيد للتقسيم حتى أخذت المنشورات الإعلامية السوفياتية تتحدث لأول مرة عن الأمة العربية وعندما دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين أصدر الحزب الشيوعي في سوريا

ولبنان بيانًا يصفُ فيه الحرب في الجانب العربي (حرب دينية – عنصرية) كما طالبوا الجيوش العربية أن تنسحب من فلسطين فورًا، ووصف الحزب الشيوعي العراقي الحرب في فلسطين بالحرب الفلسطينية (القذرة) وطالب العرب بالتعاون مع القوى الديمقراطية في إسرائيل لمنع الحرب، ففي شهر كانون الأول 1947 نظّم الحزب الشيوعي العراقي مظاهرات صاخبة ضمت كل أعضائه وأنصاره وطافت المظاهرات في شوارع بغداد معلنة تأييدها لقرار التقسيم ومؤيدة لفكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وفي مقدمة المظاهرة سار عضوان بالحزب الشيوعي العراقي أحدهما مسلم والآخر يهودي وقد تشابك ساعداهما كرمز للصداقة والمعايشة التي يدعو لها ويباركها[1].

2– حصل تطور في التنظيم الحزبي فقد تحرك الحزب للتوغل داخل الجيش لغرض كسبهم إلى الحزب وكان في البداية ثم كسب أفراد من الجنود والمراتب وبعد فترة قصيرة تكاثرت الخلايا ووجدت طريقها إلى لواء الجيش الثاني في كركوك، وبعد انقلاب بكر صدقي شكلت لجنة شيوعية عسكرية خاصة عهدت إليها مسؤولية التمريض داخل الجيش[2].

3– حصل تطور في الحزب من خلال مشاركته في خوض الانتخابات التي جرت عام 1936–1937 للمرة الأولى بوصول اثنين من مؤيدي الحزب الشيوعي هما عبد القادر إسماعيل وعزيز شريف واحتل الاثنان فيما بعد مراكز قيادية في الحركة الشيوعية[3].

4– التغيير والتطور الذي حصل في الحزب الشيوعي العراقي لمواقفه من حركة مايو 1941 التي دعمها الحزب باعتبارها ضد الإمبريالية ونصرًا تحرريًا ومجدت بياناتهم للثورة التي لقنت الاستعمار الإنكليزي مصاصي الدماء (الشعوب) درسًا لا ينسى وظن البعض أن هذا الموقف المؤيد هو بادرة وطنية أصيلة في نفوس الحزب الشيوعي، ففي 22 حزيران/ يونيو 1941 وبعد انتهاء التحالف السوفياتي الألماني وأصبح الاتحاد السوفياتي حليف بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا سرعان ما سحب تأييده للثورة بسبب أن بريطانيا قد تحولت من دولة استعمارية إلى دولة ديمقراطية، وفجأة انقلب موقف الحزب الشيوعي من التأييد الحار للثورة إلى العداء العنيف لها وأصبحت عميلة للنازية والفاشية[4].

5– أما موقف الأحزاب الشيوعية العالمية من دعوة الحياد الإيجابي التي بدأت تنتشر في

(1) طارق حجر، تجربتي مع الماركسية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1989، ط 3، ص 116، 117.
(2) حنا بطاطو، العراق، ج 2، مصدر سابق.
(3) حنا بطاطو، العراق، ج 2، المصدر نفسه.
(4) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية، مصدر سابق، ص 427.

آسيا وإفريقيا وفي حركات التحرر القومية التي تتبنى هذه الدعوة في هذه الأقطار ومع تغير مواقف الاتحاد السوفياتي من الحركة حيث اعتبرتها وسيلة لإضعاف المعسكر الغربي بعد ذلك أيد الاتحاد السوفياتي مؤتمر باندونغ في نيسان 1955. وكان ذلك أول مظاهرة عالمية لسياسة الحياد الإيجابي وكان الشيوعيون قبلًا يرفضون فكرة الحياد الإيجابي ويعتبرونها غير واقعة، وأكد الشيوعيون العراقيون أن على العراق أن يختار بين معسكر السلام والتحرر والديمقراطية ومعسكر الحرب الإمبريالية والرجعية وليس هناك معسكرًا آخر[1].

6- بعد اعتراف الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بالقومية العربية والوحدة العربية بأربعة أشهر اكتشف الحزب الشيوعي العراقي وجود الأمة العربية الواحدة ففي أيلول عام 1956 قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تقريرًا مسهبًا ناقشته وصدق عليه المجلس المركزي للحزب (الكونفرنس) الثاني المعقود في ذلك التاريخ وصدر الكراس بعنوان «خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني القومي» يقول التقرير: «فالأمة العربية أمة واحدة تمتلك جميع خصائص القومية للأمة الواحدة من حيث كونها جماعة من الناس تكونت تاريخيًا وشكلت أرضًا مشتركة برغم الحدود المصطنعة القائمة وتتكلم لغة مشتركة ولها مقدمات الوحدة الاقتصادية ولها تكوين نفسي مشترك يجد له تعبيرًا في الثقافة والتقاليد العربية المشتركة وفي الطموح المشترك الحار نحو الوحدة»[2].

7- وحول نظرة الحزب الشيوعي للوحدة العربية والأمة فقد تناقضت على ما كانت عليه قبل ثورة 14 تموز 1958 وبعدها بشكل كبير جدًا فنرى مثلًا مواقف الحزب الشيوعي العراقي قبل ثورة 14 تموز 1958 حول القضايا القومية ومنها بوجه خاص الوحدة وفي منشور مؤرخ في 14 تموز 1958 يقول الحزب الشيوعي: «إننا نحن الشيوعيين العراقيين نعاهد شعبنا الأبيّ العراقي على أننا سنمضي قدمًا حتى آخر قطرة من دمائنا وبكل قوانا بالنضال من أجل صيانة الجمهورية العراقية الوطنية ومن أجل اجتثاث آخر بقايا الاستعمار وتطهير الوطن الحبيب من العملاء في سبيل حياة ديمقراطية لجماهير العراق، ومن أجل الوحدة العربية والسلم والتقدم»[3].

8- وفي كراس أصدره عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي ويعتبر من أبرز منظري الحزب (كتيب) بعنوان «الطريق التاريخي للوحدة العربية» حيث يدور

---

(1) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، مصدر سابق، ص 422.
(2) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، المصدر نفسه، ص 155.
(3) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، المصدر نفسه، ص 195.

الكتاب من أول كلمة فيه إلى آخر كلمة لإثبات بأن الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية يدل على أن الأمة العربية لا تسير بطريق الوحدة، وفي هذا الكتاب نجد أوضح صورة عن نظرية الظروف الموضوعية والخاصة[1].

9- على الصعيد الداخلي للحزب، فقد شكلت عودة يوسف سلمان يوسف (فهد) من الاتحاد السوفياتي في 30 كانون الأول/ أكتوبر 1938 نقطة تحول وانعطاف وتطور حقيقي في مسار الحزب وذلك من خلال ما يحمله فهد من أفكار ماركسية وكيفية العمل على ربط النظرية بالممارسة وتطبيق المفاهيم الماركسية في ظروف العراق الخاصة والتي يجهلها الحزب قبل تلك الفترة، علمًا بأن فهد قد درس في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»[2].

10- مع ظهور ليونة في خط الأحزاب اليسارية للأحزاب الشيوعية عام 1953 في البلدان المجاورة انعكس ذلك على الحزب الشيوعي العراقي الذي يقوده حسين أحمد الراضي (سلام عادل) إقناع اللجنة المركزية بالتخفيف من تصلبها وحماستها[3].

11- تبنى الحزب الشيوعي نهجًا متطورًا خلال قيادة حميد عثمان للحزب وذلك من خلال رفع شعارات «القلاع الثورية» وربط الحزب في مواجهات عنيفة ومكلفة والعمل على تبني أسلوب الكفاح المسلح تحت تأثره بأفكار ماوتسي تونغ، إضافة إلى دعواته للإضراب السياسي العام وهذه مفاهيم جديدة متطورة لم يألفها الحزب الشيوعي ونظريته التقليدية[4].

12- استبدل الحزب شعاراته التقليدية المعادية للبورجوازية «الجمهورية الشعبية الديمقراطية» إلى العمل على رفع شعارات متطورة قياسًا إلى الصيغ القديمة هو «حكومة وطنية ديمقراطية» والعمل على تبني صيغة جبهة موحدة نتيجة نمو العمال والفلاحين[5].

13- حدث تطور تنظيمي للحزب وفق ظروفه الخاصة التي تمليها المصلحة. فقد اتخذ الحزب الشيوعي العراقي قرارًا يقضي بتجميد نشاطه الحزبي داخل الجيش ودخول الحزب مرحلة جديدة هي مرحلة التراجع المنظم وبموجبها أخذت سلطة سكرتير الحزب حسين أحمد الراضي (سلام عادل) بالتبخر وبروز توجه جديد في الحزب وتحديدًا في اللجنة المركزية بعد حصر اتخاذ القرارات

(1) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، المصدر نفسه، ص 219.
(2) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 2، مصدر سابق، ص 102.
(3) حنا بطاطو، موسوعة العراق، المصدر نفسه، ص 330.
(4) حنا بطاطو، موسوعة العراق، المصدر نفسه، ص 335.
(5) حنا بطاطو، موسوعة العراق، المصدر نفسه، ص 343.

من السكرتير العام إنما من لجنة مؤلفة من أربعة أشخاص هم أعضاء المكتب السياسي[1].

14- على الرغم من الخلافات الحادة التي شهدتها العلاقات ما بين حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والحزب الشيوعي من مواقف عدائية معروفة والصراعات الدموية التي خلفتها هذه الخلافات خلال الستين سنة الماضية مما أدى إلى قتل وسفك دماء بين الطرفين ومع هذا فقد حصل تطور جديد في العلاقات بدأ بلقاء في بداية الستينيات بين حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد مثَّل البعث عبد الستار الدوري عضو فرع بغداد للحزب، وشيوعي قيادي متوسط بحثا خلال اللقاء إمكانات العمل المشترك تمهيدًا لإجراء مفاوضات على مستوى أعلى، إلّا أن الاجتماع لم يستمر وذلك بسبب طرح ممثل حزب البعث على ممثل الحزب الشيوعي بالتخلي عن عبد الكريم قاسم وتحديد موقف الحزب الشيوعي منه وعند هذه النقطة انهارت المباحثات[2].

15- ويشير عزيز الحاج حول موقف الحزب الشيوعي العراقي من حركة مايو 1941 «أيد الحزب الشيوعي بقيادة فهد الثورة وتقدم من حكومتها بمطالب في الحريات ثم انقلب الموقف الشيوعي العام حالما نشبت الحرب الألمانية السوفياتية في 22 حزيران/ يونيو 1940 فاعتبرت القيادة الشيوعية أن تأييد «حركة رشيد عالي» كان خطأ، بل «وأفظع خطأ تكتيكي وقع فيه الحزب» وقد أطلق على الحركة الثورة وصف «الحركة الفاشية» وازدادت قبضة السفارة البريطانية على مقررات البلاد وقد أدى التحالف السوفياتي والأنكلو أميركي الوقتي تجاه النازية والفاشية إلى التسامح تجاه النشاط الشيوعي العراقي من قبل الإنكليز، بل وإن ثمة أدلة وشهادات على أن قيادة الحزب سوغت أخذ مساعدة مالية وعينية (الورق) من الإنكليز وحكومة نوري السعيد بذريعة وجود «المعسكر الديمقراطي الواحد» وبشير عزيز الحاج بقوله «من المفيد أن أقتبس من مذكرات ذو النون أيوب «القسم العربي» وهي المذكرات التي كرست لها كتابي «أبو هريرة الموصلي» الصادر في لندن عام 1990».

يقول ذو النون: «كنا نتلقى الأوامر من فهد وننفذها فتلقينا مرة أخرى أن نذهب إلى رئيس الاستخبارات الإنكليزية في الشرق الأوسط (بيشوب) حين يدعونا إلى عشاء ويظهر أن الدعوة كانت مدبرة فذهبت أنا والناظمان حميد والزهاوي ومعنا داوود الصائغ، حضر الدعوة مدير الشرطة العام أحمد الراوي، وانطلق بيشوب وأنا أستمع لانطلاقه في الحديث عن مبلغ تعمقه

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، الالمصدر نفسه، ج 3، ص 269.
(2) حنا بطاطو، موسوعة العراق، مصدر سابق، ص 170.

وتغلغله في أسرار السياسة في العراق وفي أسرار الحزب الشيوعي بالذات، وقال: «إن قليلًا من المال قد يعين الأكفاء على القيام بالكثير»، وأشار إشارة واضحة فهمت منها من أين تلقى فهد المال الذي ردّ بعضه إليَّ تسديدًا للدين، وقول فهد قد قدمه ناظم حميد ونظرت إلى داوود وأدركت أنه قد أدرك ما أدركت، وفي اليوم الثاني بدأت النقاش مع فهد وقلت بصريح العبارة إنني اليوم الذي قبلت فيه الدعوة للانضمام إلى الحزب الشيوعي لم يخطر ببالي بأنني سأعمل لحساب الاستخبارات البريطانية» وشرحت كل ما استنتجته من تلك المقابلة فلم يستنكر شيئًا منها وقال: «ألسنا جبهة في حرب طاحنة مع الرجعية العالمية؟ فعلام حذرك؟» فقلت: «إننا نعمل للجبهة بسبب أهداف تختلف عن أهداف من كانوا مستعمرين ويوم تنتهي الحرب سنكون قد كشفنا أنفسنا أمام أعدائنا ووضعنا أعناقنا في حبلهم»، فأجاب: «هذا إن بقي بعد هذه الحرب العامة ما يسمى استعمارًا؛ بل إن بقي عالم رأسمالي؟ فبهتّ وسألته: أونؤمن حقًا بذلك؟ فأكد لي إيمانه، وعندها انفجرت محذرًا! احذر وإلا فستجد حبل المشنقة ملتفًا حول رقبتك إن بقيت مخلصًا للشيوعية»[1].

16- أما موقف الحزب الشيوعي حول قرار التقسيم يعدّ الموقف السلبي للاتحاد السوفياتي الشديد المتشنج ضد المصلحة العربية ولصالح قيام إسرائيل، وقد كتب فهد رسالة سرية إلى مركز الحزب (يهودا) أواخر 1947، أما عن قضية فلسطين فلم تتوصل إلى أكثر مما توصلتم إليه عدا شيء واحد، هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين، فهذا ربما كان غير صحيحن كل ما في الأمر أن الاتحاد السوفياتي ربما قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين فهذا لا يعني أنهم قومية ولا يعني عدم الاهتمام بهم، ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية بالموضوع، فموقف الاتحاد السوفياتي جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤتمرات والمشاريع الاستعمارية المتولي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم، فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب، وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح للقضية.

ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير، ولكن إذا لم يكن ممكنًا ذلك بسبب موقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلًا آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن تتصلوا بإخواننا في سوريا ولبنان وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في يقين الموقف، ولم يعلن الحزب موقفه من التقسيم إلّا في بيان مشترك مع الحزب

(1) عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 27، ص 38.

السوري اللبناني والحزب الشيوعي الفلسطيني ثم ازداد انزلاقًا وتورطًا بتبني كراس ضوء على القضية الفلسطينية، وقد أدى موقف الحزب المعلن إلى أن يصطدم سياسيًا بالأحزاب الديمقراطية الأخرى كالوطني الديمقراطي، وجماعة عزيز شريف[1].

17-أما على الصعيد التنظيم الداخلي للحزب فقد حصل تطور مهم هو انعقاد «الكونفرنس الأول» في آذار 1944، وعكس الكونفرنس في تكوينه إلى حد أواخر توزع قوة الحزب في المحافظات وبين القوميات، في تلك الأيام كان الحزب الشيوعي العراقي في أغلبيته الساحقة حزبًا كان أعضاؤه بالدرجة الأولى من بغداد ومحافظات أقصى الجنوب والمنتفق والبصرة والعمارة وتمركز صغير في النجف، أمّا مكونه الكردي فكان ضعيفًا إلى حد يثير الشفقة نظرًا إلى أن معظم الشيوعيين الأكراد كانوا ينتسبون إلى منظمة شورش وفي المؤتمر جمع برنامج الحزب، أو بدقة أكثر، الدستور الوطني للحزب بين المتطلبات الوطنية والديمقراطية والمنظورات البورجوازية الصغيرة، وعبّر البرنامج بقوة عن رغبات صغار المنتجين، وصغار التجار أما بالنسبة إلى العمال، فإن البرنامج يقتصر كليًا تقريبًا على المطالب المشروعة وتلك الاقتصادية وباختصار لو لم يكن البرنامج يحمل عنوانه لصعب التخمين بأن برنامج الحزب منخرط في نضال شيوعي، ودعا الدستور إلى استقلال حقيقي للبلاد، إلى نظام ديمقراطي حقيقي، وإحياء العمل بالدستور وإمداد الناس بضرورات الحياة الأساسية بأسعار تتناسب مع مستوى مداخيلهم، وتطوير الاقتصاد الوطني، وتحرير الناس.. من القبضة الاحتكارية للشركات الأجنبية على منتجاتنا الزراعية، وخلق أسواق حرة ووقف سلب أراضي الدولة بقطع صغيرة على الفلاحين مجانًا وتحرير الفلاحين من الإيجارات والضرائب والخوات غير المشروعة وغير العادلة وتنظيم العمال، والاعتراف بنقاباتهم وإقرار القوانين التي هي في مصلحتهم ورفع العبء الضريبي عن كاهل أصحاب المداخيل الضئيلة وإعفاء الحرفيين وأصحاب الحوانيت من الضرائب البلدية، وتخفيض كل الضرائب غير المباشرة، ونشر التعليم بين الناس، وتأمين حقوق مساوية للمرأة وللأكراد والأقليات القومية الأخرى، والعناية بالجندي وتدريبه بالطرق الديمقراطية.. وأنهى المندوبون إلى الكونفرنس اجتماعهم بتبنّي صيغة شعار الحزب الشيوعي السوري «وطن حر وشعب سعيد» وجعلها شعارًا لحزبهم وبقيت تشكل إلى اليوم الشعار المركزي للشيوعي العراقي[2].

18- وحصل تطور آخر في مسيرة الحزب على المستوى التنظيمي هو انعقاد المؤتمر

(1) عزيز الحاج، المصدر نفسه، ص 88، 89.
(2) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 170.

الأول للحزب في آذار 1945 وقد قدم فهد إلى المؤتمر مسودة «الأنظمة الداخلية» التي شملت آراء حول طبيعة الحزب ومكوناته الطبقية وأهدافه الطويلة الأمد وعلاقاته الداخلية، وأعلنت المسودة للأنظمة إن الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الطبقة العاملة العراقية، ولكنه يضم أيضًا في صفوفه الفلاحين والحرفيين والإنتاجيين والأنتلجنسيا الشعبية وصغار الموظفين وصغار التجار والكسبة، ونظرًا إلى أن الطبقة العاملة تسعى إلى السيادة الوطنية والحريات الديمقراطية والتقدم والرفاهية لا لنفسها فحسب، بل لكل طبقات الشعب وشرائحه، ومع ذلك فإنّ الحزب يتمسك بتعاليم ماركس ولينين وبالتوحّد مع الأحزاب الشيوعية العالمية في أهدافه البعيدة، كما أقرّ المؤتمر بمواد تنظيمية تتعلق بمؤهلات عضو الحزب وواجباته أهمية غير قليلة وهي تحتوي طبقًا على (المادة 1) المعتادة التي قاتل لينين من أجلها عبثًا في العام 1903 أثناء المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي والتي تنصّ: يجب على عضو الحزب أن يقبل برنامج الحزب وأنظمته وأن يدعم الحزب ماليًا، وأن يشارك شخصيًا في إحدى منظمات الحزب كما أشارت الأنظمة أيضًا: «لا يحق لأي من أعضاء الحزب أن يعمل في أي من أجهزة الاستخبارات أو الدعاية التابعة لأي من الدول الأجنبية به لا يحق لأيّ من أعضاء الحزب أن ينضّم إلى الشرطة المحلية أو أن يقيم علاقة أو اتصالًا مع ضباط الدولة الكبار أو دوائر الحكم العليا من دون معرفة الحزب وموافقته، يلزم عضو الحزب بأن تجنب عملاء الشرطة والقوى الأجنبية وأعداء الحزب الرجعيين والتروتسكيين، لا يحق لأي عضو في الحزب أن يغادر مدينته أو منظمته الحزبية إلا بعد إخبار الحزب مسبقًا»[1]. يبدو من خلال النظر إلى هذه النقاط بأنها أمور وقائية وتحذيرية دعا إليها الحزب من أجل تحصين نفسه بالدرجة الأولى ومع هذا فقد كان أول من وقع في الفخ سكرتير الحزب فهد عندما وشى للسلطة بمكانه أحد القادة في الحزب والذي أصبح عميلًا مزدوجًا للسلطة ويرد ذكره لاحقًا.

19- تطور الحزب الشيوعي العراقي في تعامله مع حزب البعث العربي الاشتراكي بسبب الظروف التي يمرّ بها، كانت نظرة الحزب الشيوعي العراقي إلى حزب البعث نظرة كونه حزبًا رجعيًا إمبرياليًا وخائنًا وعميلًا للأميركيين وموقف الحزب الشيوعي معروف تجاه البعث وقد تغيرت نظرة الحزب الشيوعي العراقي وذلك بإقامة أفضل العلاقات الودية والمصيرية من خلال تغير نظرته وإقامة تحالف وطني معه بإقامة الجبهة الوطنية القومية في 17 تموز/ يونيو 1973 والاشتراك معه في السلطة باستلامه حقائب وزارية وتحمل المسؤولية مع حزب البعث.

---

(1) زكي خيري، كتابات الرفيق فهد، الطريق الجديد بغداد، دار الفارابي، بيروت، حزيران 1976، ص 158.

20- كانت القيادة الشيوعية تُعير أهمية خاصة للموضوع الفلسطيني وتطرح شعارات رفض الانتداب البريطاني على فلسطين ومعارضة التقسيم والدعوة إلى قيام دولة ديمقراطية موحدة مستقلة في كل فلسطين وقد ظل هذا هو تثقيفنا حتى نهاية 1947، ولذلك فإن القاعدة الحزبية وأكثرية الكوادر المتقدِّمة أصيبت بالصدمة بإعلان التأييد السوفياتي للتقسيم، ولولا الذيلية لمواقف موسكو لما وافق الشيوعيون العراقيون على تأييد التقسيم، وقد دعا الحزب الشيوعي عام 1946 إلى إقامة المظاهرات في يوم الإضراب العام من أجل فلسطين الذي دعت إليه الأحزاب العلنية المجازة الخمسة، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب الاستقلال. وقد رفضت هذه الأحزاب إشراك الهيأة المؤسسة لحزب التحرر الوطني «الواجهة العلنية للحزب الشيوعي» في ذلك النشاط[1].

21- حصل تطور عند الشيوعيين ففي عام 1955 عاد اهتمام الحزب الشيوعي العراقي بالقضية العربية الشاملة إلى الانبعاث مجدداً كان الذوبان وراء هذا التغير في موقفه، أي تخلي الروس عن نظرياتهم اليسارية واعترافهم بالمعسكر الثالث، وانتقال قيادة الحركة القومية العربية من الأيدي التقليدية إلى الأيدي الثورية، والأخطاء المحدقة بالقوميين والشيوعيين والملازمة لحلف بغداد وتحول مصر وسوريا إلى طلب المساعدة العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفياتي واقتراب البعثيين السوريين من الشيوعيين وتزايد حدة المشاعر القومية العربية التي ولدها صمود شعبية جمال عبد الناصر، وتعريب قيادة الحزب الشيوعي العراقي، بدأ الشيوعيون يتوجهون بإصرار نحو القوميين عادوا في العام 1956 إلى إبراز الوحدة العربية في شعاراتهم[2].

22- منذ أيام تشرين الثاني ولبضع سنوات لاحقة باستثناء فترة قصيرة فاصلة سار الشيوعيون العراقيون في خط متزايد التشدد وكانوا يسيرون في هذا المجال وإلى حد ما على خطى الأحزاب الشيوعية في الخارج ولكنهم ذهبوا أحياناً إلى أبعد من الآخرين في هذا الخط، ولم يتناسب تطرف خطهم مع العلاقات المقبلة المتبادلة للقوى، ولا هو لبى احتياجات تلك المرحلة ممّا عاد عليهم بالخراب كما يمكن أن يتوقع. وكان الشيوعيون قد توجهوا يساراً، عملياً منذ عودتهم الفعلية إلى الحياة العراقية في خريف 1951، وإن كان تبديه رسمياً لم يتم إلا في آذار 1953 وغابت عن هذا الدستور بوضوح من مرونة برنامج 1944 القديم، وتضمن، بشكل خاص، هجراً لمطالبة فهد المعتدلة بنظام ديمقراطي فعلاً ضمن الإطار القائم للمجتمع، واستبدالها

(1) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 24-45.

(2) حنا بطاطو، مصدر سابق، ج 3، ص 134.

بصيغة «جمهورية شعبية ديمقراطية تمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية». وكانت هذه هي النقطة الأساسية للدستور، وكانت كذلك النقطة الأكثر تطرقًا والأقل واقعية فيه، ولكنها كانت في الوقت نفسه تكيفًا إيديولوجيًا مع الخط الشيوعي الأممي، وكانت هناك نقاط أخرى أكثر تجاوبًا مع المشاعر الشعبية السائدة، وقد شملت إلغاء المعاهدات الإمبريالية والامتيازات الممنوحة للشركات الاستعمارية، ومصادرة عقارات الإقطاعيين وكبار الملاك وتوزيعها هي أراضي (الميري) في قطع صغيرة على الفلاحين بلا مقابل، وألزم الدستور الحزب كذلك بتعاون غير مشروط مع قوى السلام، بقيادة الاتحاد السوفياتي، وكان نشر الدستور في كانون الثاني قد أثار نقاشًا حاميًا داخل الحزب، وأدى إلى تطور واكتمال خلافات كانت موجودة، في السابق بشكل جنيني، وفي النهاية تصدعت الصفوف، وفي شباط/ فبراير 1953 طرد من الحزب الشيوعي أو انسحب منه 73 شيوعيًا.

## الانشقاقات التي حصلت في الحزب الشيوعي العراقي: والتي تمثلت بالاتجاهات المذكورة، وهي:

1- كتلة إلى الأمام، يقود هذه الكتلة ذو النون أيوب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أصدرت الكتلة نشرة سرية في تموز 1942 «سميت إلى الأمام» أسبابها، عدم وجود نظام داخلي، انعدام الديمقراطية داخل التنظيم.

2- جماعة الشرارة: قاد هذه الجماعة الساعد الأيمن لفهد عبد الله مسعود، أصدر جريدة «الشرارة الجديدة» 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1944.

3- رابطة الشيوعيون العراقيين: على رأسها المحامي داود الصايغ أصدرت نشرة سرية «العمل» في نيسان/ أبريل 1944.

4- كتلة وحدة النضال: تشكلت هذه الكتلة التي يرأسها هارون زلخا أوائل 1944 من بقايا «الأماميون والشرارة الجديدة» وعرفت نشرتها بـ«وحدة النضال»، صدر العدد الأول في شباط/ فبراير 1944.

5- الحزب الشيوعي الكردي: قرر الفرع الكردي تنظيم وحدة النضال أن يتحول إلى حزب شيوعي يعمل في نطاق كردستان العراق، تشكل الحزب الشيوعي الكردي في خريف 1945 وعرفت نشرته السرية (شورش) الثورة.

6- الحزب الشيوعي العراقي: القيادة المركزية، أعلن عن تشكيل القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 17 أيلول/ سبتمبر 1967 بقيادة عزيز الحاج عضو المكتب السياسي الذي انشق عن الحزب الشيوعي العراقي مع لجنة تنظيم بغداد في انتفاضة التطهير كما أطلق عليها، سيطرت القيادة المركزية على معظم أجهزة الحزب الطباعية وعلى عدد من الأوكار الحزبية التي كانت تحوي على محاضر اجتماعات اللجنة المركزية. اندمج في تنظيم القيادة المركزية: فريق الكادر وكانون الثاني 1968، منظمة الكفاح المسلح، تبنت القيادة المركزية في استراتيجيتها شعار «الكفاح الشعبي المسلح» وشرعت بالتحضير للانتفاضة الشعبية المسلحة التي انطلقت في 1 حزيران/ يونيو 1968 في مناطق الأهوار بقيادة خالد أحمد زكي، إلّا أن الانطلاقة أحبطت بعد فترة زمنية قليلة وقتل قائدها خالد أحمد زكي[1].

ويشير عزيز الحاج، وكان في مقدمة ما حققه حزبنا الشيوعي في القيادة المركزية، أننا تبنينا عام 1968 تحليلات وشعارات في تخطئة التقييم، والدعوة إلى إنهاء الكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العربية المستقلة التي يعيش اليهود في ظلها بكامل الحرية والمساواة في الحقوق، وبعبارة أخرى فإننا عدنا في ظروف جديدة إلى ما كان عليه الشيوعيون حتى أوائل عام 1948، وكانت تلك خطوة تاريخية جريئة وانعطافًا مهمًّا بالنسبة إلى الحركة الشيوعية العربية. وكان ذلك بالنسبة لي شخصيًّا تصحيحًا لخطيئة انجراري للقبول بقرار التقسيم عام 1948، وكتاباتي باسم مستعار، مقالات في إحدى الصحف العراقية ترد على مقالات كامل الجادرجي الانتقادية للشيوعيين العراقيين والاتحاد السوفياتي في الموضوع الفلسطيني[2] وهناك حصل أيضًا انشقاقات مجهرية عديدة ليس لها أثر على الساحة سواء العراقية أم غيرها من تنظيمات ليس لها وزن يذكر.

## أهم الانشقاقات في الحزب الشيوعي العراقي:

تعرض الحزب الشيوعي العراقي إلى انشقاقات عديدة خلال مسيرته النضالية أثَّرت بشكل مباشر على أوضاعه التنظيمية والفكرية والسياسية ومن أبرز الانشقاقات التي حدثت في صفوفه، والتي تُعتبر الأخطر وهي كما يذكر حنا بطاطو في 17 أيلول/ سبتمبر 1967 حيث تشكَّلت رسميًّا منظمة شيوعية مستقلة، اتخذت هذه المنظمة مكتبًا سياسيًّا مؤلفًا من خمسة أعضاء هم: عزيز الحاج حيدر سكرتيرًا، وحميد خضر الصافي وأحمد محمود الحلاق

(1) صلاح الخرسان، مصدر سابق، ص 35، 250.
(2) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل، مصدر سابق، ص 73.

وكاظم رضا الصفار وقصي هندي.

اتخذ الحزب الشيوعي «القيادة المركزية»، مواقف جديدة ومتميزة في كل المسائل الأساسية التي انقسمت الكوادر حولها والأهم في هذا هو أنه أكد استقلاليته ضمن الحركة الشيوعية الدولية من دون التخلي عن مبدأ «إنصاف البروليتارية الأممية»، فيما يتعلق بالنظام القائم فقد تبنى الحزب الجديد خطًا معاديًا له بحدّة ودعا إلى تسليح الجماهير والعنف الثوري المنظم والنضال الشعبي المسلح في المدن والريف بهدف إقامة حكم نظام ثوري شعبي ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة وأعلن الحزب وقوفه إلى جانب وحدة عربية ثورية ديمقراطية في محتوى اشتراكي[1].

ويشير عزيز الحاج حول الموضوع: «وقد كانت محاولتنا في حزب القيادة المركزية (1967 – 1968) انتفاضة حقيقية في الحركة الشيوعية العراقية باتجاه الاستقلالية القاطعة التوجه الحاسم نحو القضايا القومية ولا سيما مسألة فلسطين.

وقد كان بالإمكان أن يتطور ذلك الحزب ويتحول إلى حركة لاستقطاب جميع الشيوعيين العراقيين المبصرين، لولا وقوعه في أخطاء سياسية انعزالية، كان على رأسها استمرارنا في رفع شعار «الكفاح المسلح» كاستراتيجية عامة بالرغم من تبدل الظروف الأوضاع السياسية، ووجود سلطة جديدة بادرت إلى عدد من الإجراءات الطبية كان في مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وكان لتلك الأخطار الفادحة التي أدت إلى الاصطدام الجهوي بالبعث وسلطته.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 384.

## الفصل الثاني

# النظرية السياسية الماركسية وتطبيقاتها في الحزب الشيوعي العراقي

### تقوم الدولة الماركسية على ثلاث مبادئ أساسية عامة وهي:

1- مبدأ وحدة السلطة.

2- الدور القيادي للحزب الشيوعي.

3- مبدأ المركزية الديمقراطية.

تعرّف الماركسية كما ذكرنا آنفًا هي النظرية والممارسة الاقتصادية والاجتماعية اللتان أنضجها كارل ماركس وإنجلز، والتحليل الماركسي للمادية التاريخية يركز على العوامل الاقتصادية لقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج وطبّقت النظرية على أرض الواقع بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 بقيادة لينين، وإن الشيوعية السوفياتية وهي الإيديولوجية الرسمية للاتحاد السوفياتي وانتصار البروليتاريا التي جسّدت شعار كل «السلطات للسوفيات». ومن هذا المنطلق تبنَّت الأحزاب الشيوعية في العالم سواء استلمت السلطة أم ما زالت تناضل في بلدان أخرى من أجل تحقيق إيديولوجية الماركسية اللينينية، وقد وضعت الأحزاب الشيوعية برامج عمل وأهداف مرحلية قصيرة المدى وأحيانًا طويلة بما ينسجم وظروف كل بلد وخصوصياته الطبقية والفكرية الاجتماعية الاقتصادية بما لا يتعارض مع المفهوم الماركسي اللينيني، فالشيوعية تُعتبر كما ذكرنا أنها النظرية الماركسية اللينينية للاشتراكية والشيوعية وحدها النظرية العلمية حقًّا بين التيارات الاشتراكية المتنوعة للعصر الراهن، وانطلاقًا من مواقع هذه النظرية تعطي جوابًا عن سؤال ما هي الشيوعية؟ ممّ تنشأ الشيوعية العلمية على أرض خالية؟ بل لها أسلاف فكريون وضعوا على امتداد بضع

مئات من السنين، مختلف الأنظمة الشيوعية الاشتراكية، وكان ذلك مرحلة تطور الاشتراكية والشيوعية والطوباويتين أي غير العلميتين والخياليتين في أمور كثيرة وأصحاب الطوباويات الشيوعية المبكرة أنفسهم لم يستخدموا، هذا المفهوم نفسه.

إن مفهوم الشيوعية بدأ يظهر في مؤلفات طوباويي القرن الثامن عشر، أما مفهوم الاشتراكية فقد ظهر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والحدود بين هذين المفهومين غالبًا ما كانت حدودًا اصطلاحية نسبية لأن مختلف المؤلفين كانوا يضمّنوها محتوى مختلفًا، وفي الماركسية اللينينية فقط، اكتسب مفهوما الاشتراكية والشيوعية تعبيرًا علميًا حقًّا، فمحل الرأسمالية تحلّ التشكيلية الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية التي تتألف من درجتين من طورين لتطورهما، والاشتراكية هي الطور الأول الأدنى لهذه التشكيلة، أما الشيوعية فهي طورها الأعلى الثاني، ولمفهوم الشيوعية معنى أوسع ومعنى ضيق فهو في المعنى الواسع تسمية التشكيلية، وفي المعنى الضيق طورها الأعلى، إن الماركسية اللينينية علم متكامل عن الشيوعية يتألف من المادية الدياليكتيكة والمادية التاريخية «التحليل الفلسفي للشيوعية» والاقتصاد والسياسة «تحليلها الاقتصادي، والشيوعية العلمية» «تحليلها الاجتماعي السياسي»، كما يستخدم مفهومًا للاشتراكية والشيوعية من أجل وصف مختلف الطوباويات الاجتماعية. ولهما معنى ومحتوى مغايران لمعناهما ومحتواهما في العالم الماركسي اللينيني.

اجتازت الأفكار الشيوعية في تطورها ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: تشمل فترة الاشتراكية الطوباوية، والمرحلة الثانية: فترة الشيوعية العلمية حتى ثورة أكتوبر العظمى في روسيا، تبدأ المرحلة الثالثة التي يكمن محتواها في تطبيق النظرية الماركسية اللينينية عن الاشتراكية والشيوعية في بلد واحد في البداية ومن ثم في عدة بلدان تؤلف المنظومة الاشتراكية العالمية، في هذه المرحلة يبدأ ارتقاء شعوب هذه البلدان الرأسمالية الشيوعية ارتقاءً عمليًا.

لقد باتت النظرية الماركسية، اللينينية للاشتراكية والشيوعية ضوءً كاشفًا نظريًا يثير هذا الطريق وأخذت هذه النظرية في الوقت نفسه تتطور على أساس تقييم ممارسة التحويل الثوري للرأسمالية إلى الاشتراكية وبناء استكمال المجتمع الاشتراكي المتطور.

إن الاشتراكية أي الشيوعية غير المكتملة باتت واقعًا تاريخيًا بالنسبة إلى ثلث البشرية، وإن انتقال الجزء الآخر هو المحتوى الأساسي للعملية الثورية العالمية في العصر الراهن، إن تأثير أفكار الشيوعية العلمية على مصائر العالم والشعوب يتعاظم.

إن النظام الاجتماعي القائم على مبادئ الماركسية اللينينية هو وحده الذي يجلب للشغيلة

السلم والحياة السعيدة والعدالة، فالاشتراكية الفعلية التي هي التجسيد المادي لأفكار ومبادئ الشيوعية العلمية تغدو متزايدة القوة باطّراد للتقدم الاجتماعي[1].

يبدو أن كاتب المقال قد كتبه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الاشتراكية التي انهارت بشكل لا يمكن تصوره بهذه السرعة، وبالبساطة المذهلة فهو انهيار سريع جدًّا وهذا يعني كل ما بناه الاتحاد السوفياتي خلال السبعين سنة من عمره كان بناءًا كرتونيًّا وهشًّا، والنظرية الماركسية اللينينية على ما يبدو لم تحقق أهدافها على صعيد الواقع وهذا ما توضح فعلًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الاشتراكية، وعندما أراد غورباتشوف تطبيق نظريته المعروفة «البروستريكا» وتعني إطلاق الحريات العامة في كافة المجالات ممّا أدى ذلك إلى تقبلها بشكل عكس ما كان يتوقعه غورباتشوف، وبالنتيجة ذهب غورباتشوف ونظريته وانهار بعده الاتحاد السوفياتي.

وحول النظرية السياسية للحزب الشيوعي العراقي فقد وردت في خطاب ألقاه فهد في المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الذي انعقد عام 1945 فقد حدّده فهد خلال تقديمه برنامج النظام الداخلي وصادق عليه المؤتمر بالإجماع الأساس الطبقي للحزب باعتباره (حزب الطبقة العاملة) التي تجد حركتها الثورية تعبيرًا لها في الحزب الشيوعي العراقي، الذي إليها يرجع قيامه ولمصلحتها وضعت نظرياته وخططه ولغرض سلامتها وتقويتها وتوجيهها بناء تركيبه ويسنّ النظام الداخلي، وفي المادة الثانية: شرح فهد ظروف الطبقة العاملة، التي تحتم وجود الحزب الشيوعي العراقي فقال: «نجد الطبقة العاملة نفسها في ظروف دقيقة صعبة ومعقدة، أمام أعداء أقوياء يملكون جميع الوسائل لقهرها وتحطيم حركتها، إن هي أغفلت تحصين كيانها وتسليح نفسها بأشكال من التنظيم تتلاءم وظروفها، إنها تجابه النازية الفاشية العالمية وتناضل ضد مفاهيمها ورتلها الخامس الذي يقضى عليه عندما تجابه الاستعمار العالمي الذي يكبل حرية وطنها، وتناضل ضده شركاته الاحتكارية التي تسيطر على الثروات وتنهب خيرات بلادنا وثمرات جهود شعبنا الكادح وضد عملائه وأعوانه العاملين على تثبيت نفوذه بين ظهرانينا.

تناضل ضد هجمات الرجعية المحلية التي يعميها تعصّبها الأعمى لمصالحها فينسيها واجبها الوطني. تجابه جحافل الانتهازيين الذين يريدون السيطرة على الحركة العمالية والحركة الوطنية لتوجهها لا ثوريًّا ولا وطنيًّا، وتجابه أوضاعًا اجتماعية متردّية، وحتى في إدارات الدولة الرئيسة، وفي ميادين القطر الاقتصادية كافة وحتى الاجتماعية وتجد نفسها في وطن يحكم بأسلوب غير

(1) حارث صابروف، ما هي الشيوعية، دار التقدم، موسكو، 1988، ص 5، 6.

ديمقراطي، فحرياته الدستورية شحيحة مقيدة بقوانين تُبطل وتُعيق ممارساتها، ومكبّلة بسلطات إدارة تحكّمية، يمارسها رجال الإدارة والشرطة.

فحق التنظيم محبوس، إذ لا أحزاب ولا جمعيات سياسية، سوى تكتلات رجال الحكم، وكذلك حق الاجتماع وحرية التعبير والرأي، والحريات الشخصية غير معمول بها، وتجد الطبقة العاملة نفسها، بالإضافة إلى ما تقدّم، حيال قوانين نازية استبدادية في مختلف مراحل العهد الموتيخي البائد، وتُمنع حركتها السياسية من التمتع بالشيوعية.

المادة الثالثة من النظام الداخلي: حدّد فهد الصفات الأساسية للحزب الشيوعي التي أملتها عليه الظروف الموضوعية والمهام التاريخية المطروحة أمامه فقال: «إن الحقائق السابقة الذِّكر في المادتين الأولى والثانية حتّمت على الشيوعيين بناء حزبهم بشكل يستطيع معه مقاومة الظروف وصيانة الحركة بالمحافظة على طليعتها بشكل يهمل عليه تنمية حزبهم وتقويته ومن ثم فرض وجوده كحزب علني في المستقبل، بشكل يمكنهم من جر الجماهير الشعبية وتعبئتها للنضال في سبيل تحقيق شعار حزبنا «وطن حر وشعب سعيد»، فالحزب الشيوعي العراقي حزب سري مجاهد، ذو ضبط حديدي يسري مفعوله على جميع هيئاته وأفراده دون استثناء، يدين بمبدأ الانتقاد الذاتي، ويأخذ بقاعدة المركزية الديمقراطية ويطبقها بالشكل الذي لا يتعارض وطبيعة العمل السري، تخضع هيئاته السفلى لقرارات الأكثرية، كما حدد فهد مسودة النظام الداخلي على أساس التطبيق الخلاق للماركسية اللينينية، على ظروف العراق «الأهداف الآنية للطبقة العاملة العراقية»، «تستهدف الطبقة العاملة العراقية في نضالها الوطني تحقيق السيادة الوطنية والحريات الشعبية الديمقراطية، والتقدم والرفاهية لا للعمال وحدهم، بل لطبقات الشعب العراقي، وأقسامه وتستهدف تحقيق الأخوة الأممية القائمة على مبدأ حق كل شعب من شعوب العالم المتقدمة منها والمتأخرة على السواء في استقلاله وسيادته الوطنية، وحقه في استثمار خيرات بلاده في سبيل تقدم وطني»، كما حدد فهد أهداف الطبقة العاملة العراقية البعيدة قائلًا: في المادة الرابعة من النظام الداخلي «ولا تبتغي الطبقة العاملة العراقية» في أهدافها البعيدة تحرير العمال وحدهم من الاستثمار والحرمان والعبودية والتأخر، بل تبتغي تحرير الفلاحين والحرفيين وذوي الملكية الصغيرة والمثقفين، وأقسام الشعب كافة في جميع صنوف الاستغلال وتحطيم الأغلال التي تكبل العلم والفن والأدب وتكبت المواهب عند الأفراد والجماعات وتحرم أكثرية الشعب الساحقة من تذوق نعم الثقافة والصحة وبسطة

العيش، كما وضع فهد الشروط اللينينية الثلاثة لعضوية الحزب الشيوعي (ذكرت آنفًا)[1].

## في نظرية الحزب الشيوعي العراقي يحدد فهد استراتيجية وتكتيك مرحلة التحرر الوطني. وهي تتلخص في النقاط التالية:

1- نناضل من أجل سيادتنا الوطنية لنجعل قطرنا حقيقة لا لفظًا.

2- نناضل لإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي ديمقراطي لائق ونظام ديمقراطي صحيح في نظام حكومتنا برلمان ومجالس إدارة وبلدية، ينتجها الشعب وتمثله حقًّا. إعادة الدستور العراقي أي تطبيق بنوده المحبوسة المتعلقة بحقوق الشعب الديمقراطية وإزالة القوانين والمراسيم والتعديلات التي لا تتفق وروح الدستور الذي كسبه الشعب العراقي نتيجة عام 1920-1921م.

3- نناضل لحل مشكلة التموين، بالضرب على أيدي المضاربين والمحتكرين بتوفير المواد الضرورية إلى الشعب، وتمكينه من شرائها بأثمان تناسب ودخله.

4- نناضل من أجل تنمية اقتصادنا الوطني من أجل تطور بلادنا الصناعي، من أجل استثمار ثرواتنا الطبيعية لهذا الغرض وسعادة ورفاه الشعب.

5- نناضل من أجل رفع الإنتاج الزراعي بترقية الزراعة ومحاربة العوامل التي تؤخر تطورها.

6- نناضل من أجل تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الأجنبية ضد سيطرتها الاحتكارية لتمورنا وشعيرنا وإنتاجنا الزراعي بصورة عامة.

7- نناضل من أجل إيقاف نهب الأراضي للفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعبة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين، وإيقاف إعطاء اللازمات الكبيرة إلى الشيوخ المتنفذين وإنشاء جمعيات تعاونية.

8- نناضل من أجل الدفاع عن مصالح العمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية في سبيل تنظيم نقاباتهم من أجل سن قوانين تحمي مصالحهم من أجل احترام وتنفيذ قانون العمال رقم (72) المعدل وذيوله.

9- نناضل من أجل نظام ضرائب يعفي ذوي الدخل الصغير من أعبائها، تخفيف الضرائب

(1) سعاد خيري، فهد والنهج الماركسي - اللينيني في قضايا الثورة، دار الفارابي، بيروت ط 2، 1974، ص 48، 49.

غير المباشرة عن كاهل الشعب، وإعفاء الحرفيين وأصحاب الحوانيت من رسوم البلدية.

10- توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين ودون تميز في القومية والمركز الاجتماعي، ونناضل من أجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب عن طريق النوادي والجمعيات العلمية والرياضية.

11- نناضل عن المرأة كمواطنة ومساواتها مع الرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

12- نناضل في سبيل إيجاد مساواة حقيقة في الحقوق للقومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية.

13- نناضل من أجل الاعتناء بالجندي العراقي المكلف بصحته وتغذيته وتثقيفه وتربيته تربية ديمقراطية، من أجل إلغاء الأساليب غير الإنسانية المتبعة في الجيش كالضرب والسجن.

14- نناضل من أجل الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعوب الديمقراطية، لتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.

15- نناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة.

16- نناضل في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية بين منظمات العمال والمثقفين والطلاب في البلاد العربية.

17- نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها[1].

كما شخص فهد حول العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي مع الأممية، تقيم الأحزاب الشيوعية على أسس أممية لأنها بالأساس «أحزاب الطبقة العاملة التي مهما اختلفت بلدانها وقومياتها واتجاهاتها ومعتقداتها تعاني من الاستغلال الرأسمالي الذي أصبح بتطور الرأسمالية وبلوغها درجة الاحتكار والاستعمار عددًا واحدًا مترابط المصالح التي يكمن في أساسها

(1) سعاد خيري، فهد والنهج الماركسي - اللينيني، مصدر سابق، ص 56، 58.

جميعًا، استقلال الطبقة العاملة العالمية لذلك رفع معلمو الشيوعية الأوائل ماركس – وإنجلز شعار «يا عمال العالم اتحدوا»، رفع الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه هذا الشعار الأممي في أول جريدة مركزية وهي «كفاح الشعب» إلى جانب من الشعار الوطني «يا عمال العراق اتحدوا» معبرًا عن الترابط الوثيق بين المصالح الوطنية للطبقة العاملة والمصالح الأممية. ولكن فهد جعل هذا الأساس المبدئي لكل حزب شيوعي الشرط الأول من شروط العضوية، والتقيد بنظامه الداخلي، ويقول فهد أيضًا: «العضو الحزبي يعرف أن الحزب الشيوعي العراقي حزب يدين بالتعاليم الماركسية – اللينينية وأهدافه البعيدة هي عين أهداف الأحزاب الشيوعية العالمية، كما بينها معلمو الاشتراكية العلمية، ماركس – وإنجلز – ستالين. وإن نظرته إلى الكون وإلى جميع القضايا الاجتماعية مادية ديالكتيكية مستقاة من تلك التعاليم الثورية التي برهنت الحياة على صوابها، وهذه التعاليم هي التي أعانتنا اليوم على تفهم مرحلتنا الحالية.. مرحلة التحرر الوطني والنضال من أجل الحقوق الديمقراطية وتثبيتها ميثاق حزبنا الوطني الذي أقره مؤتمر الحزب الأول إلى ثمرة تلك التعاليم إذ جاء معبرًا عن آمال شعبنا في مرحلتنا الحاضرة[1].

عندما استعرضنا المبادئ الأساسية للماركسية – اللينينية وتطبيقها على أرض الواقع السلطة الشيوعية في تجربتها الأولى في الاتحاد السوفياتي وعلاقة الأحزاب الشيوعية العربية بهذه التجربة وانغماسها فيها ونناضل من أجل تطبيقها على أرض الواقع في البلاد العربية متصورين بأنها الحلم الذي يراود الجماهير الشعبية الكادحة التي تخلصهم من الظلم إلى الحرية، ومن الاستقلال الطبقي إلى استلام مسؤوليتهم وأخذ حريتهم وترقية أموالهم المعيشية التي كانوا يعانون منها عبر عقود طويلة من الزمن، ولكن جاءت هذه النظرية وتطبيقها في العراق عكس ما كان يأملون به إذ أصبح القتل والسجن والتعذيب والتشريد التي كانت تجربة الموصل وكركوك نموذجًا سيئًا وبشعًا لهذه النظريات التي مورست في العراق ويمكن تلخيص بعضها في حوادث الموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية.

## نظرية الحزب الشيوعي وبرنامجه:

قدم الحزب الشيوعي مع أربعة أحزاب سياسية في بداية كانون الثاني/ يناير 1960 على إثر صدور قانون الجمعيات يوم 1 كانون الثاني/ يناير 1960 بخصوص طلب إجازة لترخيص العمل الحزبي وقد جاء في طلب الترخيص الذي قدمه الحزب الشيوعي وفق برنامجه

(1) سعاد خيري، فهد والنهج الماركسي – اللينيني، المصدر نفسه، ص 105.

السياسي: إن الحزب الشيوعي انبثق من غمار حركة الطبقة العاملة والحركة الوطنية الثورية في العراق بانيًا أهدافه ونظامه وسياسته على أساس ظروف العراق الموضوعية، وخصائصه القومية والاجتماعية مسترشدًا بالنظرية الماركسية اللينينية.

والحزب الشيوعي العراقي اتحاد جهادي اختياري يضم الشيوعيين من العمال والفلاحين والمثقفين وسائر أبناء الشعب الذين تجمعهم وحدة الإرادة والعمل، والحزب الشيوعي العراقي هو الطليعة الكفاحية المنظمة للطبقة العاملة في العراق التي تعتبر تحالف العمال والفلاحين حجر الأساس في وحدة النضال للطبقات المعادية للاستعمار والإقطاع، وفي اتحاد جميع القوى الوطنية والديمقراطية والحزب الشيوعي يعمل من أجل وحدة كفاح الشعب العراقي بقوميتيه الرئيستين العربية والكردية وأقلياته القومية والنضال من أجلها ويحترم التقاليد الثورية والوطنية والقومية وعلى بعث الأفكار التقدمية في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، تاريخ الأمة العربية، والحزب الشيوعي يعمل بثبات من أجل صيانة الجمهورية العراقية من مؤامرات الاستعمار والإقطاع وعملائهما، ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني، وإنجاز الحقوق الديمقراطية للشعب من أجل التعاون الوثيق مع كافة الشعوب العربية في كفاحها التحرري عن قضية السلم في العالم ويعمل الحزب الشيوعي العراقي من أجل تضامن الطبقة العاملة البشرية التقدمية في العالم أجمع ضد الاستعمار والاستقلال[1].

## موقف الحزب الشيوعي من مسألة الأقليات القومية (القضية الكردية):

عامل الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه المسألة الكردية كقضية (كولونيالية)، كما لعب دورًا تحريضيًّا في الوسط الكردي لاستثارتها، ومنذ عام 1935 رفع شعار «استقلال كردستان» حيث لعبت جريدة «أزادي» الصادرة عام 1944 دورًا كبيرًا بتعبئة الأكراد، وفي عام 1945 نادى الحزب بحق الشعب الكردي بتقرير مصيره بما في ذلك حقه في الانفصال، ودافع عن الحركة البرزانية عام 1945، وسار الحزب كما يقول جمال الحيدري «في طليعة نضال الجماهير الشعبية في كردستان العراق كمنظمين وقادة». كما تحالف الشيوعيون العراقيون والحزب الديمقراطي الكردستاني في أيلول/ سبتمبر 1958 على أساس الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي الديمقراطي، بما فيها حق تقرير المصير، حيث كان الحزب قد ربط نفسه بمصير قاسم، فقد أدار ظهره لحركة التمرد الكردية عام 1961 واعتبرها عملًا موجهًا ضد حكم وطني.

(1) تاريخ الوزارات العراقية، ج 4، مصدر سابق، ص 40.

وبعد حركة شباط 1963 انضم الشيوعيون إلى الفصائل المسلحة ضمن القوات الكردية المسلحة. حيث تصدر الشيوعيون العراقيون الهجوم على قوات السلطة المركزية الوطنية في جبل هندرين في آذار/ مارس 1966، واستمرت سياستهم الكردية التي اتَّسمت بشكل عام بتضخيم المشكلة الكردية، في الوقت الذي كانوا يبدون عدم اكتراثهم بحق الأمة العربية في تقرير مصيرها، إقامة دولتها القومية حيث استعملوا المشكلة الكردية وهي مسألة تتعلق بوحدة الوطن في كثير من الأحيان كأداة للصراع مع السلطة أو خضوعها لهذا الصراع.

تحمَّس الشيوعيون العراقيون عمومًا لأية حركة تمرد كردية، ولم يميزوا ما بين العوامل الخارجية المفتعلة وبين العوامل الداخلية الفعلية. ولم يكونوا ميالين باستمرار إلى تسوية المسألة بصرف النظر عن السلطة الحاكمة، كما استعملوا الشمال العراقي كساحة لتصفية الحساب مع السلطة المركزية، ويقال أن العناصر الكردية سيطرت على قيادة الحزب في مؤتمره في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985[1].

## العلمانية في الحزب الشيوعي العراقي:

بدأت الفلسفة (الوصفية) لمذهب سان سيمون (1760-1825) حيث أعطى قيمة مطلقة للعلم، وبلغت الوصفية أوجها بفلسفة (أوغست كونت) 1798-1857، هذه الفلسفة لا تغير شيئًا حقيقيًا وواقعيًا إلّا ذلك الشيء الوصفي الذي خضع للاختبار الحسي، وهكذا استبعدت نتيجة المذهب الوضعي والحقائق الروحية.

حلقة مهمة في تطور الفلسفة نحو النظرة المادية الخالصة، للإنسان نحو العالم، وقد ظهر هذا التطور عند الفيلسوف الألماني (فيرباخ) 1804-1873 وهو تلميذ لأوغست كونت وذلك في فلسفته المادية التي شيد أركانها في معارضته لفلسفة (هيغل) 1770-1831 المثالية وفكرته عن المطلق، وقد كان لفلسفة (فيرباخ) المادية انعكاسات على موضوع كون الكنيسة تحتل سلطة دينية في المجتمع، بل على المسيحية نفسها كدين يقدم تصورًا معينًا للكون ويعبر عن نفسه في ممارسات وعلاقات معينة في داخل المجتمع.

فإذا كانت الفلسفة في الماضي تعمل على إيجاد الأساس النظري للفصل بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة في دائرتين متمايزتين، وكانت تعترف بوجه أو آخر للدين بكونه يمثل قيمة أساسية

(1) محمد جمال باروت، الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ج (1) – ص 88.

في الحياة الإنسانية تعليمًا ثقافيًا يشتمل على توجهات مقيدة للحياة الإنسانية ونافعة للمجتمع.. فإن الاتجاه الفلسفي الجديد الذي عبَّر عنه فيبراخ في ماديته قد هدف إلى انهيار الصراع بين الكنيسة والدولة بالإطاحة بالمسيحية نفسها نهائيًا وإخراجها من دائرة الحياة الإنسانية، واعتبار الدين شرًّا لا فائدة فيه على الإطلاق.

إن الدولة هي المضمون في الواقع كله وهي الطبيعة العامة للإنسانية وبهذا تصبح الدولة مناقضة للدين، وإن الإلحاد العملي هو الرباط بين الدول، أما المسيحية كدين تشلّ فاعلية الإنسان السياسية وتسمى هذه النظرة عند أتباع فيرباخ التي تنقل الإنسان إلى مكان الله في العبادة وتقدم عليها الدولة وتصنع التاريخ، وهكذا وضع الأساس النظري بتجريد المسيحية من جميع صلاحياتها وإخراجها من جميع مجالاتها في السياسة والتعليم والتشريع والتوجيه.

ولم تعُد ثمة من وجهة النظر المادية حاجة إليها على الإطلاق، بل على العكس من ذلك.. لقد اعتبرت شيئًا ضارًّا للإنسان وعلى الإنسان أن يتخلص منه.

لقد وضع فيرباخ إذن الأسس النظرية للعلمانية المتطرفة الملحدة، وعلى أثر فيرباخ جاء كارل ماركس 1818–1883 الذي تأثر بالمضمون المادي الصرف لفلسفة فيرباخ وما يتصل بالدين من فلسفة ماركس المادية الديالكتيكية وتطبيقها الاجتماعي والسياسي (المادية التاريخية) يتلخص:

– إن هدم المسيحية مقدمة ضرورية لبناء عالم يكون الإنسان فيه سيد نفسه، ولكن لا ترفض المسيحية وحدها، بل يرفض معها كل دين كذلك؛ إذن الدين يسلب الإنسان وعيه بمأساته وشقائه في الوقت نفسه الذي يمنيه بعالم أفضل «الدين أفيون الشعوب». وقد أخذت هذه الفلسفة الجديدة للعلمانية التي تقوم على المادية والإلحاد وصيغتها التطبيقية الأولى في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 بقيادة لينين 1870–1924 ثم انتشرت في صيغ مختلفة إلى حد ما في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وقد أدى هذا الوضع الجديد على صعيد النظرية والتطبيق إلى إلغاء دور الدين نهائيًا من كل حقل من حقول الحياة العامة والخاصة تشريعًا وتعليمًا وتوجهًا، بل لقد حورب الدين كمعتقد شخصي وخاصة عن طريق الدعاية المستمرة ضده بشتى الألوان والأساليب كما أحبطت الممارسة الدينية «العبادة» بكثير من المعوقات[1]. فالعلمانية في الأحزاب الشيوعية تعني الإلحاد حيث لا تؤمن بالدين

(1) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، مصدر سابق، ص 152، 153، 154.

ويشير زنيوفيف مرة وهو يخطب في مؤتمر الحزب الشيوعي حيث أعلن بصراحة وجلاء أنه يعتبر الدين والقومية والأسرة هي العقبات الثلاث الكبرى التي تعترض طريق الثورة والعالمية.. وقال: إن الشيوعيين سيقمعون الأديان وسيحولون الروح الوطنية والقومية إلى فكرة اشتراكية، أمّا الأسرة فإنها ستصطبغ بالصبغة الاشتراكية بحزم[1]، وقد حذا لينين وستالين حذو ماركس في تبني نظرية فيرباخ القائلة: بأن الدين هو ما يخترعه البشر لسد الثغرة بين ما هو قائم وبين ما يرغبون فيه ويحتاجونه. وإن وجود الدين وأهميته للبشر مقياس لما هو خطأ في مجتمعهم وإنه طريق لملء الفراغ بشيء وإنه كلما تطورت الأحوال الاجتماعية وتحسنت لا يبقى هناك مجالًا لأي وهم ديني. وقد رسم لينين كما فعل إنجلز بالحمق أي هجوم مباشر على الدين في ظل ظروف غير مؤاتية، وأضاف لينين: على الماركسي أن يكون ماديًا أي عدوًا للدين، ولكن أن يكون ماديًا جدليًا أي ماديًا لا ينظر إلى ممارسة الدين بطريقة تجريدية، ولا على أساس الوعظ الرتيب والبعيد والنظري البحت؛ بل بطريقة واقعية على أساس الصراع الطبقي الجاري بالممارسة العملية والذي يثقف الجماهير أكثر وأفضل ممّا يفعل أي شيء آخر.. ويقول لينين: «إن النضال الشيوعي ضد الدين يجب أن يرتبط بالممارسة الفعلية للحركة الطبقية التي تهدف إلى اقتلاع الجذور الاجتماعية للدين»[2].

والدين يعتبر من وجهة النظر الماركسية من مكونات البناء العلوي وكما قال ماركس: فإنه لا وجود مستقلّ لمكونات البناء العلوي أو الفوقي، فالدين مثله مثل الأخلاق والعادات والتقاليد والقواعد العرفية والقانونية والآداب والفنون وإنما هي ترجمات وانعكاسات والتحتي أو الأساسي هي قوى الإنتاج المتوفرة في زمن من الأزمنة وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها في ذلك.

والدين على قول ماركس أفيون الشعوب فهو اختراع ابتكرته عقلية المستغلين لامتصاص غضب المستقلين وتوطينهم على القبول بالأمر الواقع والصبر على الاستقلال والرضا بالقضاء، وعدم النظر لما فيه يد الفقر، وعدم الاعتداء على ما أعطاه الله لفريق من عباده، الدين هو الأفيون الذي يخدّر المظلومين والمستقلين ليظلوا راضين وقانعين بقسمتهم من الحياة. الدين رجعي بطبيعته، ورجال الدين رجعيون حتمًا، الدولة التي ترفع رايات الدين هي دولة رجعية بالضرورة[3]. إن موقف الماركسية من الدين ليس موقفًا فرعيًا.. وإنما هو من أسس الماركسية

(1) راسل، الماركسية وأبعادها المختلفة، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 48.
(2) حنا بطاطو، ج 1، مصدر سابق، ص 365.
(3) طارق حجر، تجربتي مع الماركسية، مصدر سابق، ص 183، 184.

ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الأساسية للفكر الماركسي وهو ما يعني استحالة التخلص من الموقف الماركسي من الدين دون هدم الماركسية بأسرها، فموقف الماركسية من الدين هو الوجه الآخر.. أو الترجمة العملية لكل ما يلي من أسس لا يمكن التنازل عنها من أسس الماركسية..

إن كتابات ماركس عن الدين ليست كتابات ثانوية، بل إن السواد الأعظم من كتاباته خلال الفترة التي تطلق عليها حقبة الكتابات الفلسفية (1840-1848) هي كتابات عن الدين بشكل مباشر أو غير مباشر. إن مقولة ماركس بكلمة مقتضبة هي: «أنا أكره كل الآلهة»[1].

رفع الحزب الشيوعي العراقي طيلة فترة نضاله الطويل من تثقيف الجهاز الحزبي على الماركسية واللينينية التي تشير إلى معاداة الإمبريالية والرأسمالية والاستعمار، وتحقيق شعار «وطن حر وشعب سعيد».

وعندما احتل العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها عام 2003 وإسقاط نظامه الوطني أصبح الحزب الشيوعي عضوًا فعالًا في ما يسمى «مجلس الحكم» الذي شكله الحاكم المدني (بريمر) كما ساند وأيد احتلال العراق من قبل الإمبريالية الأميركية.

(1) طارق حجر، تجربتي مع الماركسية، المصدر نفسه، ص 190.

# الباب الثالث

# الفكر السياسي للأحزاب والحركات القومية التي لم تستلم السلطة حركة القوميين العرب (نموذجًا)

# الفصل الأول

## نشأة وتطور حركة القوميين العرب

### العوامل والتطورات التي أدت إلى نشوء حركة القوميين العرب:

قبل البحث في دراسة أثر النكبة في ظهور بعض الحركات والأحزاب السياسية، ومنها حركة القوميين العرب، لا بد من دراسة واستعراض جوانب تلك النكبة وتاريخها وتتبع تطوراتها بشكل سريع، والاطِّلاع على الظروف والأوضاع الدولية التي مهَّدت لوقوع تلك النكبة بشكل يتناسب وأهمية هذه القضية. استخدمت لفظة (نكبة) إثر ما حدث في فلسطين عام 1948[1].

إنّ ممارسات التجنّي الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني والعدوان على وجوده وكرامته، وبخاصة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا لم تكن وليدة يومها، إبّان التقسيم وإقامة الكيان الصهيوني «إسرائيل» في عام 1948، بل ولدت منذ ولادة فكرة اغتصاب فلسطين عند صدور وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، إلّا أن عام 1948، وهو عام النكبة، قد شكل امتحانًا عسيرًا لعدالة القضية الفلسطينية وخيبة الآمال التي وعد بها الحلفاء، ولتطلعات الإنسانية إلى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولوضع أساس العدالة بين كل الأمم، وما تمّت ممارساته بعد الحرب من قبل الدول العظمى قد أماط اللثام عن الواقع القائم على الاستقلال الناشئ عن التقاء المصالح الاستعمارية مع المصالح الصهيونية في انتزاع فلسطين من الوطن العربي، وإقامة وطن قومي لليهود، بسبب عدة اعتبارات تتمتع بها تلك الأرض المقدسة، ومنها أنها تشكل حلقة الوصل والبوابة التي تربط آسيا بإفريقيا.

لقد عرض قادة أوروبا على اليهود إقامة وطن لهم في فلسطين، قبل أن تطرح الحركة الصهيونية الفكرة بسنوات طويلة، وقد كان نابليون أول من عرض على يهود فرنسا عام 1799 إعادة بناء (المعبد اليهودي) في فلسطين إذا ساعدوه في فتوحاته في الشرق، ولم يكن ذلك

(1) خالد القشطيني، «الدول الكبرى وعام النكبة 1948»، شؤون عربية، كانون الأول/ ديسمبر، 1988، ص 16.

العرض لقناعة نابليون بأرض الميعاد، بل إن إقامة اليهود في فلسطين سوف تساعده في حروبه ضد بريطانيا في المشرق العربي[1].

وكذلك فعلت بريطانيا عندما ظهرت دولة محمد علي باشا وامتداداتها في المشرق العربي والسودان، فقد أرسل اللورد هنري بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا حينذاك، مذكرة إلى سفيره في إستانبول، شرح فيها الفوائد التي سيحصل عليها السلطان العثماني جراء تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، إذ قال: «إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته يشكل سدًا منيعًا في وجه المخططات الشريرة التي يعدها محمد علي أو من يخلفه»[2].

لقد حظيت فلسطين بالأهمية القصوى لدى السلطان عبد الحميد نظرًا لمتابعته للمخططات الصهيونية التي كانت تعمل على تحويلها إلى وطن لليهود، كما اتخذ السلطان كل الوسائل الممكنة، كإصدار تشريعات وقوانين وإجراءات إدارية وسياسية، تحول دون وصول هؤلاء إلى أهدافهم. فقد ربط سنجق القدس مباشرة بالباب العالي ليشرف هو بنفسه على صنع النفوذ الاستعماري والصهيوني في فلسطين، بعد أن زاد النشاط في هذا الاتجاه.

وكان هذا النشاط، كما يرى هوغارت هو الذي دفع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1887 إلى جعل القدس سنجقًا مستقلًا عن ولاية دمشق ومتصرفيه ولها اتصال مباشر بالباب العالي[3]. ولم يكف اليهود عن المطالبة بالسكن في فلسطين وشراء أراضي فيها أو التمكين لهم بالإقامة فيها، فأخذوا يرسلون الوفد تلو الوفد، حيث تشكّل عام 1908 وفد مكون من ثلاثة زعماء لليهود لغرض مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، وبعد إطلاع السلطان على اقتراحات الوفد في ما يخص دخول اليهود إلى فلسطين وما قدمه الوفد من مغريات مالية بشأن الهجرة وزيادتها، امتعض السلطان عبد الحميد من عرض الوفد وأبلغ بطردهم فورًا[4]. وحري أن نذكر محاولات هرتزل المستميتة للتأثير في السلطان عبد الحميد الثاني. فقد قام بزيارة الأستانة خمس مرات، واستطاع خلالها أن يقابل السلطان مرتين فقط من دون جدوى، وذلك لإصرار السلطان على عدم هجرة اليهود وإقامتهم إقامة دائمة.

ومنذ عام 1930 ازداد السخط الفلسطيني خاصة، والعربي عامة على الممارسات التآمرية

(1) أحمد سعيد نوفل، «العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين الوحدة العربية»، شؤون عربية، العدد 57، آذار/ مارس 1989، ص 34، 35.
(2) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1970، ص 27.
(3) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 24.
(4) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 25.

البريطانية، فاشتدت الاحتجاجات وتكررت الانتفاضات، وكان أبناء فلسطين من عمال وفلاحين وتجار صغار ومثقفين، العقبة الكأداء في وجه التآمر الاستعماري البريطاني الصهيوني، واستمر غليان البلاد تتفجر فيها حركات المقاومة هنا وهناك حتى توِّجت تلك المرحلة بالعمل الثوري في فلسطين بقيام حركة القسام فتفجرت ثورة عام 1936.

وفي ظل هذه الممارسات البريطانية، قررت حركة القسّام التي تُعد المبادرة المهمة في مرحلة الانتداب البريطاني خوض الكفاح المسلح بشكل منظم، حيث كانت تلك الحركة البداية الحقيقية لثورة 1936. فقد وقعت المصادمات بين العرب من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى، للفترة ما بين 15-19 نيسان/ أبريل 1936 بثورة عارمة شهدتها فلسطين لأكثر من ثلاث سنوات[1].

أما الموقف العربي الرسمي، فقد كان يغطّ في نوم عميق، وبعد مرور أربعة أشهر على الإضراب، قام المندوب السامي بتكليف نوري السعيد وزير خارجية العراق آنذاك، بالوساطة بين الفريقين المتصارعين، فجاء السعيد إلى فلسطين وحلّ ضيفًا على المندوب السامي وأخذ يجتمع باللجنة العربية العليا. وكان الهدف الذي يرمي إليه الوسيط هو أن تقبل بعض الوعود ووافقت اللجنة العليا على الوساطة التي أقنعها نوري السعيد بضرورة قبول المبدأ الدبلوماسي، وبعد أسابيع قليلة، وردت برقية من الملك عبد العزيز آل سعود جاء فيها أن الحكومة البريطانية وافقت على أن يوجّه ملوك العرب وأمراءهم نداء إلى الشعب الفلسطيني بوقف الإضراب استعدادًا للنظر في مقترحاتهم. ومع تقدم الثورة، ازداد وضع القوات البريطانية في فلسطين حرجًا ممّا اضطر المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى مطالبة الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن والملك عبد العزيز آل سعود التدخل لتصفية الثورة، فسارع زعماء العرب: الملك عبد العزيز والأمير عبد الله، والملك غازي بن فيصل الأول ملك العراق، والإمام يحيى ملك اليمن، إلى إصدار بيان في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 ناشدوا فيه عرب فلسطين الإخلاد والسكينة حقنًا للدماء معتمدين على حسن نيات صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها الشديدة في تحقيق العدل.

أما عن الموقف الشعبي، فقد قرر أبناء الثورة في فلسطين استمرار الإضراب احتجاجًا على سياسة العنف التي تتبعها بريطانيا ضد عرب فلسطين، وبعد تطور الأحداث أصبحت الثورة ذات طابع قومي من خلال المساهمة الفعلية للثورة الفلسطينية من قبل المتطوعين

(1) سعيد صادق، فلسطين بين مخالب الاستعمار، القاهرة، لجنة القاهرة للتأليف والنشر، 1946، ص 94.

العرب القادمين إلى فلسطين من أقطار عربية عديدة كشرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق، جاهزين بأسلحتهم استعدادًا للقتال، فخاضوا المعارك وقدموا الشهداء، علمًا أن السلطات الأردنية منعت مرور السوريين والعراقيين من عبور الأراضي الأردنية وهم في طريقهم إلى جبهات القتال في فلسطين[1].

لقد كان السلوك الدولي حيال الامتحان الذي جرى على الساحة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي مخيبًا للمبادئ والآمال التي تطلعت إليها الشعوب الحرة، ولم يدُر في خاطر تلك الشعوب هذا الخداع السياسي الذي مارسته تلك القوى الشريرة بعد الحرب. وقد أدّى تنامي الوعي القومي وازدياد التوتر الدولي إلى خلق فرص أمام الحركة القومية العربية لأن تتقدم ولو قليلًا لتحتلّ لها موقعًا أقوى ممّا كانت عليه، وإن لم يكن في مجابهة أعداء الخارج، ففي الأقل لمجابهة أعداء الداخل وتعزيز صمود الأمة إيديولوجيًا ضد التجزئة[2]. وفي هذا الصدد يقول محمد مهدي كبة: «عندما رفض العرب مشروع التقسيم حاك الإنكليز وحلفاءهم من الأميركيين والصهيونية مؤامرة تَخلي بريطانيا عن التزاماتها الانتدابية على فلسطين، وأعلنت قرارها بانسحابها منها في 15 أيار/ مايو عام 1948، فدبَّت الحماسة في نفوس أبناء الشعب العربي وتعالت الصيحات والصراخات من كل جانب منادية بضرورة اغتنام هذه الفرصة لتحرير فلسطين من رجس الصهيونية[3]. ومهما يكن من أمر، ففي الساعة الرابعة عصر يوم 14 أيار/ مايو 1948 أعلن دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة المؤقتة، إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وناشد الشعب اليهودي في الديا سبورا (المنفى) أن يقف إلى جانبها في الصراع الوشيك الحدوث مع العرب من أجل تحقيق الحكم الصهيوني القديم، باسترجاع فلسطين وقيام المعبد الثالث. ولم يكد إعلان مولد الدولة وقت العصر ثم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في منتصف الليل ينتشران في العالم، حتى أسرعت الولايات المتحدة بعد دقائق قليلة إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، ثم تبعها الاتحاد السوفياتي آنذاك مباشرة. وتوالى بعدها اعتراف دول العالم، الشرقية منها والغربية، وأنزل العلم البريطاني من دار الحكومة في القدس مساء يوم 14 أيار/ مايو 1948، كما غادر السيد آلان كاتنغهام المندوب السامي البريطاني في فلسطين، بعد أن سلّمها لقمة سائغة للصهيونية. وبذلك حققت بريطانيا كافة التزاماتها في تنفيذ تصريح بلفور على أرض فلسطين. وفي الأمم المتحدة

(1) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 29.
(2) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، مصدر سابق، ص 256 .
(3) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 33 - 35.

رفضت الولايات المتحدة مشروع الدولة الفلسطينية الموحّدة، وأيّدت قرار التقسيم الجائر الذي أصدرته الأمم المتحدة ذا الرقم 181 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 المتضمِّن التوصية بمشروع تقسيم فلسطين. ولم يقف مجلس الأمن، ولا الأمم المتحدة مع شعب فلسطين. وهذه الأخيرة لم يجد بين أعضاءها الستة والخمسين سوى الدول العربية السبع المستقلة حينذاك وعدد الدول الإسلامية ودولتين ارتأتا الالتزام بالعدل. أما الدول العظمى وتابعاتها في دول الكتلتين الشرقية والغربية، فقد وقفت جميعها مع إسرائيل، رغم الحرب الباردة التي كانت في عنفوانها بينهما آنذاك.

وبالمقابل فإن الوعي القومي الوحدوي قد أدرك بعد تقسيم فلسطين وانكشاف طبيعة التحدي الصهيوني، أن الوحدة هي الفكر الأكثر ثورية، والعمل الثوري هو الذي يواجه التحدي الصعب، وأن العفوية لم تعد تكفي أساسًا لمسيرة النضال والعمل الوحدوي، وأن التنظيمات الحزبية المغلقة المنطوية على ذاتها عاجزة بدورها عن قيادة النضال الوحدوي، وأن جميع الأحزاب ضمن صيغ وهوية شكلية تبقى أسيرة الولاءات والمصالح والعقليات القُطرية، مما لا يساعد على خلق الشروط المطلوبة لوحدة النضال. ولذا فقد شهدت الفترة التي تلت النكبة ظهور أدبيات وكتابات قومية نشرها المفكرون العرب، أمثال نبيه فارس، قسطنطين زريق، ومحمد جميل بيهم، وفايز صايغ، وميشيل عفلق، وجورج حبش، وقد أسهم الكُتّاب الفلسطينيون بنسبة كبيرة في هذه النشرات إن لم تكن معظمها، كما أن معظم المفكرين كان مرتبطًا بالجامعة الأميركية في بيروت، إمّا بصفة طالب أو أستاذ ما وفي هذا العهد الليبرالي للفكر القومي العربي، ولدت حركة القوميين العرب في بيروت، وكانت رابع منظمة سياسية عربية ذات نشاط تتجاوز الحدود الإقليمية، إذ سبقها كل من حركة القوميين السوريين الاجتماعيين، ومنظمة الأخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي[1].

## النشأة:

بدأت النواة المؤسسة لهذا العمل من قِبل مجموعة صغيرة من الشباب العرب ومن أكثر من بلد الذين تصادف وجودهم طلابًا في الجامعة الأميركية في بيروت أيام نكبة فلسطين عام 1948 والسنوات القليلة التي أعقبتها، فقد أثرت أحداث النكبة على تفكير العديد من الشباب، إذ لم تكن أمرًا عابرًا أو حدثًا عاديًّا، وإنما كان وقع الأحداث كبيرًا على الجماهير والمثقفين

(1) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 35.

والعسكريين العرب في بلدان المشرق العربي بشكل خاص.

ويومها كان للطلاب دور سياسي نشط ومؤثر في بلورة ردود الفعل الشعبية الغاضبة والناقمة على مسيرة الصراع السياسي والعسكري في فلسطين، فلقد هزتهم مشاهد تلك المرحلة هزًّا عنيفًا وإذ كانت هذه الظاهرة عامة فإنها ترددت في نفوس مجموعة من الطلاب ذلك الزمن وهي تحمل صوت التحدي والدعوة للعمل، لا سيما بعد أن وجد أن بعض هذه الأنظمة سائرًا، في ركاب البريطانيين لبناء المشروع الصهيوني العنصري، مغمض العين وقد أسلس الانقياد لمشروع تقسيم فلسطين، وبعضها الآخر وجد في الأميركيين مرجعيته ومصدر وحيه وإلهامه، فالنفط واعد ينقل أهل ذلك النظام من حالة الفقر المدقع إلى حالة الغنى الفاحش وكان الأميركيون حماة المشروع الصهيوني الاستيطاني وداعميه ماليًّا وسياسيًّا وبالسلاح، وفريق ثالث من تلك الأنظمة وجد في السلطة ضالته المنشودة وهدفًا ووجدان الاحتفاظ بها وإطالة أيامها بسبب الوجود والبقاء، والتقت هذه الأنظمة كلها عند ضعف الاهتمام بما كان يجري في الأرض المقدسة وتنافس أولئك الحكام على الإطلاق للكلام الكبير وأداء الفعل الصغير والقليل.. أما الأحزاب السياسية فلم يكن معظمها مدركًا لحقيقة الكيان الذي تمّ زرعه في قلب الوطن وما حملته من أخطار وبلايا راحت تبرز ملامحها وتتبلور مع مرور الأيام والواقع فقد كانت قلة صغيرة جدًّا من المثقفين العرب قد أدركت يومها أن (فيليب الصهيوني) لم يعد على الأبواب كما سبق لأهل أثينا أن توهموا قبل بضعة وعشرين قرنًا من الزمن؛ بل إن ذلك «الغازي» المعاصر نجح في هدم جانب من السور العربي وتسلل مبتغيًا الاستقرار والتوسع وسرقة ذلك البيت العربي وطرد أهله وأصحابه، بادئًا بمعظم فلسطين عام 1948 لتليه فصول أخرى لما بعد فلسطين. في مثل تلك الظروف رفضت مجموعة صغيرة من الطلاب العرب أن تقف على الرصيف وتتفرج غير آبهة بما كان يجري أمام ناظريها في ذلك الشارع العربي الكبير من خيانات بحق شعبنا ووطننا، فقد شكّل ضياع فلسطين نقطة تحول كبرى في حياة الأمة العربية ومسيرتها على صعيد الجماهير وعلى صعيد الأنظمة العربية عامة، وإذا ما عدنا لبداية العمل فإننا نجد أن هناك من اتهم ولا يزال يتهم بعض أولئك الشباب باستعمال العنف من دون أن يتذكروا أن «ما حدث عام 1948 لم تكن مناظرة فكرية، بل شأنًا يمس الوجود نفسه؛ واستطرادًا فإن كل ردة فعل أيًا كانت درجة الانفعال بها هي منطقية إن بالمعنى الغريزي البسيط أو بالمعنى المركّب الواعي وتمتلك كل المشروعية والأخلاقية».

هذا أولًا؛ وهناك ثانيًا وجوب العودة لتلك الأيام حيث نجد أن ردة الفعل لدى أولئك الشباب وغيرهم كثيرون التي اتسمت بالعنف لم يكونوا أصحابه الأوائل، وما كانوا هم الذين

اخترعوه، فقد كان العنف واقعًا معاشًا وموجودًا استخدمه الأعداء وخاصة الصهاينة ضد أمتنا على أوسع نطاق استطاعوه، كما لجأت إليه الأنظمة العربية الحاكمة سواء التي كانت متعاملة مع الأجنبي أو تلك التي تحررت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد عرفت المدن العربية عنف السلطات وبطشها ضد المظاهرات الشعبية وخاصة الطلابية؛ إذ سقط العديد من القتلى والجرحى برصاص الشرطة والجيش في القاهرة وبغداد ودمشق وغيرها، وعلى أية حال ومهما قيل ويُقال عن الاندفاعات العاطفية لأولئك الطلاب فقد تميّزوا بأنهم كانوا الأكثر إحساسًا بحقيقة المشروع الصهيوني والأعمق وعيًا بما كان يحمله من مؤشرات ونذر رهيبة حول الدور البشع الذي لعبته إسرائيل يوم ذاك وفي المراحل التالية لأحداث 1948.

من هنا فليس بالأمر السهل على أبناء اليوم أن يتحسسوا كم كانت النكبة مؤثرة وجارحة لأبناء ذلك الجيل الذين رأوا وعاشوا يوميات هزيمة هذه الأمة العظيمة المتجذرة، بل الموغلة في أعماق التاريخ خلال شهور قليلة ومن قبل مَن؟ لقد هزمنا اليهود الذين كانوا دوْننا عددًا ومساحة وإمكانات إضافة لما تحمله الذاكرة الإنسانية وليس العربية وحدها نحوهم من تقييم سلبي حتمًا[1].

## ظهور حركة القوميين العرب:

تحكَّمت ثلاثة عوامل سياسية في تطور الأحداث في المشرق العربي بعد تقسيم فلسطين، وكان أول هذه العوامل المعارضة الشديدة التي أيّدتها الجماهير العربية لقيام دولة «إسرائيل» وقد عبَّرت هذه المعارضة عن نفسها بالعداء المتزايد للغرب، ذلك العداء الذي اتّخذ بشكل إجمالي صورة سلبية غير نشطة وإن كان قد أفصح عن نفسه بين حين وآخر بمظاهرات معادية للغرب طافت شوارع المدن الرئيسة، أمّا العامل الثاني فتمثَّل في الاضمحلال التدريجي لنفوذ الصفوة الحاكمة التي لم تقُم بأي دور فعَّال خلال الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948، أما العامل الثالث فكان في نشوء حركة جديدة وواعية تقوم على أساس تصميم الشباب العربي وتحركه لمواجهة التحدي.

يهدف هذا الفصل إلى تتبع أصول «حركة القوميين العرب» ودراسة تطورها منذ بدايتها الأولى بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 حتى منتصف الخمسينيات كي نضع «حركة القوميين العرب» في الإطار السياسي العربي العام، سنحاول تحديد علاقة الحركة

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، مؤسسة الأبحاث العربية، ج 1، بيروت 2001، ص 16، 17.

بالمجموعات الأخرى والأحزاب والحكومات التي نذرت نفسها لخدمة القضية العربية، هذا مع العلم أن المقارنة ستكون بالدرجة الأولى مع «حزب البعث العربي الاشتراكي» بصفته منظمة مماثلة[1].

## كتائب الفداء العربي:

غالبًا ما تتأثر الأحزاب بأصولها، ولهذا تغدو مهمة التنقيب في أعمال جذور «حركة القوميين العرب» مسألة ضرورية لتفهم الاتجاهات الحالية للمنظمة وبالرغم من نفي حركة القوميين العرب وجود أية علاقة لها «بكتائب الفداء العربي» فإن ثمة دلائل كافية في كتابات الأعضاء السابقين والمنافسين السياسيين تثبت وجود علاقة بين المنظمتين، والواقع أنه من غير الممكن إنكار تأثير «حركة القوميين العرب» بـ «كتائب الفداء العربي» على البناء التنظيمي وعلى فكر «حركة القوميين العرب» وخاصة خلال سنوات تكوينها، ويكفي أن نعرف أن كلا من هاني الهندي وجورج حبش القائدان البارزان في «حركة القوميين العرب» كانا من بين القادة المؤسسين «للكتائب» وسواءً كانت الكتائب جذرًا لحركة القوميين العرب أو مجرد حقل تجارب لعمل قادة الحركة في المستقبل فأمر قليل الأهمية، ولكن ما هي كتائب الفداء العربي؟ وفي أية ظروف نشأت وماذا قدمت للسياسة العربية؟

كانت «الكتائب» وليدة نكبة فلسطين وإن لم تظهر كمنظمة إرهابية إلّا بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الزعيم أديب الشيشكلي مساعد رئيس أركان الجيش السوري في 11تشرين الأول/ أكتوبر 1950، فحال توقفت حرب 1948 بين العرب وإسرائيل عند النهاية المشؤومة عبَّر الشعب العربي عن استيائه من حكوماته بالإضرابات والمظاهرات وأصبح من الواضح أنه لا بد من إجراء تغيرات جذرية، وفي الوقت ذاته أخذ الشباب العربي المتطرف وخاصة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم فلسطين؛ يبحث بلا أمل عن بوادر التغير في العالم العربي وقد عرض البعثيون أنفسهم كأداة لهذا التغيير ولكن أفكارهم الإصلاحية فشلت في تحقيق تطلعات الجماهير التي نزلت إلى الشارع بحثًا عن قيادة أكثر صدامية وصلابة وبشكل عفوي تنادت إلى العمل مجموعة من الشباب المتطرف كانت ترتاب في النهج التدريجي لأحزاب المعارضة ومن ضمنها البعث.

(1) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، ط 3، 2005، ص 53.

وأخذت تجتمع في دمشق وبيروت وعمان لوضع الحجر الأساسي لمنظمة سرية شبه عسكرية نذرت نفسها لتحرر فلسطين عرفت بـ «الكتائب»[1].

كان القادة المؤسسون لكتائب الفداء شبابًا في أوائل العشرينات من أعمارهم وكانوا قد تشبعوا بأفكار سياسية متطرفة من خلال تجربتهم المرة كمتطوعين يحاربون إلى جانب الجيوش العربية في فلسطين وكانوا قد شاهدوا بألم في ميدان القتال التناقض بين قوة إسرائيل وضُعف الجيوش العربية المجزَّأة وممّا زاد في حدّة تجربتهم المؤلمة الهزيمة العسكرية وإجبار الفلسطينيين على النزوح عن ديارهم.

ويروي الدكتور جورج حبش بعض ذكرياته قائلًا: «لقد شعرت بالإهانة في أحداث 1948 فقد أتى الإسرائيليون إلى البلد وأجبرونا على الفرار، إنها صورة لا تغيب عن ذهني ولا يمكن أن أنساها. ثلاثون ألف شخص يسيرون يبكون ويصرخون من الرعب، نساء يحملن الرضَّع على أذرعهن والأطفال يمسكون بأذيالهنّ والجنود الإسرائيليون يشهرون السلاح في ظهورهن، بعض الناس سقط على قارعة الطريق وبعضهم لم ينهض ثانية لقد كان أمرًا فظيعًا ما أن ترى ذلك حتى يتغير عقلك وقلبك فما الفائدة من معالجة الجسم المريض عندما تحدث مثل هذه الأمور؟ يجب على الإنسان أن يغير العالم وأن يعمل شيئًا ما، يجب أن يقتل إذا اقتضى الأمر ولو أدى ذلك إلى أن نصبح بدورنا غير إنسانيين»[2].

ونستطيع من خلال هذه السطور تفهّم الأثر النفسي للاحتلال الصهيوني ولهزيمة الجيوش العربية على الشباب العربي الذي قرر فيها بعد أن يدافع عن وطنه بقوة وحماس، وقد أكد كلّ من هاني الهندي وجهاد ضاحي وهما من القادة المؤسسين للكتائب الأثر العميق لنكبة فلسطين على سلوكهم وطريقة تفكيرهم، فلقد كانت النكبة بالنسبة لهما ولبقية أعضاء تلك المنظمة نقطة تحول في حياتهم ولم يعد بمقدورهم أن يسلكوا حياة طبيعية كبقية البشر إذ تملكتهم فكرة الانتقام وكانت حرب فلسطين قد زادت من حدة التوتر الذي كان سائدًا في العالم العربي منذ فترة، وقد دفع الخوف من خطر التوسع الصهيوني هؤلاء الثوار الشباب إلى العمل والعمل فورًا، ومما لا شك فيه أن قضية الوحدة التي سيطرت على تفكير القادة المؤسسين «لكتائب الفداء العربي» كانت قد تأثرت إلى حدٍّ بعيد بكل من تجربة الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية وحيث إنه سبق لبعض قادة الكتائب وبخاصة المصريون منهم خوض تجربة تشكيل وقيادة «منظمة القمصان

---

(1) باسل الكبيسي، ص 52، 55.
(2) المصدر نفسه، ص 55، 56.

الخضراء» بزعامة أحمد حسين فقد كان أمرًا طبيعيًّا أن يطرح هؤلاء القادة المبادئ الفكرية والبناء التنظيمي لمنظمتهم الفتية شبه العسكرية السابقة التي كانوا قد أنشؤوها على غرار المنظمات الفاشية، والواقع أن قادة «الكتائب» اقتبسوا منهج أحمد حسين ومبادئه الأساسية عندما اختاروا استراتيجيتهم وتكتيكهم ومن ضمن ما اقتبسه الكتائبيون عن جهاز «القمصان الخضراء» البناء التنظيمي الذي كان ذا فائدة خاصة في فترة العمل السري، وهكذا بدأ القادة المؤسسون لكتائب الفداء بناء وحداتهم العسكرية معتمدين نظام العلاقات العمودية والانضباط التام على غرار ما كان سائدًا في منظمة «القمصان الخضراء». وممّا لا شك فيه أن الكتائب تأثرت بالعديد من الأفكار التي تشربها أحمد حسين غير أنه في حين أكَّد الأخير على أهمية الوطن «بمعنى» مصر كانت الكتائب منظمة عربية ذات نظرة أوسع وأبعاد وتطلعات تتخطى الحدود الإقليمية ولهذا جندت الكتائب في صفوفها مناضلين من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر. على صعيد آخر تشكلت خلال هذه السنوات الحاسمة وبمحض الصدفة ثلاث مجموعات صغيرة ضمت كل واحدة منها عددًا قليلًا من الشباب العربي المتطرف وقد انهمكت هذه المجموعات في ممارسة نشاطات ثورية سرية من النوعية ذاتها التي صبغت نشاطات الكتائب لاحقًا.

وقد ضمت المجموعة الأولى في صفوفها عددًا من المثقفين الثوريين من بين طلاب وخريجي الجامعة الأميركية في بيروت، وقد عكست هذه المجموعة الوحدة العربية في كفاحها ضد الصهيونية وبمعنى استقطابها مناضلين من عدد من الأقطار العربية. ولقد كان هؤلاء برجوازيين في نشأتهم وثوريين في معتقداتهم، وكان جورج حبش وهاني الهندي القائدان البارزان لهذه المجموعة وقد نجحا في تكوين الكتائب بالشكل الذي ارتأياه.

كان جورج حبش شديد الفعالية وكثير النشاط ومليئًا بالأفكار منذ أن التحق بالجامعة الأميركية في بيروت كطالب في كلية الطب ومع أنه كان دومًا متفوقًا على زملائه في الدراسة فإنه كان زعيمًا طلابيًّا نشطًا، وعندما اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م لم يتردد في الانضمام إلى جيش الإنقاذ الفلسطيني غير النظامي، وكانت العناية بالمرضى إحدى المشاكل الرئيسة التي واجهته قبل أن يكون قد تلقى تدريبًا كافيًا في هذا المضمار وبالرغم من أنه كان لا يزال طالبًا إلا أنه كان يُعامل مرضاه بطريقة تجعلهم يحسّون معها أن معاناتهم هي معاناته[1].

ولد هاني الهندي في بغداد عام 1927 حيث كان والده السوري المقدَّم محمود الهندي يعمل في صفوف الجيش العراقي وقد نشأ هاني ببيت تسوده الروح القومية، والمقدم محمود

(1) المصدر نفسه، ص 60.

الهندي المعروف بحماسه القومي أراد أن يربي ابنه تربية قومية عربية، وأتيح لهاني أن يتعرّف منذ صغره على الأفكار القومية العربية من خلال نشاطات والده الثورية ضد الإنكليز والملكية وفي الجامعة الأميركية ببيروت بدأ جورج حبش وهاني الهندي لبحث خططهم لتنظيم مجموعة إرهابية وقد تضمَّن الحد الأدنى لبرنامجه اغتيال القادة العرب الذين بدؤوا آنذاك استعدادًا للصلح مع إسرائيل (كملك الأردن عبد الله ورئيس وزراء العراق نوري السعيد) بالإضافة إلى ضرب المصالح الغربية والصهيونية ونسف الهدنة مع إسرائيل وهما بهذا لم ينظرا لنفسيهما كمخاطرَين وإنما كطليعة ثورية أخذت على عاتقها توعية الرأي العام من خلال أعمال بطولية وتضحية بالنفس من أجل تسليط الاهتمام على المشكلة الفلسطينية[1]. وما كادت المجموعة تصبح مهيأة للعمل مع انتهاء العام 1948 حتى اكتشف هاني الهندي من خلال اتصالاته في سوريا وجود مجموعتين مماثلتين في دمشق في حين ضمّت المجموعة الأولى جهاد ضاحي، صديق هاني الهندي وزميله في الكلية الأميركية بحلب، وتشكلت المجموعة الثانية من عدد من اللاجئين السياسيين المصريين وقد رأت مجموعة بيروت أنه من الحكم عدم البدء بأية أعمال عنف إلّا بعد أن تجتمع المجموعات الثلاث. وكلّف هاني الهندي الدخول في محادثات مع المجموعتين الأخيرتين في سبيل تنسيق أعمالهم وتوحيد المجموعات الثلاث في منطقة واحدة.. لم يجد هاني الهندي فوارق جوهرية بين مجموعته (المجموعة السورية) وكانت الأخيرة مكونة من عدد من المناضلين الشباب (في أوائل العشرينات من أعمارهم) ومعظمهم طلاب الجامعة السورية وكان قادة هذه المجموعة سوريين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة وقد صادق مولد معتقداتهم الثورية مع مولد (إسرائيل) حيث منعهم كبرياؤهم من الاعتراف بالهزيمة وكانت منطقتهم بمثابة تعهد من جانبهم لمحاربة التهديد الإسرائيلي وقد أعربت هذه المجموعة عن استعدادها التام للاندماج في مجموعة بيروت.

كانت الخطوة التالية التي خطاها هاني الهندي مع المجموعة المصرية في سبيل توحيد المنظمات الإرهابية عملًا أكثر صعوبة إذ كان التعامل في هذه الحالة مع إرهابيين محترفين لهم تجربة سابقة في مصر ومن هذه الزاوية اكتسبت المجموعة المصرية أهمية خاصة في أعين الإرهابيين الهواة في المجموعتين السابقتين، وقد اتصل هاني الهندي بهذه المجموعة من خلال حسين توفيق الإرهابي الشاب الذي كان متهمًا باغتيال عثمان أمين الوزير السابق ولأن حسين توفيق كان وطنيًا انصبّ كل تفكيره في اتجاه واحد هو ممارسة الإرهاب فلم يشعر بالارتياح نحو رجال الفكر، وقد عانى الهندي كثيرًا أثناء محاولة إقناعه بضرورة وضع برنامج سياسي

(1) المصدر نفسه، ص 62، 64.

للمنظمة وقد اقترح توفيق بدلًا من ذلك سلسلة من المخططات تقوم بتنفيذها قوى مشتركة من المجموعات الثلاث واستمر في المناقشة بين الطرفين فترة من الزمن إلى أن تقرَّر عقد اجتماع يحضره ممثلون عن المجموعات إيَّاها من أجل التغلب على الصعوبات.

التقى هؤلاء الممثلون في آذار 1949، وقد مثَّل مجموعة بيروت كل من جورج حبش وهاني الهندي، في حين مثَّل جهاد ضاحي المجموعة السورية وقام حسين توفيق بتمثيل المجموعة المصرية، وقد تمّ في هذا الاجتماع حلّ كافة القضايا المعلَّقة كما تمّ انتخاب قيادة ثلاثية جديدة من هاني الهندي وجهاد ضاحي وحسين توفيق وقد أعطيت هذه القيادة صلاحيات اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل توحيد المجموعات الثلاث تحت اسم «كتائب الفداء العربي» واتسعت هذه القيادة فيما بعد لتشمل جورج حبش وعبد القادر عامر وكان الأخير قد اتهم بإلقاء قنبلة يدوية على النادي البريطاني في الإسكندرية ولكنه هرب مع زميله مصطفى كمال الصنفراوي وعبد الرحمن مرسي من السجن ولجأوا إلى سوريا، في حين تبنَّت (الكتائب) البرنامج السياسي الذي وضعته مجموعة بيروت مع التأكيد على أهداف الوحدة العربية وتحرير فلسطين، قامت المجموعة المصرية ذات الخبرة العملية في النشاط السري بمدّ المنظمة الجديدة بأدوات ومفاهيم تنظيمية عظيمة الفائدة، وقد انتظرت القيادة الجديدة أربعة شهور قبل أن تشن هجومها الأول، ففي 6 آب/ أغسطس 1949 هاجم رجال (الكتائب)[1] المسلحون معبدًا لليهود في دمشق وتسببوا في مقتل [12] وجرح [27] شخصًا، ومن المعتقد أن [الكتائب] شنَّت هجومها هذا احتجاجًا على مفاوضات السلم الفلسطينية تحت إشراف لجنة الصلح التابعة للأمم المتحدة في لوزان بسويسرا وكانت قيادة [الكتائب] قد أصدرت أمرها بالهجوم من أجل عرقلة مفاوضات لوزان وتفشيل مفاوضات سوريا، وفيما يتعلق بتوطين اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى وضع العصي في عجلة التطورات الأخرى التي دلَّت على أن فترة الصراع مع إسرائيل قد توشك على انتهاء.

وقد صرحت الكتائب فيما بعد بأن أحد الأسباب التي دعت إلى شن الهجوم على المعبد هو أنه كان مقرًّا لاجتماع منظمة سرية صهيونية ومخبأ للسلاح. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 هاجم رجال الكتائب المقدم (سترلنك Striling) (مراسل صحيفة التايمز) وموظف سياسي بريطاني سابق في شؤون القبائل في منزله وأصابوه بجراح في الصدر.

وقد خسرت قيادة (الكتائب) محاولة الاغتيال هذه على أساس أن المقدم سترلنك كان

(1) المصدر نفسه، ص 62، 64.

واحدًا من أهم ضباط المخابرات البريطانيين في سوريا خلال حكم حناوي، ومن أعمال العنف التي قامت بها الكتائب وضع قنابل في مدرسة (الأليانس) في بيروت في الوقت نفسه الذي هوجم فيه المعبد اليهودي في سوريا وللأسباب ذاتها على ما يبدو رُميت القنابل اليدوية أكثر من مرة على كل من مفوضيات بريطانيا والولايات المتحدة في كل من بيروت ودمشق وذلك تعبيرًا عن العداء المتزايد نحو السلطات الغربية، بالإضافة إلى الهجوم بالقنابل على مقر وكالة الغوث للأمم المتحدة في دمشق بسبب محاولتها توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، غير أن المخططات لاغتيال الملك عبد الله ونوري السعيد الذين اعتبرا مسؤولان عن هزيمة الجيوش العربية أكثر من غيرهما لم تظهر إلى حيِّز الوجود والتنفيذ.

لقد نفِّذت العمليات المذكورة أعلاه بموافقة كافة أعضاء قيادة [الكتائب] باعتبارها أهدافًا شرعية تقع ضمن مجال عمل المنظمة، إلّا أنه بحلول صيف 1950 قام صراع داخل المنظمة حول دور العنف في النضال القومي، فقد أصرّ حسين توفيق وعبد القادر أمير وبقية الإرهابيين المصريين الذين كان ماضيهم حافلًا بمختلف أنواع العنف على أن الجماهير العربية غير مستعدة بعد للثورة ولن تكون كذلك لسنوات طوال ودافعوا عن وجهة نظرهم قائلين: «إن السبيل الوحيد الممكن والملائم للنضال في مثل هذه الظروف هو العنف السياسي». مع أن بقية المجموعة اتفقوا معهم على أن الجماهير غير مستعدة للثورة إلّا أنهم رفضوا الاعتماد عليه على الأسباب التآمرية، وطالبوا بدلًا من ذلك بتوعية الجماهير لكي تقوم بدورها في النضال في سبيل التحرر، والواقع أن هؤلاء كانوا قد لجأوا إلى العنف من أجل تصوير القضايا السياسية الراهنة بشكل مأسوي وكان هدفهم توعية الجماهير عن طريق عمليات بطولية، وبرز أول خلاف في قيادة المنظمة حين اقترحت المجموعة المصرية اغتيال أكرم الحوراني بدعوى معارضته الحادة لأي وحدة ما بين سوريا والعراق، في حين كان (الكتائبيون) يؤيدون أي وحدة بين القطرين حتى ولو تمّت في ظلّ العرش الهاشمي، فمن هذا المنظور كان الحوراني هدفًا يمكن تبريره سياسيًّا إذ يعود لتحالفه مع الزعيم أديب الشيشكلي ومجلس عقدائه الدور الأساسي في إعاقة قيام الوحدة بين سوريا والعراق عام 1949، ولهذا لم يتم الاتفاق على اغتيال الحوراني[1] حيث عارض ممثلو المجموعتين السورية والبيروتية العملية من منطلق الشبهة بأهدافها والشك الذي يبلغ حد الجزم بأنها تتم لحساب بعض السياسيين السوريين.

وقد انفردت المجموعة المصرية بتنفيذ الخطة فقامت يوم الخميس 12 تشرين الأول/

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين النشأة والتطور والمصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1997، ص 44.

أكتوبر 1950 بمحاولة اغتيال الزعيم الشيشكلي على طريق دمر دمشق، واهتدت الأجهزة الأمنية السورية بسرعة إلى المجموعة المنفِّذة فتم القبض عليها واعترف حسين توفيق قائد العملية بكل الأسماء التي يعرفها من [الكتائب] فاعتقلت الأسماء[1] وقد أدى ذلك إلى أن يقول جورج حبش فيما بعد: «لم يكن في نيتنا الاعتماد على حفنة من المتآمرين كبديل لحركة الجماهير» وكدليل على ذلك أكَّد حبش بأنه اتصل في تلك الفترة بميشيل عفلق قائد البعث وبهذا الصدد قال حبش: «لقد أردنا أن نعطي أسنانًا ولكن قيادته خذلتنا إذ طلب منا عفلق أن ننضم إلى الحزب أولًا وعندئذٍ فقط يمكنه أن يدرس مقترحاتنا»، وقد رفضت الكتائب حلّ نفسها بعد أن تبين لها عدم جدوى المشاركة في اللعبة السياسية من خلال نظام يعمل على تثبيت الحكام في موقع السلطة وقد بلغ الصراع أوجه بين [الكتائب] ككل وبين الحزب المصري كما أسلفنا بعد محاولة اغتيال أديب الشيشكلي حيث قررت المجموعة المصرية الانفصال عن المنظمة الأم لتصبح حرة في تطبيق فلسفتها الداعية إلى العنف من أجل العنف[2].

## النواة المؤسسة:

تألفت النواة القيادية المؤسسة لما سيعرف لاحقًا باسم (حركة القوميين العرب) من ثمانية طلاب قوميين على أهبة التخرج من الجامعة الأميركية في بيروت كانوا جميعًا من نشطاء جمعية (العروة الوثقى) وقيادييها ومن مديري حلقات قسطنطين زريق[3] ونبيه فارس فيها وكانت هذه النواة مؤلفة من جورج حبش وهو فلسطيني من اللد وابن تاجر متوسط للمواد التموينية، وأحمد الخطيب وهو كويتي وابن عائلة كويتية متوسطة، ووديع حداد وهو فلسطيني من صفد وابن مدرس للغة العربية، وهاني الهندي سوري، ذكرنا عنه آنفًا في الصفحات الأولى وصالح شبل وهو فلسطيني من عكا. وابن أحد تجّارها المتوسطين، وحامد الجبوري وهو عراقي من الحلة وابن لأحد شيوخ عشيرة الجبور في الفرات الأوسط. وكان الثلاثة الأوائل يدرسون في كلية الطب البشري في الجامعة الأميركية في حين يدرس الثلاثة الآخرون في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة. وفي صيف عام 1954 حين تدارسوا فكرة الحركة كان

---

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 45.

(2) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص 65.

(3) قسطنطين زريق، ولد عام 1909 في مدينة دمشق، نال شهادة البكالوريوس من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1928. حصل على شهادة الماجستير من جامعة شيكاغو عام 1929. وحصل بعدها على شهادة الدكتوراة في الآداب من جامعة برستن، شغل منصب مستشار للسفارة السورية في واشنطن عام 1945، سنة 1947 عين وزيرًا مفوضًا لسوريا في الولايات المتحدة، سنة 1949 عين رئيسًا للجامعة السورية. من مؤلفاته معنى الوعي القومي، نظرات في الحياة القومية المنفتحة في الوطن العربي، معنى النكبة، نحن والتاريخ. يعتبر زريق المرشد الروحي لحركة القوميين العرب.

جميع هؤلاء الطلاب باستثناء جورج حبش الذي كان على أهبة التخرج وفي السنة الجامعية الأخيرة. ووفق محور العلاقة بـ (كتائب الفداء العربي) كان جورج حبش وهاني الهندي من أعضاء القيادة الخماسية (الكتائب) وشاركا مباشرة في تخطيط عملياتها وتنفيذها كما كان حامد الجبوري عضوًا في الكتائب حيث تمّ إشراكه ببعض عمليات المراقبة والمتابعة للأهداف المقرر مهاجمتهما.. اجتمعت هذه النواة صيف عام 1951 في مقهى (محيو) في الروشة بيروت وتدارست في ضوء الطريق المسدود الذي ارتطمت به تجربة (كتائب الفداء العربي) وحلها من الناحية الفعلية فكرة خوض تجربة ذاتية يتبين في ضوئها مدى إمكانية تأسيس تنظيم قومي سري جديد تعلو تجربته على تجربة البعث ويوضح تحت التأسيس وتجتمع نواته بعد التخرج دوريًا لمناقشة مدى جدية الاستعدادات الذاتية لتحويل الفكرة إلى عمل[1].

كان أهم شيء اتفقت عليه النواة هو اختبار بناء ما يمكننا تسميته بـ «أخوية» قومية سرية تكثّف بحد ذاتها مجتمعًا قوميًّا نخبويًّا مصغرًا ولا نجد تعبيرًا مناسبًا عنه أفضل من تعبير (مجتمع المؤمنين) وكان البعثيون في الجامعة الأميركية الذين راعهم التزمُّت المسلكي للنواة قد أطلقوا عليها هذا التعبير في معرض السخرية منها غير أننا نستخدم هذا التعبير هنا إجرائيًّا وليس بهدف استنتاج حكم قيمة، وتميزت هذه الأخوية القومية تبعًا لذلك بما يتميز به أي مجتمع من المؤمنين أي المسلكية الطهرانية والسمو القومي الروحي والتزمُّت الإيماني والانضباط التام، فكانت أدق التفاصيل في الحياة الشخصية من زواج أو سفر تحتاج إلى قرار جماعي وتعبيرًا عن ذلك بقي جورج حبش في بيروت صيف 1951 رغم تخرجه نزولًا عند قرار النواة[2].

اعتادت (جمعية العروة الوثقى) أن يقوم أعضاؤها بانتخاب الهيئة الإدارية الجديدة في نهاية العام الدراسي وتحديدًا في شهر أيار قبل بدء العطلة الصيفية حيث يتاح للمجموعة الإدارية الجديدة إدارة شؤون الجمعية مع بداية العام الدراسي القادم، وفي أيار 1950 جرت انتخابات إدارة الجمعية ورئاسة الهيئة العامة لتقود (العروة الوثقى)[3] للسنة الدراسية 1950-1951، كانت انتخابات هذه الدورة من أكثر الدورات الانتخابية التي عرفتها الجمعية حيوية ونشاطًا وحماسة وحرارة مما عكس صورة الأوضاع السياسية المتوترة في المشرق العربي ومنه لبنان.

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 53، 54.
(2) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 54.
(3) العروة الوثقى، تشكلت عام 1918 في صفوف الطلبة العرب الذين يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت (العروة الوثقى) التي اقتبست الاسم من مجلة العروة الوثقى الذي كان يصدرها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني في القاهرة. وتبنت الجمعية الدعوة القومية العربية في كل مراحل الفكر القومي. وشغل إبراهيم دادا منصب أول رئيس للجمعية عام 1918. وقد ألغيت عام 1955.

كانت هناك ثلاث لوائح انتخابية دخلت في منافسة شديدة، الأولى تمثل التيار القومي العربي والثانية تضم الشيوعيين وأصدقاءهم، في حين حملت الثالثة اسم قائمة الحياديين وتألفت من عناصر مستقلة وبتوجهات سياسية مختلفة. وكان يومًا طويلًا وفازت قائمة التيار القومي العربي بكامل أعضاءها وحازت على أكثرية مطلقة من أصوات المقترعين، تألفت القائمة الناجحة من أحمد الخطيب رئيسًا، وعبد المحسن قطان نائبًا للرئيس، وسلام عبيد أمين السر، وصالح شبل أمينًا للصندوق، والأعضاء وديع حداد، وحامد الجبوري، ومصطفى غندور، وفهيمة حكيم، وكان هؤلاء أعضاء الهيئة الإدارية وفاز جورج حبش برئاسة الهيئة العامة للعروة، وظبية الشواف بأمانة السر. ومن هذه المجموعة الطلابية تشكلت نواة لبداية عمل قومي نظري يقوم على فلسفة واضحة تحدد الأهداف بدقة وترسم المسارات، ومراحلها لدى هذا الفريق الطلابي من شباب الجامعة والجواب على ذلك لم تكن هناك نظرية عامة، بل لم يكن هناك موقف فكري ناضج ومتبلور وهذا النقص لم يكن من ثغرات هذه المجموعة وحدها، بل إن الدعوة القومية العربية كانت تعاني الكثير من هذا القصور إذ لم تنجح في العقود القليلة الماضية في طرح تصور فكري عميق متكامل أو تقديم نظرية عقلانية مرشدة، لقد كانت هناك شعارات وأفكار عامة ولم تكن هناك دراسات أو مشاريع ومخططات متبلورة، كانت هناك مبادئ ومنطلقات، وفي الخطوط العامة لرؤيتهم السياسية تساؤلات عامة وأجوبة ينقصها الكثير من المعرفة والثقافة السياسية الجادّة، كان المفتاح رفض الواقع ورفض الهزيمة بعمق وتصميم وبالتالي الإيمان بوجوب العمل وكراهية الوقوف على الشاطئ متفرجين على ما يجري في فلسطين وما يجري حولها[1].

وفي أواخر شهر أيار/ مايو 1951 وبعد أن أفرج عن هاني الهندي من سجن المزة العسكري التقى جورج حبش في بيروت فحدَّثه الأخير عن المشروع القومي العربي الجديد مع مجموعة من شباب (العروة الوثقى) الذين بدؤوا معهُ عملًا قوميًّا جديدًا يختلف عن (كتائب الفداء العربي) وأسلوبها وانضم هاني الهندي إلى هذه المجموعة وفي هذه الفترة لم يقتصر نشاط جورج حبش وزملاؤه من أعضاء الهيئة الإدارية في جمعية العروة الوثقى على الجانب الفكري والتنظيمي، بل كانت لهم إنجازات ذات طابع ثقافي واجتماعي مثل تبنيهم الناجح للتعليم المجاني لطلاب متفوقين إضافة إلى نشاطات طلابية من مظاهرات تأييدًا لمواقف وطنية وقومية تعيشها الساحة العربية آنذاك وفي الفترة الواقعة بين عام 1951–1952 أقام الشباب علاقات واتصالات مع العديد من المثقفين الذين عرفوا بآرائهم القومية ومواقفهم الوطنية وتبادلوا الآراء معهم وتفاعلوا

(1) الهندي والنصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 78، 79.

وكانت هذه اللقاءات نافعة ومفيدة، لكن لم تكن هذه العلاقات مع المثقفين وحدها التي قام بها أولئك الشباب، بل كان لهم علاقات من نوع آخر في عام 1954 إذ تعرفوا على مجموعة من المناضلين الميدانيين ممّن ساهموا في معارك فلسطين، وكان أبرز هؤلاء أحد أبطال الدفاع عن القدس في معاركها عام 1948 هو إبراهيم أبو دية قائد منطقة القطمون وأحد القادة الشعبيين في الجهاد المقدس الذي قاده الشهيد عبد القادر الحسيني.

## منظمة العروبة:

لم تكن عناصر الهيئة الإدارية (العروة الوثقى) وحدها التي نشطت في الجامعة الأميركية وكانت ذات توجه قومي عربي فحسب وإنما أسس عدد من طلاب الثانوية العامة التابعة للجامعة منظمة سرية في أوائل عام 1950 وذلك (كردة فعل) لسيطرة جماعة السوريين القوميين على أجواء المدرسة الثانوية في الجامعة، ويقول ثابت المهايني في رسالة له لزميل سابق في تلك المجموعة «إن الاجتماع التأسيسي قد تم في مكتب الكشاف في الثانوية بحضور خليل حاوي، وفاروق ومعن كرامي، وعلي فخور، وماجد الجبشي، وفاروق بربير، وأديب قعوار، وأسامة عانوتي، ومأمون الدندشلي، وثابت المهايني، وفي ذلك الاجتماع تقرر تأسيس منظمة سرية تدعو للقومية العربية وينحصر نشاطها في الثانوية العامة ولا تستهدف أن تكون حزبًا وبالتالي نرفض أن يكون بين أعضاءها من ينتسب إلى أي حزب من الأحزاب»، وواضح أنه لم يكن لهذه المجموعة أي دستور أو برنامج مكتوب كما لم يلتزم أعضاؤها باجتماعات منتظمة، فقد كانت المنظمة تنشط في مناسبات معينة وكردّ فعل على نشاطات الآخرين. إذن كانت في الجامعة الأميركية مجموعة طلابية في سنواتها الدراسية الأخيرة في أوائل عام 1950 انتمى بعضهم إلى (كتائب الفداء العربي)، وفي أواخر ذلك العام وبداية العام التالي بدأ جورج حبش ينشط لتشكيل مجموعة قومية سرية وكانت في السنة ذاتها أي عام 1950 مجموعة من طلاب المرحلة الثانوية تؤسس منظمة سرية باسم منظمة العروبة وكان التوجه القومي العربي هو المنطلق الفكري للمجموعتين من دون أن يكون هناك تواصل بينهما[1].

## واجهات الحركة في الطور التأسيسي:

عملت الحركة خلال طورها التأسيسي من خلف عدة واجهات أهمها (العروة الوثقى) في

---

(1) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 85، 86.

الجامعة الأميركية بيروت (والنادي الثقافي العربي) وهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل.

### 1- جمعية العروة الوثقى:

أطبقت الحركة إطباقًا تامًا على جمعية العروة الوثقى وذلك من عام 1951 حتى إغلاقها عام 1955 وكان أهم ما قامت به هو تحويل الجمعية إلى واجهة لها وتحويل مجلتها «العروة» من مجلة علمية ثقافية إلى مجلة قومية. ولعل أبرز نشاط للنواة القيادية المؤسسة في هذا الطور هو تنظيمها لتظاهرة طلابية في تشرين الأول/ أكتوبر 1951 باسم الجمعية تأييدًا لإلغاء البرلمان المصري وحكومة الوفد في مصر لاتفاقية 1936 الأنكلو - مصرية ولدعوة جلاء القوات البريطانية عن القتال وأرغم الضغط الطلابي إدارة الجامعة على التراجع عن قراراتها التأديبية ضد بعض النشطاء، أمّا نشاطها الثاني البارز فكان تنظيم تظاهرة طلابية ضد مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد مهّدت النواة لذلك بمحاضرة لجورج حبش باسم الجمعية اعتبر فيها حبش المشروع موجهًا لإلهاء العرب عن هدفهم الرئيس في تحرير فلسطين ولإجبارهم على القبول اقتراح بإنشاء شبكة دفاعية في الشرط الأوسط لتطويق الاتحاد السوفياتي تتخذ من القاهرة مركزًا لقيادتها على أن تمثل مصر في هذه القيادة بالنيابة عن الدول العربية إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وأن تتواجد الوحدات العسكرية لهذه الدول الأربعة في قناة السويس.. أما النشاط الثالث البارز فكان التظاهرة التي نظمتها الحركة في أواخر عام 1954 ضد حلف بغداد واستشهد فيها الطالب حسان أبو إسماعيل حين فصلت الجامعة خمسة طلاب قياديين من الحركة خلال العطلة الصيفية في تموز/ يوليو 1954 وأتبعتها مع بدء العام الدراسي بفصل سبعة عشر طالبًا دفعة واحدة.

وكان من أبرز هؤلاء الطلاب الحكم دروزة (فلسطين) وقد قبلت الجامعة المصرية الطلاب المفصولين في الجامعات المصرية وذلك كان أول صلة للحركة بتلك الأجهزة، ويبدو أن هذه التظاهرة وما نتج عنها من تفاعلات قد أدت إلى إلغاء (جمعية العروة الوثقى) نفسها عام 1955 وتمكنت الحركة خلال ذلك من الاتصال بنشطاء الحركة الطلابية اللبنانية في الثانويات والمعاهد لا سيما منهم نشطاء منظمة الشباب القومي العربي الطلابية اللبنانية التي كان يرأسها الطالب البيروتي محمد كشلي الذي سيتم تجنيده مع عدد من المعلمين والمدرسين الشباب، وكان من أبرز أولئك المعلمين محسن إبراهيم، وبفضل ذلك كان شعار الحركة (وحدة تحرر ثأر) من أبرز

الشعارات المرفوعة والمميزة في التظاهرات الطلابية اللبنانية خلال أواخر 1954 عام 1955[1].

### 2- النادي الثقافي العربي:

تأسس النادي الثقافي العربي في بيروت في الأربعينيات وحدد وظيفته بتثبيت عروبة لبنان المستقل فاكتسبت شخصيته الثقافية مضمونًا قوميًّا عربيًّا. وَجَد النادي تعبيرًا من أبرز تعابيره في تكامله مع جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في ضوء تحولها إلى جمعية قومية، فكان نشطاء الجمعية هم نشطاء النادي أنفسهم ولعب النادي الثقافي العربي من خلال محاضراته وأنشطته دورًا استراتيجيًّا في التكوين الإيديولوجي للنواة القيادية المؤسسة، إذ كان تشكيل النادي نوعًا من الامتداد بتجربة القوميين الأوائل الذين كان نشاطهم يتم من خلف واجهة النادي الثقافي مثل المنتدى الأدبي الذي أنشأه القوميون العرب في إستانبول إبان حكم الاتحاد العثماني، والنادي العربي الذي أنشأته جمعية العربية الفتاة بدمشق إبان الحكم العربي الفيصلي في سوريا، ونادي المثنى بن حارثة الشيباني القومي في العراق الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي قاد حركة أيار 1941 التحريرية في العراق.

شكل النادي الثقافي أينما تمّ تشكيله وحيثما وُجِد نوعًا من مركز للتجمع ولنشر أفكار الحركة وإطارًا لتنظيم أعضاء جدد، وباللغة التنظيمية للحركة تضمنت ما يسمى بمرحلة التركيز أي المرحلة التي يتم فيها التركيز على عنصر معيّن بهدف تجنيده في الحركة وزج العضو المرشح في أنشطة النادي الثقافي وكان نشاط العضو المرشح في إطار النادي يعقبه أحيانًا شرط الانضمام إلى حلقة تثقيفية[2].

### 3- هيئة مقاومة الصلح مع (إسرائيل):

شكلت النواة هذه الهيئة في أواخر عام 1952 كواجهة لها تعمل بشكل خاص في أوساط مَن سمَّتهم الحركة: «النازحين العرب أو عرب فلسطين»، وأصدرت الحركة باسم الهيئة في مطلع عام 1953 نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم «الثأر» وقد تغلغلت الحركة بواسطة هذه الهيئة ونشرتها التعبوية التحضيرية في المخيمات والأوساط الطلابية، وما أن جندت عددًا من الشباب الفلسطينيين حتى أوفدتهم لتأسيس خلايا سرية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن، وكان من أبرز هؤلاء أبو ماهر اليماني، وأبو عدنان قيس، جمعت الحركة يومئذٍ

---

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 64، 65.
(2) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص 121.

ما يقارب المئة شاب لبناني وفلسطيني يوزعون نشرة «الثأر» بسرية تامة ويقومون بتدريبات كشفية تحت ستار المعسكرات الطلابية والشبابية والكشفية.

ونشطت الحركة أو الهيئة في هذا المناخ المعبأ ضد مشروع جونستون المبعوث الأميركي الذي كان يطلب تعاون الدول العربية مع إسرائيل، ممّا كان يعني للحركة صلحًا مع إسرائيل يقوم على الاعتراف بها، ويفسر ذلك أنه ما من عدد من أعداد للنشرة «الثأر» بين عامي 1953 – 1955 يخلو من التعريض بمشروع جونستون.

طالبت الهيئة من خلال نشرة «الثأر» بتجنيد النازحين أو عرب فلسطين متجنبة في البداية استخدام تعبير الشعب الفلسطيني نظرًا إلى الكنية القُطرية في الجيوش العربية وبوضعهم في معسكرات أو مستعمرات خاصة على خطوط المواجهة مع إسرائيل، وبتشديد المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، ثم أخذت تدعو النازحين إلى إيجاد هيئة تمثلهم وتقودهم من بين صفوفهم، وتقود جميع النازحين من كل مخيم في كل جزء من الوطن العربي ضمن القافلة العربية.

بهذا المعنى بحثت الحركة في هذا الطور رغم تشديدها على قومية فلسطين وتحديد طريق تحرير فلسطين بقيام الوحدة العربية، عن تشكيل أطر تنظيمية شعبية فلسطينية تعمل من خلال هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل ولجنة كل مواطن خفير والمؤتمر العام للنازحين وتشكيلات الشباب العربي الفلسطيني في المخيمات[1].

## المؤتمر التأسيسي الأول للشباب القومي العربي:

اتصلت الحركة لأول مرة مع الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية في مطلع عام 1955 حين قبلت السلطات المصرية نشطاء الحركة المفصولين من الجامعة الأميركية ببيروت بسبب تظاهرهم ضد حلف بغداد في الجامعات المصرية وكان لهذا الموقف أبلغ الأثر في القوميين العرب[2].

اتضح للقوميين العرب جيدًا أن مشروع الاتحاد العربي (الهلال الخصيب) الذي أيدوه عام 1954 كان حلقة دفاعية من حلقات مشروع حلف بغداد الذي تبنته حكومة نوري السعيد وعبر نموذجيًا عن المفهوم البريطاني لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وأدى موقف (الحركة)

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 66، 67.
(2) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 95.

المعارض للعراق في ظل سياسة حكومة نوري السعيد إلى قصم التيار الذي كان يمثله وصفي التل وأكرم زعيتر في الأردن لتحالفه مع الحركة وانفصاله عنها في حين أخذت (الحركة) تقترب أكثر فأكثر من عبد الناصر ومصر وغيرت نظرتها إلى عبد الناصر من ضابط مغامر إلى بطل قومي، وبعد أسابيع قليلة من فشل العدوان الثلاثي على مصر كرست (الحركة) التزامها بالتوجهات الجماهيرية التحريرية اسم الناصرية فبادرت النواة المؤسسة إلى عقد المؤتمر الأول (للحركة) في 25 كانون الأول/ أكتوبر 1956 ببيروت وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعًا قياديًا مصغرًا لتعيين أعضائه أكثر منه مؤتمرًا بالمعنى الذي نفهمه اليوم من كلمة مؤتمر. غير أن الحركة تعتبره بمثابة مؤتمرها الأول[1] حيث أقِرّ حمل (الحركة) في عموم تنظيمها القومي لاسم (الشباب القومي العربي) وتقرّر لأول مرة حمل اسم تنظيمي محدّد يميز (الحركة) سياسيًا كحزب مستقل عن الأحزاب القومية الأخرى، لقد عُرفت (الحركة) في الوسط السياسي الذي يعرفها باسم «الشباب القومي العربي» تارة وباسم «القوميين العرب» تارة أخرى غير أن النواة حين فكرت بالحركة لم تحسم اختيار اسم محدد لعملها، بل اختارت أن تعمل من خلف عدة أسماء تعبر عمّا سميناه بسياستها التنظيمية في تنويع القوى، وكان اسم «الشباب القومي العربي» بين هذه الأسماء، ويفسر ذلك أن جريدة الحركة «الرأي» كانت تقدِّم نفسها بوصفها صوت «الشباب القومي العربي» وكان أهم شيء من الناحية السياسية عبَّر عنه المؤتمر هو تحوُّل الحركة من شعار وحدة العراق وسوريا والأردن إلى شعار وحدة مصر وسورية والأردن. وكان مرشحو القوميين العرب لانتخابات 1956 في الأردن قد رفعوا هذا الشعار الذي لم يتقبله حلفاءهم القوميون التقليديون من أمثال وصفي التل وأكرم زعيتر، وأصدرت اللجنة التنفيذية القومية المنبثقة عن هذا المؤتمر بيانها إلى الشعب العربي دعت فيه إلى رفع شعار وحدة مصر وسورية والأردن. عملت هذه اللجنة كقيادة قومية جماعية «للحركة» وتألّفت من أحد عشر عضوًا هم: جورج حبش فلسطيني، ووديع حداد فلسطيني، وصالح ميشيل فلسطيني، وحامد الجبوري عراقي، وهاني الهندي سوري، وأحمد الخطيب كويتي، والحكم دروزة فلسطيني، ومصطفى بيضون لبناني، وثابت المهايني سوري، ومحسن إبراهيم لبناني، وعمر فاضل ابن مغترب عربي في الكاميرون، أمّا وفق محور التأسيس فضمت اللجنة ستة فقط من أعضاء النواة المؤسسة التي تدارست لأول مرة فكرة الحركة في اجتماع الروشة صيف عام 1951 وهم القادة الستة الأوائل المبينون أعلاه أمّا الخمسة الآخرون فكانوا في عداد الكادر القيادي الأول الذي بنته النواة المؤسسة ويعتبر ذلك أن اثنين فقط من أعضاء النواة الثمانية الأولى لم يستمر بالعمل.

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 68.

اختلط اسم الشباب القومي العربي الذي حملته الحركة رسميًا مع أسماء منظمة قومية طلابية مستقلة عن الحركة كانت تحمل الاسم نفسه مثل منظمة الشباب «الشباب القومي العربي» البيروتية التي كان يرأسها محمد كشلي، ومنظمة «الشباب القومي العربي» الاستقلالية، التي كانت إطارًا شبابيًا لحزب الاستقلال في العراق الذي كان يوصف أعضاءه بـ (القوميين العرب وليس بالاستقلاليين). وكان من أبرز القادة الطلابية لهذه المنظمة الأخيرة عام 1956 عبد الإله النصراوي. وقد تمكنت منظمة الشباب القومي العربي (الحركية) من استيعاب المنظمة البيروتية قبيل المؤتمر التأسيسي الأول فيما لم تستوعب كوادر المنظمة الاستقلالية العراقية إلّا بعيد ثورة 14 تموز 1958 في العراق مباشرة. فكانت (الحركة) في هذا المنظور نوعًا من توحيد منظمات الشباب القومي العربي الناشطة في الخمسينيات، ويشير الدكتور جورج حبش إلى أن اسم (حركة القوميين العرب) قد تم إقراره في المؤتمر الأول 25 كانون الأول/ أكتوبر 1956 في بيروت غير أن وثائق الحركة لا تدعم هذه الإشارة، بل تؤكِّد هذه الوثائق أن الاسم المتواتر كان حول الشباب القوميين العرب وفي ضوء ذلك لم توقع الحركة بياناتها بشكل موحَّد في عموم تنظيمها القومي باسم حركة القوميين العرب إلّا بُعيد ثورة 14 تموز 1958. وكان الدافع إلى ذلك هو اختلاط اسم القوميين العرب في العراق مع اسم القوميين العرب الذي كان يوصف به أعضاء حزب الاستقلال وإزالة لهذا الالتباس وافقت اللجنة التنفيذية القومية على تميّز فرعها في العراق حزبيًا باسم حركة القوميين العرب وتمّ حمل هذا الاسم في عموم التنظيم القومي فحملت الحركة اسم حركة القوميين العرب(1).

عندما نتحدث عن حركة القوميين العرب وعن نظريتها تحديدًا ومنابع فكرها لا بد أن نشير إلى المرشد الروحي لها في هذه الصفحات ويعتبر قسطنطين زريق المرشد الروحي لهذه الحركة، وهنا نلقي نظرة سريعة على الدكتور زريق.

ولا يزال تحديد دور الدكتور زريق الأستاذ المستشار لجيل كامل من القوميين العرب وفق تعبير صائب لألبرت حوراني في تشكيل ما سمِّي لاحقًا (حركة القوميين العرب) خلافيًا للغاية، ففي حين يذهب بعض الدارسين إلى دور زريق أهم ممّا يوصف به عادة وأنه وجد في الحركة الوعاء لتجسيد أفكاره، فإن دارسين آخرين يوثق بدقتهم قد أكدوا أنه لا يوجد أي برهان يدل على أن الدكتور زريق قد لعب أي دور يتعدى دور السلطة المعنوية مع أن جورج حبش كان يستشير زريق بشكل دائم حول عمل جمعية العروة الوثقى بوصف زريق مستشارًا

(1) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 70.

تختاره الجمعية من بين أساتذة الجامعة[1].

وإذا كانت النواة القيادية المؤسِّسة قد تلقّت تكوينها الإيديولوجي في الحلقات القومية الإيديولوجية التي كان يعقدها زريق في إطار الجمعية، والنادي الثقافي العربي ببيروت فإن زريق نفسه لم يكن بعيدًا عن عالم الجمعية المنظمة، لقد سبق له، كما أشرنا سابقًا، أن ساهم بتشكيل جماعة القوميين العرب في أواخر العشرينيات التي لعبت دورًا في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل حزب فلسطين العربي، وعصبة العمل القومي، وكان على وعي حركي مسبق بضرورة تحول حلقته القومية الإيديولوجية إلى حلقة سياسية منظمة.

ودعا بُعيد النكبة مباشرة الشباب إلى تشكيل منظمة محكمة لاستئصال الصهيونية تقوم على عقيدة صافية موحدة وترتبط بولاء صحيح متين تخضع كافة نزعاتها له وتولد أولئك الأفراد الذين يبنون الدول ويخلفون الأمم ويصنعون التاريخ ونعمل بوصفها الأداة التي توحِّد نزعات الأمة وتصلب عودها وتبعث روحها وتصهرها كلها في قالب واحد وتخرجها أمة موحَّدة النزعات ومتماسكة الأجزاء تقف في وجه الأحداث كتلة واحدة[2].

يبدو مفهوم زريق للمنظمة المحكمة تعبيرًا تنظيميًّا عن مفهومه الكوني المتجانس للأمة الذي يجد مرجعيته في النظرية التاريخية الألمانية، من هنا فإن هذه المنظمة تحتوي على نخبة قومية يحكم نظام الطاعة علاقتها بشكل حركة القوميين العرب في هذا المنظور، استجابة شبه مباشرة لمفهوم الأستاذ المرشد عن المنظمة المحكمة، غير أن هذا لا يعني ضرورة أن لزريق دورًا مباشرًا في تأسيسها أو في رعايتها إذ سبق لمريديه، وهم يترجّون بإخلاص الشباب واندفاعه وقابليته اللامحدودة للتضحية في تلك الأيام الكارثية، دعوة زريق للمنظمة المحكمة إلى العمل إلى أن اصطدموا بتشبث الأستاذ المرشد الذي لم يشأ أن ينجرف خلف طيش الشباب إلّا أنه كان على ما يبدو يتصل بالنواة في طورها الكتائبي بشكل غير مباشر عن طريق أحد أهم معاونيه في النصف الأول من الأربعينيات وهو الدكتور أديب نصور المدرس السابق للغة العربية في الكلية الأميركية في حلب في أواخر الثلاثينيات والمُعيد في الجامعة الأميركية في النصف الأول من الأربعينيات الذي كان على صلة بالكتائب متابعًا لهم[3].

وقد اعترفت الحركة طوال طورها القومي التقليدي بسلطة زريق المعنوية، فكان على كل

(1) حليم بركات، **القومية العربية في الفكر والممارسة**، مصدر سابق، ص 350.
(2) قسطنطين زريق، **الوعي القومي**، بيروت، 1939، ص 38، 40.
(3) جمال الشاعر، **القومية العربية في الفكر والممارسة**، ص 368.

مرشح لعضويتها أن يدرس الكتابين المهمين له وهما: «الوعي القومي» 1939 و«معنى النكبة» (1948) جنبًا إلى جنب مع كتب ساطع الحصري. بهذا المعنى كان زريق بالنسبة إلى الحركة من الناحية الفعلية رجل دعوة أكثر منه رجل تنظيم، وأستاذًا أكثر منه قائدًا، ومعلمًا أكثر منه منضمًّا، فلم يكن بالتأكيد بالنسبة إلى الحركة ما كان أنطوان سعادة بالنسبة إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي وما كان ميشيل عفلق بالنسبة إلى البعث، بل كان نوعًا ممّا كان زكي الأرسوزي بالنسبة إلى البعث، في هذا السياق اتصلت النواة صيف 1951، وتدارست فكرة الحركة بعد شهور قليلة، بعلي ناصر الدين بعد.محاضرته المدوية تلك وقد وجدت النواة أن علي ناصر الدين يتكلم باسمها ويعبِّر عنها فاختارت دون تردد منهجه العاطفي المؤثر منهجًا تامًّا لها ويتلخص هذا المنهج في الترسمية التالية التي تشكل الوحدة البارادیغمية المولدة لكل أفكار ناصر الدين في المحاضرة وهي أن شيئًا واحدًا بعينه يمحو العار وليس يمحوه أي شيء آخر على الإطلاق وهو الثأر، وإن استعادتنا نحن العرب لفلسطين أمر فيه وحدة معنى الثأر ومحو العار[1].

من هنا يمكن القول بدقة متناهية للغاية: إن الحركة اشتقت مفهوم الثأر ومضامينه من علي ناصر الدين، وحين أصدرت أواخر عام 1952 أول نشرة تحريضية لها، فإنها اختارت لها عنوان الثأر وجعلت من الثأر الركن الثالث في منطوقها الرمزية الثلاثية «الوحدة تحرر الثأر»، ويُستفاد من الأعضاء الأوائل في الحركة أن قيادة الحركة كانت توجههم فيما توجههم إلى ضرورة قراءة محاضرة ناصر الدين «الثأر أو محور العار»[2] وبلغ من أهمية تأثر الحركة بعلي ناصر الدين أن استدعاه جورج حبش إلى عمان أوائل عام 1954 كي يحضر اجتماع النواة المؤسسة التي قرَّرت نقل فكرة الحركة إلى عمل أي تنظيم بهدف الاستماع إلى نصائحه وإرشاداته حول سياسة الحركة وتوجهاتها لا سيما بشأن مشروع الهلال الخصيب الذي تجدَّد طرحه بقوة عام 1954.

لقد لعب علي ناصر الدين في توجيه الحركة دورًا أعظم أهمية وتأثرًا بكثير من دور التعبير تحديدًا لوصف دور علي ناصر الدين. ولد علي ناصر الدين عام 1892 في قرية درزيه بجبل لبنان وتفتح وعيه في إطار الجيل القومي الذي ارتبط بالثورة العربية الكبرى عام 1916 وطمح من خلالها إلى إقامة دولة قومية في آسيا العربية. وقد التقى حول هذا الجيل فيصل الأول في سوريا. ثم في العراق على أثر استقلاله ودخوله عصبة الأمم عام 1932. رأى القوميون العرب فيه إقليميًّا قاعدة لتحقيق الوحدة العربية يضطلع فيها بوظيفة بروسيا في الوحدة الألمانية فأسس فريقٌ منهم

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 56.
(2) المصدر نفسه، ص 57.

«عصبة العمل القومي» في مؤتمر قرنايل بجبل لبنان عام 1933. وكان التأثير الإيديولوجي لهذه العصبة أكثر أهمية من تأثيرها السياسي في مجرى الأحداث، وكان علي ناصر الدين أحد مؤسسي العصبة عام 1933 ومؤسس فرعها اللبناني عام 1936، وبفضله استمر اسم العصبة في بيروت حتى أوائل الخمسينيات وحقَّق بعض حضوره بحكم رمزيته وليس بحكم قوته التنظيمية والسياسية، وقد اعتقل علي ناصر الدين من قِبل الفرنسيين على أثر الملاحقات والاعتقالات التي حدثت بعد الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى للوطنيين من قبل السلطات البريطانية والفرنسية وقد شملت العديد من المواطنين ولم يفرج عنه إلّا في عام 1943 وقد تميز علي ناصر الدين بطهرانيته القومية وبإيمانه الصوفي أو الرسولي الخالص بقضية الأمة العربية[1].

## انتشار حركة القوميين العرب خارج لبنان في بعض الأقطار العربية:

.. وفيما يلي موجز قليل عن الساحات التي تواجدت فيها الحركة ما بين عامي (1953 – 1955)..

### العمل القومي للحركة في الأردن:

اتسمت أوضاع الأردن في مطلع الخمسينيات بأجواء محافظة تقليدية حيث تمتَّع شيوخ القبائل وكبار التجار بنفوذ سياسي مهم في المملكة الفقيرة وكانت الدولة مرتبطة بمعاهدة ثقيلة مع بريطانيا وقد تجسدت قوة الحليفة ونفوذها بقاعدة عسكرية للطيران البريطاني في العراق وبمحطة بحرية للأسطول في العقبة وبقيادة غلوب باشا للجيش العربي يعاونه عدد من الضباط البريطانيين يتولون مفاتيح المؤسسة العسكرية. ولكن هذا القطر عرف في هذه الفترة بداية النشاط السياسي للتيارات المختلفة بعد النكبة حين بدأ الطبيبان (حبش وحداد) نشاطهما التأسيسي للعمل القومي وتحولت عيادتهما في الحي الشعبي في عمان إلى مركز سياسي وتنظيمي نشيط وتأسيس أندية ثقافية ورياضية وتوجّها نحو المخيمات في منطقة عمان أولًا ثم بخارجها في مرحلة تالية (للبنان). من لبنان انطلقت الدعوة لتأسيس جمعية «كل مواطن خفير» التي دعت لمحاربة الاحتلال الصهيوني ومقاومته حديديًّا بشكل محكَم الإغلاق والتماسك وتحكمه أنظمة الطاعة والسرية. من هنا كانت القيادة تدير هذا الجهاز أكثر ممّا تقوده وهو ما ينسجم مع صورته كجهاز إداري تنفيذي يعمل كآذان وسواعد إدارية تنفيذية لرأس مفكِّر وحيد هو القيادة، ويفسِّر ذلك عجز الإدارة الديمقراطية المركزية لهذا الرأس عن استيعاب التناقضات التي يمكن أن تنشأ.

---

(1) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 57.

هذا المشروع الاستيطاني وتبصير المواطن العربي بخطورة الغزوة الصهيونية ووجوب تحمُّل كل مواطن مسؤوليته في مقاومة الصهيونية ونشاطاتها وأفكارها وبضائعها، كان الشيخ سعيد تقي الدين هو أول من نادى بها ودعا لنشرها. وكان الدكتور بشارة الدهان هو موضع الإجماع، فلهذا الرجل مساهمته أيام معارك الجليل عام 1948 ومع الدكتور بشارة الدهان وقفت شخصيات وطنية وقومية تدعم مشروع «كل مواطن خفير» ولعبوا جميعًا دورًا مهمًّا في نشر الفكرة وإقامة فروع لهذه اللجنة في العديد من أقطار المشرق، وكانت النواة في لبنان التي ضمّت توفيق العساف وأنور شقير ورفيق الطيبي من رجال الصحافة اللبنانية والشيخ محمد علي الزعبي وغيرهم الكثيرين، وقد تبنّى الشباب القومي العربي نشاط الجمعية في لبنان ثم في الأقطار العربية الأخرى وساهموا بدفعها إلى الأمام بقوة لنشر أفكارها ونشاطها في الوسط الجماهيري وبين المثقفين[1].

**الكويت:**

بدأ أحمد الخطيب عند عودته إلى بلده طبيبًا في صيف 1952 بتنشيط اتصالاته بعدد من المثقَّفين الذين ارتبط بهم بعلاقات صداقة وتفاهم سياسي عام، وقد تجمَّع عدد من هؤلاء فأسسوا النادي الثقافي القومي وكان اهتمام هذه المجموعة من الشباب مركزًا نحو تحديث أوضاع بلدهم وتحويله من مجتمع تقليدي يحكمه شيوخ أسرة الصباح منذ القرن الثامن عشر إلى مجتمع مدني عصري متجدد حيث يوضع دستور وتشريع قوانين وأنظمة تتحدَّد فيها مسؤوليات الحقوق والحريات العامة والخاصة من خلال مؤسسات ديمقراطية وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تمكِّن تحول الكويتيين من حالة رعايا إلى حالة مواطنين يتمتعون بحقوقهم وحرياتهم مع العمل لإنهاء عهد الحماية وإعلان الاستقلال، وبقي أحمد الخطيب على اتصال بهذه المجموعة حين اضطر لمتابعة دراسته التخصصية القصيرة خارج الوطن[2].

## الهرم التنظيمي للحركة:

كانت حركة القوميين العرب هرمًا تنظيميًّا ترتيبيًّا تحكمه العلاقات العمودية وتخضع فيه القيادات أو المراتب الدنيا إلى القيادات أو المراتب العليا وفق مبدأَيْ: لا تيارات ولا أجنحة، ونفذ ثم ناقش، وفي مثل هذه البنية الهرمية التي تحكمها مركزية شديدة للغاية لا يمكن

(1) الهندي والنصراوي، مصدر سابق، ص 113، 114.
(2) الهندي والنصراوي، ص 120، 121.

للقيادات الدنيا أن تحاسب القيادات العليا، فكانت القيادات تدير جهازًا هو خلايا الحركة أكثر ممّا تقود، ومن هنا حمل ما يسمى عند الأحزاب الشيوعية (المكتب السياسي) اسم لجنة الإدارة في الحركة، وقد لاحظ فروع النظام الداخلي الجديد الذي أقرَّته الحركة بعد مؤتمرها القومي في شباط/ فبراير 1965 أن الجهاز الذي يرسمه النظام الداخلي هو جهاز تنفيذي إداري باستثناء المؤتمر[1].

**الخلية**: تعتبر الخلية الوحدة الأساسية للحركة إذ إنها صلة الوصل ما بينها وبين الجماهير وتتألف كل خلية من ثلاثة إلى سبعة أعضاء[2].

**الرابطة**: وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم الشعبة وقد تكون رابطة جغرافية، [حي، قرية، أو عدة أحياء] أو مهنية مؤسسة شركة أو معمل[3].

**الشعبة**: وتعادل نوعًا من قيادة فرع غير أنه قد يوجد في محافظة واحدة أكثر من شعبة كما يمكن لمحافظتين أن تكونا في إطار شعبة واحدة وتتألف الشعبة كما هو الحال بالنسبة إلى الروابط والخلايا من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم قيادة الإقليم ويُشرف أعضاء الشعبة على الروابط ويكونون مسؤولين عن قبول الأعضاء الجدد للحركة[4].

**قيادة الإقليم**: وتضطلع بوظائف قيادة قطرية للإقليم أو القطر ويتم تعيينها من قِبل اللجنة التنفيذية القومية وقد نصَّت بعض التعديلات التنظيمية اللاحقة على أن يكون مسؤول الإقليم معينًا من قبل المؤتمر الإقليمي في حين تعين اللجنة التنفيذية القومية الأعضاء الآخرين[5].

**لجنة الإدارة**: وتعتبر بمثابة المكتب السياسي ينبثق عن اللجنة التنفيذية القومية وتضم المتفرغين الذين يقودون العمل في عموم التنظيم القومي وينفذون قرارات اللجنة التنفيذية[6].

**اللجنة التنفيذية القومية**: وهي بمثابة قيادة قومية للحركة تميزت بهيمنة رباعي الدكتور جورج حبش، والدكتور وديع حداد، والدكتور أحمد الخطيب، وهاني الهندي، عليها الذين مثَّلوا القيادة المؤسسة للحركة وقد ظلَّت هذه القيادة مسيطرة على الحركة حتى مؤتمر 1963 الذي سنتوقف عنده لاحقًا.. ومنذ أواخر الخمسينيات قسمت اللجنة التنفيذية أعمالها بين ثلاث لجان:

---

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مشروع النظام الداخلي، ص 1.
(2) محمد جمال باروت، المبادئ التنظيمية، المبدأ السادس، مصدر سابق.
(3) «كيف نقود خلية» ص 3-5، «رسالة إلى أعضاء الخلايا» ص 1 - 5 ، محمد جمال باروت، مصدر سابق.
(4) عضو في الحركة، ص 1، محمد جمال باروت ، مصدر سابق.
(5) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 83.
(6) الكبيسي، مصدر سابق، ص 123.

1- المكتب السياسي (لجنة الإدارة سابقًا).

2- اللجنة الفكرية ويترأسها أحد أعضاء المؤتمر القومي وتتشكل من أعضاء الحركة وأصدقائها.

3- اللجنة المالية وتتكون من الأعضاء الذين تعيِّنهم اللجنة التنفيذية ويترأسها عضو مؤتمر قومي[1].

**المؤتمر القومي**: اعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في الحركة وكان يجتمع دوريًا مرة في السنة ويدعي أحيانًا إلى اجتماعات استثنائية وكان يحدّد أحداث الحركة المرحلية ويرسم خطتها العامة ويدرس برامج قيادات الأقاليم وينتخب محكمة الحركة واللجنة التنفيذية، ومن ثم منذ انعقاد أول مؤتمر في تاريخ الحركة ومن العام 1964، يعين أعضاء المؤتمر القومي بدقة من قِبل القادة المؤسسين الذين شكلوا الغالبية في اللجنة التنفيذية[2].

**الخلاصة**: يمكن القول أن حركة القوميين العرب قد صمَّمت تنظيمًا خلال طورها التقليدي القومي في الخمسينيات بشكل تكون فيه جهازًا حديديًا محكم الإغلاق والتماسك وتحكمه أنظمة الطاعة والسرية.

## نشأة حركة القوميين العرب في العراق:

في صيف عام 1952 حين بدأ جورج حبش ووديع حداد عملهما التنظيمي في الأردن ذهب حامد الجبوري في ذلك الصيف إلى العراق بعد أن تخرج في الجامعة الأميركية وكانت مهمته أن يبدأ بتشكيل نواة للعمل «للشباب القومي العربي»، وفي أواخر ذلك العام ذهب نهاد هيكل إلى بغداد وكان الأخير من العناصر الناشطة في جمعية «العروة الوثقى» ومن أعضاء الحلقة الثقافية، وقد ذهب للعمل هناك ولمساعدة الجبوري في مهمته، ولم تكن المهمة سهلة أبدًا لأكثر من سبب، ولم يتحقق شيء جاد لفترة طويلة سافر خلالها الجبوري إلى عمان للقاءات دورية تنظيمية التي اتُّفق عليها من البداية.. وفي أيلول/ سبتمبر 1952 ذهب صالح شبل إلى العراق لتأسيس العمل التنظيمي وتحت غطاء إدارته لشركة تجارية مولها أحد أصدقاء الشباب القومي العربي.

(1) الكبيسي، المصدر نفسه، ص 126، 127.
(2) الكبيسي، المصدر نفسه، ص 124، ص 125.

وفي أواخر عام 1953 كلف سعيد بركة للسفر إلى بغداد لدعم المجموعة هناك وعلى هذا الأساس فقد تشكّلت النواة الأولى من حامد الجبوري ونهاد هيكل وسعيد بركة، وكان صالح شبل هو المسؤول عنها وشكّل وجوده هناك دفعة قوية لتنشيط العمل ودعمه. وكانت فترة العطلة الصيفية مفيدة للعمل التنظيمي إذ كان يمضي بعض الطلّاب النشطاء خارج العراق أسابيع عديدة من عطلتهم بين أسرهم في بغداد والمدن العراقية الأخرى، مما أتاح للنواة فرصة الإفادة من وجودهم. وكان بين هؤلاء باسل الكبيسي الذي ساهم بفتح مجالات عديدة للعمل التنظيمي خلال أسابيع العطلة الدراسية التي وجد أثناءها في بغداد، ونتيجة نشاطات هذه المجموعة وإطار الأصدقاء وبالاتصالات المكثفة لعناصرها بعدد من الشباب القوميين وخاصة قطاع المعلمين والموظفين الصغار في بغداد أولًا ثم في الموصل والنجف، تكونت حلقات وخلايا صغيرة للتنظيم وكان إعداد المواد التثقيفية والسياسية من الأمور الصعبة التي واجهها العمل هناك ذلك أن أجهزة الأمن العراقية تميَّزت بخبراتها وامتداداتها بحكم محاربتها المتواصلة للحزب الشيوعي، إضافة إلى وجود ضباط أمن بريطانيين تخصصوا في دراسة أوضاع العراق وتياراته السياسية المختلفة ومن هنا لم يكن ميسورًا لتأمين نشرات الشباب القومي العربي كـ «الثأر» و«الرأي» والمحاضرات والتقارير السياسية وغيرها إلى العراق بسبب شدّة الرقابة الأمنية ويقظة عناصرها، وإذا كانت الرقابة الأمنية ضد كل نشاط سياسي شديدة ودقيقة بالنسبة إلى المواطنين فإنها كانت أشدّ دقة ومتابعة للعرب القادمين من خارج العراق وخاصة للشباب المثقف منهم وبشكل أخصّ حين يكون أولئك الشباب العربي من أقطار عربية معينة، ومع ذلك فقد كانت تلك أولى خطوات البداية لبناء جهاز تنظيمي للشباب القومي العربي في العراق[1]، وفي هذه الأوضاع العاصفة التي كان العراق يعيشها افتقد تنظيم الشباب القومي العربي النواة الصلبة من الأعضاء والأصدقاء والأنصار من العراقيين إذ كان النشاط في بدايته وكان صالح شبل وقياديون آخرون مواطنون من بلدان عربية أخرى، وبالتالي كان الإبعاد سيفًا مسلطًا فوق رؤوسهم ممّا أدى إلى حذرهم الشديد وعدم إظهار أي نشاط سياسي من جانبهم. وإذا كان لصالح شبل دور مهم في إيجاد النواة وتأسيسها كما لعب دورًا مهمًّا في رفع المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي ودفع العمل القومي منذ أيلول/ سبتمبر 1954 خطوات إلى الأمام فإن عودة باسل الكبيسي لبغداد في أيار/ مايو 1956 بعد أن أنهى دراسته الجامعية أفادت ذلك العمل التنظيمي السري إفادة كبيرة وشكلت دفعة قوية بحكم علاقاته السياسية والاجتماعية لانتمائه لأسرة ميسورة معروفة في بغداد ولصفاته الشخصية المتميزة،

(1) الهندي النصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 132، 133.

كانت مجموعة الشباب القومي في العراق بحاجة لعنصر عراقي مقتحم وجاء باسل الكبيسي في الوقت المناسب ونجح في خلق الجو المناسب والمتناسب مع ما يشهده ذلك القطر من غليان شعبي ومعارضة جماهيرية ضد النظام الملكي.

كان أعضاء التنظيم النشطاء قد ازداد عددهم في بغداد والموصل والنجف واتسعت الشبكة التنظيمية وتجاوزت قطاع الطلبة وصغار الموظفين والمعلمين وذلك حين انتمى إلى الشباب القومي في منتصف عام 1957 هاشم علي محسن ونجح الشباب في الحصول على موطئ قدم بين عمال بغداد[1].

إن انضمام عامل نشيط لم يغير الطابع العام للتنظيم، وفي هذه الفترة برزت أسماء موظفين ومعلمين مثل كامل الجزائري، وكاظم كلو، ومحمد علي الرماحي، ويعرب سعيد فهمي، وعداي الجبوري، وكانت فترة العطلة الصيفية للكليات والمعاهد مرحلة نشاط إضافي بعودة عناصر تنظيمية ذات خبرة. وكان منهم سلام أحمد، وزهير العطية، من الذين كانوا يدرسون في الخارج وتشكلت قيادة التنظيم من صالح شبل مسؤولاً ومعه حامد الجبوري، ونهاد هيكل، وسعيد بركة، ومنذ صيف 1956 انضم باسل الكبيسي لقيادة العمل في العراق، وفي شباط/ فبراير 1957 فوجئ صالح شبل برجال يقتحمون مقر عمله ويقتادونه لتحقيق سريع أجراه ضباط الأمن السياسي وأُبلغ في نهاية الاستجواب والتحقيق بأمر الإبعاد عن الأراضي العراقية[2].

ونعود للعمل التنظيمي للشباب القومي في هذه المرحلة أي عند انفجار الثورة في العراق 14 تموز 1958 فكيف كانت أحوال الفرع هناك؟ واجه العمل في العراق صعوبة رئيسة هي اقتناء التواصل والتفاعل بين القيادة المركزية والفرع في هذا القطر بسبب شدّة الإجراءات الأمنية التي مارسها النظام الملكي يومذاك ضد النشاط السياسي للحزب الشيوعي العراقي خاصة ثم ضد النشاط للقوى القومية بعد معركة حلف بغداد، وكانت أجهزة الأمن يقظة ساهرة أيضًا ضد الطلاب العرب القادمين من خارج العراق. وبالرغم من شدة تلك الإجراءات، فقد كانت هناك مجموعة من الشباب الفلسطينيين المتشرِّدين في الكليات والمعاهد في بغداد تركزت منذ بداية العام الدراسي 1957-1958، وما أن بزغ فجر 14 تموز وتحرر العراق من النظام السابق وفتحت أبواب القطر أمام المواطنين العرب حتى اتخذت القيادة المركزية في دمشق قرارًا بإيفاد عنصر قيادة إلى بغداد وسافر الهندي قبيل نهاية تموز/ يوليو بأيام قليلة.

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 3، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزار مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992، ص 343.

(2) الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 187.

كانت قائمة المشاكل طويلة ومتعددة وقد غطّت الجوانب التنظيمية والسياسية والفكرية ويومها كان القياديون المسؤولون حامد الجبوري، وباسل الكبيسي، ونهاد هيكل، وغازي القصاب، وفي الموصل كان عبد الباري الطالب أستاذ مدرسة وبدأ العمل بسرعة[1]، ولحظ القياديون افتقار العمل لصحيفة أو مجلة تصدر في العراق في حين كان للقوى السياسية الأخرى صحفها ومجلاتها وكان وجود مثل هذه الأداة عنصرًا مهمًا وأساسيًا للعمل ولبناء ولطرح فكر الحركة وآرائها وتركيز التيار القومي، وازداد الإلحاح في التنظيم على ضرورة توفير مثل هذه المجلة ولكنه لم يكن بالأمر السهل على الصعيد العملي فلا بدّ من توفير الإجازة والترخيص وتأمين الإطارات القادرة ثم المال، واتفق على إصدار نشرة دورية في بغداد في أيلول/ سبتمبر 1958 وقد حملت اسم «الوحدة»، تبنت الدعوة لوحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، إضافة إلى الكراسات والكتب الصغيرة التي أكدت أهمية هذه الخطوة السياسية «الوحدة»، وفي كراس «الوحدة طريقنا» الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر 1958 باسم «حركة القوميين العرب» شدّدت مادة هذا الكراس على أهمية هذه الخطوة السياسية وركّزت على أولوية قيام دولة تضمّ مصر وسوريا والعراق «في سبيل الوحدة والتحرر والثأر» و«المجتمع القومي التقدمي»، وأكد الكراس على أن التجزئة والاستعمار هما العدوان الرئيسان للأمة العربية، وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1958 وصل نايف حواتمة إلى بغداد وكانت قيادة التنظيم قد كلفته بالذهاب إلى العراق لتولي قيادة العمل هناك، وفي أوائل عام 1959 وصل عمر فاضل من أعضاء قيادة العمل في لبنان ليساعد حواتمة في مسؤولياته الجديدة، ولعمر فاضل تجربته النضالية في لبنان والأردن، وإبان الحرب الأهلية في صيف 1958 وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 1959 نجحت عناصر الأمن في استدراج حامد الجبوري لشراء أسلحة، فألقي القبض عليه وباسل الكبيسي ونهاد هيكل وأحيلوا للقضاء الذي أصدر أحكامًا بالسجن على الجبوري خمس سنوات والكبيسي سنتين وهيكل سنة مع الإبعاد والآخرين من العراق وكان هؤلاء الثلاثة من العناصر القيادية للعمل في العراق.

ونعود إلى الساحة السياسية في العراق لمتابعة الأحداث المتلاحقة بعد ثورة 14 تموز 1958 وانعكاساتها على مسيرة الحركة الوطنية والقومية، والصراعات التي نشبت بين القوى الوطنية والقومية، ولجوء الفرقاء بين الشيوعيون والقومين، وبعد حركة عبد الوهاب الشواف وإعفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه الرسمية، كل ذلك أدى إلى قيام موجة من العنف الدموي بين أطراف الحركة الوطنية القومية والمذابح التي حصلت بعد حركة الشواف في الموصل. وكان لذلك

(1) الهندي وعبد الإله النصراوي، مصدر سابق، ص 240.

انعكاس على عملية بناء التنظيم للحركة في هذه الساحة الغارقة بالفوضى والعنف والدم[1].

كانت مهمة نايف حواتمه صعبة ومعقّدة من البداية، فقد وصل إلى بغداد والمدّ الشيوعي في حالة اتساع وتقدم، وأدرك الحزب أهميةْ أن يطور مخططاته الهجومية على المعسكر القومي بعد أن حصل على دعم من عبد الكريم قاسم وأجهزة الدولة ومؤسساتها وخاصة الجيش والإعلام والأمن ومسرحيات محكمة المهداوي بما وفرت الأخيرة من دعاية أكسبت الشيوعيين قطاعات شعبية معينة بالإضافة لدعم أجهزة النظام للنشاط الشيوعي، فقد كان المعسكر القومي بعيدًا عن التعاون والتنسيق.

وخلال هذه الفترة الصعبة تمكنت القيادة المركزية من رفد العمل التنظيمي بعنصرين قياديين هما عبد الحليم حربي [لبنان] وإبراهيم قبعة [فلسطين] لمساندة قيادة الإقليم التي تولاها حواتمة وكان يساعده عمر فاضل فيما كان الكبيسي والجبوري في السجن[2]، ولكن إعدام الضباط القوميين الأحرار في 20 أيلول/ سبتمبر 1959 رفعت الحاج سري، وناظم الطبقجلي، ورفاقهما دفعت قيادة حزب البعث لتنفرد بترتيب عملية اغتيال عبد الكريم قاسم في تموز/ يوليو 1959 في أحد شوارع بغداد الرئيسة وهو شارع الرشيد ولكن العملية لم تحقِّق هدفها إذ نجا الزعيم قاسم وألقي القبض على عدد كبير من شباب حزب البعث والحركة[3] ولكن ما من شك أن البعث تعرَّض للضربة الأقسى، فقد تمّ اعتقال إياد سعيد ثابت ومعظم المنفذين وعناصر قيادية نشطة من الحزب مثل خالد علي الصالح وقتل عبد الوهاب الغريري، بعد هذه الحادثة التي تركت صداها الواسع في العراق وخارجه وتمّ الاتفاق بين القوى القومية على إقامة جبهة قومية كانت أطرافها الأساسية حركة القوميين العرب، وحزب البعث، وحزب الاستقلال وافتقد هذا الإطار إلى عوامل النجاح إذ اقتصر معظم النشاط على إصدار بيانات سياسية. وواصلت الحركة مع البعث العمل لتنظيم ضباط[4] من الجيش لإيجاد جهاز عسكري قادر على إسقاط حكم عبد الكريم قاسم إلى جانب بناء التنظيم الحزبي والسياسي وأبقى نايف حواتمة مسؤولًا ويعاونه الكبيسي وعمر فاضل وحربي قبعة في قيادة الإقليم[5]، وتحقق تقدم كبير ملحوظ في عملية بناء التنظيم للحركة خلال هذه المرحلة[6].

---

(1) الهندي وعبد الإله النصراوي، المصدر نفسه، ص 244.
(2) الهندي والنصراوي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 186، ص 187.
(3) الهندي والنصراوي، مصدر سابق، ص 236.
(4) الهندي والنصراوي المصدر نفسه، ص 240، 241.
(5) الهندي والنصراوي المصدر نفسه، ص 244.
(6) محاضرة السيد أمير الحلو، «حركة القوميين العرب في العراق أعوام 1958-1966» ألقاها في مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان، الأردن، 7 تموز/ يوليو 1996.

ويشير محمد جمال باروت، «في حركة القوميين العرب» كان مبدأ الجبهة القومية في الأساس خطة عمل فرع الحركة العراقي حين أخذ يعمل لأول مرة باسم «حركة القوميين العرب» إلّا أن المبادرة لتشكيل هذه الجبهة كانت من الناحية العملية مبادرة «البعث» الذي دعا في أيار/ مايو 1960 القوى القومية إلى التحالف في «جهة قومية» لإسقاط قاسم ومقاومته الشيوعية.

تشكّلت الجبهة القومية بشكل أساسي من ثلاثة أطراف حزبية هي حركة القوميين العرب والبعث والاستقلال، وكانت الجبهة القومية من ناحية وزن القوى المؤلفة من الحركيين والبعثيين إذ إن حزب الاستقلال كان قد فقد تنظيمه بصورة شبه فعلية ولكن لم يفقد هالته وتاريخه المعنوي كما لم يفقد وجوهه القيادية من أمثال صديق شنشل وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة. وإزاء إصرار البعث وإلى حدٍّ كبير الاستقلال تم استبعاد ما كان يصفه البعث التكتلات القومية المشبوهة التي تم تحديدها بالرابطة القومية وهي تنظيم محدود يترأسه قومي شبه نازي هو هشام الشاوي وبالحزب العربي الاشتراكي الذي ترأسه المحامي عبد الرزاق شبيب وانشق عن حزب الاستقلال وورثه من الناحية الفعلية والحزب الإسلامي[1].

ويشير نايف حواتمة الذي كان ممثلًا للحركة في الجبهة المذكورة إلى أن الائتلافات والتحالفات في ذلك السياق كانت غير ثابتة، ذلك أنّ الحركة الحزبية لم تكن على درجة من النضج حتى تشتق قواسم مشتركة تضمن ثبات الائتلافات والتحالفات، فكانت تُبنى بنوع من السرعة. ومن هنا لم تفتقد الحركة لإقامة الصلات مع الكتل القومية الأخرى التي كان البعث يصفها بالمشبوهة، فقد كان إسقاط قاسم ومعاقبة الشيوعيين هو هدف الجميع، وأشارت حركة القوميين العرب بالتحالف مع البعث في العراق في إطار الجبهة القومية بصيغتها الائتلافية الدنيا تلك حتى 28 أيلول/ سبتمبر 1961 يوم الانفصال السوري إذ انسحبت من الجبهة إثر توقيع أستاذي البعث صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني على وثيقة الانفصال رغم مسارعة البعث في العراق بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1961 لإدانة الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية وكان هذا الانسحاب استجابة لرغبة القاهرة أكثر منه قرارًا مستقلًا للحركة، وترتّب قرار انسحاب الحركة من الجبهة القومية انهيار اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار وانتقالها إلى لجنة بعثية مرتبطة بـ (البعث) وقومية ناصرية متحالفة مع حركة القوميين العرب[2].

(1) جمال باروت مصر سابق، ص 128.

(2) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص 128.

## الجبهة القومية:

كانت ثورة 14 تموز 1958 حدثًا قوميًا ضخمًا، ومرحلة أساسية من مراحل تصاعد النمو القومي التحرري، الذي انطلق لتحقيق انتصارات على الاستعمار والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي كافة. وكان مقدرًا لثورة 14 تموز في العراق أن تؤدي رسالتها وتواصل نجاحها لو لم يقع التعثُّر وممارسة الأوضاع الشاذّة التي نجمت عن انحراف النهج السليم بهدف إبعاد العراق عن الرَّكب العربي والحيلولة دون ممارسة دوره القيادي وإسهامه في حركة التحرر العربي، وذلك عن طريق تفتيت وحدة قواه الوطنية والإقبال في الابتعاد عن الحياة الديمقراطية، والتفكُّر لأبسط مبادئ الثورة، وإزاء ما أصاب الثورة في تلك الانحرافات فقد رأى حزب البعث العربي الاشتراكي أن المحافظة على الثورة ومبادئها، لا يمكن أن تتحقق إلّا بتنازل الشيوعيين عن خطّة الاستيلاء على الحكم ومحاربة الاتجاه القومي، وإزالة الجو الإرهابي، وإيقاف حملة الدعاية المغرضة واحترام الاتجاهات السياسية للفصائل الوطنية الأخرى والتعايش السلمي معها، بجهة وطنية تعمل يدًا واحدة لتحقيق مبادئ الثورة الأصيلة[1]، ويشير سعد شلاش في كتابه عن دور حركة القوميين العرب حول الجبهة القومية «كان التوافق السياسي، ما بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب تامًّا من أواخر عام 1959 حين انسحب الوزراء البعثيون من حكومة العربية المتحدة وأجهزتها. وكان مصدر هذا التوافق هو الترابط السياسي بين البعثيين والحركيين مع الجمهورية العربية المتحدة. وبالنسبة إلى تشكيل الجبهة القومية، فإنّ المبادرة من الناحية العملية هي مبادرة حزب البعث العربي الاشتراكي في أيار/ مايو 1960 بدعوة القوى القومية إلى التحالف في جبهة قومية لإسقاط عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعيين وكان طرفا الجبهة الأساسيان هما حزب البعث وحركة القوميين العرب وبسبب إصرار حزب البعث على استبعاد ما كان يصفه بالتكتلات القومية المشبوهة. ومهما يكن فقد تمّ الإنفاق على إقامة جبهة قومية أطرافها الرئيسة حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وحزب الاستقلال وواصلت الحركة والبعث العمل لتنظيم ضباط من الجيش لإيجاد جهاز عسكري قادر على إسقاط عبد الكريم قاسم[2].

---

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، القطر العراقي **1958 - 1963**، ص 93.

(2) سعد شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق **1958 - 1966**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2004، ص 131.

## مبررات قيام الجبهة القومية:

اتضحت صورة المعركة في العراق منذ الانحراف الانفصالي الذي مثله قاسم والشيوعيون، في كون كافة القوى المعادية للعروبة، رغم اختلافهما في الأهداف، على استعداد تام للالتقاء والتساند بشكل وآخر، من أجل إبقاء العراق بعيدًا عن المشاركة الفعلية في المعركة العربية وعن تحقيق وحدته مع العربية المتحدة بشكل خاص بينما وقفت في الصف المقابل لهذه القوى المعادية، كافة القوى القومية، من أجل تحقيق نصر حاسم. وكان واضحًا منذ البداية أن هناك حقيقتين على صعيد المعركة نضاليًا، أولاهما، كثافة القوى المعادية وضخامة إمكاناتها واستعدادها التام لاستخدام كافة الأسلحة من أجل إجهاض ثورة العراق القومية، والحقيقة الثانية أن القوى القومية لا بدّ لها من أجل تحقيق نصر حاسم من أن تلتقي كلها في مثل جبهة قومية تستطيع القوى القومية أن تواجه القوى المعادية في معركتها الكبرى، من خلال الجبهة القومية أيضًا يمكن تجنُّب العديد من المشاحنات والاصطدامات المؤسفة التي كانت تقع بين حين وآخر، بين عناصر الأحزاب القومية المختلفة من أجل ذلك كله، ومن أجل تجسيد إيمان الحركة أصلًا بالجبهة القومية كمبدأ نضالي مهم وقامت الحركة بمحاولات عديدة من أجل إقامة هذه الجبهة ولم تنجح هذه الحركة في إشراك كافة القوى القومية العاملة في ساحة العراق وفي الجبهة، وذلك نتيجة الإصرار الذي اتخذه حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال من عدم استعدادهما للاشتراك في جبهة يكون طرفًا فيها كل من «الحزب العربي الاشتراكي» و«الرابطة القومية». وقبلت الحركة بهذا الأمر. وبعد جهود مضنية، باعتبار أن حزب البعث بشكل خاص يمثل قوة نضالية أساسية في ساحة العراق، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند العمل من أجل تشكيل جبهة قومية فعالة[1].

ويمكن أن نشير هنا إلى تقييم حركة القوميين العرب للجبهة القومية وتجربتها في العراق سواء كان على الصعيدين الإيجابي والسلبي.

### ـ النقاط الإيجابية:

1- كانت الجبهة عاملًا في توحيد فعالية كبرى للحركات القومية في العراق لفترة من الزمن.

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، ج 2، مصدر سابق، ص 835،836.

2- أدى قيام الجبهة إلى تخفيف حدة الصراع بين القوى القومية، الذي كان ملموسًا قبل قيام الجبهة، خاصة بين حزب البعث والحركة.

## أما النقاط السلبية لتجربة الجبهة القومية:

1- كانت الحركة ترى في الجبهة عاملًا في تثبيت الاتجاه الوحدوي ولكن مع الأسف كانت الجبهة أحيانًا عاملًا في تمييع الاتجاه الوحدوي.

2- كانت الحركة ترى في الجبهة مجالًا للابتعاد عن الصراع الحزبي، وعن تحكم المصالح الحزبية في الحكم والنفير، والذي حصل أن (للبعث من الناحية العملية موقفًا مغايرًا).

3- كانت الحركة ترى في الجبهة نواة لجبهة موسعة تضمّ كافة العناصر القومية، الذي حصل فعلًا إن إمكانية إشراك العناصر القومية الأخرى بات أمرًا أصعب ممّا كان متوقعًا[1].

## محاولات حركة القوميين العرب للاستيلاء على السلطة في العراق:

أول قرار رسمي للحركة في العمل تنظيمًا داخل الجيش كان هو قرار المؤتمر القومي لعام 1958 وكان هذا القرار على ما يبدو مرتبطًا بالتوسع المفاجئ لفرع الحركة العراقي بعد ثورة 14 تموز 1958 في العراق مباشرة حيث تم توجيه قيادة إقليم العراق إلى العمل التنظيمي في الجيش وتكوين ذراع عسكري حركي خاص[2]. وفي هذا السياق تمكّنت الحركة من إيجاد موطن قدم مكينة في الجيش العراقي ووضعها ذلك على الخارطة السياسية بقوة بقدر ما ورَّطها في سلسلة من المؤامرات والانقلابات الفاشلة، ومن هذا المنظور، إن تاريخ حركة القوميين العرب العراقي هو تاريخ انقلابات بحكم أن فرعها العراقي كان الفرع الوحيد الذي تمكّن بشكل مبكّر من زرع أضراس عسكرية في الجيش وإقامة تحالفات وثيقة مع كتلة قومية. كانت الكتلتان العسكريتان القوميتان اللتان جذبتهما حركة القوميين العرب من بين الكتل العسكرية الأخرى في الجيش العراقي هما كتلتا الضباط القوميين «صبحي عبد الحميد» وكتلة العميد عبد الهادي الراوي والمقدم جابر حسن حداد القومية المحافظة[3].

---

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، ج 2، مصدر سابق، ص 837.
(2) محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 266.
(3) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 269.

## 1- محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم 25 شباط/ فبراير 1963:

كانت أهم محاولة انقلابية نسَّقتها حركة القوميين العرب هي محاولة 25 شباط/ فبراير 1963 أول أيام عيد الفطر حيث تقرَّر اغتيال قاسم في نادي الضباط إبان استقباله للمعايدين، ويبدو أن الحركة من خلال قيادييها الشابين البارزين نايف حواتمة وباسل الكبيسي قد اتصلت بمجمل الكتل العسكرية القومية في الجيش في وقت واحد كل على انفراد فاتفقت مع كتلة اللواء الركن عبد العزيز العقيلي الموصلية ومع كتلة الضباط القوميين صبحي عبد الحميد وكتلة عبد الهادي الراوي – المقدم حداد.

ومهما يكن الأمر فإن الحركة حددت يوم 25 شباط/ فبراير 1963 موعدًا للعملية وهو اليوم نفسه الذي كان البعث قد حدده وقد قرره موعدًا لعمليته[1].

ومن المؤكد أنه لم يكن هناك تنسيق مسبق ما بين الحركة والبعث إلّا أن الموعد الذي قرره البعث قد تسرب على الأرجح فحددته الحركة موعدًا لها لضمان نجاح العملية وتسديد الضربة ضد قاسم من أكثر من جهة لاستباق البعث في السيطرة على السلطة، وأتبع ذلك قاسم لدفع عدد من الضباط القوميين إلى التقاعد في 6 كانون الثاني/ يناير 1963 أبرزهم جابر حسن حداد واعتقال نايف حواتمة ولم يفرج عنه إلا في صبيحة يوم 8 شباط 1963.

يشير سعد شلاش في مقابلة مع صبحي عبد الحميد يذكر «أن حركة القوميين العرب كانت تتعاون معنا أي (الكتلة القومية) والتي تسمى تقليديًا كتلة صبحي عبد الحميد. حيث اتصلت بنا قيادة الحركة وأخبرتنا بأنها على استعداد لتقديم زمرة لاغتيال عبد الكريم قاسم أثناء تلقيه تهاني الضباط في النادي العسكري، وذلك في عيد الفطر، وقد تمّ الاتفاق بعد قبول العرض، إلّا أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد سبقنا وقام بالثورة صبيحة 14 رمضان أي قبل العيد» – ويشير صبحي عبد الحميد بعد فترة من إعلان ثورة 8 شباط «علمنا أن تعليمات مركزية من ميشيل عفلق في دمشق وصلت إلى قيادة البعث العراقية للتسريع بالثورة قبل وقوع محاولة أخرى قادمة». وفي ما بعد أشار إلى هذا بوضوح عضو القيادة القطرية هاني الفكيكي، كما أكده أكرم الحوراني في مذكراته. إن إقدام حزب البعث العربي الاشتراكي على الثورة في وضح النهار خطوة جريئة واستباق، وقطع طريق على العملية الانقلابية لحركة القوميين العرب وحلفائها من الضباط المستقلين في عيد الفطر 12–23 شباط/ فبراير، أي أن الفارق الزمني خمسة عشر يومًا

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 287.

فقط، وما ترتب على هذا من تطورات وتحولات وفق مشروع كل فريق[1]. ويشير عبد الكريم فرحان في «حصاد الثورة» بأن البعث سبق انقلاب الضباط القوميين المستقلين وحركة القوميين العرب بخمسة عشر يومًا فقط. إن التنسيق بين الضباط القوميين وحركة القوميين العرب قام به نايف حواتمة وباسل الكبيسي[2].

## 2- محاولة حركة القوميين العرب إسقاط سلطة البعث في العراق في 25 أيار/ مايو 1963:

بعد استلام حزب البعث السلطة في العراق وباشر في توزيع المسؤوليات والمواقع الرسمية والعسكرية ممن شاركوا في حركة 8 شباط إلّا أن كتلة العميد عبد الهادي الراوي لم تحصل على أي موقع وطبعًا باشر البعث شكليًا اتصالاته لتشكيل (الجبهة القومية) مصرًّا بشكلٍ مسبَق على استبعاد «حركة القوميين العرب» منها. كان لا بد لهاتين الكتلتين السياسية «حركة القوميين العرب» والعسكرية «كتلة الراوي» أن تنسِّقا العمل من جديد لإسقاط البعث ومنع انفراده بالسلطة في سياق الصراع الضاري الذي نشأ ما بين القوميين والبعثيين بعد توقيع ميثاق (17 نيسان)، أمّا المنسق السياسي لهذه المؤامرة فكان قيادة إقليم العراق التي أخذت موافقة القيادة المركزية على تنفيذ العملية وكان من شأن نجاح العملية أن يطوّق البعث في سورية إن لم يتم إخراجه فعليًا من السلطة، إلّا أن الأجهزة الأمنية للسلطة (البعث) كانت تتابع أنفاس الحركيين وضباط كتلة الراوي تمكنت من وضع يدها على العملية وإحباطها وهي في طور الخطة وهنا لا نريد أن نخوض بالتفاصيل المطولة في كيفية انكشاف خيوط وملابسات المؤامرة.

يشير سعد شلاش في كتابه «حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق» إلى محاولة الحركة لغرض الاستيلاء على السلطة وإزاحة حزب البعث منها عام 1963 بقوله «منذ شهر نيسان بدأت الحركة بالتخطيط لقلب النظام وتولى سلام أحمد مهمة الاتصال ببعض العناصر القومية في الجيش عن طريق المكتب العسكري للحركة، والذي كان أبرز أعضائه الرائد زهير جواد الزبيدي والرائد الركن إسماعيل العاني والنقيب شهاب أحمد الأعظمي، تمكنّا من إقناع القيادة المركزية للحركة بدعوى المخاطر التي تهدِّد بتصفية تنظيمات الحركة من جهة، الأشواط الكثيرة التي قطعها العسكريون بالتخطيط والإعداد وللمحاولة من جهة أخرى. وباشرت الحركة ببحث الأمور السياسية والداخلية والخارجية

(1) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 164.
(2) عبد الكريم فرحان، حصاد الثورة (مذكرات) تجربة السلطة في العراق، لندن، دار البراق، 1994، ص 191.

في حالة تنفيذ المحاولة ونجاحها إلّا أن المحاولة اكتشفت قبل تحديد تنفيذها. فقد أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانًا مساء يوم 25 أيار/ مايو 1963 أوضح فيه اكتشاف مؤامرة قامت بها عناصر من الزّمر الذيلية المعزولة عن الشعب كالحركيين والذيلين والمرجعيين، وكل الزمر الحاقدة. ووصف البيان المؤامرة بأنها مؤامرة سوداء تبنّتها واضطلعت بمهمتها كل الزمر الحاقدة على الشعب، على الرغم من أن القيادة المركزية للحركة لم تحبذ الفكرة، إلّا أن سلام أحمد تمكّن من إقناعها بدعوى المخاطر التي تهدد بتصفية تنظيمات الحركة. وعن حقيقة المؤامرة كما يشير أيضًا سعد شلاش وكانت خطة فعلية أعدتها قيادة الإقليم بموافقة قيادة الحركة وذلك من خلال اعتراف المتهمين، واعتمدت هذه الخطة عسكريًا على التنظيم الحركي في الجيش وعلى كتلة العميد عبد الهادي الراوي والمقدم جابر حسن حداد القومية. وبمبادرة أدقّ فإنّ التنسيق والتعاون بين المكتب العسكري لحركة القوميين العرب وبين كتلة الراوي – حداد القومية، وكان تعاونًا مرحليًا في تلك الفترة وليس تعاونًا وتنسيقًا دائمين ولم يكن لبقية الضباط القوميين المحسوبين على عبد الناصر دور فيها. فكتلة صبحي عبد الحميد مثلًا كانت ضمن مفاصل السلطة، وتسيطر على مراكز حساسة وصبحي عبد الحميد نفسه كان مسؤولًا عن الخطط والحركات العسكرية في الجيش العراقي، إلّا أنه لم يعلم بالحركة الانقلابية وليس له أي دور أو اسم فيها.

## موقف حركة القوميين العرب من حركة 8 شباط في العراق و8 آذار في سوريا:

كانت حركة القوميين العرب في مختلف الوجوه أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسوريا عشية حركتي 8 شباط و8 آذار 1963 ففي العراق توسّعت خلايا الحركة من سبعة وعشرين عضوًا عشية ثورة 14 تموز 1958 إلى أكثر من 5000 عضوَ خلية عشية حركة 8 شباط 1963[1]. في حين أن عدد الأعضاء العاملين في تنظيم الفرق في البعث صبيحة 8 شباط هو 980 عضوًا عاملًا وعدد الأنصار 30.000 نصير[2]. ولم تقلل نوعية التماسك التنظيمي للحركة من تماسك البعث في العراق فإذا كان البعث يفضل هذا التماسك الذي ميّزه عن نوعية التنظيم البعثي في سوريا ولبنان قد استطاع أن يطوّق انشقاق أمينه القطري

(1) محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 187.
(2) منيف الرزاز، التجربة المرة، مصدر سابق، ص 90.

فؤاد الركابي 1960[1]، فإن الحركة بفضل تماسكها الحديدي التقليدي تمكّنت في العراق من تطويق انشقاق حامد الجبوري عضو القيادة القومية وعضو قيادة الإقليم الذي كان موجهًا من الناحية الفعلية ضد نايف حواتمه[2]. أمّا في سوريا فكان عدد الحركيين عشية الانفصال السوري في 28 أيلول/ سبتمبر 1964 لا يتعدّى الخمسين عضوًا ووصل عدد خلاياها عشية 8 آذار إلى عدة آلاف[3].

بعد حركة 8 شباط في العراق زجّ الحركيون وحلفاءهم قواهم منذ الساعات الأولى ورغم ذلك فإن الحكومة التي شكّلها أحمد حسن البكر خلت من أي تمثيل لهم، فكان الحركيون في الأيام الأولى للحركة شباطين وأكثر من شباطين البعث وحرسه القومي وكان للحركة نفوذ ميداني فإنها نزلت إلى الميدان بقيادة باسل الكبيسي أمام وزارة الدفاع وتولت في مناطق نفوذها السياسي تنظيم المظاهرات وفرق الحرس القومي وتأمين السيطرة على الموقف[4].

عندما قامت ثورة 8 شباط 1963 والتي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي وبإسناد كافة القوى القومية والوحدوية في العراق، والتي التفّت حولها ساعة إعلان بيانها الأول وفي مقدمة تلك القوى حركة القوميين العرب، وعلى الرغم من إمساك حزب البعث بقبضة السلطة، فإن حركة القوميين العرب بقيت تلوح بتأييدها للثورة. وتحت عنوان (الثورة – وقضية الديمقراطية).

أشادت صحيفة «الوحدة» الناطقة بلسان حال حركة القوميين العرب بالثورة، وأكدت في مقالاتها أن ثورة 8 شباط دحرت الصبغة الديمقراطية المزيفة التي تستَّر بها حكم عبد الكريم قاسم الدكتاتوري، عندما أقام واجهات تنظيمية مزيفة استهدفت تخريب الحركة العمالية والفلاحية والمهنية، وتضليل الجماهير بما تتقيأ به هذه الواجهات من سموم رجعية، وطرحت الثورة صيغة ديمقراطية ذات مدلولات قومية تقدمية، فالصيغة الديمقراطية الدستورية في رأي الصحيفة هي التي تقطع الطريق على القوى الرجعية الاستعمارية والقوى الشعوبية والشيوعية لتمكين الحركات القومية المنظمة من حماية دورها الكامل في توجيه الجماهير ضمن خط وحدوي اشتراكي منظم يدفع بها نحو ضرب طوق فولاذي على أعداء الثورة، ممّا يمكّن جماهير شعبنا من ممارسة حقها، وللمرة الأولى من تاريخ العراق الحديث، في عملية صنع

(1) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 187.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.
(4) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 178.

مستقبلها ومراقبة مسيرة الثورة، واقفة بالمرصاد لكلّ حملات الردة مهما كان مصدرها[1].

وواصلت حركة القوميين العرب تعميق موقفها الإيجابي المساند لثورة 8 شباط من خلال صحيفة الوحدة ودعمها أمام التحديات والمشكلات التي تعتري طريقهما، ومن تلك المشكلات القضية الكردية، حيث اتَّسم موقف الحركة بالدعم والإسناد لنهج الثورة في معالجة تلك المشكلة، وتحت عنوان «الثورة والقضية الكردية»، أفصحت صحيفة الوحدة في مقالتها الافتتاحية عن موقف الحركة حيال تلك المشكلة، وقالت إن التأزُّم الذي لا مبرِّر له والذي يخيِّم في سماء العلاقات بين العرب الأكراد أصبح من الضرورة وضع حدٍّ له، وإحلال علاقات إيجابية تنسجم ومجرى الأخوة التاريخية الني رافقت حياة العرب والأكراد على مرّ العصور. وأردفت الصحيفة أن ثورة 8 شباط هي ثورة ديمقراطية تقدمية جاءت تتويجًا لنضال الجماهير العربية الكردية، هذا النضال الموجّه ضد جميع القوى المعادية لأماني الشعب وضد الإقطاعية الانتهازية الإمبريالية التي امتصَّت كدح العرب والأكراد.

وأشارت الصحيفة: «لكي تحمي الثورة من مصير أسود يخطط لها أعداءها من استعماريين ورجعيين وشيوعيين، علينا أن نستفيد من تجاربنا الثورية ونضع أصابعنا على دروس وتجارب الماضي لتكون ذخيرة حية لثورتنا تستفيد منها في إرساء حياتنا الجديدة على أرض صلبة تضمن لها الديمومة والتطور عبر الخط الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي»، وأكدت الصحيفة «إن تحقيق مهمات الثورة يكمن في وضع صيغة عملية تعتمد على جميع القوى القومية المنظمة دونما تميز لفئة على أخرى، لتتمكن الثورة من شق طريقها وتحقيق الظفر على جميع أعدائها في الداخل والخارج».

ويبدو ممّا تقدّم أن موقف حركة القوميين العرب من ثورة 8 شباط 1963 كان موقفًا بنّاء وجريئًا وحريصًا على نهجها الوطني القومي وبخاصة خلال الأشهر الأولى للثورة[2].

## علاقة حركة القوميين العرب بالاتحاد الاشتراكي العربي (1964 - 1966):

خلال جلسة المؤتمر القومي في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1962 وأثناء جلسته الأولى قدَّم الرئيس جمال عبد الناصر مسوّدة العهد الوطني الذي ينصّ على تكوين مجالس شعبية منتجة تكون لها السلطة على مؤسسات الدولة التنفيذية، استبدال الاتحاد القومي بالاتحاد

(1) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 166، 167.
(2) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 168، 169.

الاشتراكي العربي. وأكد الميثاق على ثلاثة أهداف هي (الحرية - الاشتراكية - الوحدة). وضم الاتحاد الاشتراكي مختلف التيارات السياسية التي حاولت الاستقلال بعملها واعتماد الطرق البيروقراطية المتَّبعة في جهاز الدولة، كما طغت عليه الصراعات العقائدية. وكان جمال عبد الناصر رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، قد عمل على نقل تجربة الاتحاد الاشتراكي من مصر إلى الأقطار العربية ومنها العراق[1].

وفي 24 تموز 1964 أعلن عبد السلام عارف عن قيام الاتحاد الاشتراكي العربي على غرار الاتحاد الاشتراكي الذي أقامه جمال عبد الناصر في مصر. وقد أصدر الاتحاد ميثاقًا وطنيًا كان إلى حد كبير نسخة مشابهة للميثاق الوطني المصري. وقد تلقاه ببرود واضح الكثير من زعماء الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق باعتباره الحزب الوحيد في البلاد، بيد أن الشباب الذين عُرفوا بتأييدهم لنموذج الاشتراكية التي كانت تطبَّق في مصر، وحدَهُم الذين أيّدوا الاتحاد الاشتراكي وأقدموا على حلّ تنظيماتهم السياسية والدخول إلى الاتحاد[2]. وبهذا الصدد يذكر أمير الحلو «أن إسهام حركة القوميين العرب في الاتحاد كان تحت ضغط الظروف التي أعقبت حركة 18 تشرين 1963 وضغط القاهرة لقيام تنظيم في العراق على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر. ولم يكن لدى الحركة أي أمل في الاتحاد الاشتراكي، وهي لا تؤمن بالتنظيم الواحد، ولكن ظروف العلاقة مع عبد الناصر حتَّمت الانضمام إلى الاتحاد وكانت تتوقع أن يعرقل عبد السلام عارف عمل الاتحاد الاشتراكي لعدم إيمانه بالتنظيم ورغبته في الانفراد في الحكم ولذلك بقي تنظيم الحركة قائمًا ولم يتم حله».

وتفرغ كل من أمير الحلو، وغسان العطية، وخلف صوفي الدليمي، وإبراهيم الراتب لقيادة التنظيم خارج الاتحاد الاشتراكي.

ويشير سعد شلاش إلى علاقة حركة القوميين العرب بالاتحاد الاشتراكي العربي حيث يقول: «إن حركة القوميين العرب قد أدّت دورًا مهمًّا داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه، وممّا تجدر الإشارة إليه أن الحركة قد شاركت في الاتحاد الاشتراكي لتوصيف السلطة لصالح أهدافها التنظيمية الذي لم يحلّ نفسه إلّا بشكل رمزي. إن بقاء الحركة على تنظيماتها بالرغم من انتماءها إلى الاتحاد الاشتراكي كان خطوة حكيمة ومدروسة، ممّا جعل الحركة تمارس نشاطاتها التنظيمية والجماهيرية بشكل اعتيادي، كما أنها حافظت على وجودها وفعالياتها

---

(1) حنان عبد الكريم خضير الألوسي، «تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق 1964»، أطروحة دكتوراة جامعة بغداد، 1977، ص 1، 2.

(2) جعفر عباس حميدي، إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر.

بعد تجميد الاتحاد الاشتراكي العربي واصطدام التنظيمات القومية مع عبد السلام عارف بعد انهيار الاتحاد الاشتراكي، وكان لتولي هاشم علي محسن للجهاز العمالي الحزبي ورئاسته للاتحاد العام لعمال العراق أثره في سيطرة الحركة على نقابات العمال وفتح المجال أمام هاشم محسن لتوجيه الانتقادات المباشرة إلى عبد السلام عارف وتصرفاته من خلال صحيفة «وعي العمال»[1]، في حين قررت قيادة إقليم العراق للاشتراك في الاتحاد الاشتراكي العربي[2].

## حركة القوميين العرب في محاولة انقلاب أيلول 1965:

لجأ عبد السلام عارف إزاء ذلك إلى الأسلوب الذي عرف بإتقانه وهو أسلوب المناورة فكلف عميد الجو عارف عبد الرزاق بتشكيل حكومة خلفًا لحكومة طاهر يحيى التي تمّ ترحيلها، وكانت له مساهمة في ثورة 14 رمضان 1963 وكذلك في ثورة 14 تموز 1958 ثم أصبح بعد 8 شباط قائدًا للقوة الجوية إلّا أنه استقال بسبب عدم تعيينه في مجلس قيادة الثورة وأصبح وزيرًا لأول مرة مع عدد من كتلة الضباط القوميين في أول حكومة بعد حركة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر ويعتبر من أبرز الوجوه العسكرية القيادية في هذه الكتلة وأعلى رتبة فيها بوصفه ابن عم لباسل الكبيسي أحد أبرز مؤسسي فرع الحركة العراقي[3].

اتفق القوميون العرب مع عارف عبد الرزاق على قبول المنصب ليمهّدوا إلى تحضير لانقلاب عسكري يطيح بعبد السلام عارف وبهذا المعنى كان قبول عبد الرزاق بهذا المنصب جزءًا من خطة انقلابية أعدّها القوميون[4] وأعدَّتها بشكل محدَّد كتلة صبحي عبد الحميد العسكرية وحركة القوميين العرب، ويبدو أن عارف عبد الرزاق لم يُخفِ نية الانقلاب فأباح بها وصديقه الحميم العميد سعيد صليبي، آمر الانضباط العسكري ورجل العارفين القوي وكان لصليبي صلة الوصل ما بين عبد السلام عارف وعارف عبد الرزاق إلّا أن ولاءه كان مطلقًا للعارفَين واتفق الصديقان على إعطاء عارف ثلاثة شهور لتصحيح سلوكه في الحكم وإن لم ينجح عارف في الاختبار حينذاك ينضم الصليبي إلى عارف عبد الرزاق ويزيحان عبد السلام عارف، اطمئن عارف نسبيًّا إلى نجاح رئيس وزارئه بالاختبار وحمله على أداء القسم والولاء له أثناء غيابه في الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة العربي هناك؛ إلّا أن حركة القوميين العرب

(1) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 192.
(2) سعد شلاش، مصدر سابق، ص 182.
(3) المعلومات مستقاة من مراجع عديدة، أسعد عبد الرزاق في مقدمة كتابه عن باسل الكبيسي، ص 11، 13.
(4) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 282.

أسرعت بالانقلاب والقيام به فورًا إبان غياب عبد السلام عارف انطلاقًا من خطة عارف الحقيقية والتي هي التخلص من الضباط القوميين وإحالتهم على التقاعد[1]. وكان المهم في ذلك فقط هو إذاعة بيان بإزاحة عبد السلام عارف بسيطرة الضباط القوميين والضباط الحركيين على أهم المفاصل القيادية والعسكرية وقيادات الوحدات[2]. واستنفرت الحركة تنظيمها العسكري ضاغطة باتجاه التسريع، كان مقررًا للانقلاب أن يتم يوم الخميس 15 أيلول/ سبتمبر وأن يتم الإعلان عنه الساعة الثانية من بعد ظهر هذا اليوم في شكل إلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة الثورة وحكومة قومية تقوم بخطوات وحدوية جدية مع مصر، إلّا أن الانقلاب فشل ويعود ذلك إلى تيقُّظ العارفَين وغياب عنصر المفاجأة وسوء الاتصالات ما بين الانقلابيين وفردية قائد الانقلاب وارتجاليته واستعداد صليبي للردّ على الحركة في الوقت نفسه الذي أغرى فيه عارف عبد الرزاق بأنه سيتحكَّم على الحركة ولن يسمح بمعاقبة أحد وقد تضافرت هذه العوامل وأحبطت انقلابًا كان يبدو بالنسبة إلى الانقلابيين ناجحًا مائة بالمائة ولم يعرف البغداديون بالمحاولة الانقلابية إلّا صباح يوم الجمعة من راديو لندن حين أذيع نبأ وصول عارف عبد الرزاق إلى القاهرة[3].

وبعد فشل حركة عارف عبد الرزاق وتعيين عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني منذ سقوط الملكية، فانتشر في البلد شُعور واسع النطاق بسبب تخفيف الإجراءات التي سيطرت الدولة بموجبها على جميع وسائل الإنتاج، والنشاطات الاقتصادية، من جهة ولأن الاتفاق مع الملا مصطفى البرزاني لإنهاء القضية الكردية كان مرضيًا للأكراد والعرب على السواء.

من جهة ثانية ومهما يكن من أمر فقد قاطعت حركة القوميين العرب البزاز على الرغم من محاولته الاتصال بها لتطبيع العلاقات، أمّا الحزب الشيوعي فقد أدان حكومة البزاز ووصفها بأنها نابعة من إرادة رجل واحد ومن نفوذ الشخصيات الموالية للإنكليز والاحتكارات النفطية. أما بالنسبة إلى الجانب العسكري فقد أدى إخفاق انقلاب 15 أيلول/ سبتمبر الذي قاده عارف عبد الرزاق إلى تصدُّع التحالف القومي في الجيش، فصدرت نشرات سرية تتهم الضباط القوميين بالهرب والجبن والافتقار إلى مؤهلات القيادة، وفقد الضباط الشباب ثقتهم بقيادة تنظيم الضباط القوميين، وكان من الطبيعي أن تنصبّ النقمة على عارف عبد الرزاق بشكل خاص حيث أثيرت أسئلة شك وارتياب كثيرة حول عدوله عن متابعة الانقلاب وفق الخطة المقرَّرة.

(1) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 283.
(2) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 282، 285.
(3) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 282.

ومن هنا اجتمع ستة ضباط حركيين شباب على رأسهم الملازم الأول الحركي حامد عبد صالح واتهموا قيادة الانقلاب (15 أيلول) بالتقصير والخيانة وعدم الشعور بالمسؤولية وطرحوا تنظيمًا جديدًا مستقلًا، ورفضوا الانضواء تحت القيادة الجديدة المؤلفة من فاروق صبري، ورشيد محسن المستقلّة عن قيادة عارف عبد الرزاق وصبحي عبد الحميد، وكان التنظيم العسكري الحركي مؤلفًا من حوالي مئة ضابط أغلبهم من الضباط الصغار الذين وقع عليهم عبء المهمات الخاصة في انقلاب 15 أيلول[1].

## حركة القوميين العرب من انقلاب 30 حزيران 1966:

بعد مقتل المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية مساء 13 نيسان/ أبريل 1966 إثر سقوط طائرته وقتل مَن فيها، عقد عبد الرحمن البزاز الذي تولى سلطات رئيس الجمهورية بموجب الدستور المؤقت مؤتمرًا صحفيًّا نقله التلفزيون، واعتبر الضباط القوميون أنه يغمز بحديثه عن تفتُّح شهية البعض للحكم بعد مقتل عبد السلام عارف، فقد بادر الضباط إلى عقد اجتماع للتداول في الموقف بعد انتخاب اللواء عبد الرحمن عارف رئيس الأركان خلفًا لشقيقه كرئيس للجمهورية وفق الإجراءات التي ينصّ عليها الدستور المؤقت[2]، وكان البزاز لديه برنامجًا أكثر استقلالية حيث رأى فيه الضباط برنامجًا يمينيًّا من شأنه إضعاف رئيس الجمهورية وصعوبة اتّخاذه لقرار من شأنه أن يثير الضباط القوميين خصوصًا، من هنا أخذوا يضغطون على الرئيس لترحيل البزاز غير أنّ الرئيس لم يوافق على ترحيله ولم يستجب لضغوطات الضباط لهم وبسبب عوامل كثيرة في مسألة فشل الانقلاب الذي تحدد يوم 30 حزيران 1966 واختلاف الكتل العسكرية فيما بينها وعدم وجود تنسيق كامل أدّى فشل الحركة واعتقال الضباط القائمين عنها، ويقول مبدر الويس أن عبد الرحمن عارف سأله سؤالًا محددًا عن علاقة جورج حبش بالانقلاب وكان الذين احتجزهم عبد الرحمن عارف في غرف مجاورة للقصر الجمهوري وهم عارف عبد الرزاق، رشيد محسن، ونهاد فخري، وعبد الأمير الربيعي، وصبحي عبد الحميد وفاروق صبري، والطيار ممتاز السعدون، والطيار نعمة الدليمي، والنقيب مبدر الويس وغيرهم.. وقد حاول عبد الرحمن عارف أن يحتوي ذيول الانقلاب وأن يرضي الذين انقلبوا عليه في 30 حزيران بترحيل البزاز والحكومة وكلف في 6 آب/ أغسطس الزعيم ناجي طالب بتشكيل حكومة جديدة.

---

(1) سعد مهدي شلاش، مصدر سابق ص 197، 198.

(2) محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 286.

ونعود إلى موضوع الانقلاب الذي كان استبعاد حركة القوميين العرب عن الانقلاب جزءًا من الطبيعة العسكرية الصرفة لهذا الانقلاب وعدم الاهتمام بقادة الانقلاب بموضوع إسناد جماهيري. فقد كان نظام عارف البزاز ضعيفًا وكان منهاج البزاز المحافظ متناقضًا مع الميول السياسية لإجمالي العراقيين الواعين سياسيًّا[1].

وبعد المحاولة الانقلابية التي قادها عارف عبد الرزاق في 30 حزيران/ يونيو 1966 أدانت صحيفة الثورة العربية «صحيفة الاتحاد الاشتراكي» المحاولة وتحت عنوان «المغامرة الطائشة» أشارت في المقالة إلى تصريحات السيد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء الذي أفصح فيها عن رأيه في تلك المغامرة حيث إنها لم تكن تستند إلى أساس قومي، وإنما استندت إلى شعارات برّاقة فارغة، وأن هؤلاء أبعد ما يكونون عن الوحدة والقومية العربية، بل هم أخطر عليها من أعدائها، وأردف قائلًا: «إن فشل هذه المؤامرة وانتهاءها في بحر ساعات قلائل، أكّد بما لا يقبل الشك أنها كانت مجرد فقاعة انفجرت ثم انتهت وعاد كل شيء إلى مجراه الطبيعي».

وعلقت الصحيفة على تصريحات البزاز أنها كانت تتسم بالوضوح والصراحة. وهكذا هي المغامرات الصبيانية التي لا تستند إلى أية دوافع سياسية أو أساس عقائدي تظلّ فقيرة وعاجزة وسريعة الانهيار[2].

## النهاية لحركة القوميين العرب:

خاض يسار حركة القوميين العرب عملية تصفية البُنية التنظيمية والإيديولوجية والسياسية للحركة بعقلية (فصائلية) يحكمها مفهوم الميدان، ومن هنا تتوافر في معرض وصفه اليسار لانتصاره تنظيميًّا داخل صفوف الحركة[3] تعابير الإطاحة بمواقع اليمين التقليدي وتصفية الجيوب اليمينية وعزلها وتطويقها ومطاردتها.

يمثل ذلك تظاهرة من تظاهرات امتصاص لاهوت العنف الثوري الذي راجت طبعاته اليسارية في العالم الثالث خصوصًا في الستينيات. إذ رهن اليسار تجذير الحركة اليسارية بمدى فتح الصراع الطبقي والإيديولوجي بين أفكارٍ وممارساتٍ ماركسيةٍ لينينية بروليتاريةٍ جديدة وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة، وبهذا المعنى أخضع اليسار حركة القوميين

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 379.
(2) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 286.
(3) المصدر السابق.

العرب لقانون الصراع الطبقي والإيديولوجي بهدف تصفيتها كجسم طبقي وإيديولوجي بورجوازي صغير من حيث إن ذلك يشقّ الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور أمامها[1]. يفسر ذلك أن المؤتمرات الإقليمية التي انعقدت على مدى عام 1968 كانت نوعًا من حرب مواقع ضد اليمين انتهت في مطلع عام 1969 بالإطاحة بسلطة القيادة التقليدية في معظم الفروع باستثناء الفرع الأردني – الفلسطيني الذي تميَّز باستحكاماته ودفاعاته الصلبة وقدرته على تطويق الاختراقات اليسارية. نتج عن حرب المواقع هذه مفارقة انقسامية إذ أدّى التجذير اليساري للحركة على الطريقة التي تمّ فيها إلى الخروج أو إخراج الفصائل والجيوب التقليدية بينما بقيت فيها الإطارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية.

وتكمن المُفارقة الانقسامية هنا من أن الذين خرجوا هم الذين كان يتمثَّل فيهم بطبيعة تكوينهم الإيديولوجي وممارساتهم السياسية الاستمرار التاريخي للحركة لنقاط انطلاقتها الأولى بينما الذين بقوا لا تَمُتُّ لأفكارهم وتطلعاتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب بمعطيات نشأتها الأولى وصيغتها الأولى[2]. فلم يكن ما حدث مجرد انشقاق في صفوفها، بل مرحلة تصفية وانتهاء[3] حتى أصبح استمرار العمل تحت اسم حركة القوميين العرب رمزًا لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجُّهات الجذرية التي يتحرك اليسار بوحيها[4]، فكان لا بد لليسار كي ينضج حقًّا وفق حكمة فرويد الرمزية من أن يتم الانقلاب على الذات بقتل الأب وإحراق آثاره وبقاياه، من هنا عقدت الفروع اليسارية للحركة اجتماعًا تاريخيًّا باسم اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب[5].

في كانون الثاني/ يناير 1969 لم يحضر الاجتماع أي من ممثلي حركة القوميين العرب السابقة في اليمن إذ تمّ اعتبار أنّ فرعي الحركة في اليمن قد شَقّا منذ النصف الثاني من عام 1966 طريقهما المستقل عن الحركة ولم تعد لهما صلة تنظيمية بها.

قررت اللجنة التنفيذية تصفية حركة القوميين العرب شكلًا ومحتوى والتحوّل إلى منظمات قطرية ماركسية لينينية يعمل كلّ منها تحت اسم جديد مستقل وتحديد العلاقة ما بين هذه المنظمات على أساس علاقات بين منظمات مستقلة تقوم على لقاءات دورية تعقدها هيئة مشتركة ممثلة لتلك

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، صدر سابق، ص 24.
(2) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 28.
(3) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 48.
(4) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 50.
(5) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المصدر نفسه، ص 460.

الفصائل وليس على أساس علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام[1].

يؤكد نايف حواتمة «أن اليسار لم يقُم بحل الحركة بقدر ما أعلن واقعًا قائمًا يتمثل بتلاشي حركة القوميين العرب»[2]. ولا يخلو ذلك من الصحة إذ كان فرع الحركة العراقي قد شقّ منذ فترة طريقه المستقلّ تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية في حين قرّر مؤتمر الخليج العمل المستقل فتح الباب أمام حمل اسم بديل عن حركة القوميين العرب، وفي الكويت خرجت الكوادر الراديكالية الشابّة التي تمثّل ربع التنظيم تقريبًا وشكّلت الحركة الشعبية الثورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1968 وفي سوريا انحلّ الفرع ولم تعد له أية حياة تنظيمية.

ونعود إلى فرع العراق لحركة القوميين العرب وما آل إليها المصير.. انشقت الحركة الاشتراكية العربية في العراق بعيد النكسة في حزيران عام 1967 إلى ثلاثة تنظيمات هي الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الإله النصراوي وضمت بشكل أساسي فرع الحركة للقوميين العرب في العراق «الحركة الاشتراكية العربية»، وتيار التنظيم الطليعي الناصري بقيادة الدكتور خير الدين حسيب، وحزب الوحدة بقيادة صبحي عبد الحميد من كتلة الضباط القوميين. وفي منتصف تموز/ يوليو 1968 عقدت الحركة الاشتراكية العربية - فرع حركة القوميين العرب مؤتمرها القطري في بيروت وتمخّض عنه تحذيرها يساريًّا وتطهيرها ممّا سُمي في لغة اليسار الجيوب اليمينية التي كان هاشم علي محسن وفؤاد الركابي من أبرز رموزها القيادية. وفي كانون الثاني/ يناير 1969 شارك مندوب عن الحركة في اجتماع عام 1969 الذي أعلن تصفية حركة القوميين العرب شكلًا ومحتوى وتحوّلها إلى منظمات قطرية ماركسية ولينينية.

وبعد ذلك تحولت الحركة إلى فصائل مسلَّحة تبنَّت طريق الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من خلال تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

## حرب حزيران 1967 وبداية انهيار الحركة:

تُعتبر حركة القوميين العرب من أكثر الأحزاب السياسية العربية تأثرًا بهزيمة 1967 لكون الهزيمة لم يقتصر تأثيرها على مواقف الحركة السياسية من القضية الفلسطينية وتصوراتها لسبل التحرير والعودة، ولكنها تعدَّت ذلك إلى كل ما مثلته الحركة من فكر وإيديولوجية وممارسة

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المصدر نفسه، ص 460.
(2) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المصدر نفسه، ص 486.

طوال خمسة عشر عامًا من نشوئها، فقد وضعت حرب 1967 الحركة أمام تحدٍّ كبير حتَّم عليها أن تعيد النظر في كل ما تمثله فكريًا وتنظيميًا وطبقيًا لتنهج نهجًا جديدًا اعتبر أكثر جذرية في معالجته لمتطلبات مرحلة النضال الوطني العربي عمومًا والقضية الفلسطينية خصوصًا.. يمكن القول أن حرب 1967 كانت حافزًا وعاملًا دفعَ لتفجير ما يعتمل داخل الحركة من صراعات فكرية وتنظيمية وإيديولوجية بحيث رجَّحت هذه الحرب آراء الفريق اليساري المنادي بانتهاج وسائل ثورية أكثر راديكالية على الفريق الأكثر اعتدالًا ووضعت بالتالي حركة القوميين العرب بكل ما مثَّلته فكريًا وسياسيًا وطبقيًا أمام اختبار صعب وأمام مفترق طرق حيث طرحت المعضلة التكوينية للحركة والجدوى من استمرارية الحركة في الوجود.. فيسار الحركة أخذ يشعر بأن الحركة بما مثلته على امتداد سنوات نشأتها الماضية سياسيًا وإيديولوجيًا وطبقيًا وتنظيميًا هي أضيق من أن تستوعب تطلعاته التقدمية اليسارية الهادفة لانتهاج استراتيجية يسارية جذرية تتحرر بها من أفكارها وممارستها السابقة وتتقدم على طريق نهج ثوري بأفق طبيعي وإيديولوجي متسلح بالنظرية الماركسية اللينينية بينما نجد أن القيادة التقليدية المؤسسة للحركة أخذت تتخوف من تزايد نشاط العناصر اليسارية الشابة والتي ترفض التقيُّد بسياسات القيادة المركزية للحركة وبالتالي فقد كانت القيادة المؤسسة للحركة تخشى أن تسيطر العناصر الشيوعية على المراكز القيادية للحركة ومن ثم تسيطر على مركز اتخاذ القرار.

## انهيار الحركة (حرب حزيران 1967 بداية الانهيار)

كان لا بد لهذه الصراعات الفكرية أن تبرز خلال الفترة التي أعقبت هزيمة حزيران 1967 وعلى امتداد سنة 1968، وبرزت النتائج التنظيمية والإيديولوجية التي تمثل الصراع والتي ظهرت بوضوح في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى إنهاء الوجود الفعلي للحركة. ويمكن القول أن حرب 1967 كانت حافزًا وعاملًا دفع لتفجير ما يعتمل داخل الحركة من صراعات فكرية وتنظيمية وإيديولوجية بحيث رجَّحت هذه آراء الفريق اليساري المنادي بانتهاج وسائل ثورية أكثر راديكالية على الفريق الأكثر اعتدالًا ووضعت بالتالي حركة القوميين العرب بكل ما مثلته فكريًا وسياسيًا وطبقيًا أمام اختيار صعب وأمام مفترق طرق حيث طرحت المعضلة التكوينية للحركة والجدوى من استمرارية الحركة في الوجود.

فبعد تجميد الحركة لعلاقتها مع الحركة الناصرية، لم نجد الحركة في هذا التجميد مع الحركة الناصرية وما تمثِّله من فكر وسياسة وممارسات حلًّا للمعضلات التكوينية التي تعيشها كتنظيم سياسي أصبح يعيش حالة من الارتباك النظري والسياسي والتنظيمي تعكس أزمة

البورجوازية الصغيرة التي تقودها وتقود حركة التحرير الوطني عمومًا. وفي الوقت نفسه كانت القيادة السياسية للحركة تخشى انهيار تنظيمها الذي بنته أثناء تحالفها مع الناصرية، وبفضل الفكر الناصري عرفت الحركة توسعًا تنظيميًا وعملية انضمام واسعة في صفوفها، وتولّدت التناقضات ما بين جزء من القيادة السياسية المؤمنة بالنظرية الماركسية وبفشل إيديولوجية الطبقة البورجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني وبين قطاعات واسعة من القاعدة الحزبية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني مدعومة بالقطاعات الأمنية لعبد الناصر وللحركة الناصرية، والمؤمنة بمقدرة حركة التحرر الوطني على الاستمرار في النضال تحت قيادة برنامجها القومي الاشتراكي وكان لا بد للصراعات الفكرية في صفوف الحركة أن تخرج على نطاق الفوقية داخل إطار القيادة المركزية للحركة لتنزل إلى القطاعات الحزبية الواسعة وبالتالي خلق أزمة تكوينية تنظيمية واسعة تهدِّد وجود الحركة من الأساس، وبفعل شدّة الصدمة التي ولّدتها هزيمة 1967 فإن ردود فعل الحركة المباشرة على الهزيمة كانت مضطربة وعبَّرت عن التخبُّط الفكري الذي تعاني منه وبداية التحول في مواقفها وإيديولوجيتها.

## التطـور الفكري لحركة القوميين العرب:

بالرغم من أن الحركة قد تراجعت عن كثير من أطروحتها ومواقفها البالغة في إطار إعادة النظر التي عرفتها مجمل أفكار الحركة في بداية الستينيات بسبب القصور الذي أصبح يعزي مسيرة الحركة النضالية بالنسبة إلى الحركة الثورية العربية التي أخذت ريحها تهبّ في الوطن العربي، فإنه يجب أن تؤخذ مواقف الحركة السابقة في سياقها التاريخي وكصدى متجاوب مع طبيعة المرحلة آنذاك، والوضع السياسي الاجتماعي والنفسي الذي كانت تعيشه الجماهير العربية.. لقد انطلقت حركة القوميين العرب كردٍّ فعلٍ مباشر لنكبة 1948 واندفع الشباب مؤسسو الحركة لمواجهة نتائج هذه النكبة من خلق لكيان إسرائيل وتشريد لشعب فلسطين وإهدار الكرامة العربية ومواجهة هذا الخطر الآتي والمباشر، ولم يكن يعطي مجالًا زمنيًا وحتى نفسيًا للحركة لأن تخوض مناقشات من الترف الفكري تذهب بها بعيدًا نحو البحث حول تحليل الحركة الصهيونية وعلاقتها باليهود والاستعمار، وفي تحليل للواقع العربي الشعبي الرسمي فجرائم اليهود في فلسطين كانت وما زالت أمام مؤسسي الحركة وعمليات التشريد والإرهاب ما زالت مستمرة[1].

(1) إبراهيم أبراش، حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، الحركة القومية العربية مائة عام، ناجي علوش، ص 431.

يمكن القول في منظور التطور الإيديولوجي إن «حركة القوميين العرب» من ظهورها الجنيني في آذار 1949 تحت اسم «كتائب الفداء العربي» إلى إعلان تصفيتها شكلًا ومحتوى في شباط 1969 إذ إن الخطاب النظري الحركي قد مرّ بثلاثة أطوار إيديولوجية متميزة هي الأطوار القومية التقليدية، والاشتراكية العربية، والماركسية وكانت الحركة في كلٍّ طور من هذه الأطوار تنفي ذاتها الإيديولوجية القديمة وتُعيد تأسيسها في فضاء اجتماعي إيديولوجي مغاير لا يبقى فيه الذات القديمة سوى إضافتها، فكان الطور الاشتراكي العربي نفيًا للطور القومي التقليدي بقدر ما كان الطور الماركسي[1] نفيًا للنفي، إذ كان الطور القومي التقليدي قد ميَّز الحركة حين كانت أخوية قومية نخبوية سرية ومنعزلة محدودة الحجم تنظيمًا ومتواضعة الحضور سياسيًّا وينحدر معظم كوادرها من أبناء الوجهاء، وكبار المُلّاك والتجار المدنيين، فكان الطور الاشتراكي العربي قد ميَّز الحركة الإيديولوجية في طور انهيار شكلها الأخوي المغلق وانحلال روحها القومية التقليدية وإعادة تأسيسها إثر انفصال سوريا عام 1961 في فضاء المجرى الناصري كمنظمة اشتراكية عربية للكتل الناصرية اليسارية لوعيها في السياق العالمي أو ما يمكن تسميته بالماركسية الجديدة التي راجت طبعاتها المختلفة في شتى بلدان العالم الثالث. كان للحركة في كل طور من هذه الأطوار أسطورتها الإيديولوجية المركزية التي تحدِّد سائر المستويات الأخرى فكانت الأمة هي أسطورة الطور القومي التقليدي في حين كان الشعب العامل هو أسطورة الطور الاشتراكي العربي بينما أصبحت الراديكالية العربية هي أسطورة الطور الماركسي[2].

حاولت حركة القوميين العرب أن تُعيد تأسيس نفسها في صورة راديكالية جديدة، فإن راديكالية المحاولة الحركية يجب أن تؤخذ بالمقارنة مع تقاليدها السابقة في الخمسينيات وبكلام موجز نحى في إزاحة ممّا يمكن تسميته بالدستور التقليدي الذي صممته القيادة التاريخية.

ترتبط الصياغة النظرية لراديكالية «حركة القوميين العرب» باسم محسن إبراهيم الذي لم يكن في عداد النواة القيادية المؤسِّسة للحركة أي نواة القوميين الثمانية الذين قرّروا فكرة الحركة الأولى في صيف عام 1951 في بيروت، بل من الجيل الثاني لتلك النواة الذي تمّ ضم خمسة من أبرز كوادره[3] أي عضوين في أول لجنة تنفيذية قومية شكّلتها الحركة في مؤتمرها الأول في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1956 في بيروت ويعني ذلك أن محسن إبراهيم لم يكن مسؤولًا عن وضع المنطلقات النظرية الأساسية للحركة التي تُعتبر من تصميم النواة القيادية المؤسِّسة

(1) محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 87، 88.
(2) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 225.
(3) المصدر السابق.

فكانت مسؤوليته تجاه هذه المنطلقات أقلّ بكثير من مسؤولية تلك النواة المصمِّمة لها.

في عام 1959 أصبح محسن إبراهيم رئيسًا للجنة الفكرية في الحركة[1] وتمثل هذه اللجنة إلى جانب لجنة الإدارة «المكتب السياسي»، كان محسن إبراهيم وراء التقرير الذي رفضته اللجنة الفكرية إلى القيادة القومية عام 1959.

وتتمثل أهمية هذا التقرير في أن أول بادرة من بوادر المراجعة النقدية للبُنية القومية التقليدية (للحركة) إذ طرح لأول مرة أسئلة تَطال الصلاحية النظرية لمفاهيم الحركة وفي مقدِّمتها نظرية (المرحلتين) التي تفصل ما بين مهام مرحلة النضال القومي في سبيل الوحدة والتحرر والثأر وبين مهام مرحلة النضال الاجتماعي في سبيل المجتمع الاشتراكي الديمقراطية، فأكد على الترابط ما بين المرحلتين كما شكَّك بمرادفة الحركة ما بين الصهيونية واليهودية وطرح عقلنة الفكر السياسي للحركة باستبدال شعار الثأر الهستيري العاطفي الذي أملته الصدمة الكارثية للنكبة بشعار سياسي من نوع تحرير فلسطين[2]. غير أن هذه المراجعة ظلت محصورة بين أسوار القيادة القومية فلم يكن ممكنًا أن يتسرب عنها شيء.

## التطور الاشتراكي:

لعبت الثورة المصرية في عام 1952 دورًا بارزًا في التأثير على مجريات الأمور في الوطن العربي وفي الشرق الأوسط عمومًا سواء من حيث نوعية المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي طرحتها كمنهاج وخطّة العمل على الصعيد الداخلي أو بالنسبة إلى مجمل تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية القائمة ونظرتها لطبيعة التحالف مع القوى الخارجية. وكانت حركة القوميين العرب من أشد الفئات السياسية تأييدًا للثورة المصرية بالرغم من موقفها الحذر من الثورة في السنوات الأولى، فقد وجدت الحركة في الثورة المصرية القوة العربية الوحدوية القادرة على القيام بمهمة الوحدة العربية والقضاء على الخطر الصهيوني، الأمر الذي ترتَّب عليه ربط الحركة لنفسها بالثورة المصرية لتُصبح أداة من أدواتها منفِّذة لسياستها حتى منتصف الستينيات، ولم يبقَ فكر الحركة ومواقفها معزولة عن نتائج التحالفات الجديدة ما بين الحركة والثورة المصرية، فقد عرفت الحركة إبان تلك الفترة عملية إعادة نظر واسعة لمجمل منطلقاتها الفكرية الأولى ومواقفها الإيديولوجية وعلى هذا يمكن القول: إنّ تحالف الحركة مع الثورة المصرية ترافق

(1) محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 225.
(2) المصدر السابق.

دخول الحركة مرحلة جديدة من مراحل تطورها الإيديولوجي وهي مرحلة الاشتراكية المتأثرة بالفكر الناصري.

ويمكن القول: إنّ العلاقة بين حركة القوميين العرب والثورة المصرية مرَّت بعدة مراحل هي:

* **المرحلة الأولى**: منذ قيام الثورة عام 1952 حتى الغارة الإسرائيلية على غزة في 28 شباط/ فبراير 1955.

* **المرحلة الثانية**: من عام 1955 حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958.

* **المرحلة الثالثة**: من قيام الوحدة حتى الانفصال عام 1961.

* **المرحلة الرابعة**: وتمتد من حدث الانفصال إلى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1965.

* **المرحلة الخامسة**: العلاقة بعد العدوان الإسرائيلي عام 1967.

## * المرحلة الأولى 1955-1952:

امتازت هذه المرحلة من عمر الثورة بتوجّه قادة الثورة نحو بناء البيت من الداخل وبالتالي فقد اتَّسمت حركة الضباط الأحرار بكونها حركة تحرُّر وطني لم يتبلور لديها في المرحلة الأولى تطلعات قومية عربية؛ بل كان هدفها مواجهة الفساد المستشري داخل المجتمع المصري، هذه السياسة الوطنية التي انتهجتها الثورة المصرية، لم تنظر إليها حركة القوميين العرب بعين الارتياح وتعاملت مع الثورة بحذر[1].

## * المرحلة الثانية: (1958-1955)

من الغارة الإسرائيلية على غزة حتى قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958.. عرفت هذه الفترة مرحلة جديدة من العلاقات بين قادة الثورة المصرية وحركة القوميين العرب حيث امتازت بقيام تحالف وثيق وتنسيق في مجالات العمل السياسية والفكرية لدرجة يمكن معها القول: بأن الحركة أصبحت فرعًا من الحركة الناصرية، ومع أن تاريخ بداية المرحلة يبدأ من تاريخ الغارة الإسرائيلية على غزة فإنه عمليًا يمكن القول: إن إرهاصات هذه المرحلة والعوامل

---

(1) إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص 452.

الفاعلة والمضيئة لها قد بدأت منذ أواخر عام 1954 عندما وجد كل من الحركة والثورة المصرية أنهما يعملان في ميدان نضالي واحد هو محاربة السياسة الإمبريالية الغربية الهادفة إلى فرض اتفاقات للدفاع المشترك وإقامة أحلاف عسكرية من أمثال حلف بغداد، إلّا أنّ المنعطف المهم في علاقة الحركة بالناصرية كان إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس في عام 1956 وقيام العدوان الثلاثي على مصر حيث أبرزت هذه الأحداث جمال عبد الناصر كمناضل ثوري قومي يرفض الأحلاف والهيمنة وينتهج سياسة حيادية، وهذا ما دفع حركة القوميين العرب إلى تعزيز تأييدها لعبد الناصر واعتباره رمزًا للنضال العربي التحرري[1].

### * المرحلة الثالثة (1958-1961) الانفصال:

تمثل هذه الفترة قيام الدولة العربية المتحدة (مصر وسوريا) التي اعتبرت في حينها نقطة تحول في المسيرة النضالية الوحدوية العربية وقد تعاملت الحركة مع دولة الوحدة باعتبارها إنجازًا عربيًّا عظيمًا ونواة للدولة العربية الشاملة، ورأت في قيام الجمهورية العربية المتحدة القوة العربية التي ستقضي على الخطر الصهيوني لا محالة، من هنا نسَّقت حركة القوميين العرب جميع مواقفها وسياستها العربية والدولية مع سياسة دولة الوحدة. وفي أوائل عام 1958 وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة مباشرة نقلت الحركة مقر القيادة من بيروت إلى دمشق واستطاعت الاستفادة من الجو السياسي المؤيد والمتعاطف مع منطلقاتها الفكرية لتعمل على استقطاب عناصر حزبية جديدة لها.

### * المرحلة الرابعة (1961-1967) حرب حزيران:

شهدت هذه الفترة حدثًا كبيرًا كان له الأثر الواضح في التأثير على الفكر الوحدوي العربي وعلى مجمل الأفكار السياسية الرافدة له ألا وهو حدث الانفصال، فقد اعتبر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ضربة شديدة للفكر الوحدوي الانفصالي والاندفاعي الذي ساد الساحة العربية طوال الخمسينيات الذي كان يطالب بالوحدة العربية وينظر إليها فكريًّا أكثر ممّا يعمل واقعيًّا وعلميًّا على تهيئة الظروف المحقِّقة للوحدة. فقد تعاملت الحركة وكذلك عبد الناصر مع حدث الانفصال باعتباره من تخطيط القوى الرجعية العربية الإمبريالية العالمية؛ وبالتالي فقد اتجهت الأنظار نحو خلق حركة اشتراكية عربية ثورية تبعد عن قيادتها الطبقات

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 455.

الرأسمالية الإقطاعية، ومن هنا كانت دعوة عبد الناصر لقيام الحركة العربية الواحدة كردّ فعل على نكبة الانفصال حيث استجابت حركة القوميين العرب لهذه الدعوة وعقد مؤتمر قومي في تموز/ يوليو 1964 حضره كل من «الحزب الاشتراكي العربي» و«حركة الاشتراكيون العرب» و«الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون» بجانب «حركة القوميين العرب» وقد تمّ في هذا المؤتمر تكوين «الاتحاد الاشتراكي العربي» في كلٍّ من سوريا والعراق وتشكيل الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي في عدن.

وبعدها في مرحلة لاحقة من العلاقة بين الحركة والناصرية أخذت المسيرة التراجعية في العلاقات ما بين الحركة والناصرية وبدأت الخلافات تنتقل من خلافات سياسية إلى خلافات تركت انعكاساتها على علاقات التعامل اليومي في عدة ساحات عربية. وكانت بوادر ظهور الصراع قد ظهرت في اليمن.

وفي اجتماع للجنة التنفيذية للحركة في تموز 1966 أعلنت اعترافًا رسميًّا بوصول العلاقات ما بين الحركة والناصرية لطريق سدود[1].

## * المرحلة الخامسة ما بعد عام 1967 من الاشتراكية الناصرية إلى الماركسية:

ترافقت هزيمة 1967 مع تغيُّرات فكرية عميقة ظهرت ضمن صفوف حركة القوميين العرب وبلورت لديها اتجاهًا فكريًّا جديدًا أعلن القضية التابعة مع كل التراث الفكري الاشتراكي الانتقائي للحركة بما يعنيه هذا التراث الفكري من تحالفات مع عبد الناصر والقوى السياسية الأخرى في الساحة العربية.

وإذا كانت الحركة قد أذابت شخصيتها السياسية ضمن الحركة الناصرية على أمل أن يقود عبد الناصر الأمة العربية نحو تحقيق أهدافها القومية وعلى رأسها تحرير فلسطين، فإنّ هزيمة عام 1967 قد زعزعت ثقة الحركة بعبد الناصر بكلٍّ ما يمثّله من فكر وسياسة وممارسة وإثر حرب 1967 وجدت الحركة نفسها تسير في اتجاه معاكس ونقيض للاتجاه الذي يسلكه عبد الناصر بما يمثله من فكر السلطة التي هي سلطة البرجوازية الصغيرة بأفقها الإصلاحي المحدود. انتقل الخلاف السياسي والإيديولوجي بين الحركة وعبد الناصر بما يمثله من فكر وإيديولوجية إلى صفوف الحركة داخل هياكلها وبنيانها التنظيمي حيث عقدت الحركة عدة اجتماعات موسعة

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 455.

للتيارات المختلفة في صفوف الحركة وتوجّه فيها التيار الذي يمثل القيادة التقليدية المؤسسة للحركة حيث رفض هذا التيار المقولات الماركسية الجديدة وتمسّك بالخط الناصري وبأفكار الحركة والتيار الذي تزعّمته مجموعة من العناصر الشابة المؤمنة بضرورة إحداث تغيرات جذرية تمسّ مختلف هياكل الحركة ومواقفها الإيديولوجية وقد اعتبر هذا التيار اليساري أن الفكر الناصري وفكر الحركة الاشتراكي الانتقائي قد سقط مع هزيمة 1967.

ولقد تمخضت هذه الصراعات الفكرية داخل صفوف الحركة عن تفسُّخ حركة القوميين العرب ودخولها سنتي 1967-1968 في بداية طور جديد من أطوارها الفكرية وهو الطور الماركسي، ممّا أدّى في النهاية إلى تحول الحركة إلى عدد من المنظمات السياسية والتي تتبنى النظرية الماركسية اللينينية وبالتالي طرح وجهة نظر جديدة في معالجتها للقضية الفلسطينية وللنضال القومي العربي بشكل عام[1].

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 458.

## الفصل الثاني

# النظرية السياسية لحركة القوميين العرب

يذكر باسل الكبيسي عن إيديولوجية حركة القوميين العرب بقوله: كانت حركة القوميين العرب إحدى التيارات الرئيسة في الحركة العربية القومية التي تمثَّل هدفها في الوحدة القومية والاستقلال، وقد جاء نشوء الحركة في أوائل الخمسينيات تجديدًا لمفاهيم ومُثُل الجيل السابق على غرار مجموعة القوميين العرب المضمحلة التي نشطت بين الحربين العالميتين في كافة أرجاء الهلال الخصيب. أعطت حركة القوميين العرب الأولوية لقضية الوحدة القومية على كافة القضايا الأخرى وقد اعتبر مؤسسو الحركة خلق دولة عربية موحَّدة هو الهدف الأساسي الذي يؤدي إلى تحرير الأرض العربية المغتصبة وإلى إنشاء حياة أفضل للأجيال القادمة.

لقد نمت حركة القوميين العرب في الحلقات الدراسية التي كان يعقدها الدكتور قسطنطين زريق في الجامعة الأميركية ببيروت حيث تشرَّب قادتها المؤسسون للأفكار التجريدية الخاصة بالمدارس الأولى من القوميين العرب لذا لم يعيروا اهتمامًا كبيرًا لقضايا اقتصادية واجتماعية معينة. في تلك المرحلة الأولى كان طابع الحركة في حداثتها شبيهًا بمجموعات طلبة الجامعة الألمان الذين قاتلوا تحت رايات الوحدة والحرية منذ قرن مضى والواقع أن القوميين العرب اقتدوا بتجربة الطلاب الألمان واعتقدوا أن السبيل إلى تحقيق أهدافهم القومية يكمن في التعليم والكفاح المسلح[1].

ويضيف باسل الكبيسي عن كتاب «مع القومية العربية» تأليف الحكم دروزة، وحامد الجبوري، وهما من مؤسسي حركة القوميين العرب، أول محاولة قامت بها حركة القوميين

(1) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص 149.

العرب لصياغة إيديولوجيتها الخاصة بها وموضوع النقاش الرئيس الذي يدور حوله الكتاب هو البرهنة على أن القومية لم تكن نتاجًا للدول البرجوازية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما النتيجة المنطقية لعملية تطور على امتداد التاريخ البشري، وقد تتبّع مؤلفو الكتاب تطور القوميات منذ المراحل الأولى للعائلة والقبيلة (الدولة المدنية)، وكان هدفهم من ذلك إظهار أن القومية لم تكن مجرد مرحلة في تاريخ التطور البشري وإنما القوة المحرِّكة وراء التاريخ مدعمين دعواهم هذه بنقاش استهدف رفض التفسيرات الأخرى ومؤكِّدين على أنّ المجتمعات البشرية لا تتطور وفقًا لخطوط الانقسامات الطبقية أو بموجب الخلافات الدينية إذ لا توجد مجتمعات عمالية ورأسمالية كما لا توجد مجتمعات إسلامية أو مسيحية، فالمجتمعات تطورت كأمم وكانت القومية هي القوة المحرِّكة ومن الواضح أن النقاش بأكمله اعتمد على افتراض أن القومية هي علاقة بالطبيعة الإنسانية[1].

## مفهوم الأمة من وجهة نظر فكرة حركة القوميين العرب:

تحايث الأمة وفق وثيقتي الحركة الإيديولوجية المتكاملتين مع القومية العربية[2] 1957 والشيوعية المحلية وقضية العرب القومية 1961[3] ما بين القومية والأمة فحيثما يرد مصطلح القومية مع القومية العربية علينا أن نفهم حيثية مفهوم الأمة حيث ينتج عن ذلك حقيقة أن الأمة قومية بطبيعتها بوصفها أمة. تغدو القومية هنا منقوشة بشكل بدئي في الأمة، ذلك أنّ القومية ليست سوى الأمة ذاتها ومن هنا فإن ولاء العربي هو للأمة أولًا وقبل كل شيء[4] وهو ما يفسر وفق دروزة أنّ الشيوعية هي دومًا حركة أجنبية في جوهرها وإن حاولت أحيانًا أن تبدو عربية[5]، وتغدو القومية الأمة هنا كيانًا واحدًا متماسكًا أقوى وأكثر عمقًا من تضارب المصالح الاقتصادية فيما بينها[6] ذلك أن اختلاف المصالح الذي قد يوجد في المجتمع الأمة يخضع كله للتحديدات القومية[7]، ومن هنا لا يشكِّل التناقض الاجتماعي في الأمة سوى تناقض فرعي أو ثانوي وبكلام آخر لا يقرّ المفهوم الحركي للقومية للأمة بالصراع الطبقي ويرى مستعيرًا تعبيرًا

(1) باسل الكبيسي، المصدر نفسه، ص 140.
(2) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 88.
(3) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت 1961، ص 22.
(4) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 23.
(5) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 97.
(6) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 21.
(7) المصدر السابق.

من ميشيل عفلق: «إن القومية حب قبل كل شيء»[1]، يفسر ذلك أن الحركة تضع تناقضًا بنيويًا لا فكاك له بين الشيوعية والقومية، فالشيوعية تنطلق من الطبقة كأسس لتكوين المجتمع البشري، ومن هنا فإنها ترى أن الرابطة الطبقية وليست الرابطة القومية هي التي توحد توحيدًا حقيقيًا بين أفراد الجماعات البشرية[2] وفي حين أن القومية تنطلق من الأمة بوصفها كيانًا اجتماعيًا ووحدة اجتماعية تامة[3]. ويشير الخطاب الحركي في التناقض بذلك ما بين القومية والشيوعية بأنه تناقض أساسي ما بين بنيتين تنفيان بعضهما وأنه تناقض في نقطة الانطلاق وبالتالي في الأهداف وفي طابع عقيدة كل منها وفي المخطط النضالي الذي تسترشد به كل منهما[4]. يحدِّد الخطاب الحركي الدين في حيز الفضائل والقيم ومن هنا لا يرى أن هناك تضاربًا ما بين القومية والدين، يحدث التضارب حين يتحوَّل الدين من مجموعة فضائل يتصل الإنسان من خلالها بالمثل الأعلى إلى حركات سياسية تنفي القومية كوجود اجتماعي تاريخي وتحاول أن تذيب كل توصيات العالم في موقف واحد بغض النظر عن لقائها وتواريخها وأوطانها وثقافاتها ومصالحها وأهدافها المختلفة[5]. فوحدة القومية العربية هي المحرك الأول للأمة العربية وليس الوحدة الدينية، إلّا أن الخطاب الحركي يعترف بالدين كعنصر حضاري.

إن الدين الإسلامي يختلف بالنسبة إلى العرب عنه بالنسبة إلى الأمم الأخرى، فالإسلام انتفاضة عبَّرت عن حقيقة الأمة ومثلها العليا وعبقريتها وإمكاناتها ورسالتها ونظرتها للحياة والكون والإنسان. لقد كان الإسلام رسالة الأمة العربية في الماضي نحو الإنسانية جمعاء ولذلك فالحركة تعتزّ به كدين وثقافة وتشريع وتفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى لأنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومحددة[6].

## المنطلقات الفكرية لحركة القوميين العرب (وحدة، تحرر، ثأر):

رأت حركة القوميين العرب أن المهام النضالية الأساسية الواجب اتِّباعها هي في الأساس مهام نضالية سياسية مرتبطة مباشرة بالوجود الصهيوني في فلسطين وبالتالي فإن أي نضال لا يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار سيكون نضالًا غير مرتبط بالواقع العربي، ونضالًا مشتتًا لقوى

(1) الحكم دروزة، مع القومية العربية، مصدر سابق، ص 10.
(2) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، مصدر سابق، ص 23، 24.
(3) الحكم دروزة، مصدر سابق، ص 19.
(4) الحكم دروزة، مصدر سابق، ص 16.
(5) الحكم دروزة، مع القومية العربية، المصدر نفسه، ص 111.
(6) الحكم دروزة، مع القومية العربية، المصدر نفسه، ص 115.

الأمة العربية لأنه من غير المعقول خلق المشاكل بين أبناء المجتمع الواحد والغوص في متاهات فكرية حول طبيعة النظام الذي سيقام في الوطن العربي، في الوقت الذي يقف فيه اليهود على الأبواب! كما أنه من غير المعقول أن نناضل الآن في هذه الفترة بالذات من أجل زيادة رغيف خبز على الرغيف الذي نأخذه ونترك الدفاع عن حياتنا وسلامتنا وبقاءنا[1]!

وبناء على ذلك حددت الحركة الأهداف القومية التي يجب أن يَسمى النضال العربي لتحقيقها وهي:

1- القضاء على التجزئة بالوحدة العربية.

2- القضاء على الاستعمار بالتحرر.

3- القضاء على إسرائيل بالثأر.

## الوحدة هي القضاء على التجزئة:

في مفهوم حركة القوميين العرب ضمن خطابها الفكري، رفعت شعار الوحدة العربية في مرحلة انطلاقتها الأولى لاحقًا في الأهمية لرفعها شعار الثأر حيث أخضع شعار الوحدة والمفاهيم التي أعطيت له لمتطلبات حشد الطاقات العربية لمواجهة التحديات اليهودية الاستعمارية في المنطقة، فالحركة اعتبرت أنَّ الوحدة تعني القوة، والوحدة ستفجر القوة الكامنة في الأمة العربية، والوحدة هي الوسيلة الوحيدة لتجسيد هذه القوة[2]. ولكن لماذا هذه القوة الجبّارة وما الحاجة لتجمع طاقات الأمة العربية من اقتصادية وسياسية وثقافية؟ تجيب الحركة عن ذلك بأن هذه الطاقة لازمة وضرورية للقضاء على اليهود وأخذ الثأر منهم ففي وحدتنا قوتنا وفي قوتنا ثأرنا وفي ثأرنا حل لجميع مشاكل النازحين[3]. وعلى هذا فإن الهاجس الأساسي الذي كان وراء رفع الحركة شعار الوحدة هو الأخذ بالثأر من اليهود وبالتالي فإن الحركة في مرحلتها النضالية الأولى لم تلتفت كثيرًا للبحث في محتوى دولة الوحدة، كما أن شعار الوحدة البدائية الغامضة كان مرتبطًا بالمفهوم المثالي للحركة عن القومية حيث إن القومية تعني وجود دولة تجمع الشعوب المشكّة لهذه القومية؛ وبالتالي فالوحدة هي النتيجة الحتمية لوجود القومية العربية وبناء على ذلك يمكن القول أن الحركة

(1) إبراهيم أبراش، «حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية»، مقال في الحركة القومية العربية، ناجي علوش، ص 441.
(2) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 442.
(3) المصدر السابق.

في رفعها لشعار الوحدة العربية كانت تعتمد على منطلقين:

**أولًا**: سياسي وهو اعتقاد الحركة بأن الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين.

**الثاني**: نظري ويعتمد على مفهوم الحركة القومية العربية الذي يعد نقيضًا لواقع التجزئة.

ومن هذا المنطلق لفهم الحركة لشعار الوحدة كانت المواقف المؤيدة التي وقفتها الحركة من مشاريع الوحدة العربية أيًا كانت الصورة التي تأخذها هذه الوحدة أيضًا كان تركيزها الأساسي على الشعارات التي تعبِّر عن الوحدة وترفعها فوق كل الاعتبارات مثل الوحدة بأي ثمن فالوحدة أولًا والوحدة أخيرًا والوحدة قبل كل شيء والوحدة فوق كل شيء والوحدة طريق مفتاح كل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي.. إلخ، ويبدو أن هذا المفهوم للوحدة كان وراء مواقف الدعم والتأييد التي وقفتها الحركة خلال الخمسينيات لكل محاولات الوحدة السياسية بين الأقطار العربية بغض النظر عن اختلاف النظم السياسية والاجتماعية التي تميز بين كل بلد وآخر، ما دام هدف هذه الوحدة هو تجميع الطاقات لمواجهة العدو اليهودي، فقد دعمت الحركة بقوة وحدة الأردن والعراق، وجهدت في إيجاد الحجج والمبررات لتدافع بها عن مواقفها هذه، بل حث الأطراف السياسية الأخرى لدعم هذه الوحدة، وأعلنت ترحيبها ومباركتها لهذه الوحدة ولأي وحدة تكون على شاكلتها مع تفضيل أن يكون العراق أحد أطراف الوحدة لما يمتلكه من قوة عسكرية ستكون وسيلة فعالة لمواجهة العدو اليهودي[1]. فقد أيدت الحركة هذه الوحدة بين العروش في الوقت الذي كان فيه العالم العربي مقسَّمًا إلى تيارين أحدهما بقيادة عبد الناصر ويقف في الخط المعارض للأحلاف العسكرية الغربية والمشاريع الإمبريالية الهادفة إلى جرّ الدول العربية للتوقيع على اتفاقيات الدفاع المشترك، والخط التالي تتزعمه المملكة العربية السعودية ونظام نوري السعيد في العراق، هذا الخط كان مؤيدًا للسياسة الغربية في المنطقة ويعتبر أن الخطر الأساسي المهدد للأمة العربية ليس الغرب ولا حتى إسرائيل ولكنها الشيوعية الملحدة الطامعة في الأمة العربية، وبالتالي فإنه يرى هذا الواجب على جميع القوى المسلحة والعاقلة أن تتحالف مع الصديق المخلص الدول الغربية وأميركا لمواجهة الخطر الأحمر.

ومن هنا كانت مواقف الحركة المؤيدة لوحدة العروش موقفًا متناقضًا مع الأفكار التي كانت ترفعها لحركة الثورية العربية والقوى القومية الأخرى المتواجدة آنذاك. ففي عام 1957 وبمناسبة إلغاء الاتفاقية البريطانية الأردنية أخذت الحركة على عاتقها الدعوة لتأييد الوحدة

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 442.

بين سوريا والأردن في وقت كانت فيه الحكومة الأردنية متهمة بأنها منساقة مع مخططات حلف بغداد الاستعماري وتأخذ على عاتقها مهمة التصدي للحركات والقوى الثورية المناهضة في المنطقة.

لقد انساقت الحركة بحماسة واندفاع لدعم مشاريع الوحدة دون أن تكلف نفسها عناء البحث في مدى توفر الظروف والمحددات الموضوعية لقيام الوحدة، واعتبرت أن الوحدة يمكن أن تتم بقرار فوضوي يتخذه هذا الملك أو ذاك الرئيس، فملك الأردن عربي صرح بأنه ملك العروبة وأنه مخلص لوحدتها وكلاهما منزَّه عن الأنانية فلا ملك الأردن يقبل أن يكون احتفاظه بعرشه عقبة في وجه توحيد الأردن وسوريا ولا رئيس سوريا يقبل أن يكون احتفاظه بعرشه عقبة في وجه توحيد سوريا مع الأردن[1].

وقد انتقدت الحركة وبشدة معاداة مصر والسعودية لوحدة سوريا والعراق والأردن واعتبرت أن العداوة التي تبديها هذه الدول لدولة الوحدة هي أكثر ممّا تبدي من معاداة لإسرائيل[2]، واعتبرت أن نواة الوحدة العربية المنشودة تبدأ بالوحدة بين سورية والعراق والأردن باعتبارها الخطوة العملية الأولى نحو الوحدة العربية الشاملة[3].

ومع ظهور عبد الناصر على المسرح الثوري العربي وبروزه رائدًا للقومية العربية ومدافعًا عن الوحدة العربية وداعيًا لها وخصوصًا بعد أن حقَّق عبد الناصر انتصارات سياسية بعد حرب السويس عام 1956 وربطت حركة القوميين العرب نفسها به وجعلت من نفسها أداة منفذة لسياسته في الوطن العربي، ومن هنا كان موقفها الداعم والمؤيد لقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا دون أية معارضة أو تردد واعتبرت أن دولة الوحدة الجديدة هي كماشة حول إسرائيل ستقضي على الدولة اليهودية أي أن الحركة تخلت عن رأيها السابق باعتبار دولة الوحدة بين الأردن وسوريا والعراق هي نواة الوحدة العربية فأصبحت الوحدة بين مصر وسوريا هي نواة الوحدة العربية الشاملة ومن هنا علقت الآمال على العربية المتحدة كطليعة لمستقبل الوحدة العربية الشاملة[4] حتى وصل الأمر بالحركة أن تبدي استعدادها لحل تنظيمها السياسي لتصبح جزءًا من الحركة الناصرية الوحدوية.. وكانت تجربة الوحدة الشاملة بين مصر وسوريا بالإضافة إلى بداية تغلغل الأفكار والمفاهيم الاشتراكية داخل صفوف الحركة بتأثير تزايد فاعلية العناصر

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 443.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق.

الشابة بالحركة وبتأثير القرارات التي اتخذها عبد الناصر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وما سميت بقرارات يوليو الاشتراكية 1960 كانت هذه متعرجات مصيرية في مسيرة الحركة النضالية عمومًا والوحدوية خصوصًا حتَّمت على الحركة إعادة النظر في مجمل سياستها المرحلية من ضمنها نظرتها للوحدة العربية بحيث إن حركة الوحدة العربية التي كان هدفها الأساسي خلق دولة عربية واحدة كهدف نهائي جاوزت هذا الطرح وأصبحت تطالب بإدخال تغيرات جذرية في الواقع الاجتماعي العربي أي دولة ذات مضمون اشتراكي[1]. كانت بداية هذا التغير الذي طرأ على مواقف الحركة وسياستها في بداية الستينيات مترافقًا كما ذكرنا مع بداية صعود التيارات والفئات الثورية الاشتراكية في صفوف الحركة وشعور هذه العناصر الشابة بالمسيرة النضالية الثورية في الوطن العربي قد تخطّت في مفاهيمها الأفكار التي ما زالت تؤمن بها الحركة والتي تتسم بالبداية الفجّة وبتحليل سطحي لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي أخذت هذه العناصر الشابة في الحركة تربط ما بين مهام مقاومة العدد الصهيوني في فلسطين وما بين مجمل القضايا التي يعاني منها المجتمع العربي، وعليه ارتأت أن مواجهة العدو الصهيوني وإقامة دولة الوحدة مرتبط ارتباطا تامًّا بأحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في بنيان وهياكل المجتمع العربي وكانت هذه الحقيقة هي بداية تراجع أولوية الوحدة والثأر في سلم أولويات الحركة.

وأخيرًا يمكن القول فيما يتعلق بتبني الحركة لشعارات الوحدة أن أخذت الحركة بهذا الشعار وكان مرتبط بفهم الحركة القومية العربية كنقيض للتجزئة لأن طبيعة القومية العربية أن تكون واحدة والوحدة أساس مهم جوهري من أسس الوجود القومي العربي ولذلك فإنّ أية تجزئة في مظاهر الحياة العربية سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية إنما هي وضع شاذ يتنافى وطبيعة الوجود القومي العربي الواحد[2]. وعلى هذا فما دام شعار القومية العربية هو الشعار والرمز الحي الذي يجسّد طموحات العرب نحو الوحدة فإنه من الضروري أن يتجمد الوجود القومي العربي في كيان واحد متفاعل تعبِّر به القومية العربية عن نفسها تعبيرًا ينبع من الوضع الطبيعي لحقيقتها وأصالتها[3].

## الشعار أو الهدف الثاني من أهداف الحركة (التحرر):

القضاء على الاستعمار بالتحرر هو الشعار المرحلي الثاني من شعارات الحركة الذي طرحته

(1) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 444.
(2) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، دار الفجر الجديد، بيروت، 1960، ص 180.
(3) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مصدر سابق، ص 124.

في بداية مسيرتها النضالية. إن شعار التحرر ومفهوم التحرر في فكر الحركة مرتبط بالموضوع المركزي الذي شغل مركز الصدارة في انتخابات الحركة وهو اغتصاب فلسطين والثأر للكرامة العربية التي أهدرت ومرغت بالتراب على يد اليهود والاستعمار، كما أن التحرر يعني طرد النفوذ الاستعماري من المنطقة وقطع جذوره وخصوصًا الاستعمارين البريطاني والفرنسي اللذين يعدان مسؤولين عن ترسيخ الانشقاقات الإقليمية والدينية والسياسية في البلاد العربية وللدور الذي لعباه في خلق دولة إسرائيل[1]. فقد كان القضاء على الاستعمار والهيمنة الأجنبية هو الهاجس وراء رفع الحركة بشعار التحرُّر باعتبار أن الاستعمار هو المسؤول الأول عن خلق إسرائيل وعن الوضع المُخزي الذي يعيشه الوطن العربي من تجزئة وتخلُّف وفقر وبالتالي فإن التحرر من هذا النفوذ الاستعماري المباشر منه وغير المباشر سيكون هو المنفذ والمدخل المؤدي لا محالة إلى تخطي الواقع المجزأ والمتخلف لانطلاقه نحو أفق رحب من التقدم والوحدة الديمقراطية. هذا المفهوم للتحرر الذي طرحته الحركة كان يضفي عليه الجانب السياسي المباشر وهو السمة الغالبة على جميع بعض الدول العربية[2]. فالاستقلال كما عرفته هذه الدويلات لا يعدو كونه استقلالاً سياسيًّا ظاهريًّا قد يؤمن للدولة طرد الاستعمار المباشر ويؤمن بالتالي بعض معالم سيادة الدولة كالرئاسة والمجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية وما إلى ذلك، إلّا أنه لن يستطيع بحال أن ينفذ إلى أعماق المجتمع ليقتلع الفساد من الجذور ومن ثم يبني أسس مجتمع تقدمي سليم ليس فيه أي أثر للنفوذ الأجنبي[3]. ومع رفض الحركة لكلِّ أنواع النفوذ والهيمنة الخارجية إلّا أنها لم تفرِّق ما بين النفوذ المباشر للاستعمار والوجود غير المباشر كما أنها أعطت للنفوذ الاستعماري الغربي أهمية كبرى من عدائها وهجومها فإنها لم تتجاهل خطورة الحركة الشيوعية على المنطقة ومصيبة الحزب الشيوعي في كل بلد تكمن في تقلبه، وتقلب الحزب الشيوعي مرتبط بسياسة موسكو وسياسة موسكو مرتبطة بمصالح الاتحاد السوفياتي ومصالح الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن تعبِّر عن مصالح كل بلد يوجد فيه حزب شيوعي[4]. وهكذا فبينما أعطت الحركة في مرحلتها الأولى مفهومًا سطحيًّا ذا رؤية ضبابية للإمبريالية دون أن ترتبط ما بين المصالح الإمبريالية العالمية والفئات الأخرى والقوى التي تدور في فلك الإمبريالية والمتواجدة في المنطقة العربية والتي هي أدوات منفذة لسياسة الإمبريالية ودون أن تحدد القوانين الموضوعية والعلمية لطبيعة العمل الإمبريالي، وكيفية

(1) إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص 445.
(2) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 446.
(3) المصدر السابق.
(4) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مصدر سابق، ص 311.

تغلغله في المنطقة ونوعية التحالفات التي يقيمها نجدها قد ربطت ما بين الشيوعية الدولية والشيوعية المحلية ومع أن العلاقة واضحة ما بين الشيوعية المحلية والشيوعية العالمية وهي علاقة تبعية بينهما، إلّا أنه من الخطأ اعتبار الشيوعية هي الخطر الرئيس المهدِّد للأمة العربية والمعارض لتطلعاتها نحو التحرر والتقدم والوحدة.. وهذا لا ينفي الدور المعيق الذي قام به الشيوعيون المحليون بسبب جهلهم في ترتيب الأولويات النضالية، فمأساة الشيوعيين العرب هي أنهم أخذوا على عاتقهم مهمة التطبيق الحرفي لمبادئ وأفكار وقيم ظهرت في ظروف تاريخية وموضوعية وإنسانية تختلف عن المرحلة الراهنة التي يعيشها الوطن العربي، فالأحزاب الشيوعية العربية يبدو أنها أرادت أن تخضع للواقع العربي بقيمه وقواته وبكل ما يميزه ويعطيه الشخصية المستقلة حضاريًا لنظرية ظهرت كرد فعل لواقع مغاير تمامًا كما هو سائد محليًا[1].

لقد حددت الحركة مواقفها العدائية من الشيوعية المحلية اعتمادًا على المواقف العدائية التي وقفتها هذه الأخيرة (الاتحاد السوفياتي) من القضية الفلسطينية في مراحلها الأولى، فالاتحاد السوفياتي اعترف بإسرائيل والشيوعية المحلية وانتقدت الحرب العربية الإسرائيلية باعتبارها اعتداءًا عربيًا عنصريًا على الشعب اليهودي ووصل الأمر بالشيوعية المحلية العربية إلى حدّ منح اليهود الشرعية النظرية بكونهم يشكلون أمة قائمة بذاتها وبالتالي فمن حقهم أن يكون لهم وطن[2]. إن هذه المواقف العدائية القاسية ضد الشيوعية واعتبارها الخطر الذي ينبغي أن يُتّجه للتصدي له من قبل جميع القوى العربية، إن هذا يُعتبر انحرافًا بالمسيرة النضالية العربية وتوجيهها خاطئًا للقوى العربية بعيدًا عن الخطر والنقيض والأساسي للوجود القومي العربي إلى خطر ثانوي لا يشكل نقيضًا للوجود القومي العربي وللمصالح القومية العربية.

## الهدف الثالث من أهداف حركة القوميين العرب (الثأر):

أمّا الشعار الثالث الذي رفعته الحركة وأوْلته كل اهتمامها ونشاطها فهو شعار الثأر بحيث تأثرت الشعارات الأخرى للحركة بمفهوم شعار الثأر، فالوحدة هي الوسيلة لتحقيق القوة التي تؤدي إلى أخذ الثأر من العدو اليهودي والتحرُّر يعني التخلص من النفوذ الاستعماري وكل ألوان الهيمنة التي تقف في وجه العمل الجماهيري الهادف لأخذ الثأر من اليهود إلّا أن رفع شعار الثأر بالصورة التي فسّرته الحركة في مرحلة انطلاقتها الأولى كان يتّسم بشيء من التطرف يدل على الرؤية القبلية التي تفسر بمقتضاها الحركة الصراع العربي واليهودي.

(1) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية معركة العرب القومية، مصدر سابق، ص 12.
(2) الحكم دورزة، المصدر نفسه، ص 13.

وقد أدّى هذا إلى أن توجه الحركة انتقادات لرفعها شعار الثأر على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذا الشعار مدعين أنه لا يوجد خيار أمام الأمة العربية لمواجهة التحديات اليهودية إلا خيار القوة لأن القوة هي وحدها التي تحل قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي وإن من القيادة أن تنشر حلًّا لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق[1]. فالثأر هو الإيمان بالقوة كطريق لبناء الكيان العربي ودفع الأخطار التي تهدد هذا الكيان وهو يعني أيضًا بمفهوم الحركة رفض كل المشاريع التصفوية والاستسلامية وإنصاف الحلول التي تهدف لوضع حد للقضية الفلسطينية فهو إذن الإيمان بالحلول الجذرية الحاسمة وضرورة اليقظة والحذر لتجنب الانزلاق في طريق المعالجات الفرعية والحلول الجزئية الخاطئة، فكلّ اتجاه لا يهدف إلى استئصال المشكلة من جذورها لا يمكن أن يكون اتجاهًا سليمًا لحل المشكلة، فالثأر هو وجوب محو العار واسترداد الكرامة القومية[2]. كان إيمان الحركة بالثأر نابعًا من إيمانها بالقوة كطريق وحيد لحل المشاكل العربية واسترداد الكرامة القومية التي أهدرت في فلسطين هذا الإيمان بالقوة، وهو إيمان غير مقتصر على الأخذ بالقوة كطريق لتحرير فلسطين فقط، بل هو إيمان مطلق بالقوة كفلسفة ونظرية للحركة تأثرت بها من خلال إعجابها بالحركات الثورية في كل من إيطاليا وألمانيا واعتمادًا على دراسة الحركة للواقع الدولي حيث علمتنا النكبة أن السياسة الدولية لا تقوم إلّا على أساس المصلحة ولا تفهم من اليوم إلّا لغة واحدة هي لغة القوة وحدها كما ترى أن العرب لن يعيدهم إلى ديارهم السلبية قرارٌ من جمعية عامة أو تصريح ودي يدلي به وزير إسرائيلي أو غربي أو برقيات العطف والتأييد أو مشاريع التوطين والإغاثة، لأن الحلول النصفية الهزيلة لن تقف لحظة واحدة أمام مفهوم الثأر المتطرف والعنيف[3].

وبقيت الحركة مجتمعًا مغلقًا على نفسه حول شعار الثأر طوال السنوات الأولى من الخمسينيات حتى أطلق عليهم اسم جماعة الثأر وجماعة الحديد والنار دلالة على إيمان الحركة المطلق بالقوة وانقلابهم حول مفهوم الثأر[4] إلّا أن محسن إبراهيم أثار سنة 1957 الجدل حول جدوى رفع شعار الثأر ومدى ملاءمته لمرحلة النضال القومي الثوري الذي تخوضه الحركة وقد حمي الوطيس بين محسن إبراهيم والمتمسكين بشعار الثأر، وتم التوصل أخيرًا لحلٍّ باستبدال شعار الثأر بشعار استرداد فلسطين وبصورة عامة فقد تم التراجع عن إعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية بصورة عامة.

(1) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 16.
(2) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 319.
(3) إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص 448.
(4) إبراهيم أبراش، المصدر نفسه، ص 449.

ونعود إلى موضوع الثأر في فكر حركة القوميين العرب حيث صاغت الحركة هذا المفهوم تحت تأثير كتاب مرشدها الروحي علي ناصر الدين «الثأر أو محو العار». فيمثل الثأر والعار في هذا العنوان ثنائية قطبية يرتدّ كل طرف منها سيميونيقيًّا إلى الطرف الآخر أي يستدعيه ويطلبه ويتضمنه بشكل محايث من منظور البنية العميقة المؤكدة له. من هنا ترادف الحركة ما بين النكبة والعار في نوع ممّا يمكن تسميته بالمراوغة المعكوسة التي يدل فيها كل طرف من طرفي الثنائية القطبية على الطرف الآخر سلبيًّا أي بما ينفيه.. طبقًا لهذه تؤكد الحركة أن النكبة كما نفهمها عار لحق أمتنا[1]، وهي العار الذي أصاب كرامة الأمة في الصميم[2]. ولن يزيل العار عن جبين الأمة بأجمعها[3] سوى الثأر الذي يمثل حلًا وحيدًا لاستعادة الكرامة المهانة والشرف المهدور، وألحق المغتصب وآمنت به طريقًا لمحو العار من الثأر شعور بالعار وانتفاضة لغسل العار[4]. ويتضح جليًّا هنا أن هذه المرادفة السيميونيقية تمتص ترسيمة ناصر الدين الثأر أو محو العار ونعيد إنتاجها بشكل جديد بشكل تغدو فيه النكبة عارًا شخصيًّا يتوجب على كل عربي محوه بالثأر فيكون الثأر هنا بلغة الفقهاء فرض عين على كل عربي لا فرض كفاية.

وينضوي مفهوم الثأر في هذا الخطاب تحت الحركة تبعًا لذلك على ثلاثة معان أساسية وهي الكرامة والقوة والجذرية.

1- معنى الكرامة القومية الذي يجسد أسسه الراسخة وفق خطاب الحركة في التقاليد والعادات العربية التي تؤكد على غسل العار إذا كان الثأر لا يعيد الحياة للمقتول فإنه غسل للعار واسترداد للكرامة، ولا تخفي الحركة المضامين القبلية التقليدية لهذا المعنى للثأر، بل تؤكد عليها وكان العربي إذا ما قتل قريب له أو فرد من أبناء عشيرته مثلًا تتأثر حياته كلها وأنه لا يهدأ ولا يستقر ولا يستكين حتى يثأر من القاتل، كان العربي يشعر أنه قتل أحد أفراد عشيرته هو استخفاف به واحتقار له وكان يشعر أنه يظل ذليلًا خافض الرأس ما لم يثأر[5].

2- معنى القوة، فالثأر هو القوة بأعمق معانيها والإيمان بالقوة طريقنا لتحقيق أهدافنا القومية يتقاطع مفهوم القوة هنا سلبيًّا مع مفهوم الانحلال، فالواقع الذي هُزم هو واقع الضعف والانحلال والتفسخ في حين أن صورة الحارس القومي الفدائية هي صورة التماسك والصلابة

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 96.
(2) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية، مصدر سابق، ص 233.
(3) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 96.
(4) الرأي، عدد 69، 15 أيار/ مايو 1956، ص 1-8.
(5) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 96.

والقوة والثقة بالذات. من هنا فإن أول درس نتعلمه من النكبة هو الإيمان بالقوة والسعي لتحقيقها في مختلف مجالات الحياة حياة الفرد وحياة المجموعة وينتج عن ذلك أن القوة هي وحدها التي تحلّ قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي وأنه من القيادة أن ننشد حلًّا لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق[1] طريق الحديد والدم والنار ويعني ذلك قلب الوطن العربي إلى معسكر يكون فيه كل رجل وامرأة جنديًا قويًا مستعدًا للمعركة ويفسّر ذلك أنه كانت تعلو كلمة الثأر في اسم المجلة التي كانت تصدرها الحركة بهذا الاسم صورة فدائي يمتشق بندقية وعلى رأسه خوذة وفي وجهه تقاسيم الهتاف والغضب.

3- معنى الراديكالية أو الإيمان بالحلول الجذرية الحاسمة واستئصال المشكلة من جذورها ليس من أمورها الثانوية الفرعية، وتترجم الحركة هذا المعنى باستئصال الخطر اليهودي وحفظ الحق العربي كاملًا غير منقوص[2].

## العودة إلى نظرية حركة القوميين العرب:

فالقومي العربي يحترم كافة القوميات الأخرى، أما لماذا لم يُظهر التاريخ هذه النزعات الإنسانية في أولئك الذين اعتمدوا مبدأ القومية.

فالجواب الذي تحاط به علمًا هو أن هؤلاء لم يكونوا قوميين حقيقيين[3] وإضافة إلى ذلك فإن المهمة التاريخية للشعب العربي وللشعوب الآسيوية الإفريقية هي إعطاء العالم قومية نقية وحقيقية، لذا فالقومية وفقًا لهذه النظرية ليست هوية وإنما عقيدة وبهذا المجال يجدر التنويه:

1- من الواضح أن المفهوم قد ابتعد عن الثنائي الفاشي الليبرالي بتجاهله والتأكيد على القومية الحقيقية وغير الحقيقية قد ابتعد بالمسألة عن القوى الداخلية الفاعلة التي تقود الشعوب على طريق العدوان.

2- المفهوم عقيدة تسلّط الانتباه كله على الأمة ولا نذكر شيئًا عن القوى داخلها وبقيت الأسئلة المهمة مثل أي نظام سياسي يُختار وأي نوع من الديمقراطية ينادي بها تبقى أسئلة دون إجابة.

3- لقد استغل المفهوم عدم ثقة الجماهير بالأفكار السياسية الأجنبية هكذا أظهر الضعف الذي يعاني منه والمتعلق بموقفه من الطبقات والديمقراطية بمظهر رفض المفاهيم الأساسية

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المصدر نفسه، ص 97.
(2) محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص 97.
(3) الحكم دروزه وحامد الجبوري، مع القومية العربية، القاهرة، 1957، ص 36.

القريبة وعلى أي حال أعطى التفاؤل الذي تولد عن باندونج وحرب السويس والوحدة المصرية السورية زخمًا كبيرًا للإيديولوجية الجديدة وقد توافقت الرسالة التاريخية القومية الجديدة زمنيًا مع ظهور سياسة الحياد الإيجابي[1].

والقومية في نظر حركة القوميين العرب وفكرها الأول هي وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والوطن والمصالح والعادات والتقاليد والأعراف. إن أية جماعة من البشر تتوفر فيها وحدة الروابط السابقة هي قومية واحدة متميزة مستقلة وإن القومية ليست جمعًا حسابيًا جامدًا لهذه الروابط وجعلهم وحدة حياتية متميزة[2].

والقومية العربية هي الشخصية الجماعية المتميزة لتلك المجموعة من البشر التي يطلق عليها اسم العرب أو الأمة العربية أو بكلمة هو واقع الحياة التاريخي اللغوي الثقافي الاجتماعي الشامل بما في هذا الواقع من وحدة العادات والتقاليد والمصالح والأهداف والتجارب والمعطيات ممّا يجعل من الأمة العربية وحدة اجتماعية وتاريخية متميزة تقوم على تفاعل عدة روابط قومية مشتركة خاصة بها، وينتمي إلى القومية العربية كل إنسان يتكلم اللغة العربية وينتسب إلى التاريخ العربي أو يغذيه بحياة وينتمي إلى المجتمع العربي. والوطن العربي الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى الخليج العربي وجبال بشتكويه مشرقًا ومن جبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط شمالًا إلى اليمن وشواطئ جنوب جزيرة العرب على المحيط الهندي والصحراء الإفريقية جنوبًا.. فالقومية العربية هي الشخصية الجماعية المتميزة للأمة العربية التي عاشت وتعيش تتفاعل في هذا الوطن العربي على مرّ التاريخ ممّا أوجد لها روابط قومية خاصة بما تميزها عن غيرها من توجهات العالم ما هي الروابط التي تقوم عليها القومية العربية[3].

1- وحدة اللغة.

2- وحدة التاريخ.

3- وحدة الأرض.

3- وحدة العادات والتقاليد.

5- وحدة المصالح وهذه العناصر أو الروابط التي تتميز بها القومية العربية التي اعتبرت

---

(1) باسل الكبيسي، مصدر سابق، ص 141.
(2) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، ص 37.
(3) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، مصدر سابق، ص 47، 48، 49.

المادة الثقافية لكل جهاز حركة القوميين العرب على جميع المستويات وكان مؤلفو كتاب «مع القومية العربية» كلٌ من الحكم دروزة وحامد الجبوري وهم من الأعضاء المؤسسين لحركة القوميين العرب.

## موقف حركة القوميين العرب من (العلمانية):

القومية العربية في فكر حركة القوميين العرب هي واقع الحياة القوي والتاريخي والجغرافي وكل ما يحوي هذا الواقع من وحدة في العادات والتقاليد والمصالح والأهداف والمعطيات وما تولد عن ذلك كل شخصية جماعية متميزة لصقت بالأمة العربية، أما الدين فهو رسالة تقوم في جوهرها على مجموعتين من الفضائل تستهدف الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل وذلك بما يثبت فيه من مفاهيم الخير والحق والعدالة والإخاء والإنسانية والإسلام لا يشذّ عنه رغم ما وضع من تشريعات وتنظيمات دنيوية لتنظيم حياة الإنسان وعلاقته، فإن جوهر هذه العلاقة التشريعات والأنظمة هو أيضًا الخير والحق والعدالة.. فالقومية هي واقع حياة وهي وجود اجتماعي، والدين رسالة أتت لتعالج وتهذّب حياة معينة كانت تعيشها القوميات وتغير فيها نحو الأفضل، والقومية تختلف عن الدين على أساس أن القومية وجود والدين رسالة أتت تصحّح بعض جوانب هذا الوجود، وعلى هذا الأساس أيضًا ليس هناك أي تضارب بين القومية والدين إذا فهمنا الدين على أنه في جوهره وروحه مجموعة من الفضائل والقيم وإذا استطعنا أن تتصل اتصالًا عميقًا بالمحتوى الأساسي والروح وهناك تعارض بين القومية والدين حين يتحول الدين من مجموعة فضائل يتصل بالإنسان ومن خلالها بالمثل الأعلى إلى حركات سياسية تنفي القومية كوجود اجتماعي تاريخي، وتحاول أن تذيب كل قوميات العالم في بوتقة واحدة بغض النظر عن لغاتها وتواريخها وأوطانها وثقافتها ومصالحها وأهدافها[1]، فالقومية تقوم على أساس يجمع الأفراد ويوحد الجماعات في الأمم المختلفة المتعددة التي تراها اليوم، فالروابط القومية والمتفاعلة والخاصة بكل أمة وليس وحدة المعتقدات السماوية التي تبقى كما كنّا مجموعة من الفضائل تتصل بالإنسان بالمثل الأعلى، ولهذا تفرض القومية العربية أول ما تفرض عدم التفرقة بين الأفراد في الأمة العربية لأن وجودهم القومي العربي قد وحدهم بروابط اللغة والتاريخ والوطن والثقافة والأهداف وطبعهم بروابط القومية العربية من حيث الشخصية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وبحيث أصبحت وحدة القومية العربية هي المحرك الأول للأمة العربية وليس الوحدة الدينية[2] والتاريخ العربي لم يفصل أبدًا بين العرب والمسلمين

(1) الحكم دروزه وحامد الجبوري، مع القومية العربية، دار الفجر الجديد، بيروت، 1960، ص123، 124، 125.
(2) الحكم دروزة، مصدر سابق، ص 15.

والمسيحيين إلا حين بدأ الاستعمار يستغل الشعور الديني لتفرقة الأمة العربية والواحدة، فحين خرج العرب من الجزيرة العربية يحملون رسالة الإسلام حارب عرب الحيرة والمسيحيون إلى جانب عرب الجزيرة المسلمون ضد الإمبراطورية الفارسية، وقاتل العرب الغساسنة النصارى جنبًا إلى جنب مع عرب الجزيرة المسلمين ضد الإمبراطورية البيزنطية.

وحين غزا النصارى الصليبيون الأراضي العربية بحملاتهم الدينية المعروفة حارب العرب المسلمون والمسيحيون إلى جانب بعضهم ضد الصليبيين في كثير من الأحيان. كما كانت طريقة معاملة النصارى الصليبيين للعرب المسلمين والمسيحيين واحدة في كثير من الأحيان والوعي القومي العربي أول ما بدأ يتبلور ضد الاستعمار التركي العثماني وكانت أول جمعية عربية تكونت لمحاربة الأتراك العثمانيين هي الجمعية العلمية السورية التي أسسها عام 1857 (بطرس البستاني) وكان يعمل فيها جنبًا إلى جنب العرب المسلمون والمسيحيون على السواء، ولما قامت المذابح البشعة بين العرب المسلمين والمسيحيين عام 1860 في لبنان وسوريا بسبب الاستعمار أصدر العربي المسيحي يدعو لاتحاد الأمة العربية الواحدة ضد أخطار الاستعمار ثم عاد فأسَّس المدرسة الوطنية لتربية النشء تربية قومية عربية بعيدة عن الطائفية والعصبية الدينية.

ولمّا قامت الثورة المصرية عام 1919 فقد قامت على اشتراك جميع المواطنين العرب مسلمين ومسيحيين حيث هبوا سوية يطالبون بالاستقلال، وحين بدأ الاستعمار العثماني حملاته القاسية لكبت الشعور القومي العربي اشترك في مقاومته الشعب العربي بمختلف طوائفه وتأرجحت أجساد شهداء القومية العربية على المشانق مسلمين ومسيحيين إلى جانب بعضها البعض[1]. إن القومية العربية قد وحّدت بين أفراد الأمة العربية الواحدة مهما اختلفت طوائفهم حين وجدت تاريخهم الطويل ولغتهم وثقافتهم وأهدافهم، ولهذا فإن وحدة المعتقدات الدينية لم تصهر في يوم من الأيام القوميات المختلفة في بوتقة واحدة، كما أن اختلاف المعتقدات في القوميات التي يجمعها دين واحد أي واحدة في الهدف والسياسة، وإن نظرة مبسَّطة إلى تاريخ الحروب العالمية منذ عدة قرون حتى اليوم تبرهن بوضوح أن الأمم إذا اختلفت مصالحها القومية كانت لا تتردّد في أن تضرب بوحدة الدين، فالقومية العربية لا تعترف أبدًا بالفروقات الدينية في تكوين ونشوء الاجتماع البشري. ولقد أثبت التاريخ أن أي وحدة لا تستمدّ أساسها من وحدة الروابط القومية هي وحدة عرضية وما أسرع ما تتفكك حين تسنح الظروف، ولكن الدين الإسلامي

(1) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 127.

بالنسبة لنا نحن العرب قد اختلف عنه بالنسبة إلى غيرنا من الأمم.

فالإسلام انتفاضة عبَّرت عن نفسها عن حقيقة هذه الأمة ومثلها العليا وعبقريتها وإمكاناتها ورسالتها ونظرتها للحياة والكون والإنسان ولو لم يكن الإسلام كذلك لما استطاع العرب أن يفهموه وأن يعملوا بمثله وأن يعوا نشره بين الأمم.

لقد كان الدين الإسلامي رسالة الأمة العربية في الماضي نحو الإنسانية جمعاء ولذلك فإننا نعتز به كدين وثقافة وتشريع ونفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى والارتقاء بالحياة الأفضل، الدين الإسلامي وأي دين آخر إذ توصلنا إلى جوهره وتلمسنا روحه العامة ونظرنا من حيث المفهوم على أنه قيم ومُثل وفضائل وتهذيب للحياة وبلورة للإحساس لا أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية محدودة.. إن أي دين بالاستناد إلى هذا المفهوم هو انطلاق من العقل ودفع نحو التطور والتجدد[1].

ويحدِّد قسطنطين زريق، وهو من الشخصيات العربية الذين أدخلوا مبدأ العلمانية إلى منطقة الشرق العربي في بداية القرن العشرين لماهية الحضارة العربية وتعرض فيها إلى موقع الإسلام في هذه الحضارة وقدم تحليلًا اعتمده فيما بعد العديد من المفكرين العرب الإسلاميين مثالًا يحتذى في معالجة هذه المسألة.

يقول: «إن الدين واحد ومن أهم مظاهر الحضارة وهو يشكِّل بروحه وعقائده وتنظيمه مدخلًا رئيسًا لفهم أي حضارة ولإدراك خصائصها وميزاتها ويعرِّف الدكتور زريق الدين في هذا المجال على أنه ما يؤمن به المجتمع ويعتبر أن الحقيقة والعقيدة الدينية حافز للأفراد والجماعات على الإبداع الحضاري طالما دعت حرية الإنسان وقدرته على الاختبار المسؤول، وتتحول العقيدة إلى عائق لهذا الإبداع حين تَصِفُ الإيمان بحرية الإنسان ويسيطر عليها فكرة التسيس.. ويركز زريق في كتاباته على خصوصية العلاقة بين الحضارة العربية الإسلامية، فلقد أعطى الإسلام لهذه الحضارة طابعها حينما قامت وانتشرت؛ بل إن نشوء الحضارة العربية كان بسبب النهضة الروحية التي قامت مع مجيء الإسلام، ولهذا ارتبط الحكم العربي والعلوم العربية والخلق والإبداع بأوثق الروابط بالدين الإسلامي كذلك ارتبطت حظوظ الحضارة العربية بأحوال الدين الإسلامي، فحين كان هذا الدين على أشده كانت الحضارة العربية تعجّ بالحيوية والإبداع وحين اقتصر الإسلام على معتقدات يتداخلها الناس بشكل أعمى وشرائع وقوانين تفرض بدون وعي أدى ذلك إلى اضمحلال الحضارة العربية.

(1) الحكم دروزة، المصدر نفسه، ص 128.

ويقول الدكتور زريق: «لا يوجد هناك تعارض بين القومية الحقيقية والدين الصحيح لأنهما ظاهرتان منفصلتان يجمع ما بينهما في جوهرهما حركة روحية ولها غاية واحدة والتناقض الذي يظهر بين الحركتين سببه إمّا تقويم الرابطة الطائفية على الرابطة القومية أو الاعتقاد بأن المجتمع القومي لا يقوم إلّا على أنقاض الدين».

ويقترح الدكتور زريق وجوب قيام علاقة بين الحركتين تتمثل في اعتماد القوميين العرب الإسلام مصدرًا لعقيدتهم ومتممًا لها، وفي الوقت ذاته بحيث تكون إقامة الدولة القومية على أسس علمانية وبعيدة عن التيوقراطية، وأكد على التركيز على الإطار الحضاري والثقافي والروحي للإسلام واعتمد مبدأ القومية كأساس لتنظيم الأمة وتوجيه جهودها في إعادة بناء الأمة[1].

ويشير الدكتور زريق في كتابه «الوعي القومي» مجموعة مقالات ومحاضرات نشرت في بيروت عام 1940 أي قبل نشوء البعث العربي الاشتراكي.

يحدد الدكتور زريق العلاقة بين القومية والدين وأول ما يلاحظه هو أن البعض يربط قوميته بالدين وبخاصة بالإسلام بحيث يضفي الطابع الطائفي على فكرة القومية والبعض الآخر، على عكس ذلك، يقول بوجود تناقض في الأصل بين القومية والدين وبين هذين الموقفين المتطرفين تتذبذب المواقف الأخرى ومحدد ذلك في نظره هو الخلط بين روح الدين والتعصب الطائفي.

ويؤكد زريق أن الإسلام في الواقع قد طبع الثقافة العربية بطابعه في كافة المجالات بحيث لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نفهم أن التراث العربي سواء على الصعيد الفلسفي أم على الصعيد العلمي أو الفني إلّا بعودة دراسة نصوص الإسلام وتعاليمه دراسة واعية، لذلك فهو يرى أن من واجب كل عربي إلى أي طائفة انتمى أن يدرس الإسلام ويفهم جوهره.

وكذلك فإن من واجب القوميين العرب أن يعودوا إلى منابع دينهم ليستَقوا منها سموًّا روحيًا.. وأخيرًا فإن الدكتور زريق يقول: «إن القومية العربية حركة روحية وهذه الحركة تستهدف إثارة القوى الداخلية للأمة وتحقيق قدراتها الذهنية والروحية وهي في ذلك تلتقي الدين وتستمد منه القوة والحياة.

وهكذا فإن القومية العربية إذا أخذت من جانبها الحقيقي لا تتعارض مع أي دين من الأديان

(1) ناجي علوش، الحركة القومية العربية، مائة عام 1875-1985، دار الشروق، عمان، 1997، ص 374، 375.

ولا تشكل نفيًا له وهي لا تتناقض مع الروح الدينية، بل مع التعصب الهدّام[1].

## الصحف التي أصدرتها حركة القوميين العرب منذ نشأتها:

1 - «الجريدة،» صدرت في الخمسينيات.

2 - «الحرية»، صدر العدد الأول منها في كانون الثاني/ يناير 1960.

3 - الوحدة، صدرت باسم الحركة - فرع العراق، أيلول/ سبتمبر 1958.

4 - مجلة «الثأر».

5 - جريدة «الرأي» التي صدرت في الخمسينيات.

(1) قسطنطين زريق، **الوعي القومي**، بيروت، 1940، ص 113، 132.

# الباب الرابع

# حزب البعث العربي الاشتراكي

## الفصل الأول

# نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي

كان الاتجاه السائد والغالب للحركة العربية، يهدف منذ البدء إلى تكوين دولة موحدة، لكن هذا التيار الوحدوي، مُنيَ بالفشل إثر التدخلات المباشرة للدول الغربية.

فبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت في المشرق العربي عدة دول خاضعة للانتداب، حيث دخل كلٌّ من العراق وفلسطين وشرقي الأردن في منطقة النفوذ البريطاني، ودخلت سوريا ولبنان في منطقة النفوذ الفرنسي. وهكذا أُنشئت وحدات سياسية متميزة، ووضعت كل واحدة منها في ظروف متباينة، ثم أخذ هذا التباين في الازدياد سواء على صعيد النظام السياسي أم على صعيد التنظيمات الاقتصادية والقانونية والإدارية، ونتج عن ذلك بالطبع ظهور مصالح خاصة لكل دولة عربية، وبروز فئات اجتماعية جديدة، أخذت تسخر هذا الانقسام لمصالحها السياسية والاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف شهدت مرحلة ما بين الحربين ولادة حركات استقلالية مختلفة، فنشأت الكتلة الوطنية في سوريا، وحزب الاستقلال في العراق، والوفد في مصر، وغيرها من الحركات والأحزاب، وأصبحت المطالبة بالاستقلال ضمن الأطر السياسية التي تشكلت.

ففي سورية ابتداءً من عام 1928، ازداد ميل الكتلة الوطنية لاتّباع خط سياسي معتدل يهدف إلى الوصول إلى تسوية مع سلطة الانتداب وازداد المثقفون القوميون الملتزمون بالقضية الوطنية والرافضون للمساومة.

### عصبة العمل القومي:

في ظل هذه الظروف السياسية نشأت عصبة العمل القومي في بلدة (قرنايل) في جبل لبنان في آب/ أغسطس 1933، ويمكن اعتبارها المحاولة الأولى لإعادة إضفاء الطابع الإيديولوجي الوحدوي على الحركة القومية العربية، وكان مؤسسو عصبة العمل في غالبيتهم العظمى من

المثقفين اللبنانيين والسوريين المنتمين إلى الطبقة البورجوازية الصاعدة في المدن.

وقد أُنشئت لهذه العصبة فروع في لبنان وسوريا، وأهم هذه الفروع كان في دمشق وحمص والإسكندرون، وانبثق عن هذه العصبة مجلس تنفيذي، شغل منصب الأمين العام فيه عبد الرزاق دندش، وهو شخصية عربية بارزة امتدت إليها يذ الاغتيال بعد تأسيس العصبة بوقت قصير، وكان من بين قادتها الرئيسين صبري العسلي وفهمي المحايري وفريد زين وزكي الأرسوزي. هذا التنظيم الجديد كان يتميز بخط سياسي لا يهادن، وبنزعة قومية. ويتلخص برنامجه وعمله السياسي خصوصًا في سوريا على النحو التالي: استقلال سوريا ولبنان بدون قيد وشرط، رفض أية مفاوضات مع قوى الاحتلال، وتنظيم مظاهرات طلابية ضد إلحاق لواء الإسكندرون بتركيا. وما يهمنا من عصبة العمل القومي هنا، بعض العناصر المهمة كشخصية زكي الأرسوزي أحد قادتها ومفكريها. فقد أذاعت عصبة العمل القومي عام 1933، بعد اختتام مؤتمرها التأسيسي بيانًا طويلًا، تناول توضيح الظروف التي تم فيها الاحتلال الغربي (الإنكليزي-الفرنسي)، لاسيما الدول العربية المجزأة إلى دول مختلفة، إثر هزيمة الإمبراطورية العثمانية. استخلص المؤتمر حقيقة أولية وهي أن سياسة الاستعمار الغربي كانت تهدف إلى غرضين اثنين لا يمكن الفصل بينهما، وهما استعمار البلدان العربية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وكذلك ثقافيًا وإيديولوجيًا، واعتبار هذه المنطقة من المشرق العربي كنقطة انطلاق لبسط النفوذ الغربي الاستعماري على كافة أنحاء آسيا وإفريقيا.

وأضاف البيان: -على الرغم من ذلك تقوم أمة عربية واحدة لا تتجزأ، وعلى العرب وحدهم أن يواجهوا مصائرهم على الرغم من ضعف الأمة العربية، إلاَّ أنَّها تتمتع بعناصر قوة أقلها الوضع الجغرافي المتميز، كونه يشكل ملتقى القارات الثلاث وحدودها الشاسعة التي يمكن أن تهيئ لها فرصة إرساء سياسة اقتصادية شاملة.

كما أن مقومات كيانها الوحدوي تجد جذورًا لها في وحدة التاريخ واللغة والعادات والتقاليد، وضعت عصبة العمل القومي نصب عينيها هدفين أساسيين متكاملين هما سيادة العرب المطلقة على أراضيهم، واستقلالهم الكامل، والوحدة العربية الشاملة، وهذان الهدفان يرتبطان فيما بينهما ارتباطًا عضويًا، ويؤثر أحدهما على الآخر، فلا استقلال بدون وحدة ولا وحدة بدون استقلال كامل ولهذا السبب يعلن البيان، أن السيادة القومية هي حق طبيعي للأمة، كما أن الحياة حق طبيعي للإنسان.

وأكد المؤتمر على أن السيادة والاستقلال الوطنيِّين، هما جزء لا يتجزأ من الوحدة العربية

التي تعدُّ الهدف الأسمى. وحلل المؤتمر طرق تغلغل الاستعمار في البلاد العربية، وطالب أن يكون هدف العمل السياسي في الحالة الراهنة، تحريك مقاومة قومية عامة، وعلى الرغم من التباعد الظاهر بين مصالح القوى الغربية، إلاَّ أنَّ هذه القوى لن تقدم وسيلة للاتفاق فيما بينها، وتنسيق مواقفها وتوحيد سياستها لمحاربة الحركة القومية العربية، ويتطلب ذلك بالتالي أن يتولى العرب أنفسهم، التنسيق أيضًا بين أطراف حركة المقاومة العربية، وعليهم أن يعبئوا ويوحدوا وينظموا كل قوى الأمة في صراعها ضد الاحتلال الاستعماري، من أجل بلوغ مثلها الوحدوي الأعلى، وذلك يعني أن مشاركة جميع العرب في هذه النهضة القومية، تعدُّ أمرًا سياسيًّا، ولهذا السبب أيضًا كانت العصبة تميل في عملها السياسي إلى إقامة مرتكزاتها السياسية على قاعدة شعبية.

ويؤكد المؤتمر، على أن النهضة القومية لا يمكن أن تكون عمل شخص واحد، بل هي مشاركة الشعب بأسره وبجميع طبقاته، لأن الشعب هو الخالد، وهو في الوقت نفسه الوحيد القادر على الاستمرار في العمل حتى النهاية. ولهذا السبب تعدُّ «عصبة العمل القومي» أن من غير المعقول جعل آمال الأمة وثمرة جهدها وتضحياتها رهن إرادة إنسان فرد.

ويمكن تلخيص البرنامج الاقتصادي لعصبة العمل القومي كما ورد في بيان[1] المؤتمر نفسه كما يلي:

1 ـ تشجيع تنمية البلدان العربية بصفتها وحدة اقتصادية متكاملة.

2 ـ محاربة الشركات الأجنبية، وعدم الاعتراف بالامتيازات التي أعطيت لها.

3 ـ تشجيع الصناعات في البلدان العربية.

4 ـ دمج رؤوس الأموال الصغيرة لإقامة مشروعات اقتصادية كبيرة.

5 ـ إلغاء الحواجز الجمركية لصالح الإنتاج الزراعي والصناعي العربي.

6 ـ تأميم الثروات الاقتصادية الكبرى.

7 ـ التخلص من الإقطاعية وتحديد الملكية العقارية.

8 ـ وضع خطة اقتصادية شاملة تصلح لمختلف المناطق العربية.

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940-1963، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، ط 1 بيروت، 1979، ص 11، 12.

## السيرة الذاتية لمؤسس البعث ميشيل عفلق:

يرجع الفضل في تأسيس **حزب البعث العربي الاشتراكي** وقيادته إلى **ميشيل عفلق** من مواليد 1910، و**صلاح الدين البيطار** من مواليد 1912، وكلاهما أنهيا دراستهما الجامعية في باريس، فالأول حصل على إجازة في التاريخ، والثاني على إجازة في العلوم الفلكية.. وهناك نما تكوينهما الفكري ووعيهما السياسي، وإذا كان صلاح البيطار لعب في الواقع دورًا مهمًّا في تأسيس **حركة البعث**، فإن ميشيل عفلق الأمين العام للحزب طيلة ربع قرن، طبع الحزب بطابعه، وأثَّر فيه تأثيرًا عميقًا ليس فقط على الصعيد الإيديولوجي، الأمر الذي لا يمكن نكرانه، على صعيد التنظيم الحزبي والعمل السياسي، واتخاذ المواقف، ويمكن القول إن تاريخ الحزب إذا كان قد امتزج بتاريخ سوريا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه تداخل أيضًا بشخصية ميشيل عفلق إلى درجة يصعب عندها تفسير هذا الموقف السياسي إذا لم يكن لدينا مسبقًا فكرة واضحة عن فكرة مؤسِّسه وصفاته الشخصية[1].

لدى عودته من باريس عام 1933، أظهر ميشيل عفلق اهتمامًا كبيرًا بالقضايا الأدبية، وكان ينظر إليه في ذلك الوقت كقاص وشاعر كتب عنه صديقه شاكر مصطفى، واصفًا إيَّاه بأنه: «كان سيمفونية لم تتم في الأدب العربي الحديث، وأنه أبرز أولئك الرواد الذين أقاموا جسرًا بين الفكر العربي النامي في سوريا والقيم الإنسانية في الفكر»[2].

عام 1933 أسس مجلة الطليعة التقدمية مع كامل عباد وصلاح الدين المحايري، وكان يشترك في تحرير هذه المجلة يوسف إبراهيم يزبك ورشوان عيسى (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري)، ورئيف الخوري.

كان ميشيل عفلق ينشر مقالاته وأقاصيصه في «جريدة الأيام» التي يغلب عليها الاتجاه الشيوعي، كما أن ميشيل عفلق تأثر تأثرًا عميقًا ببعض الكتاب الفرنسيين أثناء إقامته في باريس، في مقدمتهم (أندريه جيد) و(رومان رولان).

والواقع أن صوفية (رولان) المشوبة بالتشاؤم و إنسانية المفكر (جيد)، تركا آثارًا واضحة على تفكير عفلق، وهذا ما نلمسه فيما بعد في مجال تفكيره السياسي. وهكذا أمكننا أن نقرأ في أعداد كثيرة من الطليعة الأسبوعية، مقاطع طويلة مأخوذة من مختلف أعمال (رولان) و(جيد)

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 19.
(2) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 20.

و(نيتشه)، مترجمة إلى العربية بقلم ميشيل عفلق على الأرجح[1].

عام 1933 عاد ميشيل عفلق من باريس، بعد أن أمضى أربعة أعوام لإكمال دراسته، إلى دمشق وقد تم تعيينه في مدرسة التجهيز الأولى مع رفيقه صلاح البيطار.

بعد هذه النبذة من نشأته، كيف نحدد الملامح البارزة في شخصيته؟ في الحقيقة يندر أن نجد بين قادة الحركات السياسية العربية قائدًا محيرًا ومثيرًا كما هو حال ميشيل عفلق لأول وهلة، بالغ الانتباه، هو ذلك البطء المحير في طريقته بالتفكير بالحياء كمفكر لحركة البعث، ويلاحظ أنه كان يتجنب قدر الإمكان الاجتماعات والمناقشات العامة في داخل الحزب، وضمن سلطاته العليا، كاجتماعات القيادة القومية التي كان يتولى فيها دائمًا منصب الأمين العام. كما يتضايق لأسباب خاصة به وكان يضع خطه أو فكره السياسي موضع التساؤل. كما كان يقاطع اجتماعات الحزب، وفي بعض الأحيان كان يلوذ بالسفر إلى الخارج[2].

وبالعودة إلى نشأة وسيرة ميشيل عفلق لكي نقف على بعض المعلومات عن السيرة الذاتية له، وقد ذكرنا آنفًا بأنه وُلِدَ عام 1910 في حي فقير ومحافظ من أحياء مدينة دمشق هو حي الميدان، وأمضى فيه فترة طويلة من حياته لغاية 1955.

أما والده يوسف الذي سوف نذكره دائمًا بإعجاب واحترام كبيرين، نظرًا لما عرف عنه في وسطه من عداء للانتداب الفرنسي على سورية.

فقد كان تاجر حبو ب وفي بحبوحة من العيش نسبيًّا، فبحكم عمله هذا كانت له علاقات وثيقة مع المزارعين والوجهاء في حوران وجبل الدروز[3].

دخل عفلق والبيطار إلى أوساط المثقفين القوميين العرب، وانخرطوا فيها عن قرب، وتتابعت المناقشات واللقاءات وجرت عدة محاولات لم تكلل بالنجاح لإيجاد سياسة موحدة (ندوة) صغيرة يغلب عليها الطابع الأدبي وأطلق عليها اسم (شباب الأحياء العربي)، ولكن سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية وضرب الحظر على جميع النشاطات السياسية والثقافية في سوريا، وبقيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 في العراق ضد الاحتلال الإنكليزي، تردد صداها العميق في سوريا مؤثرة على الفور في الحركة الوطنية عامة، وخلال

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 34.
(2) المصدر السابق.
(3) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 29.

هذه الأحداث اندمجت حلقة عفلق ومجموعة الأرسوزي الموجودتان اسميًّا في حركة واحدة هي (نصرة العراق)[1]، ولم يكن للأستاذ الأرسوزي أي وجود في هذه المرحلة.

عام 1942 قدم الاثنان استقالتيهما من التعليم احتجاجًا على القمع الذي كانت تمارسه سلطات الانتداب ضد تلامذتهما، والواقع فإنهما شكّلا نقطة لانطلاق تأسيس (حركة البعث).

في هذه الفترة تكونت الحلقة السياسية الجديدة التي كان من أبرز وجوهها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأطلقت على نفسها اسم (شباب البعث العربي).

عام 1943 خاض ميشيل عفلق تجربة الانتخابات كمرشح مستقل بعد أن فشل في التحالف مع الكتلة الوطنية، ولم يكن البعثيون في ذلك الوقت غير نواة صغيرة من المثقفين والطلاب، وما كان هدفهم الحصول على مقعد في البرلمان بقدر ما كان همهم التعريف بالاتجاهات القومية و السياسية لحركتهم[2].

عام 1946 تم الحصول على ترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسم الحركة وقد تمت الموافقة على إصدار صحيفة (البعث) كما تم في هذا العام فتح مقر للحزب ليمارس عمله ونشاطه.

ويشير حنا بطاطو حول دور ميشيل عفلق والبيطار في تأسيس الحزب قائلًا: «لم يلتق عفلق والبيطار إلاَّ في العام 1929 وفي جامعة السوربون، وسرعان ما أصبحا صديقين حميمين، واشتركا في تجربتهما، قرأ كلٌّ منهما للمؤلفين نيتشه وماتزيني وأندريه جيد ورومان رولان وماركس ولينين، واختطفتهما الموجة الماركسية التي اكتسحت الجامعات الأوروبية خلال الانهيار العالمي والأزمة المالية 1929-1932».

وأوضح الاثنان في العام 1944 قائلين: «لقد جئنا إلى الاشتراكية عن طريق الفكر والعلم، ووجدنا أنفسنا أمام تفسير بارع وساحر لكل المشاكل السياسية والاجتماعية التي ترهق العالم عمومًا، والتي نعانيها نحن العرب بشكل خاص».

وعاد ميشيل عفلق إلى دمشق عام 1933، كما عاد صلاح البيطار 1934، فأصبح الأول مدرسًا للتاريخ، والثاني مدرسًا للفيزياء، من خلال الآراء، التي كانت تنشرها الطليعة وهي أسبوعية، كانا ينشران آراءهما مع بعض زملائهما في الفترة 1935-1936، حيث كان همهما الأول يتركز في هذه الفترة على المسألة القومية، وقد شكل عام 1936 نقطة انعطاف في تطورهما الإيديولوجي..

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص34.
(2) المصدر السابق.

وفي خريف 1939 بدأت حلقات صغيرة سرية تتشكل حول عفلق والبيطار، ولكن نواة ما أصبح يسمى في ما بعد (حزب البعث العربي) لم تتشكل حتى أيلول 1940، وبحلول ذلك الوقت كانت فرنسا قد هزمت وأصبح عفلق والبيطار أقل حذرًا.

لقد حمل أول بيان وزعاه في أواخر شباط 1941، دعمًا للأحزاب ضد الفرنسيين، اسم (الإحياء العربي) ولم يستعملا اسم (البعث العربي)، ولكنهما زادا جهودهما بعد استقالتهما من التعليم في 24/ تشرين الأول/ 1942.

وفي عام 1943، كان تعداد أعضاء حزبهما (أقل من عشر أشخاص)، وبقي الحزب ينمو تنظيميًا حتى عام 1945، عندما أصبح جهازه التنفيذي يعرف باسم (مكتب البعث العربي)[1].

وإلى جانب عفلق والبيطار ضم المكتب مدحت البيطار، وجلال السيد، بعد قصف الفرنسيين للعاصمة السورية برًا وجوًا في أيار من تلك السنة، وانضمام جماعة الأرسوزي إلى الحزب في حزيران ظهر (البعث) وأسهم في هذا التحريض الذي شنته صحيفة الحزب (البعث) عند ظهورها للمرة الأولى في 3 تموز/ يوليو 1946.

وبحلول 4 نيسان 1947 وهو تاريخ افتتاح المؤتمر الأول للحزب، كان أعضاء الحزب مع استثناء المؤيدين يعدون بالمئات، وكان معظمهم من الطلاب والمعلمين والمحامين والأطباء من شرائح «الأنتلجنسيا» وقد وافق المؤتمر على دستور الحزب وعلى نظامه الداخلي، واعترف بالقيادة التنفيذية للحزب، وانتخب عفلق (عميدًا) والبيطار أمينًا عامًّا وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاءً.

## المؤتمر التأسيسي الأول للبعث العربي:

عقد المؤتمر التأسيسي الأول لحزب البعث في دمشق مابين الرابع والسادس من نيسان 1947 في مقهى الرشيد، وترأس الاجتماعات جلال السيد، وساده جوٌّ عام من الغبطة والارتياح.

وكان الاجتماع مفتوحًا لكل عضو في الحزب، مهما كانت جنسيته القطرية، بلغ عدد المؤتمرين أكثر من مئتي عضو جميعهم من المثقفين والأساتذة أو من ذوي المهن الحرة الذين تقل أعمار معظمهم عن الثلاثين سنة.

---

(1) حنا بطاطو، موسوعة العراق، ج 3، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1992، ص 32، 33.

قدمت للمؤتمر وثيقتان كانتا موضوع مناقشة بالنسبة إلى المؤتمرين، الأولى تعالج بشكل خاص قضايا الأمة العربية والقومية العربية، كتبها ميشيل عفلق والبيطار، والثانية كتبها وهيب الغانم وهي تركز دون أن تتناقض مع الأولى على الجانب الاقتصادي أو الاتجاه الاشتراكي.

دارت مناقشات وخلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا التي بحثها المؤتمر وهي:

1- موقف الحزب من الدين والرجعية الدينية.

2- مفهوم الوحدة السياسية الخارجية على الصعيد العربي.

3- فكرة الحرية الفردية.

4- قضية تحرير المرأة.

5- مفهوم الاشتراكية العربية.

والواقع أن انعقاد المؤتمر الأول كان يعتبر بحد ذاته نجاحًا كبيرًا في نظر شباب البعث، وسرعان ما أعلن هؤلاء فرحهم الغامر بقيام حزبهم (حزب البعث) بصورة رسمية، وفي هذا الجو المفعم بالغبطة والسرور تم الإجماع على انتخاب ميشيل عفلق (عميدًا للحزب)، وصلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاءً للّجنة التنفيذية، وعندما أنهى المؤتمر أعماله، صدر عنه البرانامج السياسي والإيديولوجي الذي يعرف باسم (دستور الحزب)[1].

## موجز عن أبرز المحطات النضالية لحزب البعث العربي الاشتراكي:

**في أيار/ مايو عام 1952 تم دمج الحزبين (البعث، والحزب العربي الاشتراكي)** الذي يتزعمه أكرم الحوراني كما أسلفنا[2]، نظرًا للتقارب بالأهداف والنظرة الموضوعية

---

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 48، 49.

(2) وُلِدَ أكرم الحوراني في عام 1912 ابنًا لمالك ثري في حماة، انتسب إلى معهد الحقوق في دمشق في العام 1936، وانضم في السنة نفسها إلى الحزب القومي السوري، ولكنه غادره في العام 1938. تسلم حزب الشباب الذي أسسه ابن عمه عثمان، ساهم في مساعدة الحركة العسكرية العراقية في العام 1941 برئاسة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنكليز.
عام 1943 انتخب نائبًا عن حماة.. وارتبط اسمه بالانقلابات العسكرية الثلاثة التي حصلت عام 1949 أصبح وزيرًا للزراعة ثم وزيرًا للدفاع.
1952 قرر تسمية الحزب العربي الاشتراكي عام 1957 عضو قيادة قومية في المؤتمر القومي الثاني بعد دمج الحزبين (حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي)، وأصبح حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1952.
أصبح نائبًا للرئيس جمال عبد الناصر عام 1958 بعد وحدة مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة).. اعتقل لمرات عديدة ونفي خارج سورية إبان حكم الاحتلال الفرنسي.
بتاريخ 25،2،1954 قام حزب البعث العربي الاشتراكي بالانقلاب على أديب الشيشكلي وإجباره على مغادرة البلاد.

الموحدة لكثير من القضايا الوطنية والقومية.

ويشير أكرم الحوراني في مذكراته، (عاجلنا أديب الشيشكلي بانقلابه قبل أن نستكمل بناءنا الحزبي بالرغم من اكتساح حركة الفلاحين، والتفاف أوسع القواعد الجماهيرية حول الحزب، وكان البعث في بداية الطريق يضم عددًا من الطلاب والموظفين وبعض المثقفين، ولكن كان كل من الحزبين غير قادر بمفرده على تقويض ديكتاتورية الشيشكلي، فلابد إذن من العمل السريع في:

1 ـ دمج الحزبين في حزب واحد.

2 ـ تنظيم قوانا في الجيش.

3 ـ قلب تنظيماتنا إلى تنظيمات سرية.

وكنتُ في البداية وجلًا من هذه الخطوة بالرغم من قناعاتي بضرورتها، فأجريت استشارات واسعة شملت جميع قيادات الحزب العربي الاشتراكي، فكان البعض منها موافقًا والآخر معارضًا، ولكن الأكثرية كانت في جانب توحيد الحزبين، وتولى المفاوضة فيه من جانب العربي الاشتراكي أنطون المقدسي، والمحامي عبد الفتاح زلط، ومن جانب البعث الدكتور وهيب الغانم وعبد البر عيون السود والدكتور فيصل الركابي، وكان من أشد المعارضين لهذه المفاوضات جلال السيد، الذي كان قد اقترح أن يكون الأساسي في توحيد الحزبين هو أن يسمى الحزب الموحد حزب البعث العربي الاشتراكي.

**ثانيًا:** تكون قيادة الحزب ثلاثية ينصرف فيها اهتمام ميشيل عفلق إلى الشؤون الفكرية، وأتولى مع الأستاذ صلاح البيطار المهمات السياسية والتنظيمية، وبعد جلسات عديدة مع صلاح البيطار وميشيل تم الاتفاق على هذين البندين:

**أولًا:** تضاف كلمة الاشتراكي إلى اسم الحزب الذي يصبح حزب البعث العربي الاشتراكي.

**ثانيًا:** تضع هيئات الحزب المسؤولة دستورًا جديدًا توضح فيه الهوية الاشتراكية للحزب، وهكذا تم دمج الحزبين)[1].

يشير حنا بطاطو في مقابلة مع الأستاذ ميشيل عفلق بتاريخ 13/ تموز/ 1958 حول

(1) أكرم الحوراني، مذكرات الحوراني، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ج 2، ص 1492، 1493.

الموضوع قائلًا: «تم الاندماج بين الحزبين في تشرين الثاني 1952 ويمثل في القيادة الجديدة ثلاثة من قادة البعث القديم، هم عفلق والبيطار والسيد كذلك اثنان من قادة العربي الاشتراكي، هما الحوراني وأنطون مقدسي، وصارت الحركة تسمى منذئذٍ «حزب البعث العربي الاشتراكي»، أما بشأن برنامجها الأساسي، فقد تم تبني دستور البعث للعام 1947، بلا أي تعديل فيه»[1].

## حزب البعث العربي الاشتراكي خارج سوريا:

نشير هنا إلى انتشار حزب البعث خارج سورية، بعد أن ألمحنا عن دخوله وتشكله في الأردن ولبنان والعراق، وهنا يجدر بنا أن نقول كلمة حول توسعه في باقي الأقطار العربية، بالرغم من أننا لا نملك أية وثيقة خطية أو رسمية في هذا الموضوع، إلاّ أن الخطوط الكبرى واضحة إلى حدٍّ ما، وأننا نلاحظ تكرار ظاهرة الانتشار والتوسع نفسها بطريقة متماثلة تقريبًا، ففي مختلف الجامعات في دمشق وفي بيروت وفي بغداد، وفي القاهرة وجدت إيديولوجية حركة البعث القومية تربتها الأكثر خصوبة وانطلاقًا، من هنا امتدت إلى الجهات الأربع في البلاد العربية، إن أعدادًا كبيرةً من الطلاب من شبه الجزيرة العربية، وأقطار الخليج، أو من المغرب العربي، كانوا يتزاحمون كأمواج قبل وبعد عام 1950 في مختلف العواصم العربية وفي أثناء إقامتهم الدراسية ويقيمون علاقات وثيقة مع التيارات والاتجاهات الوطنية والقومية العربية، والتي كان يمثلها خاصة على صعيد التنظيم حزب البعث العربي.

تبعًا لهذا الواقع استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ابتداءً من عام 1955، أن يرى النور ويقيم له (حلقات حزبية) في الكويت وقطر والبحرين وعدن والسودان، وفيما بعد في المغرب العربي في تونس والمغرب بشكل خاص. ويجب أن نشير أيضًا إلى أن ثمّة تنظيمات عديدة للحزب مرتبطة مباشرة بمكتب العلاقات الخارجية التابع للقيادة القومية كانت تؤدي عملها الحزبي بصورة منتظمة، وتعقد اجتماعاتها الدورية خارج الوطن العربي في فرنسا وفي بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأميركية وفي ألمانيا وفي النمسا وفي سويسرا، الخ.

وفي هذا السياق ليس هناك من حاجة كبيرة إلى أن نشدد على الدور الأساسي الذي لعبته التنظيمات الحزبية الخارجية وعلى مساهمتها الإيديولوجية، فعن طريق هذه التنظيمات بشكل عام وبواسطة شباب بعثيين حاصلين على شهادات من الجامعات الغربية، شقت الأفكار الجديدة طريقًا

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ج 3، ص 36، 37.

لها إلى إيديولوجية البعث وكذلك بين هؤلاء ستتكون القيادات والمبادرات الحزبية فيما بعد.

ويمكن الإشارة هنا إلى السرعة والنفوذ الواسع الذي تمتع به حزب البعث بين أوساط الطلاب العرب في العاصمة المصرية في الواقع خلال الفترة الزمنية التي تمتد مابين عام 1957وعام 1960، حيث سيطر البعثيون كليًا على اتحادات طلاب اليمن والبحرين وليبيا، أما الاتحادات الأخرى كاتحاد الطلاب الأردنيين والكويتيين والتونسيين، فقد كان البعثيون يشكلون اتجاهًا له وجود قوي دون أن يكون التيار الغالب أو المسيطر الوحيد، من أجل ذلك فإن اتحادات طلاب العرب المختلفة هذه، خلقت ابتداءً من عام 1959 بعض المتاعب للسلطات المصرية، وذلك لأنهم في الحقيقة كانوا يكوّنون، بنظر المسؤولين، مجال دعوى سياسية إيديولوجية يمكن لها أن تخترق الطلاب المصريين ضمن إطار الجامعة. وكذلك أيضًا ومن أجل هذا السبب فإن المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة عندما تدهورت العلاقات بين حزب البعث والنظام الناصري قبل نهاية عام 1958، نظروا إلى النفوذ البعثي بين هذه الأوساط الطلابية العربية بعين القلق والريبة وأصدروا قرارًا بحل اتحادات طلاب اليمن والبحرين وليبيا وإقفال مقراتهم، أما الاتحادات الأخرى فقد خضعت هي الأخرى إلى المراقبة الشديدة. ولكن بالرغم من كل هذه الحيطة التي اتخذتها السلطات المصرية، فإن الاتحاد العام للطلاب العرب الذي أنشئ عام 1959 في القاهرة انتخب غسان شرارة عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيسًا له.

وأخيرًا يجب أن نذكر أيضًا حادثة أخرى هي أن من المعروف أن بعض الضباط الشباب مؤيدين أم منتسبين لحزب البعث، شاركوا مشاركة فعالة سواء في التحضير أم في التنفيذ لحركة الانقلاب العسكري في اليمن في أيلول 1962، وللاستدلال على ذلك فإن وزير الخارجية في أول حكومة يمنية بعد الانقلاب هو محسن العيني البعثي المعروف الذي انتسب أثناء دراسته في القاهرة إلى حزب البعث[1].

## البعث في الأردن:

لقد اشترك في المؤتمر التأسيسي الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في نيسان 1947 عدد من الطلاب الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين والعراقيين الذين كانوا طلابًا في الجامعة السورية، وبعد انتهاء دراستهم الجامعية وعودتهم إلى أقطارهم حملوا معهم أفكار

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 188، 189، 190.

البعث القومية وعملوا على نشرها في بلادهم المختلفة[1]، وهكذا نجد أن أول نواة لحركة البعث العربي خارج سوريا، تأسست في الضفة الشرقية من الأردن مع مطلع عام 1948، وكانت تضم بعضًا من الوجوه المثقفة البارزة أمثال سليمان الحديدي (محام) أمين شقير (صيدلي) عبد الرحمن شقير (طبيب) حمدي الساكت، وحيث انتسبوا جميعًا إلى الحزب أثناء دراستهم في الجامعة السورية[2].

ولم يكد يتكون هذا التجمع الصغير من المثقفين البعثيين، حتى واجهته حرب فلسطين التي شارك فيها سياسيًا وعسكريًا عن طريق إنشاء طلائع البعث الفلسطينية، وإصدار جريدة اليقظة الأسبوعية التي كانت حربًا على الرجعية العربية والاستعمار الغربي، ولكنها لم تستطع في تلك الظروف أن تستمر طويلًا في نشر هذه الأحداث.

تعرف على البعث وانتسب إليه كل من عبد الله الريماوي والمرحوم عبد الله نعواس وبهجت أبو غربية، وجميعهم من المناضلين الفلسطينيين الذين سيأخذون على عاتقهم إرساء قواعد حزبية للبعث في الضفة الغربية، هذا الجزء من فلسطين الذي ضمه الملك عبد الله في عام 1948 إلى شرق الأردن، ليقيم من ذلك المملكة الأردنية الهاشمية[3]. إلاَّ أن المعارضة السياسية كانت قوية في الضفة الغربية.

ففي أوائل عام 1949 أصدرت هذه المجموعة من المثقفين الفلسطينيين جريدة البعث في القدس، كما أصدرت في أواخر السنة ذاتها عناصر فلسطينية أردنية معارضة جريدة الميثاق الأسبوعية، وقد ركزت هاتان المجموعتان هجوماتهما على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط [4].

إذن، دخل حزب البعث إلى الأردن، ومنذ ذلك الحين، راح ينتشر بسرعة ملفتة للأنظار، وابتدأت حلقاته تتكون في كل مكان خاصة بين الأوساط الفلسطينية التي هزت النكسة نفوسها وأحدثت فيها جرحًا بليغًا من الذل لم يندمل، هذا التأييد الواسع لحركة البعث خاصة بين الفئات المثقفة والطلبة والطبقات الوسطى وفي المدن الكبرى عمومًا، ظهر وترجم عمليًا في انتخابات عام 1950، حيث انتخب اثنان من مؤسسي الحزب في مجلس النواب الأردني هما عبد الله الريماوي (عن دائرة رام الله) وعبد الله نعواس عن دائرة القدس.

(1) **نضال البعث**، ج 2 و3، 1956، ص 20.
(2) ناجي علوش، **الثورة والجماهير**، بيروت، دار الطليعة، 1962، ص 48.
(3) علي المحافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، 1920 – 1957**، بيروت، دار النهار، 1973، ص 188، 189.
(4) المصدر السابق، ص 193.

عقد حزب البعث في الأردن مؤتمره التأسيسي، وانبثقت عنه أول قيادة قطرية منتخبة تضم كل من عبد الله الريماوي (أمين سر القطر)، عبد الله نعواس، بهجت أبو غربية، أمين شقير، عبد الرحمن شقير، حمدي عبد المجيد، حسني الخفش، وسليمان الحديدي[1].

## البعث في لبنان:

في أواخر عام 1949، تشكلت نواة صغيرة من البعثيين ضمن إطار الجامعة الأميركية في بيروت، وكانت تضم عددًا من الطلاب العرب من سوريا، ومن العراق، ومن الأردن، ومن لبنان، ومن الخليج العربي، قبل ذلك بوقت وجيز كانت قد تكوّنت نواة أخرى لحركة البعث العربي في النبطية في جنوب لبنان، عن طريق علي جابر وهذا الأخير الذي أنهى دراسته في كلية الطب في الجامعة السورية، حمل معه أفكار حزب البعث وعمل على نشرها عبر النشرات والدراسات في بلدته والمنطقة التي تحيط بها، فمن التقاء هاتين المجموعتين الصغيرتين نشأ حزب البعث العربي في لبنان، حيث نلاحظ هنا كما هو الحال في أي مكان آخر الظاهرة نفسها في التغلغل والانتشار تتكرر تقريبًا بطريقة مشابهة، فالطلاب وأفراد المهن الحرة هم الذين يكونون المحرك السياسي في بناء الحزب ووجوده.

وهنا العفوية في العمل السياسي وفي انتشار حركة البعث كانت إحدى الصفات الأساسية المميزة للبعث، إنها على أي حال صفة عامة ميزت تأسيس الحزب وتوسعه في سوريا وفي لبنان والأردن والعراق، أو في أي مكان آخر، وقد عهد إلى هذه المجموعة الصغيرة من البعثيين، وعلى رأسها سعدون حمادي، أن تلعب دورًا بارزًا ومهمًّا في المعركة التي كانت تؤجج ضد الدكتاتورية العسكرية في سوريا وفي مصر، وحتى عام 1954 بقي حزب البعث تنظيمًا سياسيًّا ناشئًا، لكنه نما نموًّا طبيعيًّا عبر العمل السياسي اليومي وتعاظم انتشاره بين أوساط الطلاب والمثقفين.

لقد أصدر صحف عديدة منها (صوت الطليعة، والأمان)، قبل أن يصدر في عام 1958 جريدة الصحافة الناطقة باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي عام 1956 تمكن الحزب من إرساء الأسس التنظيمية، وعقد مؤتمره التأسيسي الأول الذي انبثقت عنه قيادة قومية تشكلت من علي جابر (أمين سر القطر) عبد الوهاب الشميطلي

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 176.

وغالب ياغي وحسان مولوي وجبران مجدلاني وإنعام الجندي[1].

## نشأة حزب البعث في العراق:

إن حركة البعث العربي الاشتراكي في العراق لم تجد الطريق أمامها سهلًا، في سبيل توسعها وحصولها على مكان لها في المسرح السياسي هناك، والوقت الذي وضعته لعملها كان طويلًا، والجهد الذي بذلته كان كبيرًا، إذا ما قارنا ذلك مثلًا بانتشار حزب البعث في الأردن، ولبنان، إن السبب في ذلك لا يعود فقط إلى كون المؤسسين البعثيين وجدوا أنفسهم في مجابهة نظام بوليسي رهيب قائم على القمع والإرهاب، وإنما موزعًا منذ فترة طويلة بين الأحزاب السياسية الكبرى المعارضة لنظام الحكم الهاشمي في العراق.

هناك بعض الكتل السياسية الصغرى التي كانت تضم بعض الماركسيين المستقلين مثل حزب الاتحاد الوطني الذي يرأسه ناظم الزهاوي، وعبد الفتاح إبراهيم وحزب البعث بقيادة عزيز شريف.

كما كانت هناك ثلاثة أحزاب رئيسة كبيرة هي حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي العراقي، وبين هذه القوى السياسية حاولت حركة البعث أن تشق طريقها في بغداد، في ظروف بالغة الاضطراب والتوتر خلال عام 1948.

أثارت أحداث فلسطين على الصعيد المحلي في باقي البلاد العربية، انتفاضات جماهيرية في منتهى الخطورة بالنسبة إلى المملكة الهاشمية في العراق.

في كانون الثاني أحدث توقيع معاهدة (بورتسموث 1948) التي احتفظت بالبنود الأساسية للمعاهدة العراقية البريطانية عام 1930 نقمة عارمة في صفوف الرأي العام، وانتشرت المظاهرات تلو المظاهرات، وعمَّت جميع أنحاء البلاد مما أدى في النهاية إلى إلغاء التوقيع على هذه المعاهدة الجديدة، في تلك الفترة وزع في بغداد كُتَيِّبان صغيران: الأول: «أحاديث البعث العربي» للأستاذ لميشيل عفلق، والثاني: «في السياسة العربية» للأستاذ صلاح البيطار، هذان المنشوران لفتا نظر عدد من المدرسين والطلاب حول وجود حزب جديد في دمشق يدعو في أهدافه الأساسية إلى الوحدة العربية والحرية والاشتراكية. في الوقت نفسه جاء عدد

(1) الطلاب الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت سعدون حمادي (العراق)، علي فخر (البحرين)، عاطف دانيال (سوريا)، جمال الشاعر (الأردن)، محمد عطا (لبنان).

من الطلاب البعثيين من سوريا[1]، والتحقوا بالكليات في بغداد لمتابعة دراستهم، وحملوا معهم الأفكار العامة للبعث وأخذوا ينشرونها بين زملائهم العراقيين.

وهكذا تشكلت خلال الأعوام 1949 ـ 1951 ، نواة صغيرة من الطلاب البعثيين ضمن الدراسة في بغداد.. وفي الحقيقة بقيت حتى ذلك الحين مبادئ الحزب وأفكاره الأساسية عائمة والحركة غير منظمة، ففي شهر تشرين 1952 لم تكد تفتح الجامعة أبوابها حتى أعلن الطلاب إضرابًا عامًّا، وبعد بضعة أيام تحولت حركة الاحتجاج الطلابية إلى مظاهرات صاخبة، تبعتها انتفاضة شعبية عمت سريعًا مختلف المدن العراقية.

وبقيت العاصمة مدة يومين تحت سيطرة الجماهير الشعبية، حيث وقعت خلالها صدامات دامية بين المتظاهرين وقوى البوليس، وكان من نتيجة هذه المظاهرات التي وقع فيها عدد من القتلى والجرحى، إسقاط ثلاث حكومات «تهدئة»، ولم يعد الهدوء إلى البلاد إلاّ عندما تألفت حكومة عسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود، و ظهور الجيش في شوارع بغداد[2]، وهنا نعود إلى فائز إسماعيل وكتابه «البدايات» الذي يتحدث فيه عن نشوء حزب البعث في العراق، باعتباره من أوائل الطلبة السوريين الذين جاؤوا مع عدد آخر من الطلبة إلى بغداد لغرض الدراسة، يحملون أفكار البعث، علمًا أن هؤلاء غالبيتهم من (لواء الإسكندرون)، منهم على سبيل المثال سليمان العيسى وأدهم مصطفى وغيرهم...

يقول فايز إسماعيل: «كان في العراق مركز يسمى دار البعثات العربية وتضم طلابًا من مختلف بلاد العالم، وكانت هذه الدار هي السبيل الرئيس لانتشارنا في العراق كافة.

لقد كنا نملك قَدرًا من الوضوح في الفكر القومي الاشتراكي، وكان حماسنا واندفاعنا أشد من وعينا وثقافتنا، وكان لا بد لنا من التحرك في هذا المجال الخصب.

لقد بدأنا نضالًا جديًّا وسريًّا، كنت أنا في دار البعثات، وكان الأخ سليمان العيسى في دار المعلمين العالية، أستطيع أن أسمي هذه المرحلة «المرحلة التبشيرية» ولا بدَّ من الإشارة إلى أن الذين يدرسون في دار المعلمين وفي مختلف معاهد وجامعات ومدارس بغداد يبيتون في «دار البعثات العربية» التي كان مقرها في حي الأعظمية، إنَّ أول شرارة للبعث انطلقت من هذين الدارين، فالحياة اليومية الدائمة فسحت لنا المجال للاختيار، وكنا نعلن أفكارنا لمن نتوسم أنه مؤهل لحملها»، ويضيف فائز إسماعيل: «طبيعي أننا لم نوفق بالعمل التنظيمي في العراق في

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص 182.
(2) فائز إسماعيل، البدايات، إصدار مكتب الثقافة والنشر في القيادة القومية، دمشق، 1982، ص 38، 39.

زمن قصير، وإنما مررنا بالمرحلة التبشيرية، ثم جاءت مرحلة الالتزام، فمرحلة الاعتماد على العراقيين وحدهم في قيادة المرحلة»

«في البداية كنت والأستاذ سليمان العيسى أول من وطأ أرض العراق، وكنا ملتزمين بالبعث... وبعد عامين جاءنا المرحوم أدهم مصطفى والأستاذ مسعود الغانم وغيرهم»...

يتحدث الدكتور فخري قدوري في كتابه (هكذا عرفت البكر وصدام حسين - رحلة 35 عامًا في حزب البعث) عن بداية تكوين الحزب عام 1948 في العراق، فيقول: (غرس بذور الحزب الأولى في العراق فايز إسماعيل ووصفي الغانم والشاعر المعروف سليمان العيسى، ثلاثة سوريين قدموا في أواخر الأربعينيات طلبة يدرسون في كليات جامعة بغداد، فشرعوا بتركيز جهدهم السياسي على إقناع الطلبة بجدوى الانتماء إلى صفوف الحزب.

وكان فائز إسماعيل أكثرهم نشاطًا، وقد سجلوا نجاحًا سريعًا ساعدتهم على ذلك المشاعر الوطنية والقومية الملتهبة المتأججة في نفوس الشباب في تلك الفترة، أديت القسم حين دخولي الحزب عام 1948 أمام فائز إسماعيل، بحضور طه الرشيد، وهو طالب عراقي من أصل سعودي.

وكنا في ذلك العام أنا وطه علي الرشيد، طالبين في ثانوية الأعظمية في بغداد، وصادف بعد ترديد القسم بفترة قصيرة أن اتخذت إدارة المدرسة قرارًا بفصلنا خلال السنة الدراسية 1948 – 1949بسبب تحريض الطلبة على التظاهر يوم 19/ 1/ 1949. في الذكرى الأولى لوثبة الشعب ضد معاهدة بورتسموث.

بعد انتهاء كسب عدد من الرفاق في بغداد، وإنجاز متطلبات دراستهم، غادر الط لبة السوريون بغداد تباعًا، وتولى عبد الرحمن الضامن من سكنة الأعظمية مهمة الإشراف على بنية الحزب التنظيمية في القطر العراقي، وتأمين الصلة بقيادة الحزب في سوريا وتلقي التوجهات منها.

كان الضامن بدوره يعهد خلال فترات زيارته لسوريا، مهمة الإشراف على شؤون الحزب إلى يحيى ياسين وهو محام.

بعد أن ترك عبد الرحمن الضامن الحزب نهائيًا، بسبب ما قيل عن مرضه تارة وابتعاده الفكري عن الحزب تارة أخرى، وفي عام 1950تولى أبو القاسم كرو وهو طالب من تونس يواصل دراسته في دار المعلمين العالية مهمة الإشراف على التنظيم الحزبي.

كانت القيادة في سوريا هي التي تعين مسؤول التنظيم في العراق، ليتولى ممارسة مهمته الحزبية كأمين سر للقطر تقريبًا، حيث لم تكن هناك قيادة قطرية بالمفهوم الانتخابي في تلك الفترة، كان الارتباط ا لحزبي بين الرفاق وكل من الضامن وياسين وحتى مع كرو في البداية ارتباطًا فرديًا.

وفي خضم الاضطرابات والمظاهرات في تلك الفترة، قام مسؤولو الخلايا في الكليات وأنا من بينهم بالضغط على أبو القاسم كرو لجعل مهمة تسيير الحزب بيد مجموعة يكون كرو على رأسها، وهكذا تم تحويل الإشراف على الحزب في العراق لأول مرة من مهمة فردية إلى مسؤولية جماعية[1].

ويذكر فائز إسماعيل وكما ذكرنا سابقًا إلى العراق: كانت لدينا تجربة أو بعض تجربة، وكنا نملك بعض الوضوح في الفكر، ولنا تجربتنا في التنظيم (خلايا وفرق) ولنا خبرتنا بطريقة الاجتماع، وطريقة التبشير، ولقد كان للأخ سليمان العيسى دوره الكبير بالتبشير بالبعث فهو شاعر مجدد بأفكاره وله ملكة في الإلقاء ومنطق سليم منسجم يغزو دار المعلمين العالية، والوسط الأدبي في العراق، لم يكن ينسى أن يذكر البعث في كل مناسبة، وهو القائل:

**أرى وطن الأحرار قد طال ليله**

**غدًا يشرق الصبحان البعث والفجر**

ويضيف إسماعيل قائلًا: جاء إلى الدار عدد من الأردنيين عام 1947، وكانوا انتسبوا إلى الحزب داخل الأردن، وبعضهم انتسب إلى الحزب في بغداد، في دار البعثات العربية حيث هناك طلاب عرب من اليمن وحضر موت وتونس والبحرين والسعودية، أذكر منهم على سبيل المثال لأنني عاجز عن الحصر، وليس ثمة وثائق تضم أسماءهم، حيث كنا نتحاشى الاحتفاظ بسجلات أو وثائق خشية مداهمة المباحث لنا، وحين نما الحزب لجأنا إلى تعريف الأعضاء بالأرقام من هؤلاء في كلية الحقوق، عبد الرحمن الضامن، وأخوه عبد الوهاب، ويحيى ياسين، ثم جاء فيصل حبيب الخيزران وهم عراقيون.

ومن العرب موسى الكاظم، وصالح الحبشي من حضرموت، وعبد الكريم خريس وفائز مبيض وأرشود الهواري وأحمد الهنداوي من الأردن، في دار المعلمين العالية... عبد الله نجم وعبد الله سلوم السامرائي من العراق، أبو القاسم كرو من تونس، أحمد اللوزي من

(1) فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة 35 عامًا في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، 2006، ص 21.

الأردن.. في الهندسة، أبو بكر عبد الله الحبشي من اليمن وفؤاد الركابي (العراق)، في التجارة فخري قدوري.. طه الرشيد، ولحق بهما بعدئذٍ علي صالح السعدي وإياد سعيد ثابت وممتاز أحمد شوقي وعبد الستار الدوري وباسل خليل إسماعيل وعدنان العزاوي من العراق أيضًا، والمرحوم وحيد غرايبه (الأردن)، وفي عام 1952 استلم قيادة قطر العراق للتنظيم الأستاذ عبد الرحمن الضامن لفترة قاربت العام، ورغبت القيادة في دمشق أن تبقى بيديه مسؤولية القطر العراقي، على الرغم من وجودي في حلب وكنت مسؤولاً أمام القيادة في دمشق عن الحزب في العراق، بعدها استلم التنظيم يحيى ياسين وبعده أبو القاسم كرو ثم فؤاد الركابي.

وكنا نستلم صحيفة البعث التي تصل إلينا منذ صدور العدد الأول منها، وعلى الرغم مما تقدم فقد كنا نعدُّ أنفسنا مسؤولين عن البعث[1].

بعد أن قارب كرو على الانتهاء من دراسته الجامعية ورحيله عن العراق، عهدت القيادة في سوريا إليَّ مهمة تسيير أمور الحزب في القطر العراقي، وذلك عام 1952، وكنت ما زلت حينها طالبًا في كلية التجارة والاقتصاد، وكانت المراسلات مع القيادة في سورية وعلى وجه الخصوص مع صلاح الدين البيطار وفائز إسماعيل تسير بقنوات سرية[2].

ارتفع عدد خلايا الحزب بين طلبة الثانويات والكليات في بغداد بوتيرة متصاعدة، وبدأت أعداد أخرى منها تتشكل في مدن أخرى من العراق، وساهم الطلبة الرفاق الذين كانوا يدرسون في بغداد ويعودون إلى مدنهم في العطل المدرسية بتكوين الخلايا. كان التثقيف الحزبي في صفوف الأعضاء والأنصار والمؤيدين يجري عبر الكتيبات والنشرات التي تردنا من القيادة في دمشق، وكان الأعضاء والأنصار يكلفون بالاستنساخ اليدوي قبل أن تتوفر الآلات الطابعة وأجهزة الاستنساخ.. أما النشرات الداخلية الواردة من دمشق وتلك المعدة من قبل تنظيم الحزب في العراق فكان تداولها محصورًا بين الأعضاء كواحدٍ من الإجراءات التنظيمية السرية. وكانت مالية الحزب تعتمد أساسًا على مبالغ الاشتراكات الشهرية للأعضاء والأنصار، إلى جانب التبرعات التي يقدمها مؤيدو الحزب... وفي عملية كسب أعضاء جدد، ركز الحزب نشاطه على المتعاطفين مع «حزب الاستقلال»، حيث كان شعورهم هو الأقرب لطروحات حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان الند الكبير من حيث الطروحات الفكرية والأسس التنظيمية والتغلغل الجماهيري، يتمثل بالحزب الشيوعي بالدرجة الأولى، وقد تمثل التوجيه الثابت في

(1) فايز إسماعيل، البدايات، مصدر سابق، ص 66، 75.

(2) فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة 35 عامًا في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ط 1، 2006، ص 19، 21.

كسب الأعضاء في الانتقاء، حيث تم على سبيل المثال كسب علي صالح السعدي، الطالب في كلية التجارة والاقتصاد واستقطابه من قِبل الخلية القائمة في تلك الكلية، نظرًا لما كان يتمتع به من روح وطنية وصفات جسورة وأهلية جسيمة خصوصًا في حال الاشتباكات مع الآخرين.

ويضيف قدوري، وبذات المنوال تم في تلك الكلية نفسها، أيضًا كسب الطالب إياد سعيد ثابت، بقيت تنظيمات الحزب لفترة طويلة محاطة بسرية مطلقة، وكان عدد المنتسبين في الخلية الواحدة يتراوح في العادة بين 4–5 أعضاء، ويتقلص إلى 2–3 في أيام التوتر الأخير، وتعقد الخلية اجتماعًا حزبيًا في الأسبوع، مرة في منزل آمن لأحد الرفاق، وأخرى في عملية تجوال أو في زورق نهري.

وبقي الحزب سنوات لا يصرّح باسمه في نشرته فيستخدم مسميّات عامة في بياناته الأولى مثل: «الشباب العربي»، و«الشباب القومي العربي» و«الاشتراكيون العرب» وينطبق هذا على أسماء المكتبات التي أنشأها الأعضاء في بغداد وسواها، في المدن، حيث تستأجر محلات على أساس بيع الكتب في الظاهر، والواقع تتخذ أماكن لقاء وكسب الأعضاء.

كنا أنا وفؤاد الركابي أحيانًا، وتحسين معلة، نرتب السفرات إلى المدن لكسب أعضاء جدد وترديد القسم. وقد تواصل هذا النشاط على أيدي الرفاق القياديين حتى شملت الخلايا بحلول عام 1955 مدنًا كثيرة مثل البصرة والناصرية وسوق الشيوخ والنجف وكربلاء والكوفة والعمارة والسماوة والرميثة والحلة وبعقوبة وسامراء والموصل والفلوجة والرمادي والحبانية وحديثة وعانة وراوه وحصيبة في فترة قصيرة نسبيًا أمدها ثماني سنوات، من أيام غرس البذرة الأولى عام 1948، وحتى تاريخ المؤتمر القطري الأول عام 1955، حيث تمكن الحزب من توسيع قاعدته، وإقامة تنظيماته المتكاملة، وتعزيز دوره في الساحتين النضالية والسياسية، ومن معالم هذا التطور:

1 ـ انتشار الخلايا والفرق في عموم العراق من شماله إلى جنوبه، وبلوغ مستوى التنظيم في العراق إلى مستوى فرع.

2 ـ امتداد الخلايا إلى شرائح المجتمع المختلفة، الطلبة والكسبة والفلاحين والعمال والنساء والجيش والطبقة المثقفة وغيرهم..

3 ـ تأسيس المكاتب الاختصاصية لاستيعاب التوسع الحزبي مثل المكتب المالي، المكتب الثقافي، المكتب الطلابي المكتب النسوي والمكتب العسكري إلى جانب مكتب الاتصال الخارجي.

4 ـ توفير أجهزة الطباعة والاستنساخ، وتنظيم الأوكار، وتفريغ أعضاء للعمل الحزبي.

5 ـ الانتقال من السرية إلى العلن، والتصريح باسم الحزب ودوره في القضايا السياسية العامة والجماهيرية، ومد جسور الحوار مع الأحزاب الأخرى، لتعزيز جبهة النضال الوطني، مع الإبقاء على سرية التنظيم والانضباط التام لدى الأعضاء والأنصار[1].

ويذكر هاني الفكيكي حول نشوء حزب البعث في العراق الذي كان انتماؤهم له ثمرة من ثمار ذلك اللقاح مع زملائه السوريين، فقد ضم الرعيل البعثي الأول الذي انتسب أفراده له مع وصول الحزب إلى العراق، طلابًا يدرسون في بغداد، وإن لم يكونوا كلهم بغداديين بالضرورة، فهناك طالب الهندسة فؤاد الركابين وطالب الطب تحسين معلة، وطالب الكيمياء حازم جواد، وفخري قدوري، وستار الدوري، وعبد الله سلوم السامرائي، ودحام الألوسي، وصالح شعبان، وشمس الدين كاظم، وطه الرشيد، وعبد الرحمن الضامن، وجعفر قاسم حمودي، وسعيد أسود، ويذكر أيضًا أن الرعيل الثاني الذي شرع أفراده ينتسبون إلى الحزب بعد انتفاضة تشرين 1952، كان أوسع عددًا أو أقدم ضمًّا للطلبة الذين كان معهم علي صالح السعدي، وخلدون درويش لطفي، وعدنان جمعة، ومدحت إبراهيم جمعة، وكريم شنتاف، وفيصل حبيب الخيزران، وسعدون حمادي، وحميد خلخال، ومحسن الشيخ راضي، وغانم عبد الجليل، وعبد الرحمن منيف[2].

لقد تركز البعث أساسًا في منطقة الكرادة الشرقية والأعظمية من بغداد، وفي سامراء والرمادي والحلة، وبدرجة أقل في الموصل والنجف، علمًا أنه بدأ كتنظيم حزبي في بغداد وتحديدًا في الوسط الطلابي الثانوي والجامعي، يومها كان يدرس في بغداد بعض البعثيين السوريين كأدهم مصطفى، والشاعر سليمان العيسى، وفائز إسماعيل الذي لعب دورًا مهمًّا في نشأة البعث في العراق[3].

ويشير الفكيكي قائلًا: (بين 1954-1958) كان الحضور السياسي للبعث أكبر بكثير من حجمه التنظيمي، وهذا يعود لمصداقية أعضاء الحزب آنذاك، وكان من بين أساس ذلك، جرأة أعضاء الحزب وشجاعتهم، والحس السياسي الشعبي الملائم[4].

(1) فخري قدوري، مصدر سابق، ص 22، 23، 24، 25.
(2) هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص 65، 66.
(3) هاني الفكيكي، الالمصدر نفسه، ص 65.
(4) هاني الفكيكي، الالمصدر نفسه، ص 68.

ويستمر الفكيكي قائلًا: (كانت قيادة فؤاد الركابي أول أمين عام قطري للحزب في العراق، من أهم العناصر التي جعلت حضورنا السياسي يفوق وجودنا التنظيمي، حتى إننا رحنا نقود تظاهرات تضم الآلاف وعددنا لا يقل عن ثلاث مائة عضو. ولم يتعارض هذا الحزام الجماهيري الواسع الذي أحاط بالحزب مع السياسة التنظيمية التي اعتمدها الركابي، جاعلًا العضوية الكاملة محطة أخيرة تبعتها محطات، فهناك المؤيد والنصير المتقدم والمرشح للعضوية، ثم العضو العامل، الذي يحق له أن يتمثل أو يشارك في المؤتمرات ورسم سياسات الحزب، وكانت القيادة متشددة في العضوية وانتقائية إلى حدود (الحنبلة)[1]. ولم يقتصر التشدد على المراتب الحزبية، إذ تعداها إلى ضوابط أخلاقية وتقليدية دينية وقبلية كأن يكون الحزبي مقبولًا في وسطه، غير معروف بالإسراف في الشراب، وكان التدخين ممنوعًا علنيًا في بعض الاجتماعات[2].

## أحداث تشرين الثاني 1952 ودور حزب البعث فيها:

في شهر تشرين الثاني 1952، لم تكد تفتح الجامعة أبوابها حتى أعلن الطلاب إضرابًا عامًا، وبعد بضعة أيام تحولت حركة الاحتجاج هذه (البعث الطلابية)، إلى مظاهرات صاخبة تبعتها انتفاضة شعبية عمت سريعًا مختلف المدن العراقية.

وقد بقيت العاصمة مدة يومين تحت سيطرة الجماهير الشعبية، حيث وقعت خلالها صدامات دامية بين المتظاهرين وقوى الأمن، وكان من نتيجة هذه المظاهرات التي وقع فيها عدد من الضحايا والجرحى أن أسقطت ثلاث حكومات «تهدئة»، ولم يعد الهدوء إلى البلاد إلاّ عندما تشكلت حكومة عسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود، وظهور الجيش في شوارع بغداد.

وإذا كنا قد ألمحنا سريعًا إلى أحداث تشرين الثاني الدامية والمناوئة لنظام الحكم، فلئن حزب البعث قد تشكل في خضمِّها كتنظيم لأول مرة في العراق، وهذه الأحداث ستترك بالفعل آثارًا لن تمحى في المستقبل في بنيته السياسية وهيكليته التنظيمية، وحول هذه النقطة بالذات فإن النموذج في العمل الشعبي الذي قدمه الحزب الشيوعي العراقي لحركة البعث على الأقل بصورة غير مباشرة، ستُظهر الأيام أنه كان في غاية من الأهمية سواء في الميدان السياسي أو على صعيد التنظيم.

---

(1) نسبة إلى التشدد في الفقه (الحنبلي).
(2) هاني الفكيكي، الالمصدر نفسه، ص 75.

كتبت قيادة البعث في وثيقة رسمية تقول: (كانت مشاركة الحزب في انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر، ذات تأثير عميق في تركيب الحزب ومستقبله، فإن الحزبيين البعثيين من الطراز الأول)، فالحزب الشيوعي هو في الواقع الذي قاد الانتفاضة، فماذا يفعلون هم ليتعلموا عملية تثوير الجماهير؟[1].

كذلك أيضًا فإن المجموعة البعثية، سعت جاهدة منذ الابتداء لكي تؤكد صفتها الاجتماعية الاشتراكية ودور الطبقات الشعبية في النضال، كما أنها كانت تقيم علاقة وثيقة الصلة بين الثورة القومية والثورة الاجتماعية، من أجل ذلك فإن جريدتها السرية (العربي الجديد) التي صدرت في تشرين الأول 1953، غيرت اسمها بعد شهرين من هذا التاريخ لتصبح (الاشتراكي) جريدة سرية ناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق استمرت في الصدور حتى ثورة 14 تموز 1958).

وعن دور الحزب في انتفاضة تشرين الثاني عام 1952، يذكر عبد الستار الدوري، (كانت مشاركة حزب البعث العربي الاشتراكي مشاركة فعالة، ولأول مرة يرفع الحزب شعارات حزبية (أمة عربية واحدة... ذات رسالة خالدة)، ولافتات باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، ويضيف أيضًا بأن حجم التنظيم آنذاك لا يزال محدودًا وكان مستواه التنظيمي شعبة في الأعظمية، وفرقة في الكرادة وخليتين في منطقة الفضل، ولم يكن في الكرخ تنظيم آنذاك.

فقد شكلت أول خلية حزبية في الكرخ عام 1955 من الرفاق كريم محمود شنتاف الذي انتقل من كركوك وسكن منطقة الدوريين، وستار الدوري، ومحمد جاسم الأمين، حسن سعيد، وقد انضم إلى الخلية فؤاد شاكر مصطفى بعد عودته من سوريا).

ويذكر عبد الستار الدوري أن (أول مكتب تم إنشاؤه هو مكتب الطلبة وذلك في عام (1951 ـ 1952)، وقد ضمَّ في عضويته جعفر قاسم حمودي، وزكي الخشالي، وستار الدوري، ودحام الألوسي، وكنا نرجع إلى جعفر قاسم حمودي لأخذ التوجيهات الحزبية)[2].

وقد نجح الحزب بعد دأب طويل إلى إخراج أول اتحاد وطني واسع في العراق، يحمل قدرًا من الإخلاص، لم تعرفه الأطراف السياسية في السابق، فولدت جبهة الاتحاد الوطني التي تألفت من حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والوطني الديمقراطي،

(1) هاني الفكيكي، المصدر نفسه، ص 75.
(2) زهير الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشأة إلى 1968، دوره السياسي والنضالي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

والحزب الشيوعي، والوطنيين المستقلين، فقادت نضال الشعب التي نظمت جهوده حتى ثورة 14 تموز 1958، التي يمكن القول بأنها ما كانت لتقوم لولا هذه الروح الجديدة في الحركة الوطنية، ولولا رؤية العسكريين، وأن الشعب كان مجمعًا ومهيئًا لتأييد أية حركة انقلابية يقدمون عليها ضد الحكم الملكي الاستعماري، ففي الفترة الممتدة من 1954-1958 كان الحزب في انتصارات دائمة، انتصارات بين صفوف الشعب وتحت الإرهاب، فالأعضاء والأنصار والمؤيدون كانوا في ازدياد، وفكرة الجبهة والوحدة الوطنية كانت تنمو باطراد، والمفاهيم والشعارات التي حملها الحزب أصبحت محاطة بتأييد وعطف القطاعات الواسعة من الشعب.

وتأتي سنة 1956 فيقود الحزب انتفاضة الشعب انتصارًا لمصر التي كانت تتعرض إلى عدوان ثلاثي غاشم ولإزاحة الحكم السعيدي الأسود، وقد ازداد عددًا وارتفع رصيد التأييد له من قبل الشعب، وهنا نشير إلى مقطع من رسالة وجهتها القيادة القطرية في العراق إلى القيادة القومية تصف لها وصفًا حيًّا نضال الحزب في تلك الفترة من تاريخ العرب، (تم الاتفاق بيننا وبين جماعة المؤتمر الوطني على الدعوة للإضراب يوم الخميس 16/ 8/ 1956، وقد بذلنا جهودًا كبيرة في سبيل هذا العمل، وكان نجاح الإضراب في بغداد، وبعض المدن الأخرى رائعًا بالرغم من موقف الحكومة السيئ من الإضراب، واعتقل عددٌ من أعضاء وأنصار الحزب عند قيامهم بتوزيع المنشورات للدعوة للإضراب، وما زالوا معتقلين إلى الآن، بغداد 17/ 8/ 1956).

في 8/ 9/ 1956 قدم عدد من أعضاء الحزب للمحاكمة بتهمة التحريض على الإضراب لتأييد مصر في 16/ آب/ 1956. وتابع الحزب نضاله خلال عام 1957، على الرغم من ازدياد الإرهاب والاعتقالات، فقد جاء في رسالة بعثت بها القيادة القطرية في العراق إلى القيادة القومية مايلي: (تشن الحكومة العراقية في الوقت الحاضر حملة واسعة ضد البعثيين من الأنصار والمؤيدين والأعضاء وتضعهم تحت رقابة أقوى من أي وقت مضى وخاصة بعد حوادث الأردن، فقد ألقي القبض على عدد من البعثيين الذين تعتقد الحكومة أنهم من البعثيين بتهمة إلقاء متفجرات على السفارة البريطانية وغيرها في الأماكن خلال العدوان الثلاثي على مصر، كما ألقي القبض على عدد آخر بتهمة النشاط السياسي وحيازة نشرات حزب البعث، كذلك ألقي القبض على الآخرين خلال زيارة الملك سعود للعراق، و على الرغم من ذلك فإن الحزب سائر في طريقه بخطوات واسعة بغداد 22/ 5/ 1957).

## حول مطبوعات الحزب في العراق:

1ـ صدر العدد الأول من (العربي الجديد) في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، وبعد شهرين بدل الاسم إلى جريدة (الاشتراكي).

في العدد الأول من العربي الجديد، نُشِرَ مقالٌ عن وحدة النضال العربي يتحدث عن أسباب فشل النضال المجزأ، ويدعو إلى توحيده في جبهة نضالية عربية واحدة، والمناداة بفكرة وحدة النضال العربي، في مثل ذلك التاريخ كانت ولاشك تجديدًا في التفكير والعمل السياسي في العراق.

وصدر العدد الثاني من العربي الجديد في أوائل تشرين الثاني وقد ضمَّ مقالات عديدة توضح كل منها قضية معينة من القضايا السياسية الاقتصادية المطروحة[1].. وأصبح اسمها وابتداءً من تموز 1956، تحت كلمة (الاشتراكي) حملت تعريف انتسابها من خلال إضافة عبارة جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق[2].

جريدة «وعي العمال» صدرت تحت إشراف مكتب العمال المركزي عام 1960[3].

جريدة «وعي الطليعة» جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي الداخلية 1958[4].

جريدة «حساب الجماهير»، نشرة إخبارية، تتضمن سلبيات النظام القاسمي آنذاك وقد صدرت في عام 1962[5].

وصدرت مجلة «صوت الطليعة» عام 1957[6].

يشير خالد علي الصالح قائلًا: (مع اتساع نشاط الحزب، وظهور هذا النشاط على السطح باستمرار، متمثلًا في إصدار البيانات، وجريدته السرية، فقد لفت انتباه رجال الأمن، فداهموا وكر الطباعة التابع للحزب عام 1954 وتم اعتقال المكلف بالطباعة (نجاد الصافي) ومسؤوله جعفر قاسم حمودي، وتمت مصادرة جهاز الطباعة الخاص بالحزب. وبعد فترة قصيرة أطلق سراح كل من نجاد الصافي وجعفر قاسم حمودي، في تلك الأثناء تم إسناد مسؤولية أوكار الحزب و الطباعة إلى صفاء محمد علي).

---

(1) نضال البعث، ج 5 ، مصدر سابق، ص 31.
(2) نضال البعث، ج 5، مصدر سابق، ص 33.
(3) صالح حسين الجبوري، المصدر نفسه ، ص 81.
(4) صالح حسين الجبوري، المصدر نفسه، ص 90.
(5) صالح حسين الجبوري، المصدر نفسه، ص 81.
(6) المصدر السابق.

## قيام جبهة الاتحاد الوطني:

ويذكر خالد علي الصالح أيضًا بالقول (من أجل تنشيط دور المعارضة في العراق وحشد طاقاتها، ثم الإعلان عن قيام (جبهة الاتحاد الوطني) التي تشكلت في بداية عام 1957 من أربعة أحزاب هي حزب الاستقلال، والحزب الشيو عي العراقي، و الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وبذا أصبح حزب البعث طرفًا رئيسًا في الجبهة التي تولت قيادة شعب العراق.

وقد اختارت قيادة الحزب (شمس الدين كاظم) (عضو القيادة) ليمثل الحزب في اجتماعات جبهة الاتحاد الوطني، وفي الوقت نفسه، أقيم ارتباط دائم بين حزب البعث والحزب الشيوعي لتنسيق المواقف بين الفريقين، نظرًا لطبيعة نشاطها السري، وقد اختار الحزب الشيوعي (عزيز الشيخ) ليمثله في هذا الارتباط وكلفني الحزب أن أمثله)[1].

## حياة الحزب:

بين (1954-14 تموز 1958) كان الحضور السياسي للبعث أكبر بكثير من حجمه التنظيمي، وكان من أسباب ذلك، جرأة أعضاء الحزب وشجاعتهم والمزاج السياسي الشعبي الملائم، خصوصًا وأن البعث كان في نظر الكثيرين حليفًا لعبد الناصر. لكن واقع الأمر يقول إن الوجود المحدود لحركة القوميين العرب من خلال وجوه كباسل الكبيسي ومصطفى شنشل وغازي القصاب، وهم من عائلات قوية، هو الذي سمح بالتميز، بحيث بدا الحزب مؤيدًا وحليفًا لمصر الناصرية، وبدت الحركة تابعة لها.

في هذه الظروف الصعبة التي خاضها الحزب وهو بعده ما زال في بدايات نشاطاته السياسية، انعقد المؤتمر القطري الأول[2].

## المؤتمر القطري الأول لحزب البعث في العراق عام 1954:

في سنة 1954كانت طبخة الأحلاف والمواثيق حتى وصلت حدها الأقصى، وتنبهت الحركة الوطنية إلى أن العراق سيكون الثالث في الحلف التركي الباكستاني، إلاً أن هذه الحركة أو بعبارة أدق قادتها الذين كانوا من البورجوازيين الوطنيين وقفوا حائرين عندما أعلن

(1) خالد علي الصالح، مصدر سابق، ص 59.

(2) نضال البعث، مصدر سابق، ج 5، ص 15.

عن زيارة عدنان مندرس (وزير خارجية تركيا) للبحث في ترتيبات إدخال العراق في حلف بغداد الاستعماري الجديد، لقد اكتفى الحزبان الوطنيان الاستقلال والوطني الديمقراطي، برفع مذكرات الاستنكار، وانزوى القادة الآخرون في بيوتهم، أما الحزب الشيوعي فقد كانت الخلافات تمزقه وتمنعه من القيام بعمل حاسم.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد بقي وحده في الميدان، وكتب عليه أن يخوض المعركة بمفرده، لذلك نظم عمليات الاحتجاج حيث شهدت كليات ومعاهد العراق إضرابات واحتجاجات للطلبة، ووزعت البيانات التي تندد بزيارة مندرس، وكان ذلك يتم بإشراف الحزب وبتخطيطه وقيادته، وقد هاجمت السلطة الحزب إثر هذه المعركة، ففتحت لأعضائه معتقل السعدية وفصلت الكثير من الطلبة البعثيين[1].

هذه الفترة التي تخللتها تلك الأحداث الساخنة شهدت انعقاد أول مؤتمر قطري للحزب، وكان هذا المؤتمر الحلقة الأخيرة في العملية التأسيسية الطويلة، ففي هذا المؤتمر أصبح الحزب كائنًا سياسيًا له شعبية ضخمة في واقع العراق الاجتماعي والسياسي، ومع أن المؤتمرين كانوا جلهم من الطلبة والمثقفين والمشتغلين في التعليم والموظفين الصغار وقلة قليلة من الفلاحين والعمال، إلاّ أن الحزب كان أنقى حركة سياسية واجتماعية في العراق، فقد رفض بحزم دخول العناصر البورجوازية ضمن كوادره وحتى في عضويته الحزبية وكانت قلة أعضاءه من العمال والفلاحين خارجة عن إرادته فهو تاريخيًا كان يمثل الوضع الحقيقي لا النظر، لحالة الطبقات الاجتماعية القائمة[2].

إن اتساع نشاط الحزب وازدياد كوادره القيادية وانتصاره بين الطلبة، وحصوله على موطئ قدم في صفوف الطبقة العاملة، أهلّه للانتقال إلى مستوى التنظيم القطري، أي اكتمال هيكله التنظيمي كحزب، ولإثبات واقع الحزب عمليًا، فقد قرر إجراء انتخابات حزبية على صعيد العراق، وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية تعكس في تشكيلها ما وصل إليه الحزب، وكانت هذه المرحلة بمثابة تمهيد مسبق، وبالطبع بدون قصد أو توقع لاستقبال الأحداث التي عاشتها الأمة العربية خلال عامي (1956-1957)، بل وحتى قيام ثورة 14 تموز 1958، والذي يدلل على اتساع الحزب في تلك المرحلة إحداث مكاتب للطلبة والعمال ومكتب للاتصال بالمحافظات، فضلًا عن ترسيخ إمكانات الحزب في الطباعة، وتأمين الأوكار اللازمة لهذا

(1) نضال البعث، ج 5، مصدر سابق، ص 15.
(2) نضال البعث، ج 5، مصدر سابق، ص 3.

الغرض، كما بدأ الحزب يتسع في صفوف النساء، فضلًا عن توجه بعض شبان الحزب ممن أنهوا دراستهم الثانوية نحو الكليات العسكرية.

اتساع التنظيم وشغل دوره باقتدار أمام الأحداث بمختلف الصور والمساهمة في النشاط السياسي والاجتماعي، أعطى للحزب مكانةً بين مختلف التيارات السياسية في العراق، ولم يعد مجرد (شرذمة) كما كان يحلو للبعث قول مثل ذلك أو إطلاق مسمًّى آخر عليه حتى عام 1954[1].

يشير الدكتور فخري قدوري إلى عملية انعقاد المؤتمر القطري الأول للحزب في 1955، قائلًا: بعد أن قطع مرحلة التأسيس والتنظيم والتغلغل الجماهيري، ومرحلة بناء ومد جسور العلاقات والحوار مع الأحزاب الأخرى، ظهرت الحاجة لعقد مؤتمر قطري، تنبثق عنه قيادة نظامية لمواجهة المهمات الجديدة، ومعالجة الثغرات التنظيمية، فمنذ عام 1952، ظهرت بوادر تكتلات داخل القيادة، ومنذ عام 1954 بدأت تنظيمات الحزب وخاصة الأوكار للطباعة، تتعرض إلى الكشف من قبل أجهزة الأمن، ما أوجد قلقًا لدى الأعضاء ترافق مع ضغوط من قواعد الحزب لجعل الانتخابات الوسيلة لتشكيل قيادات على مختلف المستويات، وبعد أن كان يجري تشكيلها عن طريق التعيين. ففي أواخر كانون الأول 1955[2]. عقد أول مؤتمر قطري في داري الواقعة في الأعظمية، وسط ظروف أمنية صعبة، وحضر المؤتمر نحو 25 رفيقًا ورفيقة[3]، أعضاء القيادات آنذاك، وممثلون عن تنظيمات بغداد والمدن الأخرى ومكاتب الحزب، إضافة إلى التنظيم النسوي، كان العلم العربي علم الحزب، يغطي طاولة المؤتمر، وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال والتقارير، انتخب المؤتمر قيادة الحزب للقطر العراقي بالاقتراع السري وهم:

فؤاد الركابي، وتحسين معلة، وجعفر قاسم حمودي، وشمس الدين كاظم، وعلي صالح السعدي، وفاهم كامل الصحاف، وعبد الله الركابي، وصالح شعبان، ثم جرى انتخاب فؤاد الركابي أمينًا للسر[4].

لقد جاء انعقاد أول مؤتمر قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عام 1954 تتويجًا لسني النضال التأسيسية التي بدأت مع إطلالة عام 1948، حيث شهدت سنوات النشأة

(1) خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة، مصدر سابق، ص 50.
(2) انعقاد المؤتمر القطري الأول للحزب عام 1954 وليس عام 1955.
(3) حضر المؤتمر القطري من التنظيم النسوي سعاد خليل إسماعيل البستاني وشقيقتها سلمى.
(4) فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة 35 عامًا في حزب البعث، دار الحكمة، لندن 2006، ص 27، 28.

والتأسيس تلك نمو وتطور الحزب حتى أصبح مع انعقاد مؤتمره الأول كائنًا ماديًا ضخمًا في واقع العراق الاجتماعي والسياسي[1].

## بداية توجه البعث إلى الجيش: أوائل تشرين الثاني 1953

ضم العدد الثاني من (العربي الجديد) الذي صدر في أوائل تشرين الثاني 1953، مقالات عديدة يتحدث كل واحد منها عن قضية معينة من القضايا السياسية والاقتصادية المطروحة، وقد أوضح الحزب في المقال الأول موقفه من محاولات الاستعمار التي توسعت في ذلك الوقت، لخلق دكتاتوريات عسكرية في مختلف أقطار الوطن العربي، ليستطيع عن طريقها تنفيذ أهدافه في ضرب الحركة الشعبية النامية، بعد أن دللت النظم البرلمانية الفاسدة عن عجزها في تحقيق ذلك، وقد نبه الحزب إلى محاولة من مثل هذا النوع كانت تجري في العراق، وحلل وضع دكتاتورية الشيشكلي في سوريا، التي كان الاستعمار يسعى إلى خلق حكم شبيه لها في العراق.

## حزب البعث والتنظيم العسكري:

تؤكد الأحداث بأن حزب البعث قد متن علاقته بالضباط الأحرار عن طريق ممثله صالح مهدي عماش، ومن ثم عبد الله سلطان الملاح، إضافة إلى انضمام علاء الدين الجنابي، وبتوجيه من الحزب إلى تنظيمات الضباط الأحرار عام 1957، وعند قيام ثورة 14 تموز 1958، ساهم الحزب بهذه الثورة، على الرغم من إمكانياته المتواضعة وعن طريق تنظيمه الحزبي بشكل عام، والضباط البعثيين بشكل خاص، وقد زود الثورة ما استطاع من الأسلحة والأعتدة، وتجسد نشاط الحزب في القوات المسلحة، بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، بتكوين المكتب العسكري وتوسيعه، حيث أخذ على عاتقه قيادة التنظيم الحزبي في القوات المسلحة، وبإشراف أمين سر الحزب، وبتكوين اللجنة الاستشارية لتنفيذ الثورة.

## تشكيل المكتب العسكري:

اختلف الآراء حول السنة التي تشكل فيها المكتب العسكري، فهناك أكثر من رأي في ذلك، فالرأي الأول يرى أنه شُكل عام 1957، بعد أن بلغ عدد الضباط البعثيين عددًا لا بأس به، وكان مسؤول المكتب فؤاد الركابي...

---

(1) **نضال البعث**، ج 5، مصدر سابق، ص 10.

والرأي الثاني يورده صالح مهدي عماش بقوله: (إن المكتب العسكري تكوَّن بعد ثورة 14 تموز 1958، بعد أن بلغ ضباط الجيش والقوات المسلحة رقمًا مناسبًا وكان يضم منذر الونداوي، علاء الدين الجنابي، محمد علي سباهي، سامي سلطان، وبعد أن خرجت من السجن عام 1959 اشتركت فيه).

أما الرأي الثالث فيرى أن المكتب العسكري تكوّن بعد فصل فؤاد الركابي من الحزب، وتكليف علي صالح السعدي بمسؤولية أمين سر القيادة القطرية للحزب في بدء حقبة الستينيات.

وهناك رأي رابع يفيد أن المكتب العسكري تشكل في عام 1957، بمسؤولية فؤاد الركابي، لكن اجتماعاته لم تكن منتظمة ودورية وقد ضم كلًّا من صالح مهدي عماش، محمد علي السباهي، علاء الجنابي ومنذر الونداوي، ويسند علاء الجنابي هذا الرأي إلى قول فؤاد الركابي (أنتم المكتب العسكري وأنا مسؤولكم)[1]. ويشير صالح الجبوري (ومهما اختلفت الآراء في السنة التي تأسس فيها المكتب العسكري، فإن فكرة تكوينه تعود إلى عام 1957، إلاَّ أن هذه الفكرة لم تأخذ دورها العملي في هذا الوسط وفي هذه الفترة، نتيجة لقلة عدد العسكريين المنتمين إلى صفوف الحزب، ولاختلاط التنظيم المدني بالتنظيم العسكري، وكذلك عدم وضوح الرؤية لنشاط الحزب في هذا الوسط لعمله السري).

فعند قيام ثورة 14 تموز 1958 وقيامها بمنح الحريات لقيام الأحزاب التي كان لها دور وطني قبل قيام الثورة، واستطاع الحزب أن يوسع تنظيمه في الجيش، وأن يعطي دورًا مميزًا لقيادة الحزب في هذا الوسط (المكتب العسكري).

وبعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، ومغادرة معظم قادة الحزب خارج العراق (سوريا ومصر)، انتخبت قيادة مؤقتة للحزب في العراق، بمسؤولية محسن الشيخ راضي، وعضوية بهجت شاكر ودحام الألوسي، وحميد خلخال وصفاء محمد علي، حيث أخذت هذه القيادة على عاتقها إعادة الاتصال بالمكتب العسكري وتنظيماته الحزبية.

وبعد انعقاد المؤتمر القطري الثالث في آب 1960، أخذ المكتب العسكري الدور الفاعل بعد إقرار المؤتمر إسقاط عبد الكريم قاسم، واستُلِمَ المكتب العسكري من قبل علي صالح

(1) صالح حسين الجبوري، ثورة 8 شباط 1963، نهاية عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد 1991، مصدر سابق، ص 73، 74.

السعدي أمين سر القطر بعد فصل فؤاد الركابي، حيث أصبحت اجتماعات المكتب دورية ومنظمة، وكان أول اجتماع للمكتب العسكري بالمسؤول الجديد (علي صالح السعدي في وكر بالأعظمية)[1].

## توجه حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الجيش:

انسجامًا مع موقفه النقدي من التدخلات العسكرية في السياسة والمتمثلة بالانقلابات العسكرية في سوريا ومصر، شخَّص الحزب وفي وقت مبكر موضوع تدخل الجيش كسبب من أسباب فشل انتفاضة 1952 في العراق، إلاَّ أن هذا التشخيص لم يثن الحزب عن التحرك نحو صفوف الجيش واعتماده أداة من أدوات الثورة العربية.

منذ بداية الخمسينيات اعتمد الحزب ثلاثة روافد في بناء تنظيمه الحزبي داخل الجيش العراقي، وقد تمثل الرافد الأول بالاعتماد على كسب بعض الضباط القوميين الذين انسجمت أفكارهم مع المبادئ والمواقف القومية للحزب فتأثروا بها، أما الرافد الثاني فقد كان عن طريق إيعاز الحزب لبعض عناصره الشابة للانتساب كطلاب إلى الكليات العسكرية العراقية، وهذا الرافد بدوره ساعد على قيام رافد ثالث تمثل بكسب هؤلاء البعثيين لزملائهم من طلبة الكلية العسكرية، وبهذه الروافد الثلاثة تأسست اللبنات الأولى للتنظيم البعثي في الجيش العراقي[2].

ويشير عبد الستار الدوري في اتصال معه قائلًا[3]: عقد لقاء في دار الملازم عبد الستار رشيد العزاوي، حضره ممثلو الحزب (كل من شفيق الكمالي وفيصل حبيب الخيزران وتحسين معلة وعبد الستار الدوري، وحضره من الضباط في هذا اللقاء صالح مهدي عماش وحسن النقيب) وذلك في عام 1953، وتكررت اللقاءات معهم، ويؤكد شبلي العيسمي بأنَّ اللجنة الحزبية في هذا اللقاء كانت رباعية دون ذكر الأسماء.

من جهة أخرى كان هناك اتصال للحزب بالجيش قد بدأ من خلال معسكر «سكرين» الذي

(1) راجع كتاب زهير الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشأة إلى 1968، دوره السياسي والنضالي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

(2) نضال البعث، ج 5، ص 38، مقالة نشرت في جريدة الاشتراكي العدد 3، السنة الأولى، كانون الأول/ أكتوبر 1953، مظاهرات تشرين الشعبية.

(3) إبراهيم العقيدي، مصدر سابق، (مقابلة شخصية مع فيصل حبيب الخيزران بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1982)، ويعتقد الخيزران بأن ممثلي الحزب أربعة أشخاص لا يتذكر الرابع منهم، في حين يذهب شفيق الكمالي إلى أن اللجنة الحزبية كانت ثلاثية هو والخيزران وعبد الستار الدوري (عن جعفر عباس حميدي)، تطورات الاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953، ص 267.

أقامه نوري السعيد لطلبة الكليات في صيف 1954، في منطقة تقع بين (دهوك وسوارة توكة) في شمال العراق، فقد أصدر نوري السعيد عن طريق البرلمان قانونًا يقضي بتدريب الطلاب خلال العطلة الصيفية تدريبًا عسكريًّا، اعتقادًا منه بأنه سيحقق هدفين في آن واحد، هما إشغالهم عن التفكير بتنظيم المظاهرات أولًا والنشاطات السياسية، وتنمية الروح العسكرية لديهم، ثانيًا ظنًّا منه بأن الجيش يكن ولاءه للتاج والنظام السياسي القائم آنذاك، وسينعكس هذا الولاء على الطلبة الملتحقين بالمعسكر التدريبي[1].

كان هذا المعسكر فرصة مناسبة للحزب لأن يتحرك الحزب على العسكريين المسؤولين عنه، فقد كان بين الطلبة الملتحقين بهذا المعسكر طلاب بعثيون، منهم شفيق عبد الجبار الكمالي، وكريم محمود شنتاف، حامد يوسف حمادي، وصفاء محمد علي، عبد الستار عبد الجبار الدوري وهؤلاء من كلية الآداب وحميد خلخال، ومجيد محمد، وحكمت البزاز، وجعفر السوداني، ودحام الألوسي، وعصام عبد علي، وعبد الله العمري من دار المعلمين، وعلي صالح السعدي، وإياد سعيد ثابت، ومدحت إبراهيم جمعة من كلية التجارة، وزكي الخشالي من كلية الحقوق[2] وقد استطاع الطلبة البعثيون في المعسكر إضافة إلى كسب بعض طلبة المعسكر والتوجه إلى أبناء المنطقة، كسب أحد ضباط الصف وهو فاضل الشكرة، من مدينة الموصل[3] والاحتكاك ببعض الضباط من ذوي الاتجاه القومي[4]، وانطلاقًا من إدراك الحزب لأهمية دور القطاع العسكري في حياة البلاد، فإن توجهه نحو الجيش لم يقتصر على الضباط القوميين وحسب، بل أوعز إلى عناصره الشابة للانخراط في الكلية العسكرية، فأصدر توجيهًا إلى أعضائه وأنصاره طلب منهم فيه التطوع في الجيش، والالتحاق بالكلية العسكرية أو كلية الطيران بعد أن ترك الدراسة في كلية الهندسة[5]، وكذلك محمد علي سباهي الذي قُبِلَ في الكلية العسكرية وعبد الكريم عبد الوهاب العزاوي الذي قُبِلَ في كلية الطيران[6].

وبخصوص معسكر سكرين يشير عبد الستار الدوري إلى أنه حصلت لقاءات عديدة بين الحزب في المعسكر وبين عدد من الضباط القوميين والبعثيين، مثل صالح مهدي عماش، وصبحي عبد

---

(1) إبراهيم العقيدي، المصدر نفسه، مقابلة مع الخيزران في 27 نيسان/ أبريل 1982، ص 136.
(2) مقابلات شخصية أجراها هادي حسن عليوي مع جعفر السوداني، دحام الألوسي، وشفيق الكمالي، ص 141.
(3) إبراهيم العقيدي، مصدر سابق، ص 137.
(4) إبراهيم العقيدي، مقابلة شخصية مع منذر الونداوي في 25 تموز/ يوليو 1982 وكذلك شفيق الكمالي.
(5) إبراهيم العقيدي، مقابلة مع محمد علي السباهي في 3 حزيران/ يونيو 1982، ص 137.
(6) إبراهيم العقيدي، مصدر سابق، ص 137.

الحميد، وخليل إبراهيم حسين الزوبعي وكريم فرحان، وإبراهيم فيصل الأنصاري[1].

## الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956 ودور الحزب:

إن الاعتداء الثلاثي عام 1956 الذي تعرضت له مصر إثر قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس والذي قادته كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، أدى على الصعيد المحلي إلى اضطرابات شاملة وتحركات ثورية، فقد أصبحت الحكومة العراقية في وضع صعب، ومما يزيد من ذلك حدة السياسة المعادية لمصر الناصرية التي أتبعها نوري السعيد بتصميم وعناد التي أثارت إلى أبعد حدود الإثارة حساسية الجماهير الشعبية العراقية، التي نزلت تتظاهر وتعلن تأييدها للرئيس عبد الناصر في جميع أنحاء البلاد.

فكانت بغداد مسرحًا للمظاهرات الطلابية، التي نادت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، ووقف ضخ النفط إلى هاتين الدولتين، ورفض حلف بغداد، ووقوف الشعب العراقي في النضال إلى جانب مصر في صراعها ضد الإمبريالية والصهيونية.

انتقلت الإضرابات التي امتدت بين (24-27 تشرين الثاني) إلى النجف وكربلاء، ووقعت صدامات دامية، وتحركت قوى الأمن فألقت القبض على عدد من القادة السياسيين الذين قدموا إلى المحاكمة في العاصمة، هذا الظرف السياسي الجديد سمح لحركة البعث في العراق، بأن تنشر أفكارها بين الأوساط القومية، وتثبت نفوذها.

ويتضح من ذلك أنَّ التيار الناصري على وجه التحديد لم يكتسب بعد وجودًا تنظيميًّا مستقلًّا. لذلك استطاع حزب البعث أن يكسب لصالحه هذا التعاطف الكبير والمتعدد الوجوه، وانطلاقًا من هذا الواقع فقد ركز حزب البعث طوال هذه الفترة أكثر من السابق على ضرورة تعاون القوى الوطنية فيما بينهما ضمن إطار الجبهة الوطنية.

انعكس ذلك على الشارع العراقي بشكل خاص، والشارع العربي بشكل عام، حيث خرجت التظاهرات الاحتجاجية ضد العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر، وضد تواطئ بعض الأنظمة العربية مع هذا العدوان، ويأتي دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، مع بقية الأحزاب والقوى الوطنية التي كان لها دور في الإضرابات والاحتجاجات الاستنكارية للعدوان، وموقف الحكومة السعيدية المتواطئ مع العدوان.

(1) اتصال مع عبد الستار الدوري نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

وكان للحزب دور كبير في هذه الانتفاضة الشعبية، قائدًا لها حيث وضع ثقله في قلب الأحداث ومنتصرًا لمصر في سبيل إزاحة الحكم السعيدي الأسود، وقد ازداد عددًا وارتفع في نظر الشعب. لنتابع مقطعًا من رسالة وجهتها القيادة القطرية في العراق إلى القيادة القومية، تعطي وصفًا حيًّا لنضال الحزب في تلك الفترة من تاريخ العرب.

## قيام جبهة الاتحاد الوطني 1957:

بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الأحزاب والحركات السياسية، من ملاحقة واعتقالات ومحاكم صورية ضد الوطنيين المناضلين المطالبين بتغيير السياسة الرجعية المرتبطة بالاستعمار، ووجود أحلاف وارتباطات مشبوهة مثل حلف بغداد المركزي المناهض لآمال الجماهير وقواها الثورية.

وقد دعا حزب البعث العربي الاشتراكي الأحزاب والقوى السياسية لوضع برنامج لقيام جبهة عريضة واسعة تضم كل الأحزاب الوطنية، للوقوف بوجه السلطة الحاكمة، وبالفعل في أواخر عام 1956 وأوائل عام 1957 تكونت الجبهة الوطنية (جبهة الاتحاد الوطني) التي كانت تضم كلًّا من الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي، وبعض التكتلات والقوى الأخرى، وتركزت النقاط الأساسية في برنامج عملها السياسي بشكل خاص على العودة إلى الحياة النيابية في البلاد وإقامة الحريات الديمقراطية، ورفض المشاريع العسكرية الغربية في الدرجة الأولى (حلف بغداد). ودعم وتأييد الثورة المصرية، وبالرغم من الصعاب والمشاكل الداخلية التي لا بد من أن تظهر، وفي بعض الأحيان لا بدّ من أن تشلها إلاَّ أن هذه الجبهة الوطنية استطاعت أن تنظم الجماهير الشعبية، وتحدد لها أهدافها، وتقود نضالها حتى قيام الثورة في 14 تموز 1958، ونجاحها. ويمكن لنا القول: بأن ثورة 14 تموز 1958 لم يكن لها أن ترى النور على الأقل في تلك الفترة التي تفجرت فيها لولا أن سبقها هذا الجو شبه الثوري الذي أشاعه نشاط مختلف الأحزاب المعارضة على أثر أحداث السويس عام 1956، وكذلك الدعم الشعبي العام.

1 ـ تنحية وزارة نوري السعيد، وحل المجلس النيابي.

2 ـ الخروج من حلف بغداد، وتوحيد سياسة البلاد العربية المتحررة.

3 ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

4- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

5- إلغاء الإدارة العرفية، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية[1].

أما بصدد الاحتفال الذي جرى في ساحة الكشافة في 27 كانون الثاني/ يناير 1959، بمناسبة ذكرى وثبة كانون الثاني 1948، والذي دعت إليه جبهة الاتحاد الوطني، فكان احتفالاً شكليًا لم يتعد إلقاء كلمات لممثلي الأحزاب الخمسة المؤتلفة[2] في الجبهة، وجاءت حركة الموصل لتئد جبهة الاتحاد الوطني بشكل نهائي، مما أدى بعد ذلك إلى محاربة الأحزاب والقوى المشاركة واعتقال قادتها ومؤيديها[3].

## ثورة 14 تموز 1958:

قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق لتمثل الإرادة الشعبية الواعية، ولتؤكد أن في العراق شعبًا لن يرضخ للنفوذ الأجنبي، ولتثبت أن جيش العراق لا يمكن أن يكون إلاً أداة ثورية لتحقيق آمال الوطن وأهداف الأمة العربية، ولذا فقد كانت تلك الثورة حدثًا قوميًا ضخمًا، ومرحلة حتمية من مراحل تصاعد المد القومي التحرري، وأنها في نظر الشعب ستكون نقطة وثوب للقومية العربية نحو إنجازات ثورية أشد عمقًا وأوسع مدى لبلوغ أماني الشعب العربي القومية.

إن تلاحم الجماهير الشعبية بأحزابها السياسية وفئاتها العفوية في صباح الرابع عشر من تموز مع ثورة القوات المسلحة، لم يكن عاطفيًا أو وليد الحدث، وإنما جاء وتبلور نتيجة وعي وطني وقومي مسبق، فثورة 14 تموز 1958 لم تكن منقطعة الجذور عن نضالات الشعب العراقي ولم تكن حدثًا قوميًا طارئًا وإنما كانت جزءًا عضويًا من الحركة الوطنية القومية و النهضة العربية الشاملة.

(1) ليث الزبيد، مصدر سابق، ص 110، 111.
(2) حضر الاحتفال ممثلون عن الأحزاب بالإضافة إلى جماهير غفيرة. وألقى السيد عبد الستار الدوري كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي أكد فيها على ضرورة وحدة الصف الوطني، كما ألقى زكي الحافظ كلمة حزب الاستقلال، وعبد القادر إسماعيل البستاني كلمة الحزب الشيوعي، وخدوري كلمة الحزب الوطني الديمقراطي، وإبراهيم أحمد كلمة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والشاعر محمد مهدي الجواهري كلمة المستقلين الديمقراطيين وأكدوا فيها جميعهم على صيانة الجمهورية وإقامة الديمقراطية.
(3) سعد مهدي شلاش، مصدر سابق، ص 130.

لقد كان للتحولات التي أحدثتها ثورة 14 تموز وفي مقدمتها التحرر السياسي من النفوذ الاستعماري الممثل بالنظام الملكي، وانسحاب العراق من ميثاق بغداد والخروج من منطقة الإسترليني.

وإصدار القانون رقم (80)، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في العراق، وإعلان سياسة الحياد الإيجابي، الأثر الواضح في طبيعة العلاقة بين القوى السياسية بعد الثورة وفي القوى السياسية نفسها.

وبقراءة موضوعية ودقيقة لطبيعة الأوضاع السائدة إبان عهد النظام الملكي وعجز العراق عن ممارسة دوره الحقيقي على الساحتين العربية والعالمية يمكن إدراك الأهمية البالغة لثورة الرابع عشر من تموز.

كانت القوى السياسية إبان المرحلة التي سبقت قيام ثورة 14 تموز، قد أدت دورًا أساسيًا في اجتثاث النظام الملكي القائم آنذاك بمختلف مؤسساته بهدف تحقيق الاستقلال السياسي، وأن التحالفات الثورية، هي في الأصل تحالفات الطلائع التقدمية المتمثلة لقوى الشعب العاملة[1].

## دور حزب البعث العربي الاشتراكي في ثورة 14 تموز 1958:

يقول خالد علي الصالح ـ عضو قيادة قطرية للحزب آنذاك ـ (في مساء يوم 13/ تموز 1958 أخبرني فؤاد الركابي ـ أمين سر القيادة القطرية للحزب آنذاك ـ بأن إحدى القطعات في الجيش سوف تتحرك ذلك المساء في أنها تحركت بالفعل من منصورية الجبل (التابعة إلى لواء ديالى) في طريقها إلى الأردن، وعند مرورها من بغداد وبدلًا من مواصلة سيرها إلى هناك ستقوم باحتلال بغداد وإعلان الثورة، ورددنا مع بعضنا عسى أن يتحقق الحلم هذه المرة)[2].

وعندما تم إعلان أسماء وزراء الثورة، جاء اسم فؤاد الركابي أمين الحزب في العراق ضمن أسماء وزراء الثورة، حيث أسندت إليه وزارة الإعمار وبدأ يأخذ حزبنا الناشئ مكانه كقوة سياسية من قوى الثورة[3].

---

(1) عزيز السيد جاسم، موضوعات الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاق العمل الوطني في ميزان التجربة السياسية، بغداد، مكتبة النهضة، 1972، ص 171.
راجع كتاب حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، تأليف زهير عبد الجبار الدوري.
(2) خالد علي الصالح، مصدر سابق، ص 70.
(3) المصدر السابق.

وعن كيفية علم حزب البعث بقيام ثورة 14 تموز يقول فيصل حبيب الخيزران (عضو قيادة قطرية للحزب). قبل ثورة تموز 1958، (كان حزب البعث عنده علم عن طريق ضابط اسمه عبد الرزاق القره غولي[1]، وكل الأحزاب السياسية كان لديها علم، الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي، لكن لا يوجد أي حزب من هذه الأحزاب حاول أن يطرح الأمر داخل جبهة الاتحاد الوطني، إذ المفروض أن تبحث في الجبهة وتتخذ موقفًا موحدًا وبرنامجًا. كما كان يجب طرح هذا السؤال ماذا نريد من الانقلاب؟ لكن كل حزب من هذه الأحزاب، كان يعتقد هذا الانقلاب سيكون لصالحه[2].

يقول القره غولي (في ليلة 11/ 12/ تموز اتصلت بفؤاد الركابي وأخبرته بأنَّ موعد الثورة سيكون الأسبوع القادم دون تحديد يومها، ثم طلب مني تحديد الوقت واليوم بالضبط، فأجبته باستحالة ذلك لأسباب أمنية، ثم سألته عن الحكمة من وراء معرفة الوقتِ المحدد، فأجاب بأنَّ الحزب يستطيع احتلال مراكز الشرطة في المناطق المهمة بحيث يمكن تأمين تغطية للثورة داخل بغداد، وهنا قلت له بأننا إذا أعطينا الوقت واليوم المحدد فإنَّ تحرككم قد يؤدي إلى كشفها، ثم أخبرته أنه بمجرد إذاعة البيان الأول عليكم بمحاصرة دور رجال العهد الملكي، والخروج بمظاهرات في الشوارع تؤيد الثورة.

ثم طلب الركابي أن يخرج مناضلو الحزب بأسلحتهم بعد إعلان البيان فمنعته من ذلك خشية تكرار مسألة (الفرهود) في بغداد، فيستغل السلاح، وعندها سنعطي انطباعًا سيئًا أمام العالم الخارجي، وفعلًا اقتنع الركابي ووعدني بأنه سوف لا يحدث أي شيء من هذا القبيل سوى الذي اتفق عليه[3].

وقد ساهم الحزب في المحاولة التي كان الضباط الأحرار عازمين على تنفيذها في 29 أيار بمناسبة الاحتفال بمرور 25 عامًا على تأسيس كلية الأركان، وتجسدت مساهمة الحزب في تلك المحاولة بطلب الضباط الأحرار بعض الأسلحة والمتفجرات التي استطاع الحزب تهيئتها عن طريق سوريا، وسلمت إلى مندوب الضباط الأحرار[4].

---

(1) الضابط عبد الرزاق عبد الجبار قره غولي كان ملازمًا في اللواء العشرين الذي نفذ الثورة وهو مَن أخبر الحزب بيوم الثورة عن طريق علي صالح السعدي الذي قام بدوره بإبلاغ فؤاد الركابي أمين سر حزب البعث آنذاك.

(2) جريدة الزمان، لندن، العدد 973، في 20 تموز/ يوليو 2001 (مقابلة مع فيصل حبيب الخيزران، أجراها سيف الدين الدوري).

(3) العقيدي، مصدر سابق، مقابلة مع عبد الرزاق القرة غولي في 6 أيار/ مايو 1982، ص 128.

(4) هادي حسن عليوي، مقابلة مع شمس الدين كاظم، مصدر سابق، ص 193.

## حزب البعث العربي الاشتراكي يصدر بيانًا

أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانًا بتاريخ 8/ آذار/ 1959 يُقَوِّم فيه الأوضاع القائمة بعد فشل حركة الشواف في الموصل جاء فيه:

في أوائل الشهر الفائت تعرضت بلادنا لأحداث خطيرة ذهب ضحيتها آلاف القتلى والجرحى من أبناء الشعب ومنتسبي الجيش ضباطًا وجنودًا، تركت هذه الأحداث الخطيرة آثارًا بارزة في حياتنا السياسية الاقتصادية الاجتماعية وكشفت الكثير من المواقف التي كان يلفها ستار كثيف من الغموض. تعرضت بلادنا لهذه الهزة العنيفة إثر إعلان الشواف الثورة بمدينة الموصل، وما أعقبها ذلك من مصادمات عنيفة وحوادث أليمة مؤسفة ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى و الجرحى وامتدَّ أثرها حتى شمل العراق كله.

إن حادثًا كهذا الذي جرى في الموصل يجب أن لا يمر دونما تمحيص دقيق للأسباب العميقة التي أدت إلى انفجاره، لكي نجنب بلادنا مغبة أحداث مماثلة تفجرها الأسباب نفسها التي أدت إلى تفجير أحداث الموصل. وإن أخشى ما نخشاه أن يستغل المتربصون والمستعمرون هذه الأسباب ليأتوا على ما حققته ثورة 14 تموز.

لا نريد أن تمر علينا الأحداث دون أن تشبع بحثًا وتلاحق الأسباب إلى أعمق أعماقها لتوضع اليد على مناجعها الأصلية ومن ثم لتعالج هذه الأسباب ونتقي جميع شرورها و بذلك نستطيع أن نجنب بلادنا العثرات والهزات[1].

## حزب البعث العربي ومحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم:

كانت فكرة اغتيال (قاسم) موجودة في أذهان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل حركة الشواف، وتعود إلى يوم استقالة الوزراء القوميين[2]، والذي شجع الحزب على المضي قدمًا في الإعداد لخطة الاغتيال، أعمال العنف التي ارتكبها الشيوعيون في قمع تلك الحركة، وإجراءات السلطة الحاكمة التي تعرضت لها تنظيمات الحزب في أعقابها بسبب مشاركته فيها، فقد اعتقد البعثيون أن غريمهم الأول هو عبد الكريم قاسم، وبخاصة بعد أن تبين أنه كان يوافق ضمنيًا على الهجمات التي كان الشيوعيون يشنونها على القوى القومية،

(1) نضال البعث، ج 7، ص 33.
(2) فؤاد الركابي، الحل الأوحد، القاهرة، 1962، ص 29.

فالتخلص من الشيوعيين ونفوذهم لا يتم إلاّ بالتخلص من (قاسم) نفسه بصفته المسؤول الأول عن تمدد الشيوعية في العراق[1].

وأصدرت المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي كانت تعرف بـ(محكمة الشعب) قرارًا في 6 أيلول بإعدام عدد من الضباط ممن شاركوا في حركة الشواف، وصادق عبد الكريم قاسم على قرار الإعدام الذي نفذ في 20 أيلول 1959 بالرغم من توسط عدد من الوزراء وكبار الضباط في الجيش. لقد أقدم قاسم على عمله دون تردد ولم يندم على فعلته كما ذكر فيما بعد[2].

ومن انعكاسات ذلك القرار قامت تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي بتحريك المظاهرات من أجل شجب العمل الذي ارتكبه النظام، وخرجت مظاهرات في بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل وسامراء وتكريت وهي تهتف بسقوط النظام، فقد جاء في أحد التقارير الأمنية، أن الحالة استمرت متوترة في بغداد، وبقيت الحوانيت والمقاهي مغلقة وخيم الوجوم على منطقتي الأعظمية والكرخ، وتجمع عدد كبير من الشباب والنسوة في شارع موسى الكاظم وهم يرددون الهتافات المعادية، ومزقوا صور عبد الكريم قاسم الملصقة على الجدران.

ومن الشعارات التي رددها المتظاهرون: (الله أكبر شبابنا قتلوهم) و(يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحق نوري)، و(لا أوحد ولا زعيم فليسقط عبد الكريم)، و(المجد والخلود لناظم ورفاقه)، وقد تصدت الشرطة لهذه الهتافات واعتقلت العديد من المشاركين فيها، وأجريت التحريات في دور المقبوض عليهم[3].

وحول شكل الحكم المقبل، تم الاتفاق بين حزب البعث العربي الاشتراكي والضباط الأحرار والفئات القومية الأخرى على أن يتولى مجلس قيادة الثورة زمام السلطة، وأن تؤلف وزارة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن زملاء لهم.

وقد ترددت على الألسن أسماء مثل ناجي طالب، عبد اللطيف الدراجي، وفؤاد عارف، ووثقت الاتصالات مع الجمهورية العربية المتحدة عن طريق توفيق أباظة السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد[4].

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 177.
(2) رفعت الحاج، ناظم الطبقجلي، نافع داوود وغيرهم.. المقدم الركن عزيز أحمد شهاب، والمقدم علي توفيق، والعقيد خليل سمان، والمقدم إسماعيل عرمز، وعدد الذين أعدموا 23 ضابطا.
(3) عبد الفتاح علي البوتاني، مصدر سابق، ص 236.
(4) عبد الفتاح علي البوتاني، مصدر سابق، ص 239.

في مساء يوم الأربعاء الموافق للسابع من تشرين الأول 1959 وفي الساعة السادسة والنصف وعند رأس القرية انهال المنفذون بوابل من الرصاص على سيارة عبد الكريم قاسم في أثناء مرورها في طريقها من وزارة الدفاع قاصدة حفل استقبال في دار البعثة الدبلوماسية لألمانيا الديمقراطية في الباب الشرقي.

وقد قتل السائق، وأصيب مرافق (قاسم) المدعو (قاسم أمين) إصابة خطيرة، ونفذت رصاصة في كتف قاسم اليسرى، وقام سائق تاكسي بنقله إلى مستشفى دار السلام، وهناك ظهر أن إصابته أخطر مما كان يظن فبقي في المستشفى حتى أوائل كانون أول 1959م.

كانت نية القيادة القطرية للبعث في أثناء الأيام القليلة التي تلت محاولة الاغتيال قد استقرت على البقاء في العراق، ولكن جثة عبد الوهاب الغريري التي تركت ملقاة في الشارع جعلت البقاء مستحيلا.

فقد اهتدت الشرطة بواسطتها على أن حزب البعث العربي الاشتراكي كان وراء العملية، فتمكنت بعد حملة قوية شنتها ضد تنظيمات الحزب من وضع يدها على سجلات ووثائق مهمة للحزب، وبضوئها قامت الشرطة بعملية اكتساح كبيرة فاعتقلت معظم أعضاء القيادة القطرية.

ألقي القبض على قسم من المشاركين في المحاولة، وقدموا إلى المحاكمة التي بدأت أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في 26 كانون الأول 1959م، وكانوا (78) متهمًا، منهم (21) غائبًا، وورد في تقرير أمني بعد شهر على بدء المحاكمات، أن حزب البعث العربي الاشتراكي يعمل بكل جد ونشاط لتلافي ما أصابه على أثر محاولته اغتيال الزعيم، وأنه يهدد السلطة إذا ما صدرت أحكام الإعدام ضد المتهمين، وانتشر في العراق خبر مفاده أن خلية مؤلفة من تسعة أشخاص معظمهم من تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في الموصل تعد لاغتيال المهداوي (رئيس المحكمة) وماجد محمد أمين (الادعاء العام العسكري)[1].

لقد صدرت في 25 شباط الأحكام، فقضت بالموت على خمسة من المتهمين الحاضرين وهم إياد سعيد ثابت، وخالد علي الصالح، وأحمد طه العزوز، وسليم عيسى الزيبق، وحميد مرعي، وعلى أحد عشر متهمًا غائبًا بالعقوبة نفسها بينهم صدام حسين، وفؤاد الركابي، وعبد الله الركابي، وعبد الكريم الشيخلي، وحاتم حمدان العزاوي، وفاضل الشاهر، ومدحت إبراهيم جمعة.

(1) عبد الفتاح علي البوتاني، مصدر سابق، ص 240.

لقد كانت الدلائل تشير إلى أن قاسمًا كان مصممًا على تنفيذ أحكام الإعدام الذي حدَّد يوم 31 آذار1960 لتنفيذها، إلاَّ أنه تراجع قبل ساعات قليلة عن تنفيذها وأعلن تأجيلها ووضع أسباب اتخاذ القرار قائلًا: «إنني قد عفوت عن حقي الشخصي، وقررت وفي هذه اللحظة تأجيل أحكام الإعدام وحتى إشعار آخر».

جرت عدة محاولات أخرى من قبل الحزب لاغتيال عبد الكريم قاسم، ولم تكن محاولة رأس القرية هي الوحيدة في فكر الحزب في التخلص من الزعيم عبد الكريم قاسم، بل هناك محاولات عديدة ولكن بسبب الظروف الذاتية والموضوعية تم تأجيلها[1].

## التعبة الجماهيرية والحزبية من أجل إسقاط عبد الكريم قاسم واستلام السلطة:

أصبح التفكير بعملية إسقاط حكم عبد الكريم قاسم ضمن المدة المحصورة بين فشل محاولة اغتياله ونجاح ثورة 8 شباط، الهم الرئيس لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي. لهذا أكد المؤتمر القطري الثالث الذي عقد في آب 1960 على أهمية إسقاط الحكم الدكتاتوري وإقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي، على أن يرتبط تحقيق هذه المهمة بتهيئة الشروط الموضوعية الكافية[2]، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عمل الحزب على توسيع قاعدته الشعبية التي يستند إليها، وخلق عامل التواصل والتفاهم مع القوى القومية وغيرها، من التي تعمل ضد النظام، فضلًا عن إيجاد القوى العسكرية بتقوية التنظيم العسكري وتهيئة العناصر الحزبية والمدنية وتدريبها على السلاح في مناطق معروفة وفي الأوكار الحزبية[3].

لقد عزز تخفيف الأحكام الصادرة بحق البعثيين الذين أقدموا على محاولة اغتيال قاسم ثقة الحزب بنفسه، وازداد تقدير القوى القومية له، فكان بمثابة الاختبار الأول للحزب في تجربة القوة مع النظام، خصوصًا في موضوع أحداث إضراب البنزين بسبب رفع السلطة لسعر البنزين بمعدل (10) فلوس للغالون الواحد في 22 آذار1961.

لقد استغلت قيادة البعث هذا العمل للقيام بعمليات إضراب وتظاهر وصدامات ضد الأجهزة الحكومية لتقوية التنظيم الحزبي، وتوثيق صلته بمشاكل الناس، وفعلًا استطاع الحزب أن يشغل

(1) زهير عبد الجبار الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
(2) البوتاني، مصدر سابق، ص 332.
(3) صالح حسين الجبوري، ثورة 8 شباط في العراق نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد 1990، ص 116، 117.

بغداد على مدى أيام بتظاهرات متفرقة وإضرابات لسائقي سيارات التاكسي والنقل العام، ومارس البعثيون القوة لإجبار الكثير من الناس ونقابات النقل على المشاركة في الإضراب، كذلك بدأت مجموعة بعثية بقطع الطرق، ووضع الحواجز لمنع السيارات من المرور، وحرق الإطارات المطاطية في الشوارع، مما اضطر قاسم إلى إنزال بعض القطعات العسكرية لاسيما في منطقة الأعظمية والكرخ والكرادة.

وكان لهذا العمل أن عطل حركة انتقال الكوادر الحزبية وألحق شللًا جزئيًا باجتماعات القيادة القطرية، بالرغم من أن قائد الفوج الذي انزل في الأعظمية كان أخًا شقيقًا لعلي صالح السعدي، دون أن يكون بعثيًا، على أثر ذلك اقترح حازم جواد أن تقسم بغداد إلى قطاعات أربعة، يتوزع الموجودون من أعضاء الفرع على هذه المناطق متمتعين بصلاحيات إصدار القرار الحزبي وأوامر المعركة.

وهكذا تولى حازم جواد مسؤولية الأعظمية، ومحسن الكرخ، وعلي الرصافة وخارج بغداد، وتركت الكرادة الشرقية (لهاني الفكيكي)، ومع أننا بقينا تسعة أيام على هذه الحال تكبدنا خلالها بعض القتلى والجرحى وكبدنا القوات العسكرية والشرطة مثلهم، فإن قاسم لم يذعن وأبقى الزيادة من سعر البنزين كما هي برغم تأثيرها على الفقراء وسائقي النقل[1]. لقد قدم الحزب في أحداث إضراب البنزين في آذار 1961 كوكبة من الشهداء هم: مؤيد حسين الملاح، ومحمد حسن عبد الكريم، وقحطان أحمد، وعبد الرحمن السراج، وصلاح عبد القادر، وعبد الرزاق موسى، وفيصل عبد الكريم، وباقر خزعل[2].

### انبثاق الاتحاد الوطني لطلبة العراق:

لقد شهدت الحركة الطلابية في عام 1961 قبل قيام الاتحاد الوطني لطلبة العراق وضعًا صعبًا للغاية، حيث نشطت الطليعة في بداية العام الدراسي 1961 موجهة من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي للتأكيد على الانتخابات الطلابية السنوية، وقام الحزب بإرسال الطالب مقداد العاني إلى لبنان لاستحصال موافقة القيادة القومية حول تنفيذ فكرة تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وبتوجيه من القيادة القومية قام الطالب المذكور بزيارة المنظمات الطلابية في أوروبا، وكذلك الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب، وقد أيدت هذه المنظمات والاتحادات هذه الفكرة، كما أيد

---

(1) هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص 171.
(2) نضال البعث، ج 7.

الطلبة العراقيون في الخارج فكرة تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق.

لقد أصبحت فكرة تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق ناضجة ومهيأة على مستوى الطلبة العراقيين في الداخل والخارج، مما جعل القيادة القطرية للحزب في القطر العراقي تعمل على تنفيذها، وبدأت بتأسيس اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر التأسيسي في بداية الشهر العاشر من العام نفسه.

وقد تألفت لجنة من الطلبة من: مقداد العاني، مؤيد الصفار، ضياء الفلكي، وقامت هذه اللجنة بالعمل على تهيئة كافة مستلزمات المؤتمر، من خلال وسائل عديدة منها الإعلان في الكليات والمعاهد على تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق، كما حددت كلية الطب جامعة بغداد مكانًا لتجمع الطلبة، وفي الساعة الخامسة من يوم الخميس المصادف 23/ 11/ 1960 بدأت الوفود الطلابية من مختلف الكليات والمعاهد تتوافد على الكلية المذكورة حيث مكان انعقاد المؤتمر التأسيسي.

وقد ألقيت كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي، التي أشارت إلى أهمية قيام الاتحادات الطلابية، وبينت أسباب قيام الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وتليت مسودة الدستور على أعضاء المؤتمر، وتم التصويت على مواده بشكل علني، وبعد إقرار دستور الاتحاد الوطني من قبل المؤتمر، أعلن عن انتهاء المؤتمر وبنجاح الطليعة الطلابية في ميلاد اتحادها (الاتحاد الوطني لطلبة العراق).

وفي يوم 20/ 12/ 1962 أعلن الاتحاد الوطني لطلبة العراق[1] إضرابه العام في مختلف المعاهد والكليات في عموم العراق، تضامنًا مع حادثة الثانوية الشرقية، وأسمته الإضراب البطولي الذي قضَّ مضاجع السلطة الحاكمة، واستمر الإضراب الذي تتوج بقيادة ثورة 8 شباط 1963 الذي قادها ونفذها حزب البعث العربي الاشتراكي[2].

والجدير بالذكر أن مكتب الطلاب المركزي الذي قاد الإضراب منذ يومه الأول إلى أن توّج بقيام ثورة 8 شباط 1963، كان يتألف من عبد الستار الدوري مسؤول المكتب وعضوية كل من محمد صبري الحديثي، عدنان الحمداني، مقداد العاني، ضياء الفلكي وأحمد العزاوي.

في تلك الأثناء حاول البعثيون فتح حوار مع الحزب الشيوعي وكان ستار الدوري أحد

---

(1) صالح حسين الجبوري، مصدر سابق، ص 84، 85، 88.
(2) اتصال مع عبد الستار الدوري.

مفاتيحه، اتصلت القيادة بحسين جميل الذي نقل تلك الرغبة إلى الحزب الشيوعي، وفي لقاء بين كامل الجادرجي، وحسين جميل، وعامر عبد الله أواخر 1961، أكد الجادرجي أن مقاومة الدكتاتورية المتمثلة بالحكم العسكري الفردي تستوجب اللقاء بين البعث والشيوعيين باعتبارهما الحزبيين اللذين استقطبا الشارع السياسي، وعرض الجادرجي وساطته، غير أن الحزب الشيوعي بسبب مقالة نشرت في جريدة البعث تدعو إلى قطع اليد التي تمتد إلى الشيوعيين، اعتذر عن مثل هذا اللقاء.

وحول الموضوع نفسه يقول حنا بطاطو: (ما كان بين حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كانت تفصله عن الشيوعيين هوة من الدماء ليفكر باللقاء مع الحزب الشيوعي العراقي في المدة 1960–1961، ولكن الحزب لين موقفه سنة 1962، وحاول فتح حوار مع الحزب الشيوعي فاتصلت القيادة بحسين جميل الذي حمل فكرة تلك الرغبة، فعُقد اجتماع بين عضو قيادة فرع بغداد عبد الستار الدوري وكادر شيوعي متوسط، بحثت فيه إمكانيات العمل المشترك، وبدت المنظورات واعدة بما يكفي، بدليل أن اجتماعات أخرى على مستوى أرفع عقدت بين الطرفين مثل فيهما البعث فيصل حبيب الخيزران عضو القيادة القطرية، في حين مثل الحزب الشيوعي عامر عبد الله عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وقد أوضح البعثيون للشيوعيين أنه لا أمل في حصول أي اتفاق إذا لم يثبتوا أولًا موقفًا جريئًا لا لبس فيه من نظام قاسم، وعند هذه النقطة انهارت المفاوضات[1].

## دور حزب البعث العربي الاشتراكي في الجبهة القومية أيار 1960:

كانت ثورة 14 تموز 1958 حدثًا قوميًا ضخمًا، ومرحلة أساسية من مراحل تصاعد النمو القومي التحرري الذي انطلق لتحقيق انتصارات على الاستعمار والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي كافة.

وكان مقدرًا لثورة 14 تموز في العراق، أن تؤدي رسالتها، وتواصل نجاحها لو لم تتعثر بسبب الأوضاع الشاذة التي نجمت عن انحراف النهج السليم بهدف إبعاد العراق عن الركب العربي، والحيلولة دون ممارسة دوره القيادي، وإسهامه في حركة التحرر العربي، وذلك عن طريق تفتيت وحدة قواه الوطنية والإيغال في الابتعاد عن الحياة الديمقراطية، والتنكر لأبسط مبادئ الثورة، وإزاء ما أصاب الثورة من تلك الانحرافات فقد رأى حزب البعث العربي الاشتراكي

(1) نضال البعث، مصدر سابق، ج 7، ص 71، 72.

أن المحافظة على الثورة ومبادئها لا يمكن أن يتحقق إلاّ بتنازل الشيوعيين عن خطة الاستيلاء على الحكم، ومحاربة الاتجاه القومي في البلاد وفكرة الوحدة العربية، وإزالة مظاهر التوتر في الشارع العراقي، وإيقاف حملة الدعاية المغرضة، ولصق التهم الكاذبة، واحترام الاتجاهات الخاصة، ودعم الأقوال بالأفعال التي تدل عليها[1].

كان حزب البعث العربي الاشتراكي قد وجد أن اجتذاب فئة أو أكثر إلى التعاون سيفك الحصار المضروب حوله، ويفتح آفاقًا جديدة لم تنفتح أمامه من قبل، وبرر الحزب قيام الجبهة القومية في أن الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم وفصائله ليست بالضرورة منضوية في حزب دون آخر كي تندفع بشعور قومي عاطفي، وأنها لا تجد جوًّا ملائمًا للعمل لتشتت القوى القومية وتفرقها، وأنها تأخذ على الفئات القومية وخاصة الحزب هذا التفرق، ولكسر الطوق المحيط بالحزب وعدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في إحداث تكتلات قومية جديدة مما يزيد من بعثرة القوى القومية، لأن من بين الفئات القومية عناصر خيرة ذات دوافع نبيلة حتى عندما تزج في مخاصمتنا، وإن نشر شعارات الحزب في الوسط القومي سيخدم القضية القومية، ولاشك أن المعركة القادمة أكبر من أن يفيها الحزب حقها لوحده[2].

وكان التوافق السياسي مابين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب تامًّا حتى أواخر عام 1959، حين انسحب الوزراء البعثيون من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها.

وكان مصدر هذا التوافق هو الترابط السياسي بين البعثيين والحركيين مع الجمهورية العربية المتحدة، وكان جمهورها هو الجمهور الناصري بدرجة أساسية، وبالنسبة إلى تشكيل الجبهة القومية فإن المبادرة من الناحية العملية هي مبادرة حزب البعث، الذي دعا في أيار 1960 القوى القومية إلى التحالف في جبهة قومية لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعيين.

ومهما يكن من أمر فقد تم الاتفاق على إقامة جبهة قومية أطرافها الرئيسة حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وحزب الاستقلال، واقتصر معظم نشاط الجبهة على إصدار بيانات سياسية وواصلت الحركة والبعث العمل على تنظيم ضباط من الجيش

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، «القطر العراقي 1958 ـ 1963 من ثورة 14 تموز إلى ثورة 14 رمضان 1963»، ص 23.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، مصدر سابق، ص 66.

لإيجاد جهاز عسكري قادر على إسقاط الحكم[1].

مثل حركة القوميين العرب في حوار بناء الجبهة القومية الائتلافية كل من نايف حواتمة وباسل الكبيسي وحامد الجبوري، في حين يذكر سلام أحمد أن الإخوان المسلمين شاركوا في ائتلاف الجبهة القومية، وكان حضورهم في بداية تشكيل الجبهة متواصلًا عن طريق ممثليهم، أما الممثل الرسمي للحركة في الجبهة فكان حامد الجبوري، وعن حزب الاستقلال صديق شنشل، وعن حزب البعث تحسين معلة.

## حركة الانفصال التي تمت في 28 أيلول 1961 وانهيار الجبهة:

وجاء الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961 لتبدأ مرحلة مؤلمة للجبهة القومية التي تآكلت وانفجر الخلاف داخلها حول الانفصال، أمير الحلو يرى وهو أحد كوادر حركة القوميين العرب أن سبب الخلاف بين حزب البعث والحركة وانهيار الجبهة القومية يعود إلى موقف حزب البعث من عبد الناصر وطريقة إدارته للحكم في سورية خصوصًا بعد أن ظهر الخلاف إلى العلن، وباتت أدبيات ومنشورات الحزب تنتقد عبد الناصر وحكمه، وقد ترافق ذلك مع انشقاق فؤاد الركابي عن الحزب في العراق، وعبد الله الريماوي في الأردن، وعلى أي حال فقد انسحبت حركة القوميين العرب من الجبهة القومية في العراق.

كان ذلك رغبة مصرية أكثر مما كان قرارًا حركيًّا، وقد بادرت قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى إصدار بيان يدين الانفصال بشدّة، حيث جاء البيان تحت عنوان (لترتفع عاليًا راية الجمهورية العربية المتحدة ولتقبر مؤامرات الانفصاليين عملاء الاستعمار الرجعية)، وقد تخطت بشكل حازم موقف القيادة القومية العاجز والمرتبك من الانفصال[2].

يشير هاني الفكيكي قائلًا: (لم يكن الانفصال السوري قليلًا على وضع الحزب في العراق، ففي 28 أيلول 1961 وقع الانقلاب الذي فصم عرى الوحدة، وفي اليوم ذاته أصدر الحزب في العراق بيانًا أدان فيه الانفصال، ورفع راية الوحدة، ولا أزال أذكر الليلة التي قضيناها أنا وعلي صالح السعدي وعبد الستار الدوري ومحسن الشيخ راضي نعد لهذا البيان الذي أنهينا طباعته

(1) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها، الكتاب الأول (1951–1961)، ص 244.

(2) سعد شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

في الفجر، ووزعناه في كل أنحاء العراق)[1].

## موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من قرار حركة القوميين العرب والانسحاب من الجبهة القومية:

لم يكن حزب البعث مؤيدًا قرار انسحاب حركة القوميين العرب من الجبهة وذلك بسبب الظروف التي تمر بها الحركة القومية ومحاربة الاتجاه القومي من قبل عبد الكريم قاسم والشيوعيين، ولهذا فقد عقد اجتماع بين حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي لبحث هذا الموضوع وقد مثل الحزب عبد الستار الدوري عضو القيادة القطرية للحزب آنذاك، ومثل الحركة القيادي فيها باسل الكبيسي، وقد حاول ممثل حزب البعث عبد الستار الدوري كما يذكر هو أن يثني حركة القوميين العرب عن قرارها بالانسحاب من الجبهة لأن ذلك سوف يضعف التيار القومي آنذاك، ولا يخدم الانسحاب إلاَّ عبد الكريم قاسم والشيوعيين، ولهذا فقد كانت حجة حركة القوميين في الانسحاب من الجبهة، هو بسبب توقيع بعض قادة حزب البعث العربي الاشتراكي وثيقة الانفصال (وقع الوثيقة صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني).

وعلى الرغم من أن ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في الاجتماع أوضح بأن هذا الموقف لا يعبر عن موقف حزب البعث في العراق الذي أصدر في اليوم الثاني من الانفصال بيانًا يشجب ويستنكر حركة الانفصال، إلاَّ أن حركة القوميين العرب صممت على الانسحاب وأصدرت بيانًا تعلن فيه انسحابها من الجبهة القومية، نشرته جريدة الحرية الناطقة بلسان الحركة في بيروت، وعند هذه النقطة انهارت المباحثات بإصرار الحركة على الانسحاب من الجبهة[2].

## التحضير لثورة شباط 1963:

يقول طالب شبيب (كانت خطة الثورة قد وضعت بشكلها الكامل عام 1962، ومنذ ذلك الحين كنا نجري تمارين ونفرض إنذارات أسبوعية للجهازين المدني والعسكري كجزء من برنامج التدريب على الخطة ككل وعلى جزئياتها، فضلًا عن تعيين مواعيد حقيقية لإعلان الثورة وتأجيلها أكثر من مرة.

وكانت الإنذارات في الجهازين العسكري والمدني بمثابة تقويم نتائج الخطة. فبعد كل

(1) هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص 184.

(2) راجع كتاب زهير الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشأة إلى 1968، دوره السياسي والنضالي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

إنذار تصلنا اقتراحات وتعديلات من الجهازين العسكري والمدني فنناقشها ونصوب ما نراه مناسبًا وفي كل مرة يتحسن الأداء:

وفي الحقيقة كان البعثيون يرون في كل إنذار يومًا للتنفيذ، أي أنها لم تكن إنذارات لأغراض الممارسة والتدريب وإنما كان كل بعثي ومنذ فترة طويلة يجلس كل يوم جمعة قريبًا من المذياع متأهبًا ينتظر سماع البيان الأول للثورة وأعصابه مشدودة يراجع ما يجب عليه القيام به، وقد درسنا مع المكتب العسكري عدة مرات كل الإمكانات العسكرية المحيطة بمدينة بغداد، وتأكدنا من قدرتنا في كل الأحوال على أن نهزم النظام وحسبنا كل شيء بدقة.

تكونت تشكيلة المكتب العسكري الجديدة من علي صالح السعدي رئيسًا، وعضوية حازم جواد، وطالب شبيب، وأحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وعبد الستار عبد اللطيف، وخالد مكي الهاشمي، ومنذر الونداوي وحردان التكريتي، وفي نهاية 1962 أضيف كلٌّ من العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت، والعقيد ذياب العلكاوي، لتعزيز المكتب برتب كبيرة من جهة وتغيُّب كل من حردان لوجوده في كركوك، وخالد الهاشمي الذي انهار أمام عبد الكريم قاسم من جهة أخرى[1].

## التخطيط للثورة ضد عبد الكريم قاسم:

أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة تنفيذ الثورة من دون الاعتماد على قوى أخرى قطرية كانت أم قومية، فقد افتتح المؤتمر القطري الرابع أعماله في أوائل آذار 1962، بالاستماع إلى تقرير القيادة القطرية عن أوضاع الحزب العامة وكرس المؤتمر لمناقشة موضوع إسقاط الحكم وإمكانات الحزب، وقد أقر المؤتمر خطة القيادة في إسقاط النظام، وإقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه بغض النظر عن التشكيلة الوزارية، وناقش المؤتمر الوضع في الجيش ودور الحزب فيه وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة وحدد لذلك مدة سنة وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة بدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش فتوسعت في كسب العسكريين وعززت المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة.

وأقر المؤتمر خطة ترفع مستوى النشاط والانضباط الحزبي مع التشدد في شروط قبول الأعضاء الأنصار لضبط التدفق إلى صفوف الحزب الذي شهده عام 1962 وناقش

---

(1) طالب شبيب، مصدر سابق.

المؤتمر الموقف من القوى السياسية الأخرى والعلاقة معها مثل الحزب الشيوعي العراقي وتجمعات القوميين والناصريين والحزب الديمقراطي الكردستاني وأقر زيادة الاتصال مع القوى الوطنية والتقدمية لتعرية النظام وإضعافه. وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة تكونت من علي صالح السعدي (أمينًا للسر)، وحازم جواد (نائب أمين السر)، ومحسن الشيخ راضي، وحمدي عبد المجيد، وكريم شنتاف، وحميد خلخال، وفيصل حبيب الخيزران، وطالب شبيب وقد قادت هذه التشكيلة الحزب عند تنفيذ الثورة يوم 8 شباط 1963[1].

وكانت اللجنة الاستشارية التي ألفها الحزب لتنفيذ الثورة مختارة من الضباط ذوي الرتب العالية ومن هم في المراكز القيادية من الجيش وقد تكونت من علي صالح السعدي أمين سر الحزب في القطر العراقي مسؤولًا عن هذه اللجنة والزعيم أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والعقيد الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي إضافة إلى اثنين من أعضاء القيادة القطرية هما حازم جواد وطالب شبيب[2].

وفضلًا عن التنظيم العسكري وأخذ الحزب بعض العناصر المدنية في تنظيم وتهيئة فصائل حزبية مدربة على السلاح فتم وضع نواة كما عرف في ما بعد (الحرس القومي) تنفيذًا لقرار المؤتمر القطري بالمشاركة الحزبية و احتياطًا ضد أية موا جهة مدنية مسلحة وتعويضًا عن نقص قدرات الحزب في الجيش وكان واجب هذه الفصائل الاندفاع عند تلقي أول إشارة من الحزب إلى الشوارع وهم مسلحون بالرشاشات.

وعندما بلغت استعدادات الحزب مرحلة يستطيع معها إسقاط السلطة وتسلم الحكم كلف عضو الحزب هاني الفكيكي في تشرين الأول 1962 بحمل رسالة الحزب إلى القيادة القومية التي وافقت على ذلك، ولإعطاء الحزب سيطرة كاملة على الأمور بعد الثورة تقرر أن يتسلم رئاسة الوزارة الزعيم أحمد حسن البكر وأن يكون علي صالح السعدي نائبًا له ووزيرًا للداخلية وطالب شبيب وزيرًا للخارجية والمقدم الركن صالح مهدي عماش وزيرًا للدفاع وحميد خلخال وزيرًا للعمل والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرًا للمواصلات والدكتور عزة مصطفى وزيرًا للصحة والدكتور سعدون حمادي وزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعي فضلًا عن

(1) **تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري**، ج 5، مصدر سابق، ص 464.
(2) **تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري**، ج 5، الالمصدر نفسه، ص 465.

تكوين مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية بوصفهما سلطتين تشريعيتين وكلف الفكيكي أيضًا أن ينقل للقيادة القومية حاجة الحزب إلى دراسات اقتصادية (صناعية زراعية) وتقرر تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم كلًّا من علي صالح السعدي وحازم جواد، طالب شبيب، أحمد حسن البكر، عبد الستار عبد اللطيف، خالد مكي الهاشمي، حردان عبد الغفار التكريتي، ثم أضيف إليه منذر الونداوي.

وكان من المتريثين في تنفيذ الثورة صالح مهدي عماش وعبد الستار الدوري إذ كان الأول يميل إلى تطبيق التعبئة العسكرية إلى أن يبلغ عدد المنفذين من التنظيم الحزبي ضعف أعوان عبد الكريم قاسم، واستطاع صالح مهدي عماش أن يؤثر في قرارات تنفيذ الثورة لأن رأيه كان مسموعًا لدى قيادة الحزب كونه مسؤولًا عن الضباط من الرتب العالية وعضوًا في المكتب العسكري ومستشارًا لقيادة الحزب في القضايا العسكرية لعلو رتبه، أما الثاني فكان يعتقد أن الظروف الموضوعية للعراق والحزب غير ناضجة للقيام بالثورة.

## قيام ثورة 8 شباط 1963:

بعد أن استكمل الحزب تحضيراته العسكرية وفي مقدمتها تهيئة العناصر المنفذة من العسكريين، ونظرًا إلى قلة عدد ضباط الصف المؤهلين لقيادة الدبابة كسائقين ورماة ومن جماعة التنظيم العسكري للحزب فقد تم الاتفاق على أن يتجمع الضباط المكلفين بالتنفيذ من صنف الدروع في كتيبة الدبابات الرابعة كسائقي دبابات ورماة، ويقوم الضباط من ذوي الرتب العالية والمحالين على التقاعد بقيادة الدبابات. والقسم الآخر من الضباط يكون واجبهم في المواقع المهمة والتي حددتها قيادة الحزب لمعاونة القوات المنفذة المتقدمة وحمايتها ومن ثم تسهيل مهمة السيطرة تلك المواقع وإسقاطها، وقد خصصت قيادة الحزب كتيبة الدبابات الرابعة مركزًا لانطلاق الثورة للأسباب الآتية:

1 ـ كثرة عدد الضباط البعثيين المكلفين بالتنفيذ في هذه الكتيبة.

2 ـ قربها من المرسلات للبث الإذاعي في أبي غريب، والتي اعتبرت من المواقع المهمة في تخطيط الثورة.

3 ـ قربها من مخازن العتاد في أبي غريب، وهذا يساعد على أن يكون العتاد تحت متناول اليد دون أي عناء.

4 ـ تسليح تلك الكتيبة بالمدرع، يعتبر من الأسلحة المُدَمِّرَة، والذي كان له دورٌ مهم في السيطرة على المواقع المهمة فيما بعد.

أما الإسناد الجوي للثورة فقد أُنيطت مهمته إلى منذر الونداوي، حيث قام بالذهاب إلى القاعدة الجوية في الحبانية يوم الثلاثاء 5/ 2/ 1963 والتي كان قد نقل منها منذ بضعة أسابيع إلى القاعدة الجوية في معسكر الرشيد، لكنه ما زال يتمتع بنفوذ وشعبية بين أوساط منتسبي قاعدة الحبانية.

## دور عبد السلام عارف في ثورة 14 رمضان 1963:

أما علاقة عبد السلام عارف بالثورة فلم تؤشر أدبيات الحزب والثورة إلى أية علاقة لا من ناحية التخطيط ولا التنفيذ.

يقول طالب شبيب (سألت أحمد حسن البكر ما شأن هذه الدبابات؟ أجاب إن الخطة تقتضي أن ترسل ثماني دبابات إلى بغداد، وقد أرسلتهن وهنا تدخل عبد السلام قائلًا، يجب تعزيز كل دبابة أرسلت بأعداد تتناسب مع المهمة المعهودة إليها، فلا بأس من إرسال أربع أخرى إلى وزارة الدفاع حيث عبد الكريم قاسم، ودبابة أخرى إلى الصالحية لأهمية الإذاعة، وتعزيز دبابات معسكر الرشيد التي يقودانها طاهر يحيى وأنور عبد القادر، كان هذا الاستدراك أول تدخل ومساهمة من عبد السلام فيما يتعلق بأمر الثورة وخطة الثورة التي لم يكن يعلم عنها شيئًا سوى أن وصل المهندس عدنان القصاب إلى داره وأبلغه أن يرتدي بدلته العسكرية، ومرافقته إلى معسكر (أبو غريب) فالثورة اندلعت منذ عشر دقائق، وكان القصاب قد وصل إلى دار عارف في التاسعة وعشر دقائق ولم يكن يعرف أننا تأخرنا قليلًا في إذاعة البيان، وصل مباشرة بعد عارف والقصاب كل من الأستاذين هاني الفكيكي، وعبد الستار الدوري، عضوي فرع بغداد لحزب البعث واستقبلناهما أنا وحازم عند الباب وتعانقنا وقلنا لهما أن يستلما مهمة إدارة الإذاعة والبث ريثما يتم تشغيل الإذاعة من الصالحية، وأرشدناهما إلى الغرفة التي استخدمناها للبث، ثم توجهنا أنا وحازم إلى مقر الكتيبة حيث تم تجهيز ناقلة امتطى ظهرها أحمد حسن البكر وعبد السلام عارف وحازم وأنا، ورافقتنا ثلة من الجنود الذين أتى بهم أحمد حسن البكر لحراستنا، واتجهت ناقلتنا نحو دار الإذاعة في الصالحية[1].

بُلغ عدنان القصاب يوم 7/ 2/ 1963، من قبل قيادة الحزب بأن يقوم بجلب عبد السلام

(1) طالب شبيب، مصدر سابق، ص 71.

عارف من داره ساعة قيام الثورة، ولأجل ذلك خصصت مجموعة من الحرس القومي لتطويق دار عبد السلام عارف لمنعه من الخروج خوفًا من لجوئه إلى إحدى الوحدات العسكرية بعد سماعه الإعلان عن الثورة، مما يؤدي إلى خلق مصاعب للثورة، وعند ساعة الصفر قام عدنان القصاب بإبلاغ عبد السلام عارف بعدم خروجه من داره إلى حين العودة إليه، وبعد عودة عدنان القصاب إليه لاصطحابه معه وظهر من خلال تصرفه أنه لم يكن على علم بالثورة، وفي الساعة العاشرة والنصف وصلا مرسلات (أبو غريب)، ومن ثم ركب مدرعة (ناقلة أشخاص) وتوجه إلى دار الإذاعة والتلفزيون وبمعيته أحمد حسن البكر وذياب العكلاوي[1].

وكانت قيادة الحزب قد كلفت لتمثيلها في تبليغ حازم جواد وعدنان القصاب بضرورة إحضار عبد السلام عارف ساعة الإعلان عن الثورة، وعدم تبليغه بساعة الصفر لئلا يكون له شرف المسا همة في هذه الثورة.

## الوحدة الثلاثية بين العراق ومصر وسوريا وإعلان ميثاق 17 نيسان:

بعد قيام الثورتين في كل من العراق وسوريا ساد وضع حماسي في البعث يشجع على طرح مشاريع وحدوية بين هذين القطرين ومصر وبشكل يعيد دراسة واقع التجربة التي بدأت بالجمهورية العربية المتحدة، لكن على أساس القوة الجديدة التي أصبح عليها الحزب وما سيتبع هذا من تأكيد السمات الثورية في التجربة الجديدة، وقد كتبت جريدة البعث التي تصدر في دمشق وتوزع في كل الأقطار العربية عن طريق البعثيين المتواجدين في كل الساحات العربية، كتبت تقول في افتتاحية عدد 2 نيسان 1963 (الطريق إلى الوحدة الثلاثية أصبح قدرًا محتومًا وليس من قوة تستطيع حملنا بعيدًا عن هذا الطريق. فالمعارك الجانبية لن تبعدنا عنه، والاستفزاز لن يسعد أمامنا الطريق الوحدوي، ولن يجعلنا نغرق في القضايا الجزئية الصغيرة، لأننا عشنا قضية الوحدة منذ اليوم الأول لولادة حزبنا)[2].

فقد جرى في 17 نيسان 1963 في القاهرة وبعد حوالي شهر من المفاوضات لقاء على مستوىً عالٍ بين حكومات كل من مصر والعراق وسوريا، في تمخض عن توقيع الأقطار الثلاثة على ميثاق للوحدة بين تلك الأقطار سمّي بـ (ميثاق 17 نيسان).

وأكد الميثاق على ضرورة تدعيم قواعد الديمقراطية والشعبية و الثورية التي ستقوم عليها

(1) صالح حسين الجبوري، مصدر سابق، مقابلة مع عدنان القصاب في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984.
(2) مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، مصدر سابق، ص 165.

الوحدة الجديدة مما يمنع تكرار الأخطار التي ارتكبت خلال التجربة السابقة.

جاء في بيان أصدره حزب البعث العربي الاشتراكي ما يأتي: (لقد كان ميثاق 17 نيسان 1963 غسلًا لعار 28 أيلول 1961، وتصحيحًا لانحرافات وحدة 1958، غسل هذا الميثاق عار الانفصال الرجعي بطرق شعار الوحدة الثلاثية، وحول النكسة إلى انتصار مشرق بحمله راية الوحدة إلى عراق الثورة بعد أن تجمدت لفترة قصيرة في وحدة مصر وسورية، وصحح الميثاق أيضًا انحرافات الوحدة الأولى بوضعه الأسس التي تضمن عدم تكرار المؤامرة الانفصالية الرجعية)[1].

## وحدة اتحادية بين العراق وسوريا بعد فشل ميثاق 17 نيسان:

بعد انسحاب القاهرة من ميثاق الوحدة الثلاثية، رأى الحزب نفسه ملزمًا بإقامة وحدة بين سورية والعراق، وعلى هذا الأساس أقر المؤتمر القومي السادس مبدأ قيام الوحدة الثنائية بين القطرين السوري والعراقي على أساس الوحدة الاتحادية، آخذًا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كلا القطرين، واعتبر المؤتمر الدولة الموحدة الجديدة خطوة في طريق الوحدة الشاملة تكفل صهر الطاقات الثورية بين القطرين وتمهد لإيجاد ظروف جديدة تساعد على تحقيق خطوات وحدوية أخرى، واعتبر المؤتمر الدولة الجديدة مرحلة في النضال من أجل الوحدة، ولهذا ستكون الدولة الجديدة منفتحة على الصعيد القومي. وأكد المؤتمر القومي السادس في أحد قراراته على أن أكبر الخطوات الوحدوية هي التي تكرس انضمام مصر إلى الدولة الجديدة على أساس الديمقراطية والتكافؤ القطري والقيادة الجماعية[2].

## حزب البعث العربي الاشتراكي والردة التشرينية في 18 تشرين الثاني 1963 وما بعدها:

بعد أن استطاع عبد السلام عارف من السيطرة على مقاليد السلطة في العراق في 18/ 11/ 1963م وإزاحته لنظام البعث العربي الاشتراكي مستغلًّا الفراغ الذي حصل في الحزب والسلطة على أثر إبعاد عددٍ من قادة الحزب والسلطة بقرار من المؤتمر القطري الخامس الاستثنائي المنعقد في 11/ 11/ 1993، والذي بموجبه تم تسفير علي صالح السعدي،

(1) نضال البعث، ج 10، ص 67.

(2) قاسم سلام، مصدر سابق، ص 296.

ومحسن الشيخ راضي، وحمدي عبد المجيد، وهاني الفكيكي، أعضاء القيادة القطرية إضافة إلى أبو طالب عبد المطلب، أحد قادة الحرس القومي إلى مدريد، وبعد فترة قصيرة تم إبعاد كل من أطراف الجناح الثاني في الحزب المتمثل بحازم جواد وزير الداخلية، وعضو القيادة القطرية وطالب شبيب وزير الخارجية، خارج العراق ما أدى إلى تسهيل الظروف الذاتية و الموضوعية وحدوث الفراغ السياسي في العراق، ما أتاح إلى عبد السلام عارف ومجموعة من الضباط الذين كانوا محسوبين فيما مضى على الحزب أمثال طاهر يحيى، ورشيد مصلح، وحردان التكريتي، الذين ارتدوا عباءة الحزب من أجل تحقيق أغراض شخصية ومصلحية وانتهازية، خلال هذه الفترة العارفية السوداء تعرض الحزب إلى أبشع عمليات الملاحقة والاعتقال والترشيد شملت قيادات وقواعد وأنصار ومؤيدي الحزب وبشكل عشوائي وبروز تيارات وتجمعات وتشكيل قيادات حزبية تنادي كلها وتعتبر نفسها الممثل الشرعي والوحيد لحزب البعث العربي الاشتراكي هذا من جهة.

وأبرز هذه التجمعات كانت (لجنة تنظيم القطر)، والقيادة القطرية المؤقتة، وحزب العمال الثوري، الذي ترأسه علي صالح السعدي أمين سر القطر للحزب سابقًا، ومن جهة ثانية في خضم الصراعات الحزبية التي طغت على الشارع العراقي سارعت القيادة القومية بتشكيل قيادة قطرية جديدة، تأخذ على عاتقها مهمة إعادة التنظيم الحزبي، وهيكليته التي كان عليها قبل ثورة 8 شباط 1963م.

## موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من وزارة ناجي طالب 19 آب 1966- 3 أيار/ مايو 1967:

بدأ ناجي طالب بإجراء الاتصالات لتشكيل وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل السياسية والفئات القومية، وهذه هي المرة الأولى منذ انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 التي تطلق فيها يد رئيس رئيس الوزراء المكلف بإجراء الاتصالات وحرية اختيار وزرائه، وفي مقدمة من اتصل بهم أحمد حسن البكر من حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد اشترط الحزب للاشتراك في الوزارة الشروط الآتية:

1 ـ رد اعتبار الحزب عن طريق الاعتراف بوطنية الحزب، وبدوره في حماية عروبة العراق.

2 ـ إطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين، وإعادة العسكريين والمدنيين الحزبيين إلى وظائفهم.

3 ـ التنازل عن فكرة الاتحاد الاشتراكي، والاعتراف بفشله والاستعاضة عنه بجبهة قومية تقدمية تضم كافة القوى القومية التقدمية والوطنية المعادية للاستعمار والرجعية والمؤمنة بحق الأمة العربية في الوحدة الشاملة وبالطريق الاشتراكي.

4ـ أخذ رأي الحزب بالعناصر الوزارية التي ستتحمل المسؤولية بجانب الحزب، والاعتراف بحق الحزب بالاعتراض عليها.

5 ـ إقرار مبدأ التطهير في الجهاز الإداري والقوات المسلحة لاستئصال العناصر الفاسدة والرجعية، وتطهير أجهزة الأمن والاستخبارات.

6 ـ معاقبة مفسدي سياسة الحكم وإلغاء الارتباطات الاستثنائية التي فرضتها ظروف معينة لبعض أجهزة الدولة[1].

يقول ناجي طالب (إن الاتصال بأحمد حسن البكر جرى بعد تكليفه بتأليف الوزارة للمرة الثانية، وإنه عرض عليه حقيبتين وزاريتين هما التربية والصحة إلا أن البكر طالب بثلاث حقائق وزارية تعهد إحداها إلى صالح مهدي عماش، إلاَّ أنني أوضحت للبكر أن شخصية عماش غير مرغوبة في الوقت الحاضر، وأن على الحزب أن يقبل بوزارة واحدة، لأن ذلك سيكون بمثابة رد اعتبار له)[2].

## موقف حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر العراقي) من العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران 1967:

أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانًا إلى جماهير الشعب في 7 حزيران جاء فيه:

إن حزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي يحيي فيه بسالة قواتنا العربية المقاتلة في سيناء، والقدس وجنين والجبهة السورية، يدعو الحكومات العربية التي تباطأت في حشد قواتها إلى قهر التباطؤ والعمل من أجل حشد قواتها، ويدعو جماهير الشعب إلى النضال من أجل مايلي:

1 ـ تشكيل وزارة وطنية في كل قطر عربي لتضطلع بمهام تسيير دفة الحرب بما يضمن توحيد الجبهة الداخلية في هذه الأقطار، ويلقي بثقلها في المعركة المصيرية الراهنة.

2 ـ دعوة الحكومات العربية إلى وضع قيادات جيوشها في أيادٍ أمينة كفوءة.

(1) تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 9، مصدر سابق، ص 144.
(2) مكتب الثقافة والإعلام، أضواء على نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر العراق)، ج 5، ص 46.

3 ـ رفض دعوة مجلس الأمن القاضية بإيقاف إطلاق النار.

4 ـ قطع العلاقات مع الدول التي أثبتت الأحداث تواطأها مع العدو.

5 ـ سحب الأرصدة العربية من بنوك الدول التي تتواطئ مع دويلة العصابات، وفي مقدمتها أميركا وبريطانيا.

6 ـ وضع اليهود الصهاينة في الأقطار العربية تحت الإقامة الجبرية، ورصد تحركاتهم للحيلولة دون ممارستهم لأي نشاط تجسسي أو تخريبي.

7 ـ التطوع لحمل السلاح والاستعداد للمعركة الفاصلة جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة الباسلة.

8 ـ حشد القوات العربية بشكل فعال وبأسرع وقت على خطوط القتال مع العدو[1].

## موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من حكومة طاهر يحيى (الوزارة الرابعة):

عندما شكل طاهر يحيى وزارته في 10 تموز/ يوليو 1967، وجه حزب البعث العربي الاشتراكي ثقيل اللوم إلى طاهر يحيى، وإلى النظام كله بالقول: (إن مجيء طاهر يحيى على رأس الوزارة الجديدة يؤكد تصميم الحكم على السير في طريق معاداة الجماهير، وتصفية مكاسبها لاسيما وأن مسودة اتفاقية النفط الخيانية والتي قدمت في عهد وزارته ما زالت تنتظر من يوقع عليها)[2].

أحبطت وزارة طاهر يحيى كل الجهود المطالبة بالإصلاح، لاسيما ما طرح في اجتماع القصر الجمهوري الأمر الذي عرضها إلى الانتقاد الشديد. وقد شنت الحركة العربية الاشتراكية هجومًا شديدًا على سياسة الحكومة في المماطلة والتسويف في الاستجابة للمطالب الوطنية، وأشادت بالتنسيق الذي حدث بين القوى القومية في الاجتماع الذي عقد في منزل اللواء أحمد حسن البكر، ورأت بأن نظام الحكم يلجأ إلى المؤتمرات كلما شعر بالعزلة، وكلما خان وحدة الجماهير ونهوضها ضده، وطالبت بدلًا عن ذلك بإقامة حكومة ائتلافية وجبهة وطنية تقدمية[3].

اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي الحكومة غير جادة في طريق الإصلاح، وتهدف

(1) نضال البعث، ج 14، مصدر سابق، ص 68.
(2) نضال البعث، ج 12، ص 88.
(3) تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 10، مصدر سابق، ص 337.

إلى تضليل الشعب بالشعارات المفضوحة والادعاءات الكاذبة، من أجل تمرير التعديلات المتكررة للدستور، وتمديد فترة الانتقال لتنفيذ مآربها الدنيئة، والاحتفاظ بمواقفها، وإدانة إرهابها واستغلالها وشدد على إقامة حكومة ائتلاف وطني[1].

## لقاء الحزب الشيوعي العراقي مع حزب البعث العربي الاشتراكي:

قبل قيام حزب البعث بعملية الاستيلاء على السلطة التقى أحمد حسن البكر (أمين سر القيادة القطرية للحزب) مع الدكتور مكرم الطالباني، قال البكر (يوجد في العراق حزبان ثوريان هما الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، ونطمح بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع حزبينا، لقد استكملنا كافة الإجراءات الضرورية لاستلام السلطة ونريد مشاركتكم وتقاسم السلطة، ونأمل تحديد الوزارات التي ترغبون فيها).

كتب مكرم الطالباني في تقريره عن اللقاء إلى قيادة الحزب والعرض الذي تقدم به البكر كان جواب الحزب الشيوعي (هناك جبل من التراكمات في العلاقة بين حزبينا، لم يقدم حزبكم للآن شيئًا موثقًا بيّن أعمالكم السابقة والجرائم التي ارتكبت بحقنا بوجه خاص و الجرائم بحق الحركة الوطنية بوجه عام وكذلك ما جرى في 14 رمضان 1963م).

وللمرة الثانية التقى البكر مع الطالباني وطرح نفس الموضوع بإلحاح وكان جواب الحزب الشيوعي (لن نقف ضدكم عند إقدامكم لاستلام السلطة ننر صدق نواياكم خلال إجراءاتكم العملية بعد استلام السلطة).

وفي 17 تموز 1968 تمكن الحزب (حزب البعث العربي الاشتراكي من تنفيذ حركته الانقلابية دون إراقة دماء، وفي صبيحة يوم 29/ 7/ 1968 اتصل البكر مجددًا بالدكتور مكرم الطالباني قائلًا:

(غدًا لنا انتفاضة تهدف الى تطهير الثورة من بعض العملاء الذين تمكنوا من التسلل إلى الثورة)، ويشير شوكت الخزندار (أنه أجريت لقاءات عديدة مع عزيز محمد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وكان ممثل الحزب في هذه اللقاءات عبد الخالق السامرائي)[2].

---

(1) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي، أواسط أيار/ مايو 1968.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث والحركات الماركسية (1920 - 1990)، ط 1، مؤسسة التعارف، 2001، لبنان، ص 19-20.

## التحضير لثورة 17 تموز 1968م:

يقول صلاح عمر العلي أيضًا: بعد مضي فترة قصيرة على الحملة المسعورة ضد الحزب، وخروج الكثير من البعثيين من المعتقلات والسجون، استطاع الحزب أن يقف على قدميه مرة ثانية، والعمل على بناء مؤسساته الحزبية، شرعت القيادة القطرية للحزب بالتوجه للقيام بالثورة ضد نظام عبد الرحمن عارف، وكانت تدور خلال اجتماعات القيادة القطرية ثلاثة اتجاهات تهتم بإمكانية استلام الحزب للسلطة من عدمه.

**الاتجاه الأول:**

يقضي بأهمية القيام بالثورة لتغيير النظام العارفي واستلام الحزب السلطة نتيجة ضعف النظام وعدم قدرته على قيادة البلد، وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي والعربي، وبخاصة بعد نكسة الأمة العربية في الخامس من حزيران عام 1967، وما آلت إليه الظروف العربية بعد هذه النكبة، أما على الصعيد الداخلي فإن النظام غير قادر على ضبط الأوضاع الداخلية وبخاصة ازدياد شبكات التجسس الإسرائيلية في العراق، لهذه الأسباب تفكر القيادة بالثورة من أجل التغيير الجذري.

**الاتجاه الثاني:**

طرح الرئيس عبد الرحمن عارف على الحزب الاشتراك في السلطة وذلك بخمس حقائق وزارية، وقد رفض الحزب هذا الاقتراح، واعتبر أن السلطة ضعيفة جدًا وتريد تقويم مؤسساتها بقوة كبيرة وهذه القوة هي حزب البعث العربي الاشتراكي.

**الاتجاه الثالث:**

الذي ناقشته القيادة في اجتماعاتها الدورية هو أن الظروف الذاتية والموضوعية لا تسمح بقيام الثورة من أجل التغيير، وأن الحزب غير مهيأ الآن لاستلام السلطة في العراق، وبخاصة بعد الضربة القوية التي وجهت له في 5 أيلول/ سبتمبر 1964م.

وبعد كل هذه المناقشات والاحتمالات المطروحة، كما يذكر صلاح عمر العلي، أخذت القيادة القطرية بالاتجاه الأول، وهو القيام بالثورة بأسرع وقت ممكن، ومن هذا المنطلق بدأت القيادة القطرية اتصالاتها المكثفة بكبار الضباط، وكلف المرحوم أحمد حسن البكر بالاتصال بالضباط كلٍّ من: سعدون غيدان، وعبد الرحمن الداوود، وصلاح القاضي، الذين كانوا في

كتيبة الحرس الجمهوري، إضافة إلى الاتصال بحردان التكريتي. إن جميع الضباط الذين تمَّت مفاتحتهم أيدوا عملية التغيير، و الموافقة بالمشاركة فيها، إلاَّ أنهم طرحوا موضوع عدم المساس بشخصية الرئيس عبد الرحمن عارف، وقد أشار لهم أحمد حسن البكر بأن الحزب ليست لديه أية شكوى من حكم عبد الرحمن عارف ووعدهم بضمان سلامة الرئيس عبد الرحمن عارف، ولكن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق والأمة العربية توجب التغيير الآن لأن النظام الحالي غير قادر على إدارة الدولة بالشكل الصحيح.

يتحدث صلاح عمر العلي عضو القيادة القطرية التي نفذت وقادت الثورة عن اللحظات الأخيرة من قيام الثورة فيقول: «اجتمعت القيادة القطرية للحزب لمناقشة اللمسات الأخيرة، ومراجعة الخطط الموضوعية للثورة، ومدى تطابقها مع التنفيذ.

وكان للجهاز الحزبي المدني دورٌ مهمٌّ في عملية التنفيذ، فقد تم توزيعهم على أكثر من وكر حزبي ومعهم ملابسهم العسكرية، والرتب التي يحملونها على الأكتاف.

وكان الوكر الحزبي الذي كان يضم الرفاق أعضاء القيادة وتحركهم منه هو دار عبد الكريم الندا (نسيب البكر)، ويقع قرب دار الإذاعة في الصالحية دور السكك».

ويعود صلاح ليقول عن ليلة الثورة: «خلال وجودنا كقيادة دخل علينا الضابط أحمد مخلص وهو رفيق بعثي إضافة لكونه مرافق عبد الرزاق النايف وقال: «إن عبد الرزاق النايف يعرف كل شيء عن قيامكم بالثورة وموعد التنفيذ، وإنه يرغب في المشاركة معكم»، في هذه اللحظة فوجئت القيادة بهذا الخبر، وصدرت تحليلات من البعض عن الكيفية التي وصلت فيها المعلومات عن موعد الثورة إلى النايف واتجه الجميع إلى أن الذي أخبرَ النايف هو صديقه عبد الرحمن الداود، الذي يعتبر عبد الرزاق النايف الأب الروحي له وهو الذي أفشى أمر الثورة إليه، علمًا بأن الداود قد أقسم اليمين بأن يكون أمر الثورة بسرية تامة ولم يخبر أحدًا به».

ناقشت القيادة هذه المرة، ومن خلال المناقشات المستفيضة، حراجة الموقف حيث اللحظات تمر بسرعة، والموقف عصيب ومهم جدًّا، ولا بد من أخذ قرار ثوري وسريع جدًّا، ومن خلال المناقشات توصلت القيادة إلى رأي يخدم وضع الثورة والثوار، فيقول صلاح عمر العلي أننا أخبرنا مبعوثه الملازم أحمد بأننا لا نمانع بإشراكه معنا، وإن مكانه موجود بعد نجاح الثورة، وسوف يكون على رأس الوزارة، ولكن رأي القيادة ينصَبّ على أن عدم مشاركته بعدما علم بموعد الثورة سوف يجعله يفشي أسرارها إلى عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية، ونكون بذلك قد ذبحنا الحزب من الوريد إلى الوريد.

وعلى القيادة القطرية بعد نجاح الثورة أن تعمل وبأقرب فرصة ممكنة على التخلص من النايف وزمرته، وهكذا استطعنا أن ندفع الشر عن الحزب، وأن نمضي في خطتنا من أجل قيام ونجاح الثورة، وهذا ما حصل[1].

ويمضي صلاح عمر العلي قائلًا: «في الساعة الثالثة فجرًا تمّ الاتصال بالرئيس عبد الرحمن عارف من قبل البكر هاتفيًا وقال له: «إني أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية وعليك الاستسلام، والرضوخ للأمر الواقع، ونحن لن نؤذيك وعليك مغادرة القصر» وأعطاه الرئيس البكر مدة خمسة دقائق للتفكير، وبعد أقل من خمسة دقائق اتصل عبد الرحمن عارف وقال أنا حاضر، وذهبنا أنا وحردان التكريتي وجلبنا عبد الرحمن عارف وأخذناه بسيارة إلى بيت حردان التكريتي، ريثما يتم إعداد طائرة خاصة لنقله إلى تركيا، وفعلًا تمّ ذلك وكانت الساعة بحدود الرابعة فجرًا وانتهت الصفحة الأولى من صفحات الثورة، وفي صباح يوم 17 تموز أذيع البيان الأول للثورة وكان بصوت حردان عبد الغفار التكريتي.

وعندما تمت الصفحة الأولى من خطة الحزب بالاستيلاء على السلطة تم تشكيل الوزارة في اليوم الأول للثورة برئاسة عبد الرزاق النايف، والتي أصبح فيها صديقه عبد الرحمن الداود وزيرًا للدفاع فيما أصبح أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية في 17 تموز 1968م.

وكان الجهاز الحزبي عمومًا غير راض عن هذه التشكيلة الوزارية لا سيما عن وجود عبد الرزاق النايف المعروف بكونه عنصرًا مشبوهًا، وكانت الفترة بين 17 تموز و30 تموز من أصعب الفترات على الطرفين، الطرف الأول هو حزب البعث الذي راح يخطط خلال هذه الفترة للكيفية التي يمكن فيها التخلص من الجيب العميل بأقرب فرصة. والطرف الثاني هو النايف الذي يفكر أيضًا في كيفية الانفراد بالسلطة وإزاحة حزب البعث العربي الاشتراكي، كانت تلك الفترة من أحرج اللحظات التي يعيشها الطرفان، وبالأخص حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعتقد بأن جهوده ونضاله ذهبت سدًى، وتم تسليم الثورة على طبق من ذهب للأعداء»[2].

ولكن الحزب كما أشار الرئيس الراحل الشهيد صدام حسين في حينها عند لقائه بأعضاء الحزب في الكرخ في ندوة موسعة حضرها جميع أعضاء القيادة القطرية بعد 30 تموز في بداية

(1) مقابلة مع صلاح عمر العلي عضو قيادة قطرية سابق في دمشق، تشرين الأول/ أكتوبر 2008.
(2) راجع كتاب زهير الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشأة إلى عام 1968، دوره السياسي والنضالي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

شهر آب 1968م، أي بعد التخلص من الجيب العميل، حيث قال: «خلال الفترة من 17 تموز إلى فترة 30 تموز كنت لا أفارق عبد الرزاق النايف ساعة واحدة، وكنت مسؤولاً عن تحركاته وتنقلاته، وكانت كلها مرصودة من قبل القيادة إلى أن جاءت الفرصة في 20 تموز وتمت إزاحته».

## المؤتمرات الحزبية لحزب البعث العربي الاشتراكي:

1- المؤتمر القومي: هو أعلى مؤسسة حزبية يشارك فيه مندوبو الأقطار العربية التي يتواجد فيها الحزب، وهو الذي يرسم سياسة الحزب في المجالات التنظيمية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبدوره ينتخب المؤتمر قيادة قومية التي بدورها تنتخب الأمين العام للحزب وبدوره يرأس اجتماعات القيادة القومية للحزب ويوزع المسؤوليات لكل عضو منها، إضافة لذلك فالقيادة القومية مسؤولة أمام المؤتمر القومي اللاحق عمّا أنجزته من توصيات وقرارات اتخذها المؤتمر القومي.

ومنذ انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب عام 1947 حتى الاحتلال الأميركي الصهيوني للعراق (عام 2003) عقد اثني عشر مؤتمرًا قوميًا. ستة مؤتمرات خارج العراق وستة داخله.

2- المؤتمر القطري: هو أعلى مؤسسة حزبية على مستوى القطر، وهو الذي يرسم سياسة الحزب في المجال التنظيمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومجالات أخرى تقتضيها مجريات العمل الحزبي والمؤتمر القطري بدوره ينتخب قيادة قطرية وبدورها تنتخب القيادة أمين سر القطر.

والقيادة القطرية مسؤولة أمام مؤتمراتها عن تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذها المؤتمر القطري.

والجدير بالذكر أنّ المؤتمرات القطرية التي عقدت منذ المؤتمر القطري الأول نهاية عام 1954 إلى الاحتلال الأميركي الصهيوني عام 2003 وسقوط النظام الوطني هي اثني عشر مؤتمرًا قطريًا.

## حزب البعث العربي الاشتراكي أثناء الاحتلال:

فجر يوم 20 آذار/ مارس 2003 شنت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها عدوانًا شرسًا وهمجيًا ووحشيًا على العراق من دون أي مسوغ قانوني أو شرعي أو تفويض من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة يجيز العدوان ممّا أدى إلى احتلاله وسقوط نظامه الوطني الشرعي يوم

9 نيسان/ أبريل 2003 بسبب مجموعة من أكاذيب أطلقتها الإدارة الأميركية وعلى رأسها هولاكو العصر «جورج بوش الابن»، على أساس أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وهو على علاقة بـ «القاعدة»، إضافة لذلك، اتُّهم العراق بأنه له يد بضرب «برج التجارة العالمي» يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001، واتهامه بالإرهاب، وقد ثبت بطلان هذه الادعاءات الأميركية وعلى لسان (جورج بوش الابن) بأن العراق لا يمتلك أي أسلحة دمار شامل، ولا يوجد أي دليل لتعاونه مع (القاعدة) كما اعترف حليفه (بلير) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق بأن العدوان على العراق كان خطأ فادحًا، وبالرغم من قسوة المحتلين، وحقدهم والظروف السيئة التي عاشها «البعثيون بشكل خاص والعراقيون بشكل عام»، بسبب الزلزال العنيف المدمر الذي صبَّ جام غضبه وحقده على العراق من خلال القنابل والصواريخ، واستخدامه لأسلحة «محرمة دوليًا» وملاحقة البعثيين بالتعاون مع الأحزاب الطائفية العميلة التي جاءت على ظهر الدبابة الأميركية، وفي هذا الجو الملبَّد بالحقد على البعث ومشروعه القومي النهضوي والعمل على تصفيته فكريًا وجسديًا، وفي غياب القيادة القطرية للحزب بين معتقل ومختبئ، وبخاصة بعدما نشرت القوات المحتلة صور الخمسة والخمسين شخصية من المطلوبين لقوات الاحتلال، ورصدت جوائز ثمينة لمن يدلي أو يعطي معلومات عن أي واحد منهم.

إن المرحلة التي يعيشها البعثيون في ظل الاحتلال تعدُّ أصعب مرحلة عاشها الحزب منذ نشأته، وفي هذا الظرف القاسي، تحركت في الأيام الأولى للاحتلال القيادات الميدانية ومن الخط الثاني بعد القيادة القطرية لاستلام مسؤولية إعادة تنظيم الحزب مجددًا، والعمل على إيجاد قيادات حزبية جديدة تأخذ على عاتقها تجميع البعثيين في منظمات رأسية على مستوى المكاتب والفروع والشُّعب والفرق ووضع خطة لكيفية التحرك سواء على صعيد المدنيين أو العسكريين.

وكان أحد أعضاء القيادة القومية من غير العراقيين لأن أغلب أعضاء القيادة القومية للحزب من العراقيين مابين معتقل أو مختفي، له دور كبير ومتميز وشجاع، استطاع أن يشكل قيادة ميدانية جديدة إضافة إلى زياراته المستمرة لبيوت البعثيين واللقاء معهم على كافة المستويات طالبًا منهم المثابرة وتنشيط العمل الحزبي وإعادة الثقة فيهم وبحزبهم العتيد صاحب التاريخ النضالي الطويل، الذي قدم خلال سنوات نضاله الطويلة عشرات الشهداء في العراق وفي ساحات الوطن العربي الكبير.

وأصدرت قيادة مكتب بغداد للحزب الذي يضم تنظيمات الكرخ والرصافة بيانات وزعت

على الجماهير تندد بالاحتلال وأعوانه الخونة، وتدعو للعمل على شحذ الهمم، والوقوف بحزم تجاه الاحتلال، ومطالبة البعثيين بالانضمام إلى صفوف البعث، وعدم إعطاء الفرصة للآخرين الحاقدين من إضعاف الحزب، ومواجهة قوات الاحتلال بالإيمان العميق بالمبادئ التي يناضل الحزب من أجل تحقيقها.

وفي الأول من أيار 2003 أصدر الحاكم المدني (بريمر) قانونه السيئ الصيت «قانون اجتثاث البعث»، الذي حرم أكثر من أربعة ملايين نسمة من البعثيين وعوائلهم أبسط حقوقهم المدنية والإنسانية، وذلك تنفيذًا لسياسة الإقصاء والتهميش التي اتبعها الاحتلال وأعوانه بحق البعثيين وبالرغم من أن «قانون اجتثاث البعث» كان يهدف إلى القضاء على الحزب فكريًا، واجتثاثه جسديًا، جاءت عكس ما أراده (بريمر) وجوقته الحاقدة، بل ازداد البعثيون قوة وصلابة وقدرة على التحدي.

وقدم حزب البعث العربي الاشتراكي «منذ الاحتلال إلى يومنا هذا» قوافل من الشهداء، وهم أكثر من مئة وأربعين ألف شهيدٍ، استشهدوا في ساحات العراق دفاعًا عن عقيدتهم.

وفي الثاني من أيار/ مايو 2003 أصدر الحاكم المدني (بريمر) قراره بحل الجيش العراقي الباسل، وكذلك الأجهزة الأمنية (المخابرات)، الأمن العام، الأمن الخاص (الشرطة)، وفدائيو صدام، ما أدى إلى إحداث فوضى عارمة، وفقدان الأمن، وانتشار عمليات السلب والقتل، وانتشار العصابات المسلحة، وعصابات الشوارع، والجرائم، إضافة إلى ذلك تم تدمير حضارة العراق وتاريخه الإنساني الذي استمر على مدى قرون منذ عصور ماقبل التاريخ حتى الآن، حيث تمت سرقة المتحف الوطني العراقي، وحرق المكتبة الوطنية «بعد سرقة محتوياتها وتهريبها خارج العراق»، وتدمير مركز الوثائق الوطني، هادفين بذلك إلى طمس معالم حضارة الشعب العراقي وتاريخه القديم والحديث، تلك الحضارة التي امتدت منذ أكثر من سبعة آلاف سنة، وذلك إرضاءً للصهيونية وحلفائها.

استطاع الحزب في المحافظات الشمالية، والوسط، وفي مدة بسيطة أن يعيد تنظيماته، ومكانته وبخاصة في محافظة الرمادي، والموصل، وصلاح الدين، وكذلك في ديالى، علمًا بأن إعادة التنظيم مستمرة في المحافظات الأخرى على الرغم من الظروف الصعبة والقاسية جدًا التي يعانيها البعثيون بسبب ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية الأميركية والميليشيات الطائفية العميلة التي تمدها القوى المعادية للشعب العراقي، وأحيانًا تتباين ظروف كل محافظة، كما تشكل المكتب العسكري في بغداد، وكذلك في بعض المحافظات الأخرى، وكان ارتباطه

بالمرحوم طه ياسين رمضان إلى يوم اعتقاله، حيث كلف أحد أعضاء القيادة القطرية مسؤولًا عنه، كما تم تعيين عضو قيادة قطرية وبتوجيه من قبل الرئيس صدام حسين «الأمين العام للحزب، وأمين سر القيادة القطرية للحزب»، مدير أمانة سر القطر ليكون عضو ارتباط بينه وبين باقي التنظيمات الأخرى في القطر.

وشهدت المحافظات الجنوبية، والفرات الأوسط حركة نشيطة باتجاه إعادة التنظيم، وفي يوم الخامس عشر من تشرين الأول 2003 خرجت تظاهرة للبعثيين في شوارع بغداد والكرخ تندد بالاحتلال وعملائه، رافعة صور الرئيس صدام حسين، شنت على أثرها قوات الاحتلال حملة واسعة من الاعتقالات العشوائية، شملت البعثيين وأصدقاءهم.

وفي يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2003 أعلنت قوات الاحتلال اعتقال الرئيس صدام حسين، وكان ذلك الحدث صدمة قوية للبعثيين لأن وجوده خارج الاعتقال يعطي للحزب قوة ومعنويات عالية، ويشد من أزرهم، كما كان قوة للمقاومة الوطنية الباسلة التي انطلقت في الأيام الأولى من الاحتلال، وبخاصة في بغداد والأعظمية والكرخ والفضل وغيرها من مناطق بغداد وتوسعت لتشمل محافظات أخرى، وحققت ضربات موجعة ونوعية لقوات الاحتلال.

وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 بدأت أول جلسة لمحاكمة الرئيس صدام حسين (المحكمة الجنائية الخاصة) في قضية الدجيل «حيث تعرض موكب الرئيس صدام حسين في قضاء الدجيل، وخلال الحرب العراقية الإيرانية في 9 تموز/ يوليو 1982 إلى وابل من الرصاص من قبل عناصر ينتمون إلى حزب الدعوة وقد أعلنت إيران الخبر قبل أن تعلنه إذاعة بغداد مما يدل على ضلوع إيران في هذه المحاولة، وخلال جلسات المحاكمة التي استغرقت ثمانية وأربعين جلسة إلى إعلان النطق بالحكم، قدم القاضي رزكار محمد أمين استقالته من رئاسة المحكمة، وقد صرح بأنه تعرض إلى ضغوط، وخلفه القاضي رؤوف عبد الرحمن (كردي) الذي يختلف عنه كليًا. وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أعلن النطق بإعدام الرئيس صدام حسين مع كل من برزان إبراهيم الحسن وعواد البندر والحكم بالسجن المؤبد على طه ياسين رمضان، وأحكام أخرى لبقية المتهمين بهذه القضية، وعند تميُّز القرار في محكمة التميز للمصادقة على القرارات تم تبديل الحكم على طه ياسين رمضان بالإعدام شنقًا حتى الموت، وهذه لم تحدث في تاريخ القضاء العراقي.

وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 2006 أعلن عن تنفيذ حكم الإعدام بالرئيس صدام حسين، والجدير بالذكر أنه طلب في إحدى جلسات المحكمة في حال صدور حكم الإعدام أن يعدم

رميًا بالرصاص كونه القائد العام للقوات العسكرية المسلحة.

إن محاكمة الرئيس صدام حسين كانت محاكمة تفتقد إلى الشرعية القانونية وتأتي خلاف ما أعلنته الولايات المتحدة الأميركية وعلى لسان وزير الدفاع (رامسفيلد) بأنه أسير حرب تطبّق عليه قوانين جنيف التي تطبق بحق أسرى الحرب، ولكن سرعان ما تنصلت الولايات المتحدة الأميركية كعادتها من التزاماتها تجاه هذه القضية وغيرها وذلك وفقًا لمصالحها.

وبعدها تم تنفيذ حكم الإعدام بكل من برزان إبراهيم الحسن وعواد البندر وطه ياسين رمضان. وبعد تنفيذ حكم الإعدام بالشهيد صدام حسين اجتمعت قيادة قطر العراق وانتخبت بالإجماع عزة إبراهيم الدوري أمين سر قيادة قطر العراق، وكذلك وفقًا للنظام الداخلي في الحزب، اعتباره نائب أمين السر الذي كان يشغله الرئيس الراحل صدام حسين، واجتمعت القيادة القومية للحزب في الخارج وانتخبت عزة إبراهيم الدوري الأمين العام للحزب، كما شهدت فترة إعادة تنظيم الحزب إلى تشكيل المكاتب المركزية، وتشكيل المكتب الثقافي القطري والقومي، وتكليفهما بإعداد برامج ثقافية لجميع المستويات الحزبية كما تشكل أيضًا مكتب العلاقات الخارجية ليكون النافذة التي يطل منها الحزب إلى الخارج وإقامة علاقات جيدة مع الأحزاب والحركات الوطنية والقومية في الداخل والخارج، وأصبح للحزب حضور واضح وفاعل في كل المؤتمرات القومية التي تعقد في مختلف الساحات العربية.

وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 انبثقت جبهة الجهاد والتحرير لتضم عددًا من الفصائل المسلحة بقيادة عزة إبراهيم الدوري أمين سر قيادة قطر العراق للحزب.

وخلال فترة الحكم التي استمرت خمسة وثلاثين سنة شهدت المسيرة إنجازات إيجابية عظيمة وعملاقة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية، أشاد بها الأعداء قبل الأصدقاء ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل تلك الإنجازات الكبيرة وهذا معروف لدى الرأي العام العراقي والدولي، كما شهدت المسيرة إخفاقات سلبية ارتكبت من قبل السلطة والأجهزة التنفيذية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، وبدل أن تكون السلطة واجهة للحزب بقيمه وأخلاقيته وتراثه النضالي الإنساني وتقاليده المبدئية، صار الحزب واجهة للسلطة بكل مفرداتها السيئة، وإن الحزب بريء من كل ما نسب إليه من تشويه، وبريء من الأخطاء التي ارتكبت باسمه وتحت أي غطاء، بحيث صار الحزب شرطي أمن وانضباط وعسكري يلاحق الجنود الهاربين والمتخلفين، وكان أداة تنفيذية

للسلطة بدلًا من أن يكون أداة توجيه وتوعية ومراقبة وقائدًا، كما زج به في ممارسات بعيدة كل البعد عن توجهاته ومسؤولياته، واعتمدت خلال تلك الفترة في الاختيار على أساس الولاءات، وليس الكفاءات وساد مبدأ الكم بدل النوع مما أدى إلى ترهل الحزب، كما سادت في الفترة الأخيرة عسكرة الحزب واختفت كلمة الرفيق في المخاطبات، وظهرت عبارة (سيدي ـ الأستاذ) مع التحية العسكرية. وعندما يقف الحزب من هذه الظواهر السلبية موقفًا نقديًا لمسيرته الطويلة، بإيجابياتها وسلبياتها ليست نقطة ضعف أو تشويه أو انتقاص من مكانته، ومبدئيته، إنما تأكيدًا على أهمية مبدأ النقد والنقد الذاتي الذي مارسه الحزب منذ نشأته وفي مختلف الظروف، ولم يغادره في تاريخه النضالي، بل هو مصدر قوة لكي ينطلق انطلاقة جديدة، ورؤية مستقبلية قادرة على تحقيق كل ما يتطلع إليه الحزب من أهداف ورسالة سامية وخالدة.

## الفصل الثاني

# نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد حدد البعث نفسه، منذ البداية، كحركة قومية، عربية، شعبية، وثورية تناضل من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية[1].

وحول الوحدة بشّر الأستاذ ميشيل عفلق: «لقد كان الاتجاه الجديد الذي أتت به الحركة القومية التقدمية منذ حوالي عشرين عامًا هو ذلك الدمج بين الفكرة القومية والفكرة الإنسانية، وعلى أساس الفهم الجديد للحركة القومية قام النضال الشعبي الذي قادته الطليعة العربية منذ عقدين من الزمن».

ويضيف الأستاذ: «لقد أدركت الطليعة بسبب ذلك أن العمل للوحدة صعب ولا بدّ له من موقف ثوري ونضال يومي، ولقد كانت هذه الطليعة بالفعل ثورية في نظرتها وعملها عندما تخطّت الحدود والفوارق الإقليمية وتخطّت كل الصعوبات التي تعترض العمل العربي الموحد، فأقامت تنظيمها على النطاق العربي الشامل»، ويشير أيضًا: «إن التطور التاريخي لا يأتي بالوحدة عفوًا ومجانًا، بل لا بد لها من خلق وتغذية يومية وتوضيح وتثقيف وتنظيم، وهي أكثر الأهداف القومية احتياجًا إلى ذلك كله»[2].

إذن، هناك أمة عربية واحدة وهي حقيقة قائمة ينبغي أن تكون موضعًا لإيماننا لا موضوعًا للمناقشة والتعريف، وينص المبدأ الأول من (دستور الحزب) على «أن العرب أمة واحدة لها حقّها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في مقدراتها».

والقومية العربية كتيار روحي بالدرجة الأولى يعبّر عن وعي هذه الأمة، وتنزع إلى استعادة الشخصية العربية الموحدة، ويشكّل الوطن العربي على الرغم من تجزئته إلى دول مختلفة،

(1) المبدأ الأول من دستور الحزب.
(2) نضال البعث، ج 6، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 100-101.

وحدة ثقافية وسياسية واقتصادية لا تتجزأ، ولا يمكن لأي بلد أن يستكمل شروط حياته الخاصة بمعزل عن البلدان العربية الأخرى، وجميع الفروقات القائمة حاليًّا على مختلف المستويات ما بين هذه البلدان تُمحى وتزول بيقظة الوجدان العربي، على هذا النحو الجازم القاطع طرحت قضية الوحدة العربية في دستور الحزب الصادر عام 1947 (المبدأ الأول).

الواقع أن الوحدة العربية ترتدي أهمية خاصة في إيديولوجية البعث أكثر من ذلك أنها تنطوي بحد ذاتها على قيمة جوهرية وهي (فاعلة خلاقة)، وتأتي لتزيل التشويه وتغيِّر الواقع وتكشف عن الأعماق، وتطلق القوى الحبيسة، والنظرة السلمية[1].

ويحذر الأستاذ ميشيل في مقال كتبه عام 1952 البعثيين من عدم إدراك الأهمية الرئيسة للوحدة العربية، لأنهم بذلك يجدون أنفسهم منجرفين في تيارات عقائدية وسياسية لا علاقة لها مع تفكير البعث العربي.

إذن، الصفة الوحدوية هي المميزة للحزب فكرًا وعملًا، وجعل تنظيمه على أساس عربي شامل فحسب، بل لأنه آمن منذ البدء بأن كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في أجزائها ومجموعها لا تصدر عن هذه المسلَّمة (وحدة الأمة العربية) تكون نظرة خاطئة ومعالجة ضارة، وهنا يرد سؤال: «ولكن هل ستؤدي الوحدة العربية إلى أن يفقد كل قطر عربي شخصيته الخاصة؟»، الجواب في نظر الأستاذ عفلق هو «أن أي قطر عربي إذا بقي منفصلًا ومعزولًا عن الأقطار الأخرى ليس له ولا يمكن أن يكون له شخصية خاصة، بل إن شخصيته في هذه الحالة تكون مشوّهة، فالوحدة تؤكد شخصية كل قطر عربي وتعمّقها، وتعيد إليها أصالتها وتصهرها في بوتقة الكل»[2].

ينبغي أن تتم في جو نفسي وروحي، هذه هي الخطوط العريضة الأساسية لمفهوم حزب البعث للوحدة العربية:

وفي مقال لعفلق صدر عام 1957 بعنوان: «نضال الوحدة هو نضال الجماهير» حيث تبقى الوحدة ذات أهمية رئيسة في نظره ولكنه هذه المرّة يشدِّد على ضرورة أن تكون تعبيرًا عن نضال العرب في المرحلة الراهنة من أجل التحرر الكامل من الأوضاع السياسية والاجتماعية المتأخرة والجائرة، وفي هذا المقال يقول عفلق: «الوحدة ينبغي أن تكون تعبيرًا عن النضال ضد الاستعمار والاضطهاد الداخلي والاستغلال الطبقي والتخلف والجمود الفكري»، ويشير

(1) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي **1940-1963**، ط 1، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1979، ص 88.
(2) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 89-90.

عفلق: «إن كل خطوة يخطوها شعبنا على طريق التحرر من الاستعمار يقوي ذلك الاندفاع نحو الوحدة، ولا يمكن تحقيق الوحدة العربية تحقيقًا جديًا ومتينًا صامدًا». وحول الوحدة العربية كما يقول ميشيل عفلق: «كما أن الوحدة العربية فكرة جوهرية لها وعيها الذي يجب أن يوضح ويعمم حتى يلهب النفوس ويقوِّم التفكير، فهي كذلك عمل له تنظيمه الذي يجب أن يحكم ويتسع حتى يسيطر على الظروف ويقلب الأوضاع، إذن فليست الوحدة عملًا آليًا تتم عن نفسها نتيجة الظروف والتطور، فالظروف لا تخدمها والتطور قد يسير معاكسًا لها نحو تبلور كاذب للتجزئة». ولكن في الحالة الراهنة للبلدان العربية ألا يوجد عقبات تعترض إقامة الوحدة العربية، وإذا كان الأمر كذلك ماذا يقترح عفلق لتجاوز هذه العقبات؟ حول هذه النقطة، كما هو الحال بالنسبة إلى نقاط أخرى كثيرة، يبالغ عفلق في التفاؤل، إنه يعترف بالطبع بوجود مشكلات عديدة تقف حجر عثرة أمام تحقيق الوحدة العربية وبوجود فروقات بين الأقطار العربية بأوضاعها الخاصة وظروفها الخارجية والداخلية، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي النظر إلى هذه المشكلات وكأنما صعوبات لا يمكن تجاوزها، والمخرج من ذلك كله هو بكل بساطة أن يقترن عمل كل قطر لحل مشكلاته الخاصة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه الوحدة ينبغي أن تبدأ منذ البدء ومع وجود الاستعمار والاستقلال الإقطاعي والأنظمة الرجعية، وكما أن الوحدة العربية فكرة فاعلة وخلاقه فإن تحقيقها يتطلب شرطين اثنين، الشرط الأول هو التوحيد التنظيمي للنضال الوحدوي على صعيد الوطن ككل، والشرط الثاني هو أن الوحدة لا تصل إلى مرحلة البناء السياسي، إلّا إذا حدث انبعاث روحي في المجتمع العربي[1].

## الاشتراكية والوحدة العربية في فكر البعث

لخص حزب البعث أهدافه الأساسية منذ نشأته بثلاثة وهي: الوحدة، الحرية، والاشتراكية، وفي مختلف المناسبات كان يؤكِّد على أن هذه الأهداف لها أهمية متساوية سواء على الصعيد الإيديولوجي أم على صعيد العمل السياسي.

لذلك ينبغي عدم الفصل بينهما، ولكن فكرة القومية العربية والوحدة العربية كانت حقيقة الأمر هي الغالبة على درجة أن البعث كان يسمى من الجميع، وخصوصًا من البعثيين أنفسهم بأنه حزب الوحدة العربية والاشتراكية ليس لها في الواقع سوى أهمية نظرية، أضف إلى ذلك أن الاشتراكية من حيث هي شعارات ومطالب واسعة الانتشار لم تظهر في العالم العربي قبل

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 89.

عام 1950، أما مركز الاهتمام بالنسبة إلى مجمل الحركة البعثية قبل هذه المرحلة فقد كان انتزاع الاستقلال الكامل، وإعطاء الأولوية لتشييد الوحدة العربية، أمّا المفهوم الاشتراكي حتى في معناه العام فلم يكن يشكِّل مطلبًا ملحًّا على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي، وكانت القضية المسلَّم بها بشكل عام حتى تلك الفترة هي أن تطبيق الاشتراكية لا يمكن أن يتم إلَّا عبر تحقيق الوحدة العربية، وطالما أن هذه الوحدة لم تحقِّق بعد تقدمًا محسوسًا فإن العمل من أجل الاشتراكية ينبغي أن يكون ملحقًا بالعمل من أجل الوحدة[1].

والجديد في فكرة الوحدة عند الأستاذ عفلق أنه اعتبرها تعبيرًا عن الوحدة القومية المفقودة لأن العرب في المشرق، والمغرب لم يعودوا يشعرون أنهم أمة واحدة، كما اعتبرها تعبيرًا عن الوحدة الروحية لأنها الطريق أو المدخل إلى الوحدة القومية، فإذا كانت الوحدة تمثل الواقع العربي فإن الروح تمثل جانبًا مهمًّا من الفكر الجمعي للعرب، ولا يمكن تحقيق الوحدة العربية تحققًا جديًّا ومتينًا صامدًا للزمن إلّا إذا حدث انبعاث روحي في المجتمع، وعلى هذا الأساس تصبح الوحدة العربية حسب اجتهاده «نتيجة الانقلاب الروحي في المجتمع العربي وهي أيضًا سببًا من أسباب هذا الانقلاب».

ويرى الأستاذ عفلق أن هناك مواقف سياسية متباينة بشأن الوحدة العربية وهناك مواقف خاطئة، ومواقف صحيحة للوحدة العربية من وجهة نظره: «وهي أن يكون أساس النهضة العربية الجديدة أساس الانقلاب العربي المنشود قائمًا على هذا المبدأ الذي لا يجوز التفريط فيه أو التهاون فيه بأن العرب أمة واحدة أو بأنهم لم يكونوا عمليًّا موحدين فإنهم روحيًّا موحدين» كما اعتبرها «انبعاث روحي في المجتمع العربي»، و«الوحدة العربية قبل كل شيء نضال ووحدة نضال»، «إن الوحدة العربية هي التي تكمن فيها الشروط الموضوعية والذاتية لممارسة الأمة العربية دورها الحضاري وهي بوابته ومدخله الحقيقي».

لذلك اعتبرها مؤسس البعث «حالة عربية ثورية وتصورها تصورًا انقلابيًّا، فالوحدة ثورة تأتي لتُزيل التسوية وتغيير الواقع وتكشف عن الأعماق وتطلق القوى الحبيسة والنظرة السلبية، الوحدة ثورة تاريخية، إن معركة الوحدة لا تنفصل حسب عقيدتنا ونظريتنا ونضالنا عن معركة الحرية وعن معركة الاشتراكية».

وفي كتاباته تجليات عديدة فهي تظهر في وحدة الأرض وفي وحدة الثقافة العربية القائمة

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 89.

على تنوع ثري... يغني الثقافة العربية وتظهر أيضًا في كل معركة من معارك الأمة العربية. تجلت في مواجهة الصليبية، وتجلت في الدفاع عن عروبة فلسطين وفي ثورة الجزائر وفي العدوان الثلاثي.

ويعطي مؤسس البعث «الوحدة العربية كل القدرات والإمكانات لحلّ مشاكل الأمة العربية» فهو يفعل ذلك لأنه يرى فيها ثورة، بل ثورة الثورات وقد أعطاها هذا البُعد الثوري بقوله: «الوحدة العربية هي الثورة الحقيقية وكل ما سبقها هو تمهيد للثورة، ولا يتخذ المعنى الثوري الحقيقي إلّا عندما تتحقق الوحدة العربية، الوحدة العربية رسالة هذا العصر».

ويشير الأستاذ: «لأن ننظر إلى المستقبل الذي تتحقق فيه الوحدة العربية، بتقديرنا ستغير وجه العالم، هي ليست خيرًا لأبنائها العرب وإنما ستكون عصرًا جديدًا وحاسمًا في تغيير أشياء كثيرة لمصلحة العدالة ولمصلحة السلام بين الشعوب»[1].

***

## الرسالة العربية: شعار البعث

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة، متكاملة في مراحل التاريخ، وترمي إلى تجديد القيم الإنسانية، وتحفيز التقدم البشري ونتيجة الانسجام بين الأمم. ولهذا فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر أن الاستعمار وكل ما يمتّ إليه، عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها[2].

«إن تأثير البعث في الشباب العربي يرجع إلى أن الحزب قد نجح نجاحًا رائعًا في صياغة شعاره الرئيس «أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة». هذا القول على ما فيه من تسرع ينطوي على جزء من الحقيقة، فإن هذا الشعار يتضمن، بالإضافة إلى شاعرية اللغة صدى شعوريًّا عميقًا، هذا الصدى الذي نلمس أثره في ثنايا الإيديولوجيا البعثية كلها، وكان هذا الشعار يثير في الواقع أحاسيس المثقفين، والجماهير معًا، وبه كانت تُفتتح وتختتم الاجتماعات الرسمية

(1) عز الدين دياب، مقاربة من مفهوم الدور الحضاري في فكر ميشيل عفلق، دار دياب للنشر القاهرة، بيروت، 2000، ص 141 -143، 147.

(2) دستور حزب البعث العربي الاشتراكي.

للحزب في كافة المستويات. وهو يأتي في مقدمة المراسلات الداخلية، كما أن خاتمة هذه المراسلات كانت تذيل بعبارة أخرى لا تقل رومنطقية هي: «الخلود لرسالتنا».

إذن: «الرسالة العربية الخالدة» هي أيضًا أحد الموضوعات المركزية في إيديولوجيا البعث، وقد أعطاها عفلق معنى صوفيًا كانت تشوبه، في البداية على الأقل، نزعة «تعصبية شوفينية» تضمنت شعورًا بالاستعلاء، لهذا ولأسباب أخرى فإن المناوئين لحزب البعث كانوا يأخذون عليه إشاعة مفهوم تعصبي إن لم يكن عنصريّ، للقومية العربية.

ويشير عفلق في مقاله «حول الرسالة العربية» صدرت عام 1946، فهو يسلِّم بأن الرسالة شيء ملازم للأمة وبأنه من حق كل أمة «أن تطمح في أن تكون لها رسالة»، ولكنه يعود إلى القول: «الأمم ليست كلها على السواء ذات رسالات، أو ليست رسالاتها متساوية في درجة النضج وفي مدى التحقق والشمول»[1].

نستخلص ممّا تقدم أن الأمة العربية أمة عظيمة. لقد حملت، وتحمل الآن رسالة تسعى إلى تحقيقها ولقد تجلّت هذه الرسالة عبر التاريخ بأشكال مختلفة، ولكن ذلك لا يحل المشكلة المطروحة، ولا يحدو (ماهية الرسالة)، هنا يُجِب مفكر وفيلسوف البعث بأن الرسالة بالنسبة إلى أمة عظيمة، تقوم أولًا على أن تخرج هذه الأمة من نطاق النشاط المادي والأنانية الضيقة وترتفع إلى مستوى التوجيه الإنساني والإشعاع على غيرها من الأمم.

أما بالنسبة إلى الرسالة العربية الخالدة فإن الإسلام وهو المرجع الثابت في تفكير عفلق، يستطيع بشكل خاص أن يعرِّفنا على مضمونها، ويعطينا عنها مثلًا ونموذجًا، لقد كان الإسلام بصفته تعبيرًا عن نزعة روحية وعن العبقرية الخاصة للأمة العربية، أوضح وأروع تجليات الرسالة، هذه الرسالة التي تضمنت إنسانية وروحية شاملة[2].

والرسالة العربية، إيمان قبل كل شيء ولا يعيبها هذا أو ينقص من قدرها، فالحقيقة العميقة الراهنة هي أن الإيمان يسبق المعرفة الواضحة، وإن من الأشياء ماهو بديهي لا يحتاج إلى براهين ودراسات، إنه يدخل القلب ويمتلك الفعل دفعة واحدة، فالرسالة شيء ملازم للأمة ومن حقها أن تطمح إلى بلوغها كما يحق لكل فرد أن يطمح إلى المروءة والبطولة.

ويشير مؤسس البعث: «إن علينا أن نفرِّق بين مضي الحياة، والرسالة، فلكلّ فرد مهما

---

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق ص 71.
(2) المصدر السابق.

صغر شأنه ومهما قلَّت مواهبه معنى لحياته، ولكل أمة مهما ضاق نشاطها وقلَّت مواهبها معنى يستخرج من حياتها، غير أن هذا ليس هو المقصود بالرسالة، فالبطولة عند الأفراد ليست مجرد معنى الحياة، إنها الحدّ المعين الذي يبلغه متكامل شخصية الفرد ونضجها وإشعاعها حتى تصل إلى درجة التأثير والتوجيه وإثارة الإعجاب، وهي عند الأمة أن نخرج من نطاق النشاط المادي إلى الإنسانية الضيقة، وترتفع إلى مستوى التوجيه الإنساني والإشعاع على غيرها من الأمم، وشعار البعث العربي لا يرمز إلى أشياء مقبلة بعيدة عن الواقع؛ بل يهدف في الدرجة الأولى إلى تلبية حاجات الحاضر وضروراته وهو يعني أن الأمة العربية واحدة، فلا تعترف بهذه التجزئة المصطنعة العارضة وإننا نسعى إلى تحقيق هذه الوحدة ليس في الأرض فحسب، بل أيضًا في الروح والاتجاه».

أما الرسالة الخالدة، فالقصد منها أن هذه الأمة لا تعترف على واقعها السيئ وموقفها المنفصل ولا تتنازل عن مرتبتها الأصلية بين الأمم، بل تصر على أنها لا تزال هي هي في جوهرها، تلك الأمة التي بلغت في أزمان متعددة مختلفة في التاريخ درجة تبليغ رسالتها، فهي إذن بصلتها ببعضها وبماضيها لا تزال واحدة، ولا تزال فيها الكفاءة لاسترجاع تلك المرتبة التي فقدتها مؤقتًا[1].

وفكرة الرسالة تعود حتمًا إلى تكوين نظرة إلى الماضي وعلاقته بالحاضر والمستقبل فالاتجاه الشيوعي ينكر كل ماضي، بمعنى أنه لا يقر بصلاح أي ماضي، فهو يدعو إلى بناء جديد من أساسه عند مختلف الأمم وهناك اتجاه آخر ينكر الماضي عامة في مظاهره فقط وفي الواقع ينكر الماضي العربي.

وهذا الاتجاه والمعجب بالغرب وحضارته، والذي يدعو إلى إهمال الماضي وتناسيه وأخذ الحضارة الغربية بكليتها، فهو يعتقد أن فساد الحاضر في المجتمع العربي ليس نتيجة انحراف ومرض أصاب الأمة، بل هو نتيجة منطقية لبذور الفساد، كانت منذ البدء في حياة العرب، أو لإمكانات من الخطأ والانحراف تضخَّمت وتمَّت مع الزمن حتى وصلت إلى هذا الحاضر، وهناك اتجاه ثالث هو اتجاه البعث العربي الذي لا يتعصب لنظرية معينة ولا يقول بالأخذ المصطنع، بل يعتبر حياة الأمة كجسم كان صحيحًا ثم اعتل، ولا يعتبر أن التقدم يعني معالجة المرض والعودة بالأمة إلى الوضع السوي السليم.

---

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1959، بيروت، ص 76-77.

لقد أفصح الدين في الماضي عن الرسالة الغربية التي تقوم على مبادئ إنسانية فهل معنى ذلك بأنه يتعذر على هذه الرسالة أن تكون قومية؟ وإذا اعتبرناها قومية فكيف فهمها العرب فوسِعَتهم وطبَعتهم بطابعها، وهل الرسالة شيء ينتهي في وقت ما أم أنها تتجدد وتتكامل مع الحياة؟ وإذا افترضنا أن مضمونها واحد فما معنى خلود الرسالة، هل هي في جمودها أي إنها تحوي أشياء لا تزيد ولا تنقص أم يعني أنها فوق الأشياء، وإنها نزوع ومهمة؟ والرسالة العربية يجب أن تُفهم على أنها نزوع واستعداد أكثر من كونها أهدافًا معينة محدودة، ولا بدَّ لنا ونحن في معرض الكلام عن الرسالة العربية في الماضي من أن نرسم صورة موجزة سريعة للفترات الرئيسة الممثلة لحياة الأمة العربية والمفصحة عنها حتى الآن[1].

والرسالة العربية في مفهوم البعث «هي في أن يتطلع العرب إلى بعث أمتهم، فهذا خير ما يقدمونه للإنسان لأن القيم الإنسانية لا يمكن أن تخصب وتثمر إلّا في أمة سليمة. فعلى العرب أن يحيوا حاضرهم حتى يستطيعوا ضمان حياة مستقبلهم لأن المستقبل لن يأتي ما لم نتوصل إلى أن نحيا حاضرنا بالأمة ومآسيها».

إذن، إن الرسالة العربية الخالدة هي في فهم هذا الحاضر وتلبية ندائه والاستجابة لضروراته والخلود ليس شيئًا بعيدًا في الأفق أو خارج نطاق الزمن، إنه ينبعث من أعماق الحاضر، فإذا فهمه العرب بصدق وعاشوه بإخلاص فإنهم سيؤدون رسالتهم الخالدة[2].

الهدف الثالث من أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي (الاشتراكية).

حزب البعث العربي الاشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكاناته وتفتح عبقريته على أكمل وجه، فيضمن للأمة العربية نموًّا مضطردًا في إنتاجها المعنوي والمادي، وتآخيًا وثيقًا بين أفرادها.

يشير الأستاذ عفلق حول الاشتراكية «لذلك لم يكن التفكير الاشتراكي في حزبنا من الأفكار المجردة من النزعة الإنسانية العامة، النابعة من مجرد شعور بالشفقة، وإنما أتى من صميم الحاجة وأتى بدافع الحاجة الحيوية، لتنقذ أمتنا من الفناء، لأنّ معركة الأمة العربية كانت معركة بقاء أو فناء، فكان التفكير الاشتراكي وكان اكتشاف دور الطبقة العاملة الكادحة العربية في هذه المعركة التاريخية من حياتنا بدافع الدفاع عن البقاء»[3].

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 78-79.
(2) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 82.
(3) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 108.

لقد كانت الفكرة الاشتراكية في حزبنا نتيجة تحسب عميق وصادق لحاجات المعركة العربية ضد الاستعمار وضد الرجعية؛ إن الصراع الطبقي عن مقاومة الاستعمار وصيانة أرضنا وقوميتنا من الغزو الاستعماري.

إن الصراع الطبقي بطبيعته في وطننا لم يتبلور نتيجة انقسام حاد في المجتمع بين قلة من الرأسماليين وطبقة العمال: وإنما برز نتيجة عجز طبقات مهترئة إقطاعية وبورجوازية عن قيادة الجماهير وحماية ثروة البلاد من الغزو الاستعماري الذي حطم الأسس والمؤسسات القديمة للإنتاج الوطني، وتعمَّد الإبقاء على هذا التحطيم، وعن عجزها في إقامة بناء جديد بديل لتلك الأسس والمؤسسات القديمة، ينقذ الجماهير الواسعة من الجوع والفقر ويتيح لها فرص العمل والإنتاج ويحلل ذلك التفاوت القائم بين نسبة زيادة السكان وزيادة الإنتاج القومي، وحول علاقة الوحدة والحرية والاشتراكية، يشير الأستاذ عفلق «حزبنا عندما ربط الوحدة والحرية والاشتراكية، لم يتعسف ويرتجل، بل وجد في ذلك السبيل الوحيد لكي تصبح الوحدة في حياة الجماهير حقيقة حية متحركة يطالب بها كل عامل عندما يطالب بخبزه وبزيادة أجره وبالدواء لأبنائه، وعندما يطلب كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه في إنتاجه وبرفع الظلم والاستعباد عن كاهله. هكذا جعلنا الوحدة العربية وفي أبسط شيء من حياتهم وهو حاجتهم المادية».

ويضيف عفلق: «إن الوحدة في نظرنا فكرة أساسية لها نظريتها كما للحرية والاشتراكية نظريتهما ولها مثلها نضالها المبدئي اليومي المنتظم المستمر ومراحلها العملية التي تزيد من قوة النضال وتمهيد الطريق للنصر الأخير»[1].

«والأمة أسرة واسعة، والقومية ككل حب تفعم القلب فرحًا وتشيع الأمل في جوانب النفس، ويودّ مَن يشعر بها لو أنّ الناس يشاركونه في هذه الغبطة التي تسمو به فوق أنانيته الضيقة، وتقرِّبه من أفق الخير والكمال، وهي لذلك غريبة عن إرادة البشر وأبعد ما يكون عن البغضاء، إذ إن الذي يشعر بقدسيتها ينقاد في الوقت نفسه إلى تقديسها عند سائر الشعوب فتكون هكذا خير طريق إلى الإنسانية الصحيحة، وكما أن الحب لا يوجد مقرونًا بالتضحية كذلك القومية والتضحية في سبيلها تقود إلى البطولة، إذ إن الذي يضحي من أجل أمته، دفاعًا عن مجدها الغابر وسعادة مستقبلها لأرفع نفسًا وأخصب حياة من الذي يحصر تضحيته في شخص واحد»[2].

يعرِّف ميشيل عفلق الاشتراكية «إنها دين الحياة، وظفر الحياة على الموت، فهي بفتحها

---

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، المصدر نفسه، ص 240.
(2) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 22.

باب العمل أمام الجميع وسماحها لكلّ مواهب البشر وفضائلهم أن تنفتح وتنطلق وتستخدم، وتحفظ ملك الحياة للحياة ولا تُبقي للموت إلّا اللحم الجاف والعظام النخرة»[1].

## القومية العربية في مفهوم البعث:

«إن القومية العربية ليست نظرية ولكنها مبعث النظريات، ولا هي وليدة الفكر، بل مرضعته، وليست مستعبدة الفن، بل منبعه وروحه، وليس بين الحرية وبيئتها تضادّ لأنها الحرية، إذا ما تطلعت في سيرها الطبيعي وتحققت ملء قدرتها»[2].

ويقول ميشيل عفلق: «القومية التي تُنادي بها هي حبّ قبل كل شيء، هي العاطفة نفسها التي تربط الفرد بأهل بيته، لأن الوطن بيت كبير».

## الإسلام في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي:

يقول ميشيل عفلق: «إن حركة الإسلام المتمثلة في حياة الرسول الكريم ليست بالنسبة إلى العرب حادثًا تاريخيًا فحسب، تفسر بالزمان والمكان، وبالأسباب والنتائج، بل إنها لعمقها وعنفها واتساعها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بحياة العرب المطلقة، أي أنها صورة صادقة ورمز كامل خالد لطبيعة النفس العربية وممكناتها الغنية وإنجاحها الأصيل، فيصبح لذلك اعتبارها ممكنة التجدد دومًا في روحها لا في شكلها وحروفها، فالإسلام هو الهزة الحيوية التي تحرك كامن القوى في الأمة العربية فتجيش بالحياة الحرة جارفة سدود التقاليد وقيود الإصلاح».

ويشير أيضًا: «إن حياة الرسول وهي ممثلة للنفس العربية في حقيقتها المطلقة لا يمكن أن تعرف بالذهن، بل بالتجربة الحية، لذلك لا يمكن أن تكون هذه المعرفة بدءًا، بل هي نتيجة».

ينظر إلى حياة الرسول من الخارج كصورة رائعة وجدت لنعجب بها ونقدِّسها، فعلينا أن نبدأ بالنظر إليها من الداخل لنحياها، كل عربي في الوقت الحاضر يستطيع أن يحيا حياة الرسول العربي ولو بنسبة الحصاة إلى الجبل والقطرة إلى البحر. طبيعي أن يعجز أي رجل مهما بلغت عظمته أن يعمل ما عمل محمد، ولكن من الطبيعي أيضًا يستطيع أي رجل مهما ضاقت قدرته أن يكون مصغرًا ضئيلًا لمحمد، أو بالأحرى ما دام هذا الرجل فردًا من أفراد هذه الأمة في نهضتها الجديدة تفصيلًا لحياة رجلها العظيم، كان محمد كل العرب فليكن كل

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 27.
(2) المصدر السابق.

العرب اليوم محمدًا، العروبة جسد روحه الإسلام»[1].

## نظرية حزب البعث:

«تتميز إيديولوجية حزبنا بصفتين أساسيتين (العلمية ـ الثورية).

إن إيديولوجيتنا القومية الاشتراكية هي إيديولوجية علمية، العقل العربي بطبيعته ينفتح دائمًا على الواقع ويتغذى من كل التجارب ويرفض الأطر المسبقة، إن الصفة العلمية لهذه الإيديولوجية هي وحدها الكفيلة بإخراج الشعب العربي من عقلية القرون الوسطى التي تنيخ على تحرّكه وتمنع انطلاقه الحر المبدع، ففي أوروبا الغربية انبثق النضال الاشتراكي في ظروف كفاح بين البورجوازية والطبقة العاملة، وكانت هذه البورجوازية قد حققت ثورة اقتصادية وثقافية في آن واحد ضد الإقطاع، فجاء النضال الاشتراكي مستندًا إلى تقاليد فكرية كبيرة حرة، سبق أن حققتها البورجوازية، أمّا في وطننا العربي فإن النضال قومي واشتراكي في آن واحد، مُطالب بتحقيق ثلاث ثورات دفعة واحدة، ثورة علمية على الصعيد الفكري وثورة على الصعيد الاقتصادي لتغير علاقات الإنتاج الإقطاعية وشبه الرأسمالية بعلاقات اشتراكية لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدّي وثورة ضد التجزئة وما تحمله من رواسب في جميع المستويات، ولذا فإن الحركة الثورية في أقطارنا المجزأة، والمتخلفة مطالبة بتحقيق هذه الثورات في آن واحد. إن أي تغير مهما كان جذريًا في الميدان الاقتصادي سيكون مبتورًا أو مشوّهًا إذا لم يترافق بثورة علمية على الصعيدين الفكري والثقافي وبنضال دؤوب لتحقيق الوحدة والاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضًا، وقبل كل شيء نظر إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمية عقلية كرّست الإيمان بقدرة على تحقيق مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمًا عقليًا حرًا، إن الصفة العلمية لإيديولوجية حزبنا ستوفر مجابهة كاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، وإن أي محاولة للتنكر، للجوانب الثقافية الاجتماعية من الإيديولوجية سيؤدي إلى خلق مجتمع هجين مشوه يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الأخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عنه والعقلية العلمية ستكون وحدها الكفيلة بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها»[2].

ويضيف عفلق «السمة الثانية لإيديولوجية حزبنا الثورية، لأن منطلق التفكير القومي

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 43، 45.
(2) نضال البعث، ج 6، دار الطليعة، بيروت، ص 242.

الاشتراكي العلمي في التحليل الاجتماعي الاقتصادي هو منطق جدلي، ينطلق من وجود تناقض في المجتمع القومي، ووجود صراع بين الطبقات تتميز بنزوعه إلى تحقيق هدفين في آن واحد، الوحدة القومية والقضاء على الاستقلال، فإن هذا التناقض، لن يحل تلقائيًا، ولن ينتهي بالإرادة الطيبة الخيرة لفئة من المصلحين الخيرين، ولا عن طريق تكديس إصلاحات جزئية في إطار المجتمع الذي نناضل ضده»[1].

ويشير عفلق أيضًا: «إن إيديولوجية حزبنا ترفض بلا تردُّد وبحزم الآراء الإصلاحية الانتهازية التي تروّج لتدرج بطيء طويل للتغير الاجتماعي، إن انتزاع الإصلاحات الجزئية الثانوية وتكديسها لن يؤدي عمليًا، وبأي شكل من الأشكال، إلى تحويل كامل لأخبار المجتمع العربي الراهن ومحتواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أن البناء الإصلاحي بعكس آثاره السلبية على تركيب الحزب الثوري ويدفعه إلى التأقلم رويدًا رويدًا مع الإطار التقليدي للمجتمع الراهن والاستسلام له. بالنتيجة إن الإيديولوجية الثورية هي الحل الطبيعي الوحيد لمشاكل بلد متخلف، ففي عالمنا الراهن حيث تتّسع الهوة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدّمة ستكون ثورة البلدان المتخلفة نتيجة التناقض بين التركيب التقليدي لتلك المجتمعات ويبقى النمو الكبير للاقتصاد وفي البلاد المتقدمة التي ترتبط بها المجمعات المتخلفة بروابط التبعية والعبودية بالإضافة إلى التناقض الداخلي الذي يعيشه المجتمع المتخلف، إن إيديولوجية ثورية واضحة هي وحدها القادرة على تبديل النظام القديم الذي يرفض فيه الشعب العربي، وبالتالي تهديم المؤسسات، هذا النظام وقواعده واحدة. وخلق بنيات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة تمامًا في المجتمع العربي»[2].

## الانقلاب في فكر البعث:

حزب البعث العربي الاشتراكي حركة قومية انقلابية تناضل في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية[3].

والانقلاب هو تغير الواقع العربي تغييرًا جذريًّا، ويشمل هذا التغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات التي يقوم عليها المجتمع كالتقاليد والعادات وجهاز الحكومة ونظام الحكم.

(1) نضال البعث، مصدر سابق، ص 243.
(2) نضال البعث، مصدر سابق، ص 244.
(3) المبدأ الأساسي الأول من دستور الحزب.

وما هو أهم من كل ذلك هو الانقلاب في داخل النفسية العربية الذي يهزّ أعماق الفرد ويغيّر نظرته إلى الحياة وقيمه وأخلاقه والقوة المحركة للانقلاب هي الحقيقة، حقيقة الأمة، أي إرادة الخير فيها[1].

ويقول ميشيل عفلق: «الانقلاب هو فعالية الحقيقة للواقع»، و«الانقلاب نقيض التطور البطيء».

## الدين في مفهوم البعث:

حركة البعث إذن، ظهرت في الأصل كحركة روحية بالدرجة الأولى، وكان مؤسسوها، خصوصًا ميشيل عفلق، على قناعة تامة بأنهم مدعوون من قبل الأمة لتحقيق الانقلاب العربي الشامل، ولكي ينجحوا في ذلك فإنه بالضرورة ينبغي توفر عدد من الشروط يأتي في مقدِّمتها (الإيمان).

ولهذا السبب فإن الإيمان الديني كان يشغل حيزًا بارزًا في الإيديولوجية البعثية، وكما سبقت الإشارة فإن الحديث عن موقف البعث من الدين عمومًا، والإسلام خصوصًا، هو في حقيقة الأمر حديث عن عفلق، لأنه الوحيد الذي خاض في هذا الموضوع.

في محاضرته حول «ذكرى الرسول العربي» التي ألقاها في جامعة دمشق عام 1943، يشير عفلق ضمنًا، ولكن بوضوح إلى أنه مرَّ، ربما في شبابه، بفترات شك، وتقرأ في هذه المحاضرة: «لا يفهمنا إلَّا المؤمنون، المؤمنون بالله، قد لا نُرى نصلي مع المصلين، أو نصوم مع الصائمين، ولكننا نؤمن بالله لأننا في حاجة ملحَّة وفقر إليه عصيب، ولم نرثه إرثًا ولا استلمناه تقليدًا».

وقد عاد عفلق فيما بعد عام 1956 إلى هذه النقطة حين تحدث عن «مراحل اليأس - والحقد» التي مرّ بها قبل أن يتوصل إلى «منابع الحب والإخاء» أي بكلمة أخرى إلى الدين. ولهذا فإن الإيمان بالله، كما يؤكّد، عزيز على قلبه لأنه على الأقل «يشكل نقطة وصول لا نقطة انطلاق». ومنذ ذلك الوقت لم يفارق الإيمان تفكيره واحتل فيه مكانًا مرموقًا، .... ولكي نتبين ذلك يكفي أن تقرأ مقطعًا، له دلالته من هذه الناحية، ورد في مقال له يرجع إلى 1941 «ولو أعطونا ملك الأرض، ولو أعطونا اليوم أو في أي وقت الدولة العربية التي تتحقق فيها أهداف البعث الوحدة والحرية والاشتراكية وقالوا إن الإيمان الديني مفقود في حياة البشر الذين يكونون هذه الدولة

(1) سعدون حمادي، مقدمة في سبيل البعث، مصدر سابق، ص 90.

المثلى، لقلنا إننا نفضِّل أن نبقى أمة مجزأة، وأمة مستعمَرَة ومستغلة، مظلومة ومستعبدة، حتى نصل من خلال الآلام من خلال الصراع بيننا وبين قدرنا، بيننا وبين أنفسنا إلى اكتشاف حقيقتنا الإنسانية التي لا تُقاس بالمادة ولا بالتعبير عنها. فالإيمان هنا يتضمن الإيمان بالله، وهو في أعماق كل إنسان، وفي أعماق كل إنسان عربي»[1].

ويضيف «نحن لا نرضى عن الإلحاد، ونعتبر الإلحاد موقفًا زائفًا في الحياة.... موقفًا باطلًا وضارًّا وكاذبًا».

ويخلص القول: «لو لم توجد حركتنا، ولم نوجد نحن، لأصبحت الأمة العربية بالتأكيد مهددة بالإلحاد».

## العلمانية في فكر البعث:

إذن هناك علاقة وطيدة بين الإسلام والعروبة في مفهوم حزب البعث، ولكن ألا يدعو الحزب إلى فصل الدين عن الدولة؟

وفي هذه الحالة كيف يمكن التوفيق بين المكان الخاص الذي يحتله الإسلام في البعث، وبين دعوته إلى العلمانية؟

هنا تبرز فروقات دقيقة، يشوبها الالتباس أحيانًا، عند التميز بين الإسلام كمظهر ديني، والإسلام كثقافة عربية.

والواقع أن ما يفصل الأول عن الثاني خطوة واحدة، وما أيسر اجتيازها، وعلى كل حال فإن الدولة البعثية المقبلة ستضع جميع الأديان على قدم المساواة، ولكن الأمة العربية في الوقت نفسه ممثلة بدولة البعث لا يمكنها إلّا أن تبقى وتدعم علاقتها مع قوامها الثقافي الذي يعتبر (الإسلام المعرب) منبعه الأول، ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي ألّا يستنتج مطلقًا من المفهوم الرسمي الضمني لعلمانية البعث ما يدعو إلى التقليل من أهمية الدين في حياة الفرد والمجتمع أو ما يوحي بعدم الاكتراث تجاه الفكر الإلحادي على العكس من ذلك تمامًا، فقد حدد ميشيل عفلق الأمين العام للحزب عام 1951 قواعد الدولة البعثية بنقطتين أساسيتين هما:

القومية العربية، والأساس الروحي، فهذه الدولة كما يراها ستكون «نقيض الإلحاد والفساد

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 60، 61، 62.

وكل ماهو سلبي هدام». وبما أن الدين يشكل بالنسبة إلى النفس معينًا روحيًا لا ينضب.. فإن العلمانية البعثية التي يطلبها:

«هي التي بتحريرها الدين من ظروف السياسة وملابساتها، تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الفرد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصلية التي هي شرط من شروط بعث الأمة».

هذا هو المكان الذي تشغله القضية الدينية، في تفكير عفلق، إلى حدّ كبير في تفكير البعث، فالإسلام كحركة روحية وثقافية عربية، وحياة الرسول كتجربة أخلاقية حية هما مصدر إلهام للنهضة العربية لا ينضبان[1].

## حول العلمانية:

ويروي الأستاذ عفلق قصة المواجهة عند ظهور الحزب: «أيها الرفاق كانت هناك دعوات واتجاهات قومية تقول بالعلمانية، وتعتبر بأن القومي هو الذي يتجرّد من معتقداته الدينية، ويلتقي مع أخيه العربي على صعيد القومية العربية الحقوقية والرابطة الوطنية، وكان لهذا المذهب رواج كبير بين الشبيبة المثقفة».

الأستاذ عفلق يرى العروبة في الإسلام ويرى الإسلام في العروبة لأنه كما أسلفنا يراه وليد آلام العروبة ومعاناتها.

ومن لحظة المعاناة هذه، مثّل الإسلام تجدد العروبة وتكاملها، كما تتجلى رؤية الأستاذ لمشهد العلمانية في العلاقة القائمة بينها وبين الدولة التي تتيح لجميع المواطنين أن يعملوا متعاونين على تحقيق إمكانات الأمة العربية في مجال الروح والمادة، وذلك بتحقيق إمكانات كل فرد من أفرادها دونما عائق مصطنع، وبذلك تبعث القوى الكامنة في الأمة، وتصحيح القيم البالية، ويستعيد كل مواطن حقّه المقدس كاملًا في الحرية والمسؤولية.

إذًا، فالنظر إلى العلمانية، وتمثلها في نشاط الدولة وسلوكها الأوروبي، والمؤسساتي كما يراه الأستاذ ميشيل عفلق، يصبح مقبولًا وجائزًا، ويؤخذ به «لأن علمانية الدولة بهذا المعنى ليست إلّا إمعانًا في الحرص على ... الروحي الأخلاقي».

(1) مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 6، 67.

وما دامت الدولة التي يريدها البعث على النحو الذي رأيناه في حالاتها هذه: «تمثل عقل المجتمع، فهي التي تعبِّر عنه وتظهر تعبيراتها وتجلياتها في الحياة العربية، التي تقوم على ... اجتماعي، هو القومية، وأساس أخلاقي، هو الحرية، وأفرادها يكونون مرتبطين بقوميتهم مسؤولين عن أداء واجباتهم نحوها، بقدر ما يكونون أحرارًا فيها».

## الأقليات القومية في فكر البعث:

إن الوطن العربي الذي حدده البعث هو في الواقع موطنًا لأقليات قومية ودينية متعددة، فالعراق وسوريا ولبنان والمغرب أقطارٌ عرفت في عصور مختلفة، وتعرف الآن، مؤثرات ونزاعات من النوع القومي الطائفي، وتكفي الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية مثلًا قد أثارت القلق لدى الطوائف الدينية الأخرى، وكذلك فإن القومية العربية المتعصبة قد أثارت ردود فعل عدائية وأحيانًا عنيفة عند الأقليات القومية الأخرى، ومهما يكن فإن عفلق لم يتناول هذه المسألة إلّا بعد عام 1955، أي قبل وصول الحزب إلى السلطة، في مقال عنوانه «قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية»، في هذا المقال يحاول الأستاذ ميشيل عفلق أن يحدد موقف البعث من هذه المسألة، ويحاول أن يقترح بشأنها الحلول.

في البدء يتصدى مفكر البعث، على الصعيد النظري لمفهوم القومية (المتعصبة والرجعية)، ويعتبره (خطرًا كبيرًا) على الأمة العربية، لأن مفهومًا كهذا يغذي مختلف أنواع الاختلافات بين الشعوب بدلًا من أن يلغيها، والعروبة إذا ما فُهمت على أنها تأكيد على تفوّق العنصر العربي، فإنها لن تؤدي إلّا إلى إثارة ردود فعل متلاحقة في أوساط الأقليات القومية المختلفة، وهكذا فإنه يصبح من الطبيعي أن يتّخذ الأكراد والآشوريون والأرمن على سبيل المثال موقفًا معاديًا في القومية العربية المنغلقة والمتعصبة، ويؤكِّد منظِّر البعث فيما بعد على أن القومية الاستبدادية والتعصبية وكذلك الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، والتيارات الطائفية الأخرى قد مُنيت بالفشل.

ولكن على الرغم من ذلك تبقى مسألة الأقليات القومية والدينية مطروحة وبحدّة في العالم العربي، فالمشكلة الكردية ومشكلة البربر والمشكلة الطائفية في لبنان، حتى لا نذكر سوى أهم المشكلات، تستدعي حلولًا مستعجلة وجذرية.

كيف تحلّ عروبة البعث هذه المشكلات وفقًا لما يراه عفلق؟ هذه المشكلات تجد حلولًا لها في إعطاء القومية مضمونًا اشتراكيًا وديمقراطيًا.

فالاشتراكية والديمقراطية هما ضمانتان لمنع القومية من الانحراف، وبمجرد أن تسلك القومية طريق الاشتراكية فإن ذلك يدل أيضًا على أنها تنبذ كل مفهوم تعصبي وتنظر إلى الشعب بمجموعه دون تميز بين المسلم والمسيحي والعربي والكردي أو البربري لأن القومية لا يمكن أن تكون تعصبية واشتراكية في الوقت نفسه، فالاشتراكية كما كتب عفلق من حيث مضمونها الفلسفي تقوم في الواقع على إلغاء أي تمييز واستقلال وسيطرة جماعة على أخرى.

ويتساءل عفلق، ألم يعِش الأكراد منذ مئات السنين جنبًا إلى جنب مع العرب؟ أكثر من ذلك ألم يلعب الأكراد دورًا بارزًا في التاريخ العربي، ويدافعون عن الأرض العربية ضد الغزاة؟ «يشير بذلك إلى دور صلاح الدين الأيوبي الكردي الأصل»، والحقيقة أن ما يصبو إليه الشعب الكردي في تقدير عفلق هو تأمين (حياة كريمة) والحصول على حقوقه المدنية وكذلك القيام بواجباته، وهذا ما يصبو إليه الشعب العربي.

ويشير عفلق: «لذلك فإن حلّ المشكلات التي تعاني منها الأقليات ينبغي البحث عنه في القضاء على كل أنواع الاضطهاد والاستقلال، وبذلك تزول أسباب الفرقة العنصرية أو الدينية بين المواطنين، فالأكراد بإمكانهم تعلم لغتهم القومية شرط ألّا يشكلوا «خطرًا على الدولة العربية»، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الطوائف المسيحية، فبإمكانها أن تمارس شعائرها الدينية، وذلك في إطار الثقافة العربية العامة».

لقد جاء في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي: «إن الحركة الوطنية الكردية هي جزء أصيل من مشروع الثورة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والاستغلال الطبيعي والتخلف والتجزئة... وكل تشويه واستغلال لهذه الحركة أو تآمر عليها هو تآمر على الثورة العربية، يجب أن يُفضح وأن تكون تلبية مطالب الحركة الوطنية الكردية ضمن إطار هذا الانسجام بينها وبين مسيرة الثورة العربية».

«إن الحركة الوطنية الكردية لا يمكن أن تتناقض مع الثورة العربية، فالظاهرة القومية هي من ظواهر العصور الحديثة، والاستعمار لا يستطيع أن يخلق ظاهرة تاريخية ولكنه يستطيع استغلالها وتسخيرها لمصلحته سواء بخلق قيادات عملية أو خلق مبررات نزاع مفتعل»[1].

وفي أدبيات البعث نجد أيضًا ما يعزز العلاقات التاريخية بين الشعبين وينوّه باستمرار أنه «طوال قرون عديدة كان الأكراد يعيشون مع العرب تاريخًا واحدًا، كانوا كشعب واحد فلم يكن

(1) منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق، البعث والأكراد. ص 2، مطابع الداية، دمشق 2008، ص 373.

بينهم وبين العرب أي فرق، وقد عوملوا في البلاد العربية معاملة العرب للعرب. وفيها أيضًا ما يفضح دور الاستعمار ومخططاته في خلق عوامل التفريق بين العرب والأكراد»[1].

ويشير الدكتور جمال الأتاسي «وأذكر بهذا المعرض واقعة شهدتها في صيف عام 1957 عندما شاركت في وفد بعثي حزبي لمؤتمر عُقد في أثينا للحركات الوطنية في دول البحر الأبيض المتوسط، تحت شعار التحرُّر الوطني ومكافحة الاستعمار وكان الموضوع الأول في جدول أعماله التعاطف مع الثورة الجزائرية، ولقد دخل على ذلك المؤتمر نفر من القوميين الأكراد، راحوا يطرحون في كواليسه على الوفود قضيتهم ويوزعون عليهم منشوراتهم ويندِّدون بما يعانون من قهر واضطهاد في عدد من الأقطار».

ولم تعرض تلك القضية في الجلسات الرسمية للمؤتمر واستبعد طارحوها، إلّا أن الجواب عنها من الجانب العربي جاء في الكلمة التي ألقاها الأستاذ ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث ومنظّره في ذلك الحين، إذ وقف يتحدث عن «المعاناة التي مرَّت بها وما زالت تمرّ بها الأمة العربية، من ظروف الظلم والاستعمار، وما فُرض عليها من تجزئة وتخلف واستقلال وعمّا ترسخ في وجدان شعبها بحكم تلك المعاناة من معانٍ إنسانية عميقة ومن تطلع للتحرر الكلي للبشر. وكان في أقواله ما يعني أنّ حركة التحرر العربي، حين تتطلع من منظور قومي للمستقبل، وحين تحرص على حقّها في الوجود كأمة وعلى تحرُّرها الكامل ووحدتها فهي بالضرورة لا يمكنها إلّا أن تنظر من منظورها الإنساني ذاته لبقية الشعوب والقوميات المظلومة والمقهورة، وأمتنا العربية التي عانت التجزئة والاضطهاد والاستعمار طويلًا لا يمكن وهي تنهض اليوم مناضلة لتحقيق أهدافها أن تقبل لنفسها اضطهاد قوميات أخرى تعيش في جنباتها وعلى تخومه، وهي إذ تنشد حريتها فإنها تريدها في الوقت ذاته لشعوب العالم جميعها».

وختم الدكتور الأتاسي بالقول:

«وكان لتلك الكلمة وقعٍ طيب على المؤتمرين لما أسبقته من جوّ إنساني وروحي على المسائل». فصفقوا لها طويلا، وتوقف الجدال والنقاش وكأنها جاءت لرد الجواب.[2]

## بيان 11 آذار 1970

وفي يوم 11 آذار 1970 أذاع الرئيس أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية العراقية، بيانًا

(1) منذر الموصللي، مصدر سابق، ص 374.
(2) منذر الموصلي، المصدر نفسه، ص 375.

رسميًا عن الاتفاق وهو ما عرف فيما بعد باسم «بيان الحادي عشر من آذار لعام 1970»، مؤكدًا بأن مجلس قيادة الثورة توصل إلى حلّ المشكلة الكردية وقد جاء فيه.

«لقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولا سيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها، مع ما رافقها وأحاط بها من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه دفعها إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حلّ العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة وما تنطوي عليه من حقوق مشروعه عادلة لجزء من الشعب العراقي».

## العلاقة العضوية بين الوحدة والحرية والاشتراكية:

يلخص سعدون حمادي العلاقة العضوية بين أهداف الحزب على النحو التالي: «الوحدة العربية تعتبر وحدة الشعب العربي المنضوية بكيان مستقلّ واحد وتكوين إرادة موحدة للأمة تتجسد في الدولة العربية، الوحدة من حيث المبدأ تستند إلى حقيقة موضوعية هي وحدة الأمة العربية، وهي أثناء تحقيقها تعتبر الضمانة الوحيدة للمحافظة على الخطوات التقدمية في الاستقلال والإصلاح الاجتماعي، وذلك لأن الوحدة تعني توحيد القوى الثورية العربية، والحرية تعني تحقيق حرية الإنسان العربي أي إطلاق إرادته الحقيقة، فهي حرية داخلية صحيحة تتناول تحرير النفس من كل القيود النفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية والوصول بالفرد للحالة الحرة التي يستطيع بها أن يظهر جوهره وإمكاناته، ومن هذا المفهوم الداخلي العميق للحرية تتفرّع فكرة التحرر من الاستعمار كقيد خارجي، ومن الظروف الاجتماعية كالفقر والجهل والخرافات كقيود داخلية، ومن الإرهاب والتعسف والاستبداد من قبل السلطة الحاكمة، وإن مفهوم الحرية هذا أخلاقي مرتبط بمبدأ أعلى لذلك الفرد ولا تعني غير حرية الجانب الإنساني فيه، إنها تحرير الاستعداد للخير ونزعه للحق وإمكاناته في التقدم والإصلاح والفضيلة، وهي كبح وتحديد ومقاومة لرواسب الشر والفساد والرذيلة والأنانية وكل ما هو مسبِّب لذلك، فحرية الفرد لا يمكن أن تكون على حساب المجموع وضد الصالح العام، إنها لا تعني الانفلات من القانون الأخلاقي وتحكيم النزوات والشهوات والإرادة الطائشة والميول الأنانية وهذا ما يميزها عن المفهوم الغربي»[1].

(1) سعدون حمادي، مقدمة كتاب في سبيل البعث، ص 8.

والاشتراكية أخلاقية من حيث أساسها وعربية من حيث تركيبها، إنها تنظيم اقتصادي يمنع فيه الاستغلال وتقديس كرامة الإنسان ويزول الفقر والمرض والجهل، ويوفر للجميع حدًّا أدنى من المعيشة، وهي عربية بمعنى أنها التنظيم الملائم للنهضة القومية، الطريق الضروري لتحقيق القومية العربية، فهي بتحريرها الأفرادِ من قيود الحاجة والضغط وبمنعها استغلال الإنسان وبتوفيرها الحدّ اللائق من المعيشة، تزيل كل العقبات التي تمنع إبراز الكفاءات والإمكانات وتحقيق عبقرية الأمة، وبالتالي ظهور فكرتها.

ويشير حمادي: «إن هذه الأهداف الثلاثة ليست منفصلة عن بعضها وتعديدها بشكل منفصل لا يعكس حقيقة، بل غرض التوضيح وتسهيل الدراسة، إنها متمِّمة لبعضها ومتمازجة بعضها ببعض لتكون نظرة موحدة للجميع هو المجتمع القومي التقدمي المتحرر ولا يمكن فصل هذه الأهداف في التحقيق كتأجيل بعضها وتقديم الآخر، وتعليل هذا الترابط هو النظرة العضوية للمجتمع، فالمجتمع كائن حي مترابط الأعضاء وليس ميكانيكيًّا، فهو بتطوره يتغير ككل ولا يمكن تجميد جانب وتحريك جانب آخر، فالمستقبل ثمرة تبذر بذورها الآن لذلك فملامحه يجب أن توضح في الحاضر»[1]

(1) سعدون حمادي، مصدر سابق، ص 9.

# الخاتمة

إن الفكر العربي الحديث ولد مع ولادة الفكر السياسي، ولقد مرَّ الفكر العربي في مراحل متعددة، وكل مرحلة من هذه المراحل يسجِّل حضورًا ويمكن القول بأن الفكر العربي بدأ ثورته في الفتوحات السياسية، فما كاد ينتشر الإسلام ويفتح العراق وفارس والشام ومصر وشمال أفريقيا والأندلس حتى اتجه بدوره إلى الفتوحات العلمية وهو في ثورته الثانية.

والعلمانية في الأساس مصطلح غربي، والعَلمانية مشتقة من (العلم) بمعنى العالم أو الدنيا، وهي غير العِلمانية والعلمية المشتقة من العالم وتعني حرفيًا في قاموس اللغة: الدنيوية أو المذهب الدنيوي كما تعني فصل الدين وإبعاده عن الدولة.

أمّا فيما يخص نشوء الأحزاب والحركات الوطنية والقومية بدأ ظهور الجمعيات والأحزاب والحركات العربية جرّاء سياسة حزب الاتحاد والترقي الذي مارس سياسة الاضطهاد والقهر، واتباع سياسة التتريك بعد استلامه مقاليد السلطة في تركيا عام 1908.

وبعد ثورة العشرين ضد الاحتلال الإنكليزي للعراق تفتَّح الوعي أثناء الحرب العالمية الأولى، والمعارك التي دارت بعدهما في العراق 1918-1920 أدّت إلى تكوين حركة وطنية قومية.

وقمنا بإلقاء نظرة عن كيفية نشوء الأحزاب والحركات الوطنية في العراق القومية منها والوطنية. والعوامل التي أدت إلى انتشارها في العراق.

وكذلك الأجواء المشحونة فيما بين هذه الأحزاب ممّا أدّى بالنتيجة إلى صراع دموي حاد أجهض ميثاق جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست أوائل عام 1957 والتي تضم كلّ من الأحزاب التالية: الحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي وبعض الشخصيات المستقلة، وجرت عدّة محاولات لإحياء الجبهة بعد ثورة 14 تموز 1958 التي كان لجبهة الاتحاد الوطني دور مهم وفاعل في نجاح ثورة

14 تموز 1958 من خلال الاتصالات التي قام بها بعض الضباط الأحرار للأحزاب السياسية ودعوتهم لتأييد الثورة ونجاحها.

وقد حاول الحزب الشيوعي استلام السلطة لعدة مرات ولكنه فشل وكانت للأعمال الإجرامية التي قام بها الحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة عبد الوهاب الشواف عام 1959 في الموصل بحق المواطنين والممارسات البشعة التي قام بها الشيوعيون كذلك في كركوك ممّا أدى إلى خلق فجوة وهوة عميقة بين الأحزاب الوطنية القومية وبخاصة بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب من جهة والحزب الشيوعي من جهة أخرى.

كما حاولت حركة القوميين العرب استلام السلطة أكثر من مرة في عهد عبد السلام محمد عارف وكذلك في عهد عبد الرحمن عارف إلَّا أنها فشلت.

واستطاع حزب البعث العربي الاشتراكي استلام السلطة في العراق أثناء ثورة شباط/ فبراير 1963، وكذلك بعد إجهاض سلطته في (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، وتمكَّن مرة أخرى من استلام السلطة في ثورة 17 تموز/ يوليو 1968 إلى حين الاحتلال الصهيوني- الأميركي للعراق وإسقاط نظامه الوطني الشرعي عام 2003.

## الانشقاقات في حزب البعث العربي الاشتراكي:

تعرض حزب البعث العربي الاشتراكي كسائر الأحزاب الثورية الأخرى إلى العديد من الانشقاقات والانقسامات الداخلية عبر مسيرته النضالية الطويلة سواء على المستوى القومي أو القطري وندوِّن أبرز هذه الانشقاقات.

### عبد الله الريحاوي:

تعرَّض الحزب إلى أول انشقاق داخلي وذلك في المؤتمر القومي الثالث الذي عقد في آب/ أغسطس 1959 حيث اتَّضح وجود تيار انتهازي إقليمي داخل الحزب يقوده عبد الله الريماوي ويؤيده فيما بعد فؤاد الركابي، ويهدف إلى استقلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية، وقرَّر المؤتمر فصل عبد الله الريماوي أمين سر قيادة قطر الأردن وبهجت أبو غريبة عضو القيادة الأردنية للحزب.

### مجموعة أكرم الحوراني:

حصل انشقاق في الحزب خلال المؤتمر القومي الخامس الذي عقد في حمص عام 1962

يقوده أكرم الحوراني، ذلك بعد حركة الانفصال ضد الوحدة بين مصر وسوريا وذلك في 28 أيلول/ سبتمبر 1961 واتخذ المؤتمر قرارًا بفصل أكرم الحوراني من الحزب.

**حركة 23 شباط 1966:**

تعرض حزب البعث العربي الاشتراكي إلى انشقاق كبير في 23 شباط/ فبراير 1966 حيث انقسم الحزب خلاله أفقيًا وعموديًا على المستوى القومي بحيث أصبح للحزب قيادتين قوميتين يطلق عليهما (حزب البعث السوري) و(حزب البعث العراقي) وانسحب هذا على تنظيمات الحزب في الأقطار العربية التي يتواجد فيها تنظيمات الحزب.

## انشقاقات داخل القطر:

**فؤاد الركابي:**

بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1959 أدانت القيادة القومية هذه المحاولة وانعقد المؤتمر القومي الرابع للحزب في عام 1960، وقرّر المؤتمر إدانته وفصله من الحزب وظهر فيما بعد تعاطفه مع عبد الله الريحاوي.

**حركة الكادحين العرب:**

حصل تكتل وانقسام داخل الحزب عام 1962 بجماعة أطلقت على نفسها حركة الكادحين العرب لديها ملاحظات على القيادة القطرية للحزب آنذاك وأصدرت بيانًا تندد فيه بأعمال القيادة القطرية، وكان وراء هذا الانشقاق عبد الإله البياني عضو مكتب العمال المركزي وكذلك حبيب الدوري عضو قيادة فرع بغداد وهناء الشيباني وغيرهم.

**لجنة تنظيم القطر:**

وبعد سقوط حكم حزب البعث العربي الاشتراكي على يد عبد السلام محمد عارف في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 انقسم حزب البعث إلى ما يسمى اليسار واليمين، تولى عدد من البعثيين ممّن أطلقوا على أنفسهم بأصحاب الاتجاه اليساري المؤيد لعلي صالح السعدي تنظيم الحزب، وشكلوا لجنة أطلق عليها اسم (لجنة تنظيم القطر).

كان من قادتها ضياء الفلكي ومؤيد الصغار وفتحي حسين الطهراني وأحمد العزاوي

وسعدي محمد صالح ومحسن الشيخ راضي وغيرهم[1].

**حزب العمال الثوري:**

تأسس هذا الحزب بعد 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 على أثر نكسة الحزب من مجموعة الموالين لعلي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي ومحمد زكي يونس وسامي حميد وياسين الحافظ وطارق أبو الحسن ومنير درويش من سوريا، ولم يُكتب له النجاح إذ تفكك بعد ثورة 17 تموز/ يوليو 1968 التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي.

**المؤتمر القطري الاستثنائي:**

عقب تنفيذ حكم الإعدام بالرئيس صدام حسين (أمين سر قيادة قطر العراق للحزب)، في نهاية عام 2006، عقدت مجموعة من الحزبيين مؤتمرًا قطريًا في شباط/ فبراير 2007 أطلقت عليه تسمية «المؤتمر القطري الاستثنائي» وادَّعت فيه بأنها القيادة الشرعية للحزب، وانتخب المؤتمر محمد يونس الأحمد أمين سر قيادة القطر وكذلك انتخب أعضاء قيادة قطرية على أثره.

أصدرت القيادة القومية للحزب بيانًا أوضحت فيه عدم شرعية المؤتمر، ولم تعترف فيه، وعدَّته خروجًا عن النظام الداخلي للحزب والشرعية وتقاليده الانضباطية، ونددت القيادة القومية فيه واعتبرته حالة انشقاقية تؤدي إلى ضرر كبير في الحزب.

(1) راجع كتاب زهير عبد الجبار الدوري، البعث العربي الاشتراكي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

# المراجع

1 ـ حزب البعث العربي الاشتراكي (1940-1963)، بيروت 1979.

2 ـ مذكرات أكرم الحوراني، أكرم الحوراني، القاهرة، ج 2.

3 ـ نضال البعث، ج 2، 3، 1956.

4 ـ الثورة والجماهير، ناجي علوش، بيروت، دار الطليعة، 1962.

5 ـ العلاقات الأردنية البريطانية (1920-1957)، علي المحافظة، بيروت، دار النهار، 1973.

6 ـ البدايات، فائز اسماعيل، مكتب الثقافة والنشر، القيادة القومية، دمشق، 1982.

7 ـ هكذا عرفت البكر وصدام (رحلة 35 عامًا) في حزب البعث، فخري قدور، دار الحكمة، لندن.

8 ـ أوكار الهزيمة، هاني الفكيكي.

9 ـ ثورة 8 شباط 1963 نهاية عبد الكريم قاسم، صالح حسين الجبوري، دار الحرية للطباعة والنشر، 1991.

10 ـ على طريق النوايا الطيبة، خالد علي الصالح.

11 ـ مقابلة شخصية مع فيصل حبيب الخيزران، إبراهيم العقيدي.

12 ـ ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ليث الزبيدي.

13 ـ موضوعات الجبهة الوطنية التقدمية ميثاق العمل الوطني في ميزان التجربة، عزيز السيد جاسم، بغداد، 1972.

14 ـ **حزب البعث العربي الاشتراكي ـ دوره السياسي النضالي في العراق**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011.

15 ـ جريدة **الزمان**، مقابلة مع فيصل حبيب الخيزران، سيف الدين الدوري، 10 تموز/ يوليو 2001.

16 ـ **الحل الأوحد**، فؤاد الركابي، القاهرة، 1962.

17 ـ **العراق الجمهوري**، مجيد خدوري.

18 ـ **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز (1958–1962)**، عبد الفتاح البوتاني، دار الزمان.

19 ـ **مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، علي كريم (في ذاكرة طالب شبيب).

20 ـ **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، دار الحكمة، ج 5.

21 ـ **أضواء على نضال حزب البعث العربي الاشتراكي**، مكتب الثقافة والإعلام.

22 ـ **صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث والحركات الماركسية (1920– 1990)**، صلاح الخرسان، مؤسسة التعارف، لبنان، 2001.

23 ـ **دستور حزب البعث العربي الاشتراكي**.

24 ـ **نضال البعث**، ج 6، دار الطليعة، بيروت، 1979.

25 ـ **مقاربة من مفهوم الدور الحضاري في فكر ميشيل عفلق**، عز الدين دياب، دار دياب للنشر، القاهرة، بيروت، 2000.

26 ـ **في سبيل البعث**، ميشيل عفلق، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1959.

27 ـ **القضية الكردية في العراق ـ البعث والأكراد**، منذر الموصللي، مطابع الداية، دمشق، 2008.

## المقابلات

1 – عبد الستار الدوري، عضو قيادة قطرية سابق.

2 – صلاح عمر العلي، عضو قيادة قطرية سابق.

# المصادر

1 – أحمد صدقي الدجاني، **فكر وفعل**، القاهرة، دار المستقبل، 1985.

2 – عز الدين دياب، **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.

3 – خير الدين التونسي، **أقوام ومسالك في معرفة أحوال الممالك**، تقديم وتحقيق المنصف التنوخي، تونس، الدار التونسية للنشر.

4 – ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، دار الطليعة، بيروت، 1971.

5 – رضوان السيد، **عبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.

6 – مجموعة المختصين، **قاموس الفكر السياسي**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1994.

7 – سامي الكيالي، **الفكر العربي**، بين ماضيه وحاضره، مطبعة دار المعارف، مصر، 1943.

8 – زكريا فايد، **العلمانية، النشأة والأثر في الشرق والغرب**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 1، 1988.

9 – رفعت السعيد، **العلمانية بين الإسلام والعقل والتأسلم**، مطبعة الأماني، سورية، ط 1، 2001.

10 – إنعام أحمد قدوح، **العلمانية في الإسلام**، دار المسيرة، بيروت، ط 1، 1995.

11 – محمد عمارة، **العلمانية ونهضتنا الحديثة**، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1986.

12 – محمد مهدي شمس الدين، **العلمانية تحليل ونقد للعلمانية محتوى وتاريخًا في مواجهة المسيحية والإسلام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1980–1983.

13 – مذكرات كامل الجادرجي، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، منشورات دار الجمل، ألمانيا، ط 1، 1970، ط 2، 2002.

14 – عبد الله الجيزاني، «حزب الاستقلال التجربة الفكرية والممارسة السياسية»، مقال في مجلة **الحركة القومية العربية**، رئيس التحرير ناجي علوش.

15 – محمد مهدي كبة، **مذكراتي من صميم الأحداث**، دار الطليعة، بيروت، 1975.

16 – طاهر جاسم التميمي، «من تاريخ الحركة العربية المعاصرة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 28 كانون الأول/ ديسمبر 1985.

17 – إسماعيل ياغي، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، دار الطليعة، بيروت، 1974.

18 – خلدون ساطع الحصري، **الأفكار السياسية ليونس السبعاوي (كتاب الحياة الفكرية في المشرق)** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

19 – ترجمة وتحقيق هاني الهندي – عبد الإله النصراوي، **حركة القوميين العرب نشأتها تطورها**، الكتاب الأول، 1951 – 1961، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

20 – فاضل حسين، «جمعية الجوال، فصل من فصول تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر»، مجلة **كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد 2 كانون الأول/ ديسمبر، 1982.

21 – بوعلي ياسين، مقال عن «حزب الاستقلال في العراق 1941 – 1959»، نشر في كتاب **الأحزاب والحركات القومية**، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

22 – محمد جمال باروت، **الأحزاب والحركات القومية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق.

23 – مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، 1940 – 1963**، دار الطليعة، بيروت، 1979.

24 – نديم البيطار، **الإيديولوجية الانقلابية**، ط 1، بيسان للنشر، بيروت، 2000.

25 – الحكم دروزة وحامد الجبوري، **مع القومية العربية**، ط 4، شباط/ فبراير، 1964، دار

الفجر الجديد للطباعة، بيروت.

26 – شوقي جلال، **نهاية الماركسية**، سينا للنشر، 1994.

27 – صلاح الخرسان، **صفحات مشرقة من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) 1920 – 1990**، مؤسسة التعاون، ط 1، بيروت، 2001.

28 – الأب لويس شيخو (1859–1928)، كاتب وناقد.

29 – حنا بطاطو، **موسوعة العراق، ج 2، الحزب الشيوعي العراقي**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992.

30 – سعدون حمادي، **نحن والشيوعية في الأزمنة المعاصرة**، دار الطليعة والنشر، بيروت.

31 – طارق حجي، **تجربتي مع الماركسية**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1989.

32 – عزيز الحاج، **ذاكرة النخيل، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 1993.

33 – الياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**، دار الطليعة، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1964.

34 – محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، دار الفارابي، ط 1، بيروت، 1999.

35 – شوكت الخزندار، **سفر ومحطات الحزب الشيوعي العراقي رؤية من الداخل**، دار الكنوز، ط 1، بيروت، 2005.

36 – القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والإعلام، لجنة كتابة تاريخ الحزب، الملف 22، 13 القضية الكردية.

37 – **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج 3، 13 تموز/ يوليو 1958 – 1959، نوري عبد الحميد العاني، بيت الحكمة بغداد، ط 1، 2001.

38 – عزيز الحاج، **مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 – 1967**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، بيروت، 1994.

39 – الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية**.

40 – زكي خيري، **كتابات الرفيق فهد**، الطريق الجديد، بغداد، دار الفارابي، بيروت، حزيران/ يونيو 1976.

41 – حنا بطاطو، **موسوعة العراق، ج 3، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992.

42 – حارث صابروف، **ما هي الشيوعية**، دار التقدم، موسكو، 1988.

43 – سعاد خيري، **فهد والنهج الماركسي – اللينيني في قضايا الثورة**، دار الفارابي، ط 2، بيروت، 1974.

44 – نوري عبد الحميد العاني، **تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري**، ج 3، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

45 – شاكر مصطفى سليم، **محاكمة حسن الركاع وحوادث أخرى من سجل الشيوعية الانتهازية في العراق**، دار الطليعة، بيروت.

46 – نوري عبد الحميد العاني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 4، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

47 – إنعام الجندي، **إلى أين يسير الشيوعيون في العراق**، دار النشر العربية، بيروت، آذار/ مارس 1995.

48 – باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، ط 3، 2005.

49 – راسل، **الماركسية وأبعادها المختلفة**، دار الكتاب العربي، بيروت.

50 – محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب، النشأة والتطور والمصائر**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1997.

51 – حليم بركات، **القومية العربية في الفكر والممارسة**.

52 – قسطنطين زريق، **الوعي القومي**، بيروت، 1939.

53 – جمال الشاعر، **القومية العربية في الفكر والممارسة.**

54 – المبادئ التنظيمية.

55 – حركة القوميين العرب، مشروع النظام الداخلي.

56 – كيف نقود خلية رسالة إلى أعضاء الخلايا.

57 – أمير الحلو، محاضرة عن حركة القوميين العرب في العراق أعوام 1958 – 1966، ألقاها في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان 1996.

58 – منيف الرزاز، **التجربة المرة**، دار غندور، بيروت، 1965.

59 – مجلة **الأسبوع العربي**، العدد 319، أيلول/ سبتمبر 1965.

60 – إبراهيم أبراش، «حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية»، مقال نشر في مجلة **الحركة القومية العربية** مائة عام.

61 – وليد قزيها، «الأسس الاجتماعية والسياسية لنمو الحركة القومية العربية المعاصرة في المشرق العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 6 آذار/ مارس 1979، بيروت.

62 – حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة.

63 – بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، كراتشي، شباط/ فبراير 1969.

64 – محسن إبراهيم، **لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين.**

65 – حسين أبو النحل، **تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت، 1979، إصدار مركز الأبحاث.

66 – محسن إبراهيم، مقالات نشرت في كتابين **الديمقراطية والثورة**، **والتنظيم الشعبي**، دار الفجر، بيروت، 1962.

67 – تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة.

68 – عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 1، دار الوفاق، صيدا، 1975.

69 – النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الرابعة، فقرة 2.

70 – النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الثالثة، فقرة 7.

71 – النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المادة الثالثة، فقرة 5.

72 – هادي العليوي، **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**، رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، بيروت، 2001.

73 – عبد الأمير العكام، **تاريخ حزب الاستقلال العراقي، 1946 – 1958**، دار الرشيد بغداد، 1980.

74 – عبد الرزاق الحسني، ج 9.

75 – محمد مهدي كبة، **المشاكل الخارجية والداخلية والحياة الحزبية في العراق**، مطبعة النجاح، بغداد، 1946.

76 – حنا بطاطو، **موسوعة العراق، ج 1**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990.

77 – عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء العاشر.

78 – فاضل حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق 1974**.

79 – كامل الجادرجي، مذكرة داخلية، تلاها في 15 آب/ أغسطس 1945 في الاجتماعات المغلقة للجنة الإدارية المركزية للحزب.

80 – كامل الجادرجي، «حق ممارسة السياسة الديمقراطية، تنشئة النظام الديمقراطي وواجباته في العراق»، افتتاحيات جريدة **الأهالي**، 1944 – 1954، منشورات الجمل، 2003.

81 – عبد الكريم فرحان، **حصاد الثورة، مذكرات تجربة السلطة في العراق**، لندن دار البراق، 1994، ص 19.

82 – حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث، القطر العراقي 1958 – 1963**، دار الطليعة، بيروت، 1976.

83 – خالد القشطيني، «الدول الكبرى وعام النكبة، 1948»، **شؤون عربية**، كانون الأول/ ديسمبر 1988.

84 – أحمد سعيد نوفل، «العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والوحدة العربية»، **شؤون عربية**، العدد 57، آذار/ مارس 1989.

85 – عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1970.

86 – سعيد صادق، **فلسطين بين مخالب الاستعمار**، القاهرة، لجنة القاهرة للتأليف والنشر، 1946.

87 – سعد مهدي شلاش، **حركة القوى العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2004.

88 – القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والإعلام لجنة تاريخ الحزب، الملف 22.

89 – عامر عبد الله، **الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية**، مكتبة الثورة، بغداد، 1959.

90 – عزيز السيد جاسم، **موضوعات الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاق العمل الوطني في ميزان التجربة**، بغداد، مكتبة النهضة، 1972.

91 – قحطان أحمد سليمان، «السياسة الخارجية العراقية في 14 تموز 1958 إلى ثورة 14 رمضان 1963»، رسالة ماجستير، بغداد، 1978.

92 – عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجهوي في العراق 1921 – 1958، سلسلة دراسات بغداد، منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978.

93 – وليد قزيها، **التحول الثوري في العالم العربي، حبش ورفاقه من القومية إلى الماركسية**، ترجمة سليم بركات، القاهرة، الجامعة الأميركية، دائرة العلوم السياسية، 1973.

94 – حنان عبد الكريم خضير الألوسي، «تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي، في العراق 1964»، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، 1977.

95 – جعفر عباس حميدي، إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، جامعة الموصل، 1989.

96 – جريدة **الثورة العربية** العدد 3 تموز/ يوليو 1966.

97 – هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، **حركة القوميين العرب**، الكتاب الثاني.

## الكتاب

بدأ تأسيس الأحزاب والحركات السياسية في العراق والأقطار العربية أواخر العهد العثماني بعد استيلاء حزب الاتحاد والترقي على مقاليد السلطة في الدولة العثمانية عام 1908، فهيمن الاتحاديون على الحكم واندفعوا في اتجاهاتهم القومية العنصرية إلى أبعد مدى.. وقد تناول الكتاب موضوع العلمانية ونشأتها عبر التاريخ والتعريف بمفهومها وكيفية دخولها في الوطن العربي، إضافة إلى إلقاء الضوء على روادها من العرب وغيرهم الذين حملوا الفكرة ودعوتهم إلى تطبيقها.

وتناول الكتاب إلقاء الضوء على كيفية تأسيس الأحزاب الوطنية والقومية في العراق، ويمكن تقسيم الأحزاب إلى أحزابٍ علنية وأحزاب سرية، والأحزاب العلنية تأسست عام 1946 وهما حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، والأحزاب السرية التي منعت من العمل العلني هي الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، وكان للأحزاب المذكورة دور مهم في نضال الحركة الوطنية العراقية في مختلف العصور الماضية وكيفية انخراطها في جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست في أواخر شباط/ فبراير عام 1957 من القرن الماضي التي تضم كل من الأحزاب التالية: البعث العربي الاشتراكي، الشيوعي العراقي، الاستقلال العراقي، الوطني الديمقراطي، إضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة. وقد أثمر نضال الجبهة بقيام ثورة 14 تموز/ يونيو 1958 التي أسقطت النظام الملكي وأقامت النظام الجمهوري، كما يتطرق الكتاب إلى الصراعات والاحتراب بين الأحزاب العراقية بعد الثورة وانفراط جبهة الاتحاد الوطني والعمل على إحيائها، وقد فشلت محاولات كلٍّ من الأحزاب السياسية لاستلام السلطة فانفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في استلامها مرتين في شباط/ فبراير 1963 وكذلك في تموز/ يونيو عام 1968.

وتناول الكتاب أيضًا عوامل تأسيس حركة القوميين العرب التي تأسست في الجامعة الأميركية في بيروت بداية الخمسينيات ودورها النضالي في العراق في مختلف العهود.


ISBN 978-614-418-138-6

جداول Jadawel
www.jadawel.net